




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب المقتضب

صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد المبرد
٢١٠ - ٢٨٥ هـ

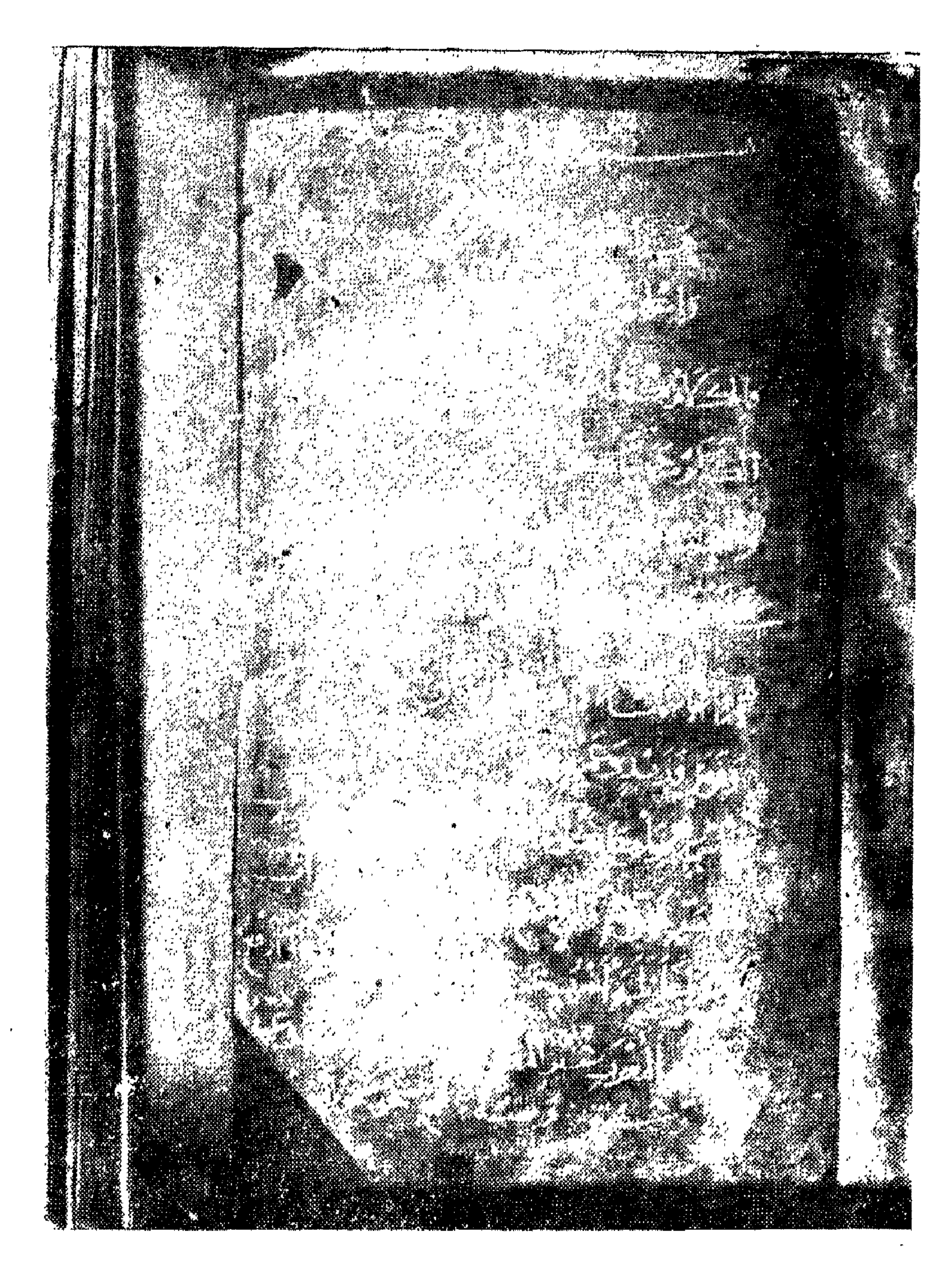
الجزء الثانى

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

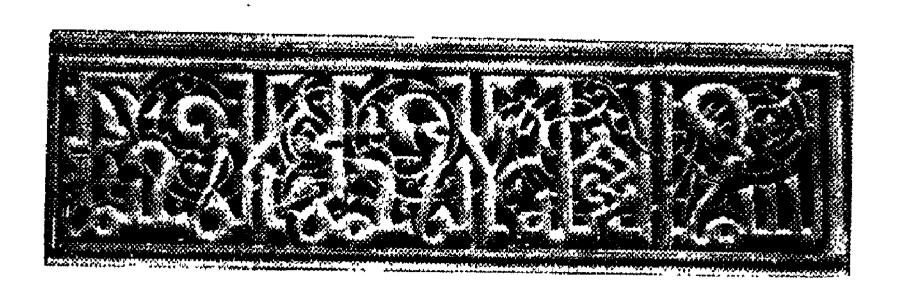




نموذج الصفحة الأولى من الجزء الأول

★ كان حق هذه اللوحات أن تلحق بمقدمة الجزء الأول ..
ولكن تأخر تصويرها اضطرنا أن نضعها فى هذا الجزء ..



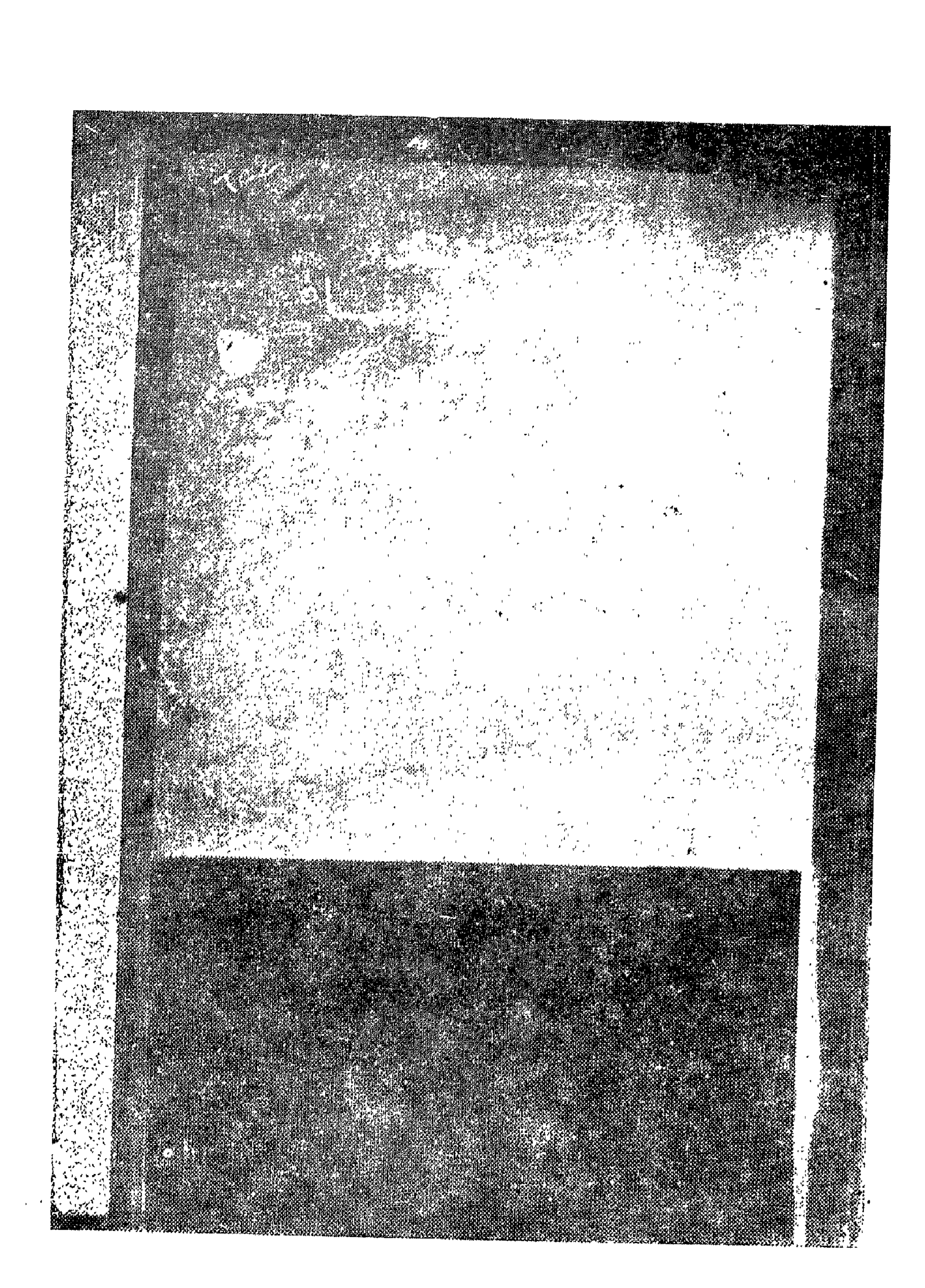



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



نموذج صفحة العنوان من الجزء الثالث





نموذج الصفحة الأخيرة من الجزء الثانى



الجزء الثانى

من كتاب المقْتَضَب

تصنيف

أبى العبّاس محمد بن يزيد المبرّد

كتبه مهلهل بن أحمد لأبى الحسن محمد بن حسين العلوىّ

قرأت هذا الجزءَ من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصحّحته فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطّ الكتاب فهو بخطّى
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافىّ

عارض به نسخته داعياً لمقيّده محمد بن عبد الله بن بركة الناصرىّ عفا الله عنه



المقتضب

الجزء الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

/ إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

٢/٢٩٠

اعلم أنّ الأفعالَ إنّما دخلَها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شيء .

وذلك أن الأسماء هي المعربة . وما كان غيرَ الأسماء فمآله لها ، وهي الأفعال، والحروف[١] .

وإنّما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلتْ عليه زائدةٌ من الزوائد الأربع التي تُوجب الفعل غير ماض ، ولكنّه يصلُحُ لوقتين : لما أنت فيه ، ولما لم يقع .

والزوائد[٢] : الألف :وهي علامة المتكلّم ، وحقُّها أن يقال : همزة .

والياء : وهي علامة الغائب .

والتاء :وهي علامة المخاطب ، وعلامة الأنثى الغائبة[٣] .

/والنون ، وهي للمتكلّم إذا كان معه غيرُه[٤]. وذلك قولك : أَفْعلُ أنا ، وتفْعلُ أنت أو هي ، ونفْعل نحن ، ويفعل هو .

٢/٢٩١

وإنّما قيل لها مضارعة ؛ لأنّها تقع مواقعَ الأسماء في المعنى . تقول : زيد يقوم ، وزيد قائم ، فيكون المعنى فيهما واحداً ؛ كما قال عزّ وجلّ :(وإنّ ربّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) أي لحاكِمٌ .

---

(١) يريد عند التسمية بها

(٢) في سيبويه جـ ١ ص ٣ « وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو ونفعل نحن » .

(٣) لمفرد الغائبة ولمثناها .

(٤) وللواحد المعظم نفسه .

وتقول : زيد يَأْكلُ ، فيصلُحُ أن يكون فى حال أكْل ، وأن يأْكُلَ فيما يُستقبل ؛ كما تقول : زيد آكلٌ . أى فى حال أكْل ، وزيد آكِلٌ غدا . وتلْحقها الزوائد لمعنى ؛ كما تلحق الأسماء الألف واللامُ للتعريف ؛ وذلك قولُك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللامُ فى (إنَّ زيدًا ليفْعلُ) فى معنى لفَاعِل[1] .

فالأفعال ثلاثة أصناف : منها هذا المضارع الذى ذكرناه ، و(فَعَلَ) وما كان فى معناه للماضى ، وقولك : (افْعلْ) فى الأمر . وهذان الصِّنفان لا يقعان فى معانى الأسماء ، ولا تلحقهما الزوائدُ كما تَلْحق الأسماء .

٢ / ٢٩٢ فأمَّا ما كان من ذلك على (فعَلَ) ـقلَّت حروفه أو كثُرت ـ إذا أحاط/ به معنى (فَعَلَ) ، نحو : ضرب ، وعلِم ، وكرم ، وحمِد ، ودحرج ، وانطلق ، وقتدر ، وكلَّم ، واستخرج ، واغْدَوْدَنَ ، واعْلَوَّطَ ، وقاتل ، وتقاتل ،وكلُّ ما كان فى هذا المعنى ، وكذلك إن بنيته بناء ما لم يُسمَّ فاعلهُ ، نحو : ضُرِبَ ، ودُحرِجَ ، واستُخْرِج ـ فهذا كلُّه مبنىٌّ على الفتح .

وكان حقّ كُلّ مبنىٍّ أن يُسكَّن آخِرُه ، فحرُّك آخرُ هذا لمضارعته المعربةَ ، وذلك أنَّه ينعت به كما يُنعت بها .

تقول : جاءنى رجل ضرَبنا ، كما تقول : هذا رجل يضربنا ، وضاربُنا .

وتقع موقِعَ المضارعة فى الجزاء فى قولك : إن فعلتَ فعلتُ ، فالمعنى : إن تفعلْ أفعلْ . فلم يسكِّنوها كما لم يسكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكِّن ، ولا ما جُعِل من المتمكِّن فى موضع بمنزلة غيرِ المتمكِّن .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٣ « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك الفاعل ، حتى كأنك قلت : أن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الإسم ولا تلحق (فعل) اللام . وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذاك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أن (بتشديد النون) يضرب يأتينا أشباه هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها فى المعنى . . ولدخول اللام قال الله تعالى (وأن ربك ليحكم بينهم) أى لحاكم ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة » .

والآية فى النحل : ١٢٤ .

فالمضارع من الأسماء : مِنْ عَلُ يا فتى لم يُسكِّنوا اللام ، لأنّه فى / النكرة من عَل يا فتى[1] . (٢/٢٩٣) والمُتمكّن الذى جعل فى موضع بمنزلة غير المتمكّن قولُهم : ابدأ بهذا أوّلُ ويا حكَمُ .

وأمّا الأفعال التى تقع للأمر فلا تضارع المتمكّن ؛ لأنّها لا تقع موقِعَ المضارع ، ولا يُنعتُ بها ؛ فلذلك سكن آخرُها[2] .

فإن قال قائل :هى مُعربة مجزومة ؛ لأنّ معناها الأمرُ ؛ ألا ترى أنّ قولك :اضرب بمنزلة قولك : لِيَضْرِبْ زيدٌ فى الأمر – فقولُه ذلك يبطل من وجوه :

منها قولك : صه ، ومه ، وقَدْكَ فى موضع الأمر ، وكذلك حذارِ ، ونزالِ ، ونحوهما ، فقد يقَعُ الشىءُ فى معنى الشىء وليس من جِنْسه .

ومن الدليل على فساد قوله أنّ هذه الأفعال المضارعةَ فى الإعراب كالأسماء المتمكّنة . والأسماءُ إذا دخلت عليها العوامل لم تُغيِّر أبنيتَها ، إنّما تُحدِث فيها الإعرابَ .وكذلك هذه الأفعالُ تلحقها العواملُ فتُحدِث لها الإعرابَ بالزوائد التى لحقتها ، وهى التاءُ ، والهمزة ، والنون ، والياءُ اللواتى فى يَفعل ، وتَفعل ، ونفعل ، وأفعلُ .

فإذا قلت (افْعَلْ) فى الأمر لم تُلحقها عاملا ،ولم تُقْرِرها / على لفظها ؛ ألا ترى أنّ الجوازم (٢/٢٩٤) إذا لحقتها لم تُغيِّر اللفظ نحو قولك : لم يضربْ زيد وإنْ تذهبْ أذهبْ ، وكذلك لِيَذهبْ زيد ، ولا يذهبْ عبد الله ، فإنّما يلحقها العامل وحروفُ المضارعة فيها .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤ « والفتح فى الأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فعل) ولم يسكنوا آخر (فعل) لأن فيها بعض مافى المضارعة . تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة ، وتكون فى موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول : إن فعل فعلت فيكون فى معنى إن يفعل أفعل ، فهى فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها فى أن وقعت موقع الأسماء فى الوصف كما تقع المضارعة فى الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن فى موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون : من عل فيجرونه وأما المتمكن الذى جعل بمنزلة غير المتمكن فى موضع فقولك : ابدأ بهذا أول ويا حكم » .

وانظر أسرار العربية ص ٣١٥ – ٣١٦ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤ « والوقف قولهم : اضرب به فى الأمر لم يحركوها ، لأنها لايوصف بها ، ولاتقع موقع المضارعة فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذ) من المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه : افعل » .

وأنت إذا قلت : (اذهبْ) فليس فيها عامل ، ولا فيها شيءٌ من حروف المضارعة .

فإن قال قائل : الإضمارُ يَعمَلُ فيها . قيل : هذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنَّ الفِعل لا يعمل فيه الإضمار إلَّا أنْ يُعوَّض من العامل .

والثانى : أنَّه لو كان ينجزم بجازم مُضمَر لكان حرف المضارعة فيه الذى به يجب الإعراب ، لأنَّ المضمر كالظاهر .

ألا ترى أنَّك لو أردت إضمار (لم) – وكان هذا مِمَّا يجوز – من قولك : لم يضرب ، فحذفت لم ، لبَقِيتْ (يضرب) على لفظها ومعها (لم) .

فإن قال قائل : فلم بناه على مقدار المضارعة ؛ نحو : اِضرِب ، وانطلِق فقد كسرت كما تقول : يضرِب وينطلِق . وكذلك أُقْتُلْ كما تقول : يقتُل ؟

٢/٢٩٥ قيل : إنَّما لحقت هذه / البنية ؛ لأنَّه لمَا[1] لم يقع ،وكذلك صورة ما لم يقع . فهذا احتجاج مُغْن[2] ، وفيه ما هو أكثر من هذا .

---

(١) فى الأصل لما بتشديد الميم .

(٢) المبرد يرد على الكوفيين فى قولهم : ان فعل الأمر معرب لامبنى ، وسيكرر هذا الرد فى ص ٤١٣ من الأصل وقد عقد الانبارى مسألة لهذا فى الانصاف ص ٣٠٣ – ٣١٧ وأسرار العربية ص ٣١٧ – ٣٢٤ كما بسط فيها القول الزمخشرى فى أول شرحه للامية العرب .

هذا باب

تجريد إعراب الأفعال

اعلم أنّ هذه الأفعالَ المضارعةَ ترتفع بوقوعها مواقعَ الأسماء ، مرفوعةً كانت الأسماءُ أومنصوبةً أو مخفوضةً . فوقوعُها مواقعَ الأسماء هو الذى يرفعُها . ولا تنتصب إذا كانت الأسماءُ فى موضع نصب ، ولا تنخفض على كلِّ حال ، وإن كانت الأسماءُ فى موضع خفض[1] .

فلها الرفع ؛ لأنّ ما يعمل فى الاسم لا يعملُ فى الفعل . فهى مرفوعةٌ لما ذكرت لك حتّى يدخل عليها ما ينصبها ، أو يجزمها . وتلك عوامل لها خاصّة ولا تدخل على الأسماء ، كما لا تدخل عواملُ الأسماء عليها . فكلٌّ على حِياله .

فأمّا ما كان منها فى موضع رفع فقولك : يقومُ زيد . (يقومُ) فى موضع المبتدأ ، وكذلك : زيد يقوم / (يقومُ) فى موضع الخبر . وإنّ زيدا يقوم . (يقوم) فى موضع خبر (إنّ) .

٢ / ٢٩٦

وما كان منها فى موضع المنصوب ، فنحو : كان زيد يقومُ يا فتى ، وظننت زيدا يقومُ .

وما كان فى موضع المجرور فنحو : مررت برجل يقومُ ، ومررت برجل يقوم أبوه .

فإذا أدخلْتَ على هذه الأفعال (السين) أو (سوف) فقد منعتها بها من كلِّ عامل[2]. وسيأتيك هذا مبيّنا فى هذا الباب إن شاء الله .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٩ « باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة . اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب – فإنها مرتفعة ، وكينونتها فى هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . . وكينونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ ، فأما ما كان فى موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذاك ، وأما ما كان فى موضع المبنى على المبتدأ فقولك زيد يقول ذاك وأما ما كان فى موضع غير المبتدأ ولا المبنى عليه فقولك : مررت برجل يقول ذاك ، وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذاك ، وهذا رجل يقول ذاك ، وحسبته ينطلق ، فهكذا هذا وما أشبهه . ومن ذلك أيضاً : هلا يقول زيد ذاك ؟ ف (يقول) فى موضع ابتداء ، و (هلا) لاتعمل فى اسم ولا فعل » .

وقال فى ص ٤١٠ « من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغى له أن ينصبها إذا كانت فى موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجرها إذا كانت فى موضع ينجر فيه الإسم ، ولكنها ترتفع بكينونتها فى موضع الاسم . . » .

وانظر الانصاف ص ٣١٩ – ٣٢٣ وأسرار العربية ص ٢٨ – ٢٩ والأشباه جـ ١ ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

(٢) الفعل المقترن بالسين أو سوف ان وقع بعد (أن) كانت مخففة من الثقيلة و (لن) لنفى سيفعل ، « لم » فى الجوازم لنفى الماضى ، ولايصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقع شرطاً ؛ ولذلك وجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً للشرط .

هذا باب

الحروف التى تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أنْ) ،وهى والفعلُ بمنزلة مصدره ، إلَّا أنّه مصدرٌ لا يقع فى الحال[1] . إنّما يكون لِما يقع إنْ وقعتْ على مضارع ،ولما مضى إنْ وقعت على ماضٍ .

فأمّا وقوعُها على المضارع ؛ فنحو : يسرُّنى أنْ تقومَ . المعنى : يسرُّنى قيامك ؛ لأنَّ القيام لم يقع . والماضى : يسرُّنى أنْ قمت . فـ(أنْ) هى أمْكنُ / الحروف فى نصب الأفعال . وكان الخليل يقول: لاينتصب فعلٌ البتّةَ إلَّا بأنْ مُضْمرةً أو مُظهرةً . وليس القول كما قال لما نذكره إن شاء الله .

٢ / ٢٩٧

ومن هذه الحروف (لَن) وهى نفى قولك : سيفعل . تقول : لن يقومَ زيد ، ولن يذهب عبد الله .

ولا تتّصل بالقسم[2] كما لم يتّصل به (سيفعل) .

ومن هذه الحروف (كَى) ،تقول : جئت كى تكرمَنى ، وكى يسرَّك زيد .

ومنها(إذن) ،تقول : إذن يضربَك زيد . فهذه تعمل فى الأفعال عَملَ عوامل الأسماء فى الأسماء إذا قلت : ضربت زيدا ، وأشتم عمرا .

* * *

واعلم أنَّ هاهنا حروفا تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبةَ ، وإنّما (أنْ) بعدها مُضمرةٌ . فالفعل منتصب بـ(أن) وهذه الحروف عِوَضٌ منها ، ودالّةٌ عليها .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٧ « باب الأفعال المضارعة . اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لاتعمل فى الأسماء كما أن حروف الأسماء التى تنصبها لاتعمل فى الأفعال وهى (أن) ، وذلك قولك : أريد أن تفعل . . . » .

وقال فى ص ٤٧٥ « فأن مفتوحة تكون على وجوه ، فأحدها : أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها »

(٢) فى المغنى جـ ١ ص ٢٢١ « وتلقى القسم بها وبلم نادر جدا كقول أبى طالب :

واللهِ لَنْ يصلوا إليْكَ بِجَمْعِهِمْ حتى أُوَسَّدَ فى التُّرَابِ دَفِينًا

فمن هذه الحروف الفاءُ ، والواو ، وأو ، وحتّى ، واللام المكسورة .

* * *

فأمّا (اللام) فلها موضعان : أحدُهما نفى ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتك لأكرمَك[1] وقوله عزّ وجلّ : (لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ / مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأَخَّرَ)[2] . فهذا موضع الإيجاب .

٢ / ٢٩٨

وموضع النفى : ما كان زيد لِيقومَ ، وكذلك قوله تبارك وتعالى : (ما كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ)[3] (وما كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأَنْتَ فِيهِمْ)[4] .

فـ(أَنْ) بعد هذه اللامِ مضمرةٌ ، وذلك لأنَّ اللامَ من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل فى الأفعال . فـ(أَنْ) بعدها مضمرةٌ ، فإذا أضمرت (أَنْ) نصبت بها الفِعل ودخلت عليها اللام ؛ لأنَّ (أَنْ) والفعلَ اسمٌ واحدٌ ، كما أنَّها والفعلَ مصدرٌ . فالمعنى : جئت لِأَنْ أكرمَك ، أى : جئت لإكرامك . كقولك : جئت لزيد .

فإن قلت : ما كنتُ لأضربك ـ فمعناه : ما كنت لهذا الفِعل[5] .

* * *

وأمّا (الفاء) . و(أو) ففيهما معانٍ تُفسَّر على حِيالها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

وكذا (حتّى) ، و (إذن) .

وكان الخليل يقول : إنَّ (أَنْ) بعد (إذن) مضمرةٌ[6] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٨ « وأما اللام فى قولك : جئتك لتفعل – فبمنزلة (إن) فى قولك : إن خيراً فخير وإن شراً فشر . إن شئت أظهرت الفعل ههنا وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته »

(٢) الفتح : ٢

(٣) آل عمران : ١٧٩

(٤) الأنفال : ٢٣

(٥) فى سيبويه حـ ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن اللام قد تجىء فى موضع لا يجوز فيها الإظهار وذلك ما كان ليفعل فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل فى قولك : إياك وزيداً ، وكأنك إذا مثلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل أى ما كان زيد لهذا الفعل . فهذا بمنزلته ودخل فيه معنى نفى كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل لسيفعل وصارت بدلا من اللفظ بأن » .

(٦) فى سيبويه ١ : ٤١٢ : « وقد ذكر لى بعضهم أن الخليل قال : (أن) بعد إذن مضمرة » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ / ٢٩٩ وكذلك (لن) وإنّما هى (لا أنْ) ولكنّك حذفت الألف من لا . والهمزة / من (أنْ) وجعلتها حرفا واحدا .

وليس القول عندى كما قال ؛ وذلك أنّك تقول : زيدًا لن أضربَ ؛ كما تقول : زيدا سأضربُ[1] . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلامُ ؛ لأنّ (زيدا) كان ينتصب بما فى صلة (أنْ) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنْ)[2] .

* * *

وأمّا (كى) ففيها قولان : أمّا من أدخل اللامَ فقال : لِكى تقومَ يا فتى - فهى عنده والفعلُ مصدر ؛ كما كان ذلك فى (أنْ) .

---

(١) السين وسوف يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، فليس لهما صدر الكلام ، وانظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٥٠ .

وقد استقبح السهيلى فى الروض الأنف جـ ١ ص ٢٨٦ أن يتقدم معمول الفعل على السين فقال : قبيح أن تقول : غداً سآتيك .

وابن القيم يجعل السين وسوف مما له صدر الكلام . قال فى بدائع الفوائد جـ ١ ص ٨٩ - ٩٠ : « لاتقول : غدا سيقوم زيد لوجوه :

منها أن السين تنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل ، وإنما يكون مستقبلا بالإضافة إلى ماقبله فأن كان قبله ظرف أخرجته السين عن الوقوع فى الظرف فبقى الظرف لاعامل فيه فبطل الكلام . فإذا قلت : سيقوم غدا دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ماقبله وليس قبله إلا حالة التكلم ودل لفظ غدا على استقبال اليوم فتطابقا . .

الثانى أن السين وسوف من حروف المعانى الداخلة على الجمل ومعناها فى نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفى ، والنهى .

وفى كلام ابن القيم تحجير لاداعى له فالسين وسوف نزلتا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه كما تنزل كذلك (لم) ، و (لن) ، و (لا) الناهية .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٧ :

« فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته فى كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وى لأمه وكما قالوا : يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد فإنما هى : هل ، ولا

وأما غيره فزعم أنه ليس فى (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شىء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها فى حروف النصب بمنزلة (لم) فى حروف الجزم فى أنه ليس واحد من الحرفين زائدا . ولو كانت على مايقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له » .

وأمّا من لم يدخل عليها اللامَ فقال : كيمه كما تقول : لمه ــ فـ(أنْ) عنده بعدها مضمرة ؛ لأنَّها من عوامل الأَسماء كاللام[1] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٧ « (كى) وذلك جئتك لكى تفعل » .

وقال فى ص ٤٠٨ « وبعض العرب يجعل (كى) بمنزلة حتّى وذلك أنهم يقولون : كيمه فى الاستفهام فيعملونها فى الأسماء كما قالوا : حتامه وحتّى متّى ولمه فمن قال : كيمه فإنه يضمر أن بعدها وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنه عندهم بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ، ومن قال : كيمه جعلها بمنزلة اللام » .

هذا باب

إذن

اعلم أنّ (إذن) فى عوامل الأفعال كظننت فى عوامل الأسماء[1]، لأنها تَعمل وتُلغَى كظننت، ألا ترى أنّك تقول: ظننت زيدا قائما؛ وزيدٌ ظننت قائمٌ. إذا أردت زيدٌ قائم فى ظنّى، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصِب بها. وإن كانت بين كلامين أحدُهما فى الآخر عاملٌ أُلغِيتْ / ولا يجوز أن تعمل فى هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت: زيدا ظننت قائما؛ لأنّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنّها لا تتصرّف.

٢/٢٠٠

فأمّا الموضع الذى تكون فيه مبتدأة وذالك[2] قولك إذا قال لك قائل: أنا أُكرمك قلت: إذن أجزيَك. وكذلك إن قال: انطلق زيد. قلت: إذن ينطلقَ عمرو، ومثله قول الضبىّ:

أُرددْ حِمارَك لا تُنْتَزَعْ سَوِيّتُـــهُ ... إذن يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مكْروبُ[3]

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٠ «باب إذن – اعلم أن (اذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت فى الفعل عمل أرى فى الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيئك . . »

(٢) هكذا بالأصل وصوابه: فذلك

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١١ على نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة.

السوية: شىء يجعل تحت البرذعة للحمار كالحلس للبعير. والنزع: السلب. وقيد العير مكروب: أى مضيق حتى لايقدر على الخطو.

قال المرزوقى فى قوله: (ازجر حمارك): «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن التعرض لنا والدخول فى حريمنا فإنك إن لم تفعل ذلك ذممت عاقبة أمرك. وجعل ارسال الحمار فى حماهم كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمساءتهم.

«لا تنزع»: جزم فى جواب الأمر على مذهب الكسائى أو بدل.

البيت من أبيات ستة لعبد الله بن عنمة الضبى أوردها المفضل فى المفضليات وأبو تمام فى الحماسة والأصمعى فى الأصمعيات».

المفضليات ص ٣٨٢ الأصمعيات ص ٢٦٧ ديوان الحماسة ج ٢ ص ١٤٨ – ١٤٩ الخزانة ج ٣ ص ٥٧٦ وروى: «لايرتع بروضتنا» – وانظر فى اعرابه شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٢٢ والخزانة.

والموضع الذى لا تكون فيه عاملةً البتّةَ قولك : إنْ تأْتنى إذن آتك ، لأنّها داخلة بين عامل ومعمول فيه .

وكذلك أنا إذن أكرمُك[1] .

وكذلك إن كانت فى القسم بين المقسم به والمقسم عليه ؛ نحو قولك : والله إذن لا أكرمُك . لأنّ الكلام معتمدٌ على القسم . فإن قدّمتها كان الكلام معتمدا عليها . فكان القسم لغوا ؛ نحو : إذن والله أضربَك ؛ لأنّك تريد : إذن أضربَك والله .

فالذى تُلغيه/ لا يكون مُقدّما ، إنّما يكون فى أضْعاف الكلام ؛ ألا ترى أنّك لا تقول : ظننت زيد منطلق ؛ لأنّك إذا قدّمت الظنّ فإنّما تبنى كلامك على الشكّ . (٢/٣٠١)

وإنّما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرّفها ، وأنّها تُستعمل وتُلغى ، وتدخل للابتداء، ولذلك شبِّهت بظننت من عوامل الأسماء[2]

* * *

واعلم أنّها إذا وقعت بعد واو أو فاءٍ ، صلَح الإعمال فيها والإلغاء ، لما أذكره لك وذلك قولك : إن تأْتنى آتك وإذن أُكرمك . إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت. وإن شئت جزمتَ .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤١١ « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شىء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لاتنصب البتة ، كما لاتنصب أرى (بضم الألف) إذا كانت بين الفعل والاسم فى قولك : كان أرى زيد ذاهباً ، وكما لاتعمل فى قولك : أنى أرى ذاهب . ف (اذن) لاتصل فى ذا الموضع إلى أن تنصب كما لاتصل أرى هنا إلى أن تنصب ؛ فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا اذن آتيك ، هى ههنا بمنزلة أرى حيث لاتكون إلا ملغاة . ومن ذلك أيضاً قولك : إن تأتنى إذن آتك ، لأن الفعل ههنا معتمد على ماقبل إذن » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤١١ – ٤١٢ « ومن ذلك أيضاً والله إذن لا أفعل من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين و (إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلته إذا كانت إذن فى أوله ، لأن اليمين ها هنا الغالبة ألا ترى أنك تقول – إذا كانت إذن مبتدأة – : إذن والله لاأفعل ، لأن الكلام على إذن (والله) لايعمل شيئاً » .

وقال فى ص ٤١٠ « ومن ذلك أيضاً قولك : إذن والله أجيئك والقسم ههنا بمنزلته فى أرى إذا قلت : أرى والله زيدا فاعلا »

أمّا الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء (إذن) . والنصب على إعمال (إذن) . والرفع على قولك : وأنا أكرمُك ، ثمّ أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا[1] .

وهذه الآية فى مصحف ابن مسعود (وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ)[2] [الفعلُ فيها] منصوب بإذن والتقدير -والله أعلم- الانّصال / بإذن ، وإن رفع فعلى أنّ الثانى محمول على الأوّل كما قال الله عزّ وجلّ : (فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)[3] أى فهم إذن كذلك .

٢ / ٣٠٢

فالفاءُ والواو يصلُحُ بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير ;وأن تنقطع(إذن) بعدهما مما قبلهما. ثمّ يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) .ونظير ذلك قولك : إن تعطنى أشكرْك وإذن أدعوَ اللهلك . كأنّه قال : إذن أدعوَ الله لك ثمّ عطف هذه الجملة علىماقبلها ؛ لأنّ الذى قبلها كلامٌ مُسْتغنٍ .

وقد يجوز أن تقول : إذن أكرمُك إذا أخبرت أنّك فى حال إكرام[4] ، لأنّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأنّ حروف النصب إنّما معناهنّ مالم يقع . فهذه حال (إذن) إلى أن نفرد بابا[5] لمسائلها إن شاء الله .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن اذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، ان شئت أعملتها كأعمالك (أرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك : زيدا حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك . . وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف (وإذن لايلبثوا خلفك إلا قليلا) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال (وإذن لايلبثوا) وأما الإلغاء فقولك فإذن لا أجيئك وقال تعالى (فإذن لا يؤتون الناس نقيرا) »

(٢) الإسراء : ٧٦ - وقراءة خلفك سبعية (الأتحاف ص ٢٨٥) وقراءة (يلبثوا) شاذة (شواذ ابن خالوية ص ٧٧)

(٣) النساء : ٥٣

* * *

(إذن) - الواقعة فى ابتداء الكلام والناصبة للمضارع لم تقع فى القرآن الكريم ، وماجاء منها كان بعد الواو والفاء . جاءت بعد الفاء فى آية واحدة وهى المذكورة هنا ، وجاءت بعد الواو فى آيتين الثانية قوله تعالى (قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل وإذن لاتمتعون إلا قليلا) الأحزاب ١٦ .

وقد قرىء بنصب المضارع فى الشواذ فى آيتين : فإذن لايؤتون الناس ، وإذن لايلبثون (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٣ ج ٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالوية ص ٧٧) وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٤٤ الغاؤها أجود وهو لغة القرآن التى قرأ بها السبعة وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٦ ج ٩ ص ١٢ والمغنى ج ١ ص ٢١ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٢ ولو قلت : والله إذن أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجز كما لا يجوز والله أذهب إذن إذا أخبرت أنك فاعل » .

(٥) لم يفرد بابا لمسائل إذن كما وعد وإنما استعرض النواصب فى الجزء الرابع ص ٤١٣ من الأصل .

هذا باب

٢/٣٠٣

الفاء وما / ينتصب بعدها
وما يكون معطوفا بها على ما قبله

اعلم أنَّ الفاء عاطفةٌ فى الفعل ؛ كما تعطف فى الأسماء . تقول : أنت تأتينى فتكرمُنى ، وأنا أزورك فأُحْسِنُ إليك ؛ كما تقول : أنا آتيك ثمَّ أكرمُك ، وأنا أزورك وأحسنُ إليك . هذا إذا كان الثانى داخلا فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماءُ فى قولك : رأيت زيداً فعمرًا ، وأتيت الكوفة فالبصرة . فإن خالف الأولَ الثَّانى لم يجز أن يُحْمَلَ عليه فَحُمِلَ الأوّل على معناه فانتصب الثانى بإضمار (أنْ) ، وذلك قولك : ما تأْتيْنى فتكرمَنى ، وما أزورك فتُحدِّثَنى .

إن أراد : ما أزورك ، وما تُحدّثنى — كان الرفع[1] لا غَيْرُ ؛ لأَنَّ الثانى معطوف على الأوّل .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدِّثُنى ؟ وما أزورك إلَّا لم تحدثنى ، على معنى : كلَّما زرتك لم تحدّثْنى — كان النصب ؛ لأَنَّ الثانى على خلاف الأوّل . وتمثيل نصبه أن / يكون المعنى : ما تكون منّى زيارة فيكون حديثٌ منك . فلمّا ذهبت بالأوّل إلى الاسم أضمرتَ (أنْ) إذا كنت قد عطفت إسما على اسم ، لأن (أنْ) وما عملت فيه اسم ، فالمعنى: لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كلّ ما كان غير واجب . وهو الأمر ، والنهى ، والاستفهام .

٤/٣٠٤

فالأمر : ائتنى فأُكرمَك ، وزرنى فأُعطيَك ، كما قال الشاعر :

يا ناقُ سيرى عَنَقًا فَسِيحَا ... إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[2]

---

(١) رفع الفعل (فتحدثنى) له وجهان وكذلك نصبه وسيذكرهما قريباً .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الأمر .
العنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .
والبيت لأبى النجم العجلى ، وأراد سليمان بن عبد الملك .
وانظر سر الصناعة ج ١ ص ٢٧٢ واللسان « عنق » وشرح ديوان المتنبى ج ٤ ص ٢٠٤

والنهى مثل لا تأتِنِى فأُكرمَك ، كقوله عزّ وجلّ : (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ)[1] وكقوله عزّ وجلّ : (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عليْكُمْ غضَبِى)[2].

والاستفهام : أتأْتينى فأُعطيَك ؟ لأنّه استفهم عن الاتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنّما يكون إضمارُ (أنْ) إذا خالف الأوّل الثانى . لو قلت : لا تقم فتضربْ زيدا لجزمت إذا أردت : لا تقم ، ولا تضربْ زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أى فإنّك إن قمت ضربته[3] لم يكن / إلّا النصبُ ، لأنّك لم ترد بـ «تضرب» النهى . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضربٌ لزيد .

٢ / ٣٠٥

وذلك أتأْتينى فأُكرمَك ؟ المعنى : أيكون هذا منك ؟ فإنّه متى كان منك كان منّى إكرام .

---

(١) طـه ٦١

(٢) طـه : ٨١

(٣) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٣٠ :

« وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة أن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول فى قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى) : أى أن تطغوا فحلول الغضب حاصل .

هذا باب

مسائل هذا الباب
وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً
وما لا يجوز فيه إلاّ النصب إلاّ أن يضطرّ شاعر

تقول : ما تأتينى فتحدِّثَنى . فالنصب يشتمل على معنيين[1] يجمعهما أنّ الثانى مخالف للأوّل .

فأحد المعنيين : ما تأتينى إلّا لم تحدِّثنى : أى قد يكون منك [إتيان] ولكن لست تحدّثنى .

والمعنى الثانى : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتينى مُحَدّثا ، وكلّما أتيتنى لم تحدّثنى .

والوجه الآخر : ما تأتينى فكيف تحدّثَنى ، أى لو أتيتنى لحدّثتنى .

* * *

وأمّا الرفع فعلى وجهين[2] :

أحدهما : ما تأتينى ، وما تُحدّثُنى ، والآخر شريك للأوّل داخل معه فى النفى .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وتقول : ما تأتينى فتحدثنى فالنصب على وجهين من المعانى :
أحدهما : ماتأتينى فكيف تحدثنى ، أى لو اتيتنى لحدثتنى .
وأما الآخر : فا تأتينى أبدا إلا لم تحدثنى ، أى : منك اتيان كثير ولا حديث منك » .

(٢). فى سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : ماتأتينى فتحدثنى كأنك قلت : ماتأتينى ، وما تحدثنى . .
وان شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدثنا . . وتقول : ما أتيتنا فتحدثنا فالنصب فيه كالنصب فى الأول وإن شئت رفعت على فأنت تحدثنا الساعة والرفع فيه يجوز على (ما) . . » .

* * *

٢/٢٠٦ والوجه الثانى أن تقول : ما تأتينى فتحدِّثُنى / أى ما تأتينى وأنت تحدِّثنى وتكرمنى .

وكذلك ما تعطينى فأشكرُك ، أى : ما تعطينى وأنا أشكرك على حال . ومثل ذلك فى الجزم ألم أعطك فتشكرنى ؟ جزم (تشكرنى) بلم ودخلا معا فى الاستفهام . والرفع على قولك : فأنت تشكرُنى .

ولو قلت : ما أنت بصاحبى فأُكرِمَك – لكان النصب على قولك : فكيف أُكرِمُك ؟ ولم يجز الرفع على الشركة ، لأنَّ الأوّل اسم فلا يُشْرَك الفعلُ معه . ولكن لو حملته على فأنا أُكرِمُك على حال ثمّ تعطف جملة على جملة لجاز . وعلى هذا قوله :

فما أنتَ مِنْ قَيْس فَتَنْبَحَ دُونَها ... ولا مِنْ تَمِيم فى الرءُوسِ الأَعاظِمِ [1]

ولو رفع على (أنت تنبَحُ على حال) جاز .

= خلاصة ما ذكره سيبويه والمبرد فى (ما تأتينى فتحدثنى) أن نصب الفعل (فتحدثنى) : يخرج على وجهين :

(أ) يكون المعنى نفى الحديث لانتفاء شرطه وسببه وهو الإتيان وقد أشارا إلى هذا الوجه بقولهما : ماتأتينى فكيف تحدثنى ولو أتيتنى لحدثتنى .

(ب) يكون المعنى نفى الحديث أى مايكون منك اتيان يعقبه حديث وإنما كان منك اتيان لاحديث بعده . يقول الرضى فى شرح الكافية عن هذا التوجيه : « ليس فى الفاء معنى السببية فى هذا الوجه ، وإنما انتصب الفعل على تشبيه هذه الفاء بفاء السببية وإن كان معناها معنى فاء العطف » والمعنيان فى كلام المبرد معنى واحد فى الواقع .

ورفع الفعل فتحدثنى يخرج على وجهين أيضاً :

الأول : العطف ، كأنك قلت : ما تأتينى وما تحدثنى ، فهما جملتان منفيتان .

الثانى : يكون المعنى على نفى الإتيان أى ما تأتينا فأنت تجهل أمرى وتحدثنى بما يحدث به الجاهل بحالى .

(وانظر فى هذه المسألة ابن يعيش ج ٧ ص ٢٧ – ٣٦ شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٠ المغنى ج ٢ ص ٩٨ ، ١٣٩ – الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٥٣ – ٥٤) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٠ « وتقول : ما أنت منا فتحدثنا لايكون الفعل محمولا على (ما) لأن الذى قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :

ما أنت من قيس فتنبح دونها ... ولا من تميم فى اللها والغلاصم »

والبيت من قصيدة كبيرة للفرزدق ديوانه ص ٨٥١ – ٨٦١ .

وروايته فى الديوان كرواية المقتضب وعلى رواية سيبويه يكون دخله الخرم . كان جرير يكافح عن قيس لخئولته فيهم ، فجعله الفرزدق نباحاً على طريق الاستعارة ونفى عنه الشرف فى تميم .

وأمّا قول الله عزّ وجلّ : (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)[1] فهو على قولك : لا تأتيني ، فأعطيَك ، أي لو أتيتني لأعطيتك . وهو الذى ذكرناه فى أحد الوجهين / من قولك : ما تأتيني فتحدّثَني إذا أردت : لو أتيتني لحدّثتني . ٢/٢٠٧

وتقول : كأنّك لم تأتنا فتحدّثَنا إذا أردت الوجه فى قولك : مُحدّثا وهو الذى ذكرناه فى ما تأتيني فتحدّثَني ، أى : كلّما أتيتني لم تحدّثني ، فهو ما تأتيني محدّثا . أى قد يكون منك إتيان ولا تحديثٌ ، كما قال :

كأنّكَ لم تَذْبَحْ لأهلِكَ نَعْجَةً ... فَيُصْبِحَ ملْقًى بالفِناء إهابُها[2]

وأمّا قوله عزّ وجلّ : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[3] . النصب هاهنا محال ؛ لأنّه لم يجعل (فيكون) جوابا . هذا خلاف المعنى ؛ لأنّه ليس ههنا شرط . إنّما المعنى : فإنّه يقول له : كن فيكونُ ، و (كُنْ) حكاية[4] .

وأمّا قوله عزّ وجلّ : (أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[5] فالنصب والرفع .

فأمّا النصب فعلى أن تقول : فيكونَ يا فتى : والرفع على هو يقول فيكون .

وأمّا قول الشاعر:

وما أنا للشيء الذى ليسَ نافِعِى ... ويَغْضَبُ منه صاحبِي بِقَؤُولِ[6]

---

(١) فاطر : ٣٦ – وفى سيبويه جـ ١ ص ٤١٩ « فمثل النصب قوله – عز وجل – (لايقضى عليهم فيموتوا) » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢١ « وتقول : كأنك لم تأتنا فتحدثنا ، إن حملته على الأول جزمت قال رجل من بنى دارم :

كأنك لم تذبح لأهلك نعجة ... فيصبح ملقى بالفناء إهابها

وقال الأعلم « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب ، لأنه كان قبل دخول كأن منفياً على تقدير لم تذبح نعجة فيصبح أهابها ملقى ثم دخلت عليه كأن فأوجبت فبقى على لفظه منصوباً » .

الإهاب : الجلد .

(٣) البقرة : ١١٧ – آل عمران : ٤٧ – مريم : ٣٥ – غافر : ٦٨ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٣ « ومثله (كن فيكون) كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون » .

(٥) النحل : ٤٠ ، القراءتان من السبعة . النشر جـ ٢ ص ٣٠٤ الأتحاف ص ٢٧٨ .

(٦) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٦ – ٤٢٧ « وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب . . . والرفع أيضاً جائز حسن . . ويغضب معطوف على الشىء ويجوز رفعه على أن يكون داخلا فى صلة الذى » .

٢/٣٠٨ / فإنَّ الرفع الوجه ؛ لأنَّ (يغضب) في صلة الذى ؛ لأنَّ معناه الذى يغضب منه صاحبي .

وكان سيبويه يقدم النصب ويُثَنِّى بالرفع . وليس القول عندى كما قال ، لأنَّ المعنى الذى يصحّ عليه الكلام إنَّما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت لك .

ومن أجاز النصب فإنَّما يجعل (يغضب) معطوفا على الشىء ، وذلك جائز ، ولكنَّه بعيد . وإنَّما جاز لأنَّ الشىء منعوت ، فكان تقديره : وما أنا للشىء الذى هذه حاله ، ولأن يُغضِب صاحبي وهو كلامٌ محمول على معناه ؛ لأنَّه ليس يقول الغضب إنَّما يقول ما يُوجِب الغضبَ . ومثل هذا يجوز .

تقول : إنَّما جاء به طعامُ زيد ، والمعنى إنَّما جئت من أجله . وكذلك قولك : إنَّما شفاءُ زيد السيفُ ، وإنَّما تحيّتُه الشَّتْمُ ، أى هذا الذى قد أقامه مُقامَ التحيّة ومُقام الشفاء ؛ كما قال :

٢/٣٠٩ / وخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لها بخيـلٍ   تَحيّةُ بَيْنِهم ضربٌ وَجِيعُ[1]

= وقال الأعلم : « الشاهد في نصب يغضب حملا على معنى ولأن يغضب والتقدير : وما أنا بقؤول الشىء غير النافع ، ولأن يغضب منه صاحبي أى لست بقؤول للسبب المؤدى إلى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع حملا على صلة الذى وهو أبين وأحسن. وقد رد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لمابنى عليه الباب من النصب باضمار أنّ»

مانسبه الأعلم هنا للمبرد يوافق مافى المقتضب ، وكذلك ما قاله ابن يعيش جـ ٧ ص ٣٦ .

أما الرضى فقد نسب إلى المبرد كلاما آخر ثم رد عليه .

قال في شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٣٢ : « وإذا نصبته فهو على الصرف . قال المبرد : لايجوز ذلك ، لأن فيه نفى النفع والغضب معاً وهو عكس المقصود به لأن مراد الشاعر : الذى يغضب منه صاحبي لا أقوله . قلت : الذى قاله إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله : ليس نافعى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا أقول قولا لايجمع نفعى وغضب صاحبي منه . وهذا عكس ماينبغى . . وأما إذا جعلناه في سياق النفى الذى هو ما أنا فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى إذن : لايكون القول الذى لاينفعنى مع غضب صاحبي منه . وذلك أما بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما . . . » .

ولم يقل المبرد في توجيه نصب الفعل إلا هذا وهو العطف على الشىء .

والبيت الكعب الغنوى من قصيدة في الأصمعيات ص ٧١ – ٧٤ والخزانة جـ ٣ ص ٦١٩ – ٦٢١ وبعضها في الكامل ورغبة الآمل جـ ٦ ص ١٠١ والأمالى جـ ٢ ص ١٥٣ – ٢٠٤ وحماسة البحترى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠ .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من كتابه جـ ١ ص ٣٦٥ ، ٤٢٩ على أنه جعل الضرب تحية على الاتساع .

فهذا كلام مفهوم وتحقيق لفظِهِ ما ذكرت لك .

وأمّا قول الله عزّ وجلّ : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً)[1] فهذا هو الوجه ؛ لأنّه ليس بجواب ؛ لأنّ المعنى فى قوله : (أَلَمْ تَرَ) إنّما هو : انتبه وانظر . أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا .

وليس كقولك : ألم تأتِ زيدا فيُكرمك ؛ لأنّ الإكرام يقع بالإتيان . وليس اخضرار الأرض واقعا من أجْل رؤيتك .

وكذلك قوله عزّ وجلّ : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ)[2] لأنّه لم يَجعل سبب تعليمهم قوله (لَا تَكْفُرْ) ، كما تقول : لا تأتِنى فأضربَك؛ لأنّهُ يقول : إنّك إن أتيتنى ضربتك . وقوله : (فَلَا تَكْفُرْ) حكاية عنهم ، وقوله : (فَيَتَعَلَّمُونَ) ليس متّصلا به . ولو كانَ كذلك كان لا تكفر فتتعلّمَ يا فتى ، ولكن هو محمول على قوله : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) فيتعلّمون منهم . لا يصحّ المعنى إلّا على / هذا أو على القطع أى : منهم يتعلّمون .

٢/٣١٠

وأمّا قول النابغة[3] :

فلا زال قَبْرٌ بَيْنَ بُصْرى وجَاسِم ... عليه مِنَ الوَسْمِىِّ سَحٌّ وَوَابِلُ

فيُنْبِتُ حَـوْذانا وعَـوْفا مُنَـوِّرا ... سأُتْبِعُه مِنْ خَيْرِ ما قال قائلُ

= دلفت : زحفت . والبيت لعمرو بن معديكرب وسيأتى فى الجزء الرابع أيضاً – والواو . واو رب وخيل مبتدأ . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٣ – ٥٦ وشروح سقط الزند ص ١٧٦ ، ٣٠٥ .

(١) الحج : ٦٣ – وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٤ « وسألته عن (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فقال : هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت أتسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » .

(٢) البقرة : ١٠٢ – وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٣ « وقال – عز وجل – (فلا تكفر فيتعلمون) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لاتكفر فيتعلمون ليجعل كفره سبباً لتعليم غيره ، ولكنه على كفروا فيتعلمون ومثله كن فيكون » .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٢ « واعلم أنك إن شئت قلت : ائتنى فأحدثك ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث ولكنك كأنك قلت : ائتنى فأنا ممن يحدثك البتة جئت أو لم تجىء قال النابغة الذبيانى . . ولا زال قبر . . =

فإن الرفع الوجه ، لأنّه ليس بجواب . إنّما هو فذاك يُنبت حَوْذانا . ولو جعله جوابا لقوله : «فلا زال» كان وجها جيّدا .

وتقول : لا تَمْدُدْها فتَشْقُقْهَا على العطف ، فإن أردت الجواب قلت : فتشُقَّها[1] على ما فسّرت لك .

وتقول: أين بيتُك فأزورَك ؟ فإن أردت أن تجعله جوابا [نصبت]، و [إن][2] أردت أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أين بيتُك فأنا أزورُك على حال .

وتقول فى الجزاء : من يأتنى فيكرمْنى أعْطِه ، لا يكون إلّا ذلك ؛ لأنّ الكلام معطوف على ما قبله .

٢ / ٣١١

/ فإن قلت: من يأتنى آته فأكرمُه كان الجزمُ الوجهَ ، والرفع جائز على القطع على قولك: فأنا أكرمُه . .

— وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله ولا زال أن يكون متعلقاً به ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال : فذاك ينبت حوذانا قال الخليل : ولو نصب هذا البيت لجاز ولكنا قبلناه رفعاً » .

فى معجم البلدان : بصرى : فى موضعين ، إحداهما بالشام من أعمال دمشق وهى قصبة كورة حوران .
وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ .

والحوذان : نبت طيب الرائحة قال الأزهرى عن الحوذانة : رأيتها فى رياض الصمان وقيعانها ولها نور أصفر رائحته طيبة وتجمع الحوذان وكذلك العوف والجود والوابل : أغزر المطر .

والبيتان من قصيدة للنابغة فى رثاء النعمان بن الحارث الغسانى — الديوان ص٦١ ، ٨٤ وبين رواية سيبويه والمقتضب خلاف يسير فى بعض الألفاظ ، أما رواية الديوان فى طبعتيه فخالفة لما فى سيبويه والمقتضب . البيتان مجموعان من ثلاثة أبيات ، ورواية الديوان

سقى الغيث قبراً بين بصرى وجاسم ... بغيث من الوسمى قطر ووابل
ولا زال ريحان ومسك وعنبر ... على منتهاه ديمة ثم هاطل
وينبت حوذاناً وعوفاً منوراً ... سأتبعه من خير ما قال قائل

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢١ «وتقول : لا تمدوها فتشقها (بالنصب) إذا لم تحمل الآخر على الأول . وتقول لا تمدوها فتشققها (بالجزم) إذا أشركت بين الآخر والأول » .

(٢) زيادة يقتضيها استقامة الكلام .

ويجوز النصب وإن كان قبيحًا ؛ لأنّ الأوّل ليس بواجب إلّا بوقوع غيره .

وقد قُرِئَ هذا الحرف على ثلاثة أضرُب (يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ) بالجزم والرفع والنصب[1] .

وينشد هذا البيت رفعاً ونصبا ؛ لأنّ الجزم يكسر الشعر وإن كان الوَجْهَ ، وهو قوله :

ومَنْ يَغْترِبْ عنْ قومه لا يَزَلْ يَرى ... مَصَارِعَ مَظْلوم مجرًّا ومَسْحَبًا

وتُدْفَنُ منه الصالحاتُ وإن يُسِئْ ... يكنْ ما أساء النارَ في رأسِ كَبْكَبا[2]

والواو والفاءُ في هذا سواءٌ .

فأمّا قوله :

فقلتُ لهُ : قرِّبْ ولا تَجْهَدنَّهُ ... فَيُذْرِكَ مِنْ أُخْرَى القطَاةِ فَتَزْلَقِ[3]

---

(١) البقرة : ٢٨٤ . وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٤٧ – ٤٤٨ « . . إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ، وبلغنا أن بعضهم قرأ (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير) » .

* * *

قراءة الرفع فى الفعلين (فيغفر – ويعذب) سبعية ، وكذلك قراءة الجزم فيهما أما نصب الفعلين فهو قراءة شاذة . وانظر النشر جـ ٢ ص ٢٣٧ شرح الشاطبية ص ١٧٠ والأتحاف ص ١٦٧ وخرج أبو حيان قراءة الرفع على وجهين : أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم .

وقراءة الجزم عطف على جواب الشرط والنصب بإضمار أن (البحر المحيط جـ ٢ ص ٣٦٠) .

(٢) استشهد بهما سيبويه فى جـ ١ ص ٤٤٩ على نصب الفعل تدفن بإضمار أن وعلل ذلك الأعلم بقوله : لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبراً فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول فضارع غير الواجب .

المسحب : مصدر ميمى من سحبت الشيء إذا جررته .

كبكب : جبل قال عنه ياقوت : هو خلف جبل عرفات مشرف عليها .

يقول : من يغترب عن قومه يجرى عليه الظلم لعدم ناصره ، فتختفى حسناته ، وتظهر سيئاته فتكون مشهورة كنار فى رأس جبل .

والبيتان للأعشى من قصيدة طويلة هجا فيها عمرو بن المنذر .

الديوان ص ١١٣ – ١١٧ والرواية هناك تخالف ما هنا وما فى سيبويه فقد أضيف إلى البيتين ما جعلهما ثلاثة .

(٣) استشهد به سيبويه فى جـ ١ ص ٤٥٢ على جزم الفعل يدرك بعد الفاء عطفاً على النهى .

فإنّما هو على العطف فدخل كلُّه فى النفى[1]. أراد : ولا يدنك ، ولا تزلقنّ .

وتقول : إلّا تأْتنى فتكرمْنى أقعدْ عنك .

فالجزمُ الوجهُ فى فتكرمْنى ، والنصب يجوز من أجلِ النفى ؛ لأنَّ معناه إلَّا تأْتنى مكرما ؛ كما قال : ما تأْتينى فتحدّثَنى . أى ما تأْتنى محدِّثا . وعلى هذا ينشد / هذا البيت :

٢ / ٢١٢

ومنْ لا يُقَـدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّـةً　　　فَيُثْبِتَهَا فى مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ[2]

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطُرَّ جاز له أن ينصب فى الواجب والنصْبُ على إضمار (أنْ)[3] . يذهَب بالأوّل إلى الاسم على المعنى فيقول : أنت تأْتينى فتُكْرِمَنى . تريد : أنت يكون منك إتيان فإكرام فهذا لا يجوز فى الكلام ، وإنّما يجوز فى الشعر للضرورة ؛ كما يجوز صرف ما لا ينصرف ، وتضعيف مالا يضعَّف فى الكلام . قال :

سأَتْرُكُ منزلِى لِبَـنِى تَمِـيم　　　وأَلْحَقَ بالعِرَاقِ فَأَستريحا[4]

— القطاة : مقعد الردف . أذراه عن الفرس : رمى به . ورواية سيبويه فيذرك . يقول هذا لغلامه وقد حمله على فرسه ليصيد له ، أى أرفق بالفرس ولا تجهده حتّى لا يرمى بك .

نسب البيت فى سيبويه إلى عمرو بن عمار الطائى وكذلك نسبه الأعلم ونسب فى اللسان (ذرى) إلى إمرىء القيس .

وهو بديوانه من قصيدة عدتها ٣٧ بيتاً ص ٩١ جمع حسن السندوبى وليست هذه القصيدة فى شرح الوزير أبى بكر عاصم بن أيوب .

(١) ذكرنا فى المقدمة ص ١١٨ أن المبرد قد يعبر عن النهى بالنفى .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٤٧ « وسألته عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم . فقال النصب فى هذا جيد ، لأنه أراد هنا من المعنى ما أراد فى قولك : لا تأتينا إلا لم تحدثنا فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق » .

ونسب البيت أيضاً الأعلم إلى كعب بن زهير وليس فى ديوانه بشرح السكرى ولا فى فوائته .

(٣) فى سيبويه ١ : ٤٢٣ : « وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ، ونصب فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب » .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٣ « وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب .. فما نصب اضطراراً قول الشاعر : سأترك منزلى . . » .

وقال الأعلم : ويروى لأستريحا فلا ضرورة فيه على هذا .

وفى الخزانة جـ ٣ ص ٦٠٠ « وقال الدماميني فى الحاشية الهندية : « لقائل أن يقول : لا نسلم أن أستريح منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف وتأكيد مثل هذا جائز فى الضرورة » .

وقال الشاعر :

لنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذلُّ وسْطَها ويأْوى إليها المُسْتَجيرُ فيُعْصَمَا(1)

هذا إنشاد بعضهم ، وهو فى الرداءة على ما ذكرت لك . وأكثرهم ينشد : «لِيُعْصَمَا» وهو الوجه الجيد .

— قال البغدادى : وهو من باب غسل الدم بالدم ثم قال :

والبيت لم يعزه أحد من خدمة كلام سيبويه إلى قائل معين ونسبه العينى وتبعه السيوطى فى أبيات المغنى إلى المغيرة بن حبناء . وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه » .

وانظر الشمنى على المغنى ج ٢ ص ١١ والسيوطى ص ١٦٩ والأبيات المشكلة للفارق ص ١١٠ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٧٩ ولم ينسبه أيضاً وروايته فى غير المقتضب : والحق بالحجاز .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ على نصب فيعصما للضرورة وقال الأعلم ويروى ليعصما فلا ضرورة فيه .

كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم .

ونسب البيت سيبويه إلى طرفة وليس فى ديوانه وقد يكون ساقطاً من قصيدته فى هجاء صهره ص ١١٧ فإنها على روى هذا الشاهد ومن البحر الطويل وهو فى الأبيات المشكلة ص ١١١ غير منسوب .

هذا باب

الواو

٢/٣١٣ / اعلم أنَّ الواو فى الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كلُّ موضع يُعطف فيه ما بعدها على ماقبلها فيدخلْ فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تأْتينى وتُكرمُنى ، وأنا أزورك ، وأُعْطِيك ، ولم آتك وأُكرمْك ، وهل يذهب زيد ، ويجىءُ عمرو ؟ إذا استفهمت عنهما جميعا ، وكذلك : أين يذهب عمرو ، وينطلقُ عبد الله ؟ ولا تضربَنّ زيدا ، وتشتمْ عمرًا ؛ لأَنَّ النهىَ عنهما جميعا .

فإن جعلت الثانى جوابا فليس له فى جميع الكلام إلَّا معنى واحد ، وهو الجمْعُ بين الشيئين. وذلك قولك : لا تأْكلِ السمكَ وتشربَ اللبن[1]. أى لا يكون منك جَمْع بين هذين .

فإنْ نهاه عن كلٍّ واحدٍ منهما على حال : قال لا تأْكلْ السمكَ وتشربْ اللبن ؛ لأَنه أراد : لا تأْكلْ السمك على حال ولا تشربْ اللبن على حال .

فتمثيله فى الوجه الأَوّل لا يكنْ منك أكلٌ للسمك ، وأن تشربَ اللبن .

وعلى هذا القول (لا يسعُنى شىءٌ ويَعْجزَ عنك)[2] لا معنى للرفع فى (يعجز) ، لأَنه ليس ٢/٣١٤ يخبر / أنَّ الأَشياء كلَّها لا تسعه ، وأنَّ الأَشياء كلَّها لا تعجز عنه ؛ كماقال :

---

(١) فى سيبويه جـ١ ص ٤٢٤ « باب الواو. اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وأنها قد تشرك بين الأول ، والآخر ، كما تشرك الفاء . . وأنها يجىء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء » .

وقال فى ص ٤٢٥ : « ومما يدلك أيضاً على أن الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد فعمرو تريد أن تعلم بالفاء أن الآخر مر به بعد الأول وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى وإن شئت جزمت على النهى فى غير هذا الموضع . . ومنعك أن تجزم فى الأول ، لإنه إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال » وانظر المغنى جـ ٢ ص ٩٩ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٥ « وتقول : لا يسعنى شىء ويعجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذى انتصب به فى الفاء إلا أن الواو لايكون موضعها فى الكلام موضع الفاء » .

لا تَنْهَ عنْ خُـلُقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك – إذا فعلتَ – عظيمُ[1]

أى لا يجتمع أن تنهى وتـأْتىَ مِثله . ولو جزم كان المعنى فاسدًا .

ولو قلت بالفاء : لا يَسعَى شئ فيعجِزَ عنك كان جيّدا ؛ لأنَّ معناه : لا يسعى شئ إلّا لم يعجز عنك ، ولا يسعى عاجزا عنك هذا تمثيل هذا ؛ كما قلت لك فى (ما تـأْتينى فتحدِّثَنى) أى إلّا لم تحدثنى ، وما تـأْتينى محدّثا .

فمعنى الواو الجمْع بين الشيئين . ونصبها على إضمار (أن) ؛ كما كان فى الفاء . وتنصب فى كلِّ موضع تنصب فيه الفاء ؛ ألا ترى أنَّ قولك : زُرنى وأزورَك ، إنّما هو لتكن منك زيارة ، وزيارة منّى .

ولو أراد الأمر فى الثانى لقال : زرنى ولأَزُرْك . حتّى يكونَ الأَمرُ جاريا عليهما .

والنحويّون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

/ لقدْ كان فى حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُـهُ تُقَضِّى لُبَاناتٌ ويسْأَمُ سائِمُ[2] ٢/٣١٥

فيرفع (يسأم) لأنّه عطفه على فِعْل وهو تُقَضِّى فلا يكون إلّا رفعا .

ومن قال : تَقَضِّى لُبانات قال : ويَسْأَمَ سائم ؛ لأنَّ (تَقضِّى) اسمٌ ، فلم يجز أن تعطف عليه فِعْلًا . فأَضمر (أنَّ) ليجرى المصدر على المصدر ، فصار : تَقَضِّى لُبانات وأن يسأَمَ سائم : أى وسآمةُ سائم . وعلى هذا ينشد هذا البيت :

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٢٤ على نصب تأتى بإضمار أن بعد واو المعية والتقدير : لايكن منك نهى وإتيان .

وفى الخزانة جـ ٣ ص ٦١٧ « يجوز الرفع على أن الجملة خبر المبتدأ محذوف أى وأنت تأتى وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفته والتقدير : وهو عار عليك عظيم وهذه الجملة دليل جواب إذا » .

وهذا البيت وجد فى قصائد كثيرة — نسبه أبو عبيد القاسم بن سلام فى أمثاله إلى المتوكل الكنانى وكذلك الآمدى فى المؤتلف والمختلف والزمخشرى فى المستقصى والبحترى فى الحماسة ونسبه سيبويه إلى الأخطل ونسبه الحاتمى لسابق البربرى ونسبه اللخمى إلى أبى الأسود الدؤلى . انظر الخزانة جـ ٣ ص ٦١٨ — ٦١٩ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩ وحماسة البحترى ص ١٧٤ والسيوطى ص ٢٦٤ ، وديوان أبى الأسود الدؤلى ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٧ .

لَلُبْسُ عباءة وتَقَرَّ عَيْنِى ... أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

أى : وأن تقرَّ عينى .

فأمَّا قوله :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويكونَ بَيْنِى ... وبينَكمُ المودّةُ والإِخاءُ[2]

فإنَّه أراد : ألم يجتمع كَوْنُ هذا منكم ، وكَوْنُ هذا منِّى ؟ !

ولوأراد الإفراد فيهما لم يكن إلَّا مجزوما . كأنَّه قال : ألم يكن بينى وبينكم .

والآية تُقرَأ على وجهين (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِين جَاهدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ[3]) على ما ذكرت لك .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٦ « لمـا لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على لبس وهو اسم لمـا ضممته إلى الاسم وجعلت أحب لهما ، ولم ترد قطعة لم يكن بد من إضمار (أن) » .

العباءة : جبة من صوف . الشفوف : ثياب رقاق تصف البدن واحدها شف بكسر الشين وفتحها .

وفى الخزانة جـ ٣ ص ٦٢١ « فإن قلت : ما الفرق بين واو الجمع وواو العطف ؟ وهل هما إلا شىء واحد ؟ قلت : واو الجمع فى الأصل للعطف لكنه خص ببعض أحواله وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه فى الوجود ، وقد يكون بعده ، وقد يكون معه . . فخص واو الجمع بما يكون بمعنى « مع » فهو باعتبار أصل معنى العطف احتاج إلى تقدير مصدر منتزع من الأول وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعيه صار كأنه قسيم للعطف المطلق . والبيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية وأم يزيد .

وفى الخزانة جـ ٣ ص ٥٩٣ : فى غالب كتب النحو للبس بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (ولبس) وانظر حياة الحيوان للدميرى جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٢٥ على نصب الفعل تكون بإضمار أن بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركم ، وتكون بينى وبينكم المودة .

والبيت للحطيئة يقوله لآل الزبرقان بن بدر وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم ، وهجاهم . انظر العينى جـ ٤ ص ٤١٧ والسيوطى ص ٣٢١ والديوان ص ٤٠ .

(٣) آل عمران : ١٤٢ – وقراءة الجزم من الشواذ قال ابن خالويه ص ٢٢ بكسر الميم الحسن ، والأتحاف ص ١٧٩ .

وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٦ « ومن النصب فى هذا الباب قوله عز وجل (ولمـا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقد قرأها بعضهم ويعلم الصابرين (بكسر الميم) .

هذا باب

أو

/ وهى تكون للعطف فتُجْرِى ما بعدها على ما قبلها ؛ كما كان ذلك فى الاسم إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا . (٢/٣١٦)

ويكون مضمرا بعدها (أنْ) إذا كان المعنى : إلّا أن يكون ، وحتّى يكون ، وذلك قولك : أنت تضرب زيدا ، أو تكرمُ عمرا على العطف . وقال الله عزّ وجلّ : (سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ[١]) أى يكون هذا ، أو يكون هذا .

فأمّا الموضعُ الذى تنصب فيه بإضمار (أنْ) فقولك : لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِى ؛ أى ؛ إلّا أن تقضينى ، وحتّى تقضينى[٢] .

وفى مصحف أُبَىّ (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا)[٣] على معنى إلّا أن يُسلموا ، وحتّى يُسْلِموا .

وقال امرؤ القيس :

فقلتُ لهُ : لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما   نُحَاوِلُ مُلْكا أَوْ نموتَ فنُعْذَرا[٤]

---

(١) الفتح : ١٦ . وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٧ « وقال جل وعز (ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) إن شئت كان على الإشراك وإن شئت كان على أو هم يسلمون » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٧ « واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على ألا أن ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لألزمنك أو تقضيني ، ولأضربنك أو تسبقنى فالمعنى لألزمنك إلا أن تقضيني ، ولأضربنك إلا أن تسبقنى . هذا معنى النصب » .

(٣) فى شواذ ابن خالويه ص ١٤٢ : (أو يسلموا) أبى وعبد الله .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٢٧ على نصب المضارع بأن المضمرة بعد أو والمعنى على ألا أن نموت . . ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعنى أو نحن ممن يموت » .

وفى الخزانة جـ ٣ ص ٦٠٩ : قال صاحب التكميل : ويحتمل أن تكون (أو) هنا للغاية أى نحاول الملك إلى أن نموت » . —

أى : إلّا أن نموتَ

وقال زيادٌ الأَعْجَم :

وكنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قــــوم　　　كسرتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[1]

٢ / ٣١٧ / ويقال : أتجلسُ أو تقومُ يا فتى ؟ كالمعنى : أيكون منك واحد من الأمرين .

وتقول : هل تُكَلِّمُنَا أَوْ تَنْبَسِطُ إلينا . لا معنى للنصب ها هنا . قال الله عزَّ وجلَّ : (هلْ يَسْمَعُونَكُمْ إذْ تَدْعُونَ . أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ)[2] .

فجملة هذا : أنَّ كلَّ موضع تصلُحُ فيه (حتّى) ، و (إلّا أنْ) فالنصبُ فيه جائزٌ جيّد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعملٌ فى كلِّ موضع .

— وأما نصب قوله : فنعذر فبالعطف على نموت على رواية النصب وأما على رواية الرفع فخفى . ووجه نصبه الكرمانى فى شرح أبيات الموشح بأن الفاء للسببية وبعدها أن مضمرة فى جواب النفى الضمنى بتأويل نموت بلا تبقى .

والبيت لامرىء القيس قاله لعمرو بن قميئة اليشكرى حين استصحبه فى مسيره إلى قيصر وانظر الديوان ص ٩١ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣١٩ .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٢٨ على نصب الفعل (تستقيما) بإضمار أن بعد أو على معنى : ألا أن تستقيم .

غمزت : لينت ، وهذا مثل ، والمعنى : إذا اشتد على جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا .

وكعوبها جمع كعب وكعوب الرمح : النواشر فى أطراف الأنابيب . أنظر العينى جـ ٤ ص ٣٨٥ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣١٩ .

وفى اللسان (غمز) قال ابن برى هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين ، وهو فى شعره تستقيم بالرفع ، والأبيات كلها ثلاثة لا غير .

وقال السيوطى ص ٧٤ قال الشارح أبيات الإيضاح ؛ كذا نسب فى كتاب سيبويه وكذا رواه منصوباً فتبعه عليه الناس واستشهدوا به على النصب بإضمار (أن) بعد (أو) وقد وقع هذا البيت فى قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافى وفيها أبيات مجرورة ثم ذكر أربعة أبيات .

(٢) الشعراء : ٧٣ : وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٦ « وتقول : ما أدرى هل تأتينا أو تحدثنا وليت شعرى هل تأتينا أو تحدثنا ؟ (فهل) ههنا بمنزلة (هل) فى الاستفهام إذا قلت : هل تأتينا وإنما أدخلت (هل) ههنا لأنك إنما تقول : أعلمنى كما أردت ذلك حين قلت : هل أو تحدثنا فجرى هذا مجرى قوله عز وجل : (هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون) ».

هذا باب

أنْ

اعلم أنَّ (أنْ) والفِعْل بمنزلة المصدر[1]. وهى تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهى صِلاتُها . ولا تقع مع الفعل حالا ؛ لأنَّها لما لا يقع فى الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضى ؛ نحو : سرّنى أنْ قمت ، وساءنى أنْ خرجت – كان جيّدا . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ)[2] : أى لأنْ كان هذا فيما مضى .

فهذا كلُّه لا يَلْحَقُ الحال ؛ لأنَّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أنَّ هذه لا تلحق بعد كلِّ فِعْل ، إنَّمَا تَلْحَقُ / إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون توقُّعًا لا يقيناً ؛ لأنَّ اليقين ثابت[3] . وذلك قولك : أرجو أن تقوم يافتى ، وأخاف أن تذهبَ يا فتى . كما قال : عزَّ وجلَّ : (نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ)[4] .

٢ / ٣١٨

ولو قلت : أعلم أنْ تقومَ يا فتى لم يجز ؛ لأنَّ هذا شىءٌ ثابت فى عِلْمك ، فهذا من مواضع (أنَّ) الثَّقيلة ؛ نحو : أعلم أنَّك تقوم يا فتى .

وتقول : أظنُّ أنَّك ستقوم ؛ لأنَّه شىءٌ قد استقرَّ فى ظنِّك ؛ كما استقرَّ الآخر فى عِلْمك ، كما قال الله تبارك اسمه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ)[5] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٥ « أحدها : أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها . . » .

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨١ « وليست (أن) التى تنصب الأفعال تقع فى هذا الموضع لأن ذا موضع يقين وإيجاب . . فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت فإن (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها تكون (أن) التى تنصب الفعل ، وتكون الثقيلة وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت ، وخفت فتقول : ظننت أن لا تفعل ذاك ونظير ذلك (تظن أن يفعل بها فاقرة) و (إن ظنا أن يقيما حدود الله) » .

(٤) المـــائدة : ٥٢ .

(٥) البقرة : ٤٦ قال عن الآية فى كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ : فهذا يقين لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين لكانوا ضلالا شكاكاً فى توحيد الله » .

فإن قيل : إنّ (يظنّون) ها هنايوقنون . فهكذا هو ، ولكنّها فى الثّبات فى الظنّ وفى إعمالها على الوجه الآخر . إلّا أنّها إذا أريد بها العِلم لم تكن إلّا مثقّلة . فإن أُريد بها الشكُّ جاز الأمران جميعا . والتثقيل فى الشكّ أكثر استعمالا ؛ لثَباته فى الظنّ كثبات الأُخرى فى العِلْم .

٢/٣١٩ فأمّا الوَجْه الذى يجوز فيه الخفيفة فإنّه مُتوقّع غير ثابت / المعرفة . قال الله عزّ وجلّ : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِها فاقِرَةٌ)(١) .

وأمّا (إنْ ظنّا أنْ يُقِيْمَا حُدُودَ اللهِ)(٢) وقولهم : معناه : أَيْقنا — فإنّما هو شىء متوقّع ، الأغلب فيه ذا ، إلّا أنّه عِلْم ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُواقِعُوهَا)(٣). لَمّا كان أيقنوا .

* * *

واعلم أنّ (لا) إذا دخلت على (أنْ) جاز أن تريد بـ (أنْ) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة(٤).

فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ؛ لأنّه لا يُحذف منها التثقيل إلّا مع الإضمار . وهذا لك فى باب (إنّ وأنّ) . وإنّما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إلّا أن تأتى بعِوَض .

والعِوضُ : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك ممّا يلحق الأفعال(٥).

فأمّا (لا) وحْدَها فإنّه يجوز أن تريد بـ (أنْ) التى قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لأنّ (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول به (٦) ، تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ؛ كما

---

(١) القيامة : ٢٥ . وانظر سيبويه جـ ١ ص ٤٨١ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ . وانظر سيبويه جـ ١ ص ٤٨١

(٣) الكهف : ٥٣ . وقال فى كتابه ما اتفق لفظه ص ٩ أى أيقنوا .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨١ « فلا — إذا أدخلت ههنا — لم تغير الكلام عن حاله » .

(٥) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٢ « واعلم أنه ضعيف فى الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذاك ، وقد علمت أن فعل ذاك حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل أو تنفى فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنه فكرهوا أن يدعوا السين أو قد . إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون » .

(٦) يريد : لا تكون حاجزاً أو مانعاً من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها فهى كحروف النصب والجزم فليس لها صدر الكلام .

تقول : مررت برجل قائم ، وقاعد . وذلك قولك : أخاف ألّا تذهبَ يافتى ، وأظن ألّا تقوم / يا فتى ؛ كما قال : (إلَّا أَنْ يَخَافا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ)[1] . [2/320]

وفى «ظننت» وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عزّ وجلّ :(وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ)[2] و (أَنْ لا يكونُ) فالرفع على : أنّها لا تكون فتنة . وكذلك (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)[3] : أى أنّه لا يرجع إليهم قولًا . (لا يَرَوْنَ) فى معنى يعلمون ، فهو واقع ثابت .

فأمّا السين وسوف ، فلا يكون قبلهما إلّا المثقّلة . تقول : علمت أنْ سيقومون ، وظننت أنْ سيذهبون ، وأنْ سوف تقومونَ ؛ كما قال : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[4] . ولا يجوز أن تُلغى من العمل والعمل كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك فى السين وسوف؛ لأنّهما لايَلْحَقّان على معنى (لا)، فإنّما الكلام بعد (لا) على قدر الفصل . قال : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَن لَا يَقْدِرُنَ)[5] . ف (يَعْلم) منصوبةٌ ، ولا يكون إلّا ذلك ؛ لأنّ (لا) زائدة . وإنّما هو لأنْ يعلم . وقوله : (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) إنّما هو : أنّهم لا يقدرون . وهى فى بعض المصاحف (أنّهم لا يقدرون) .

---

(1) البقرة : ٢٢٩ .

(2) المائدة : ٧١ . والقراءتان برفع الفعل وبنصبه من السبعة (غيث النفع ص ٨٦ النشر جـ ٢ ص ٢٥٥) .

(3) طـه : ٨٩ . قراءة نصب الفعل من الشواذ (ابن خالويه ص ٨٩) .

وقال أبو حيان الرؤية من الإبصار (البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٦٩) .

(4) المزمل : ٢٠ . واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها .

(5) الحديد : ٢٩ . فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨١ «وقال أيضاً (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شىء) وزعموا أنها فى مصحف أبى (أنهم لا يقدرون) وفى البحر المحيط جـ ٨ ص ٢٢٩ قرأ عبد الله يقدروا بحذف النون فإن ناصبة المضارع .

هذا باب

الفِعْل بعد (أنْ) / وانقطاع الآخر من الأوّل

اعلم أنّك إذا أردت بالثانى ما أردت بالأوّل من الإجراء على الحرف لم يكن إلّا منسُوقًا عليه . تقول : أريد أن تقومَ فتضربَ زيدا ، وأريد أن تَأْتيَنى وتُكرمَنى ، وأريد أن تجلس ثمَّ تتحدّثَ يا فتى .

فإن كان الثانى خارجاً عن معنى الأوّل كان مقطوعًا مستأنَفًا ، وذلك قولك : أريدُ أن تَأْتيَنى فتَقْعُدُ عَنّى ؟ وأريدُ أن تكرمَ زيدا فتُهينُه ؟ ! فالمعنى : أنّه لم يرد الإهانة[1]. إنّما أراد الإكرامَ . فكأنّه فى التمثيل : أُريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تُهينُه ، وأريدُ أن تأتينى فإذا أنت تقعد عنّى ، كما قال :

والشِعْرُ لا يَضْبِطُهُ مَنْ يَظْلِمُهْ
إذا ارْتَقَى فيهِ لا يَعْلَمُهْ
[زَلَّتْ بِهِ إلى الحضِيضِ قَدَمُه]
يُريدُ أنْ يُعْرِبَه فَيُعْجِمُهْ[2]

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٠ « باب اشتراك الفعل فى أن وانقطاع الآخر من الأول فالحروف التى تشترك الواو ، والفاء وثم ، واو ، وذلك قولك أريد أن تأتينى ثم تحدثنى ، وأريد أن تفعل ذاك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكتولو قلت : أريد أن تأتينى ثم تحدثنى جاز كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثنى ويجوز الرفع فى جميع هذه الحروف التى تشرك على هذا المثال . .

، تقول : أريد أن تأتينى فتشتمنى لم يرد الشتيمة ولكنه قال : كلما أردت إتيانك شتمتنى هذا معنى كلامه فمن ثم انقطع من أن »

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٠ على رفع الفعل من فيعجمه على إرادة القطع ولا يجوز نصبه لفساد المعنى لأنه لا يريد إعجامه .

ونسب الرجز سيبويه إلى رؤبة وكذلك نسبه الأعلم ثم قال ويروى للحطيئة . ويوجد هذا الرجز فى ختام ديوان الحطيئة ص١٨٤ وانظر السيوطى ص ١٦٢ — ١٦٣ فقد ذكر وصية الحطيئة فى مرضه الأخير عن الأغانى وغيره وفيها هذا الرجز ويوجد أيضاً فى أرجوزة لرؤبة . انظر ديوانه ص ١٨٦ .

أى : فإذا هو يُعجِمُه . أى : فإذا هو هذه حالُه . فعلى هذا يجرى فى هذاالباب .
ولو قال قائل : أُريد أن تأْتيني وأنت تكرمُني ، أى : أُريدأن / تأْتيني وهذه حالك [٢/٣٢٢]
[اجاز] .

وتقول : أُريد أن تتكلَّم بخير أو تسكُت يافتى[1]. فالنصب على وجهين :

أحدهما : أُريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتَّى تسكتَ ، كما تقول : لأَجلسنَّ معك أو تنصرِفَ يا فتى .
على قولك : حتَّى تنصرف .

فأَمَّا قوله عزَّ وجلَّ : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)[2] فإنَّ النحويِّين يزعمون أنَّ الكلام ليس محمولًا على أنْ يكلِّمه الله ، ولو كان (يرسلَ) محمولا على ذلك لبطل المعنى ؛ لأَنَّه كان يكون ما كان لبشر أن يكلِّمه الله أو يرسل ، أى ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا . فهذا لا يكون . ولكنَّ المعنى – والله أعلم – ما كان لبشر أن يكلِّمه الله إلَّا وحيا ، أى : إلَّا أنْ يُوحى ، أو يرسلَ ، فهو محمول على قوله (وحْيًا) ، أى : إلَّا وحيا ، أو إرسالا .

وأهل المدينة يقرءُون (أَوْ يُرْسِلُ رسولا)[3] يُريدون : أو هو يرسل رسولا ، أىْ فهذا كلامُه إيَّاهم على ما يؤدِّيه الوحى والرسول .

---

(١) أنظر سيبويه جـ ١ ص ٤٣٠ وتقدم قريباً ص ٣٣ .

(٢) الشورى : ٥١ . وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٢٨ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء) فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التى قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال (إلا وحياً) فى معنى إلا أن يوحى وكان أو يرسل فعلا لا يجرى على إلا فأجرى على (أن) هذه كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على (أن) إذ لم يجز أن يقولوا أو الا يرسل فكأنه قال : إلا وحياً أو أن يرسل » .

(٣) قراءة رفع الفعل فى « يرسل » وتسكين الياء من « فيوحى » سبعية ، وهى قراءة نافع (شرح الشاطبية ص ٢٧٧ – النشر جـ ٢ ص ٣٦٨) .

وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ٥٢٧ .

وأمّا قوله (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ / وَنُقِرُّ فى الأَرْحَام)[1]. على[2] ما قبله، وتمثيله: ونحن نقرُّ فى الأرحام ما نشاءُ.

٢/٢٢٢

وأمّا قوله (ولَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الملائِكَةَ) فيقرأُ رفعًا ونصبًا.

فأمّا النصب فعلى قوله (ما كانَ لِبشر أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الكِتَابَ وَالحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُول لِلنَّاسِ)[3] أى ما كان له أن يقول للناس ولا أن يأمركم أن تتَّخِذوا الملائكة.

ومن قرأ (يأْمُرُكم) فإنّما أراد: ولا يأْمُرُكم اللهُ، وقطَعَه من الأَوّل.

فالمعنيان جميعا جيّدان يرجعان إلى شىءٍ واحد إذا حُصِّلا.

ولو قال قائل: أُريد أن تأْتينى ثمَّ تحسنُ إلىّ[4]، لكان معناه: أُريد إتيانك ثمَّ قد استقرّ عندى أنّك تُحْسِنُ إلىّ. أى فهذا منك معلوم عندى. والتقدير فى العربية: أُريد أن تأْتينى ثمّ أنت تُحسنُ إلىّ.

* * *

وتقول: أمرته أن [يقومَ][5] يافتى. فالمعنى: أمرته بأَن يقومَ، إلّا أنّك حذفت حرف الخفض. وحذفه مع أنْ جيّد.

وإذا كان المصدرُ على وجهه جاز الحذف، ولم يكن كحُسْنه مع (أنْ)؛ لأَنّها وصلتَها

---

(١) الحج: ٥. وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٠ «وقال عز وجل (لنبين لكم ونقر فى الأرحام) أى ونحن نقر فى الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للاقرار».

(٢) حذف الفاء فى جواب أما وقد ذكرنا ذلك فى المقدمة.

(٣) آل عمران: ٨٠. وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٠ «وقال عز وجل: (وما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس) ثم قال سبحانه (ولا يأمركم) فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنه أراد ولا يأمركم الله وقد نصبها بعضهم على قوله وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا».

وقراءتا الرفع والنصب فى الفعل من «ولا يأمركم» سبعيتان (غيث النفع ص ٦٧ النشر جـ ٢ ص ٢٤٠).

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٠ «ولو قلت: أريد أن تأتينى ثم تحدثنى جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثنى».

(٥) تصحيح السيرافى.

اسمٌ . فقد / صار الحرف والفعلُ والفاعل اسما . وإن اتّصلَ به شيءٌ صار معه فى الصلة . فإذا طال الكلامُ احتمل الحذفَ .

[2/324]

فأَمّا المصدر غير (أَنْ) فنحو : أَمرتك الخيرَ يا فتى ؛ كما قال الشاعر :

أَمرتكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ فقدْ تركْتُكَ ذَا مال واذا نَشَبِ[1]

فهذا يصلح على المجاز . وأَمّا (أَنْ) فالأَحسن فيها الحذف ؛ كما قال الله عزّ وجلّ : (وَقَضَى ربُّكَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاه)[2] ومعنى قضى ها هنا : أمر .

وأَمّا قوله : (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكونَ)[3] فإِنّما حُمل الفعل على المصدر ، فالمعنى – والله أَعلم – : أُوقِع إلىّ هذا الأَمر لذا .

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٧ على حذف حرف الجر ونصب الخير .

النشب : المـــال الثابت كالضياع ونحوها ، من نشب الشيء إذا ثبت فى موضع ولزمه ، وكأنه أراد بالمـــال هنا الإبل خاصة وقيل : النشب جميع المـــال ، فيكون عطفه على الأول مبالغة وتوكيداً ، وسوغ ذلك اختلاف اللفظين .

وفى أمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٦٥ « ومما حذفوا منه الباء فعاقبها النصب قولهم : أمرتك الخير ، يريدون : بالخير . والباء كثيراً ما تحذف فى قولهم : أمرتك أن تفعل كذا ، فإذا صرحوا بالمصدر قالوا : أمرتك بفعل كذا . وإنما استحسنوا حذف الباء مع (أن) لطول (أن) بصلتها فن حذفها فى التنزيل قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات) ومن إثباتها مع المصدر الصريح إثباتها فى قوله تعالى (إن الله لا يأمر بالفحشاء) » وانظر جـ ٢ ص ٢٤٠ .

وقال الأعلم : فإن قلت أمرتك بزيد لم يجز أن تقول : أمرتك زيدا .

وفى الخزانة : الفاء الأولى جواب شرط مقدر أى أن تمتثل فافعل .

وقال العينى جواب لمـــا فى الجملة من معنى الأمر – والفاء الثانية جواب الأمر . وهى ظاهرة فى إفادة التعليل .

تركتك : إن كانت بمعنى صيرتك كان ذا مال مفعولا ثانياً .

وإن كانت بمعنى خلفتك كان حالا وقد للتحقيق .

وقد ورد هذا البيت فى شعرين : أحدهما فى شعر أعشى طرود والثانى فى شعر اختلف فى قائله – نسب إلى عمرو بن معد يكرب وللعباس بن مرادس ، ولزرعة بن سائب ، ولخفاف بن ندبة .

أنظر الخزانة جـ ١ ص ١٦٤ – ١٦٦ والمؤتلف والمختلف ص ١٧ ورغبة الآمل جـ ١ ص ١٣٦ جـ ٨ ص ١٩٢ والسيوطى ص ٢٤٧ – ٢٤٨ وشواهد الكشاف ص ٢١ .

(٢) الإسراء : ٢٣ .

(٣) الزمر : ١٢ . فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٩ « كما قال عز وجل : (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) إنما هو أمرت لهذا » .

وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغيِّر معناه ؛ لأنَّها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه فى الرفع والنصب لما بعده ؛ لأنَّ المصدر اسم الفِعْل .

قال الله عزَّ وجلَّ : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤيا تعْبُرُون)[1] .

٢/٣٢٥ / وقال بعض المفسِّرين فى قوله : (قُلْ عسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُم)[2] معناه : رِدِفَكُمْ .

وتقول : لِزيدٍ ضربت ، ولِعمرو أكرمت إذا قدّمت المفعول ؛ لتشغَلُ اللام ما وقعت عليه . فإن أخَّرته فالأحسن ألَّا تُدخلَها ، إلَّا أن يكون المعنى ما قال المفسِّرون فيكون حسنًا ، وحذفه أحسنُ ؛ لأنَّ جميع القرآن عليه .

---

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) النمل : ٧٢ . فى البحر المحيط جـ ٧ ص ٩٥ « أصل ردف التعدى بمعنى تبع ولحق ، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم ، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بأزف وقرب ، لمـا كان يجىء بعد الشىء قريباً منه ضمن معناه ، أو مزيداً اللام فى مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء فى (ولا تلقوا بأيديكم) قاله الزمخشرى وقد عدى بمن على سبيل التضمين . . وقيل ردفه وردف له لغتان . . . » .

هذا باب

(حتّى)

اعلم أنَّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أنْ) ، وذلك لأنَّ (حتّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربت القومَ حتّى زيد ، ودخلت البلادَ حتّى الكوفةِ ، وأكلت السمكة حتّى رأسِها ، أىْ لم أُبْقِ منها شيئا . فعملُها الخفضُ . وتُدْخِل الثانى فيما دخل فيه الأوّل من المعنى ؛ لأنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِق بها ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال اللهعزَّ وجلَّ : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)[1] .

فإذا وقعت عواملُ / الأسماء على الأفعال ، لم يستقم وصلُها بها إلّا على إضمار (أنْ) ؛ لأنَّ (أنْ) والفعلَ اسمُ مصدر ، فتكون واقعةً على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حتّى تمنعَنى ، وأنا أقف حتّى تطلُعَ الشمسُ . فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين[2] على (كى) ، وعلى (إلى أنْ) ؛ لأنَّ (حتّى) بمنزلة (إلى) .

2/226

فأمّا التى بمعنى (إلى أنْ) فقولك : أنا أسير حتّى تطلُعَ الشمسُ ، وأنا أنام حتّى يُسمعَ الأذان .

وأما الوجه الذى تكون فيه بمنزلة (كى) فقولك : أطِعْ الله حتّى يُدخلَك الجنَّة وأنا أُكلِّم زيدا حتّى يأْمُرَ لى بشىء .

فكلُّ ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازمٌ على ماذكرت لك .

---

(١) القــدر : ٥ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤١٣ « اعلم أن حتّى تنصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك : سرت حتّى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها فالناصب للفعل ههنا هو الجار فى الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كى التى فيها إضمار (أن) وفى معناها وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لى بشىء » .

واعلم أنّ (حتّى) يرتفع الفِعْل بعدها .وهى (حتّى) التى تقع فى الاسم ناسقةً . نحو : ضربت القوم حتّى زيدا ضربته[1] ومررت بالقوم حتّى زيدٍ مررت به ، وجاءنى القومُ حتّى زيدٌ جاءنى . وقد مضى تفسير هذا فى باب الأسماء[2].

٢/٢٢٧ / فالتى تَنسِق ثم تنسق هاهنا ، كما كان ذلك فى الواو والفاء وثُمَّ ، وجميع حروف العطف.

فالرفع يقع بعدها على وجهين[3] يرجعان إلى وجْه واحد وإن اختلف موضعاهما[4] :

وذلك قولك : سرت حتّى أدخلُها ، أى : كان منى سيْرٌ فدخولٌ . فأنت تخبر أنّك فى حال دخول اتّصل به سيرُك ، كما قال الشاعر :

* فإنّ المُنَدَّى رِحْلةٌ فَرُكُوبُ[5] *

فليس فى هذا معنى (كى) ، ولا (إلى أنْ) ، إنّما خبّرت بأنّ هذا كذا وقع منك .

---

(١) يجوز فى نحو : (ضربت القوم حتى زيدا ضربته) نصب زيدٍ ورفعه . فالنصب من وجهين : بالعطف على المفعول ، والثانى بإضمار فعل يفسره الفعل بعده أما الرفع فعلى الابتداء والخبر .

أنظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٥٧ والمغنى جـ ١ ص ١١٦ والدمامينى ٢٦٦ والخزانة جـ ١ ص ٤٤٥ – ٤٤٦ .

(٢) تقدم فى ص ١٢ من الجزء الأول قال : ومنها حتى ولها باب على حياله .

والجمهور على أن حتى العاطفة لا تعطف الجمل . أنظر المغنى جـ ١ ص ١١٣ .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤١٣ : « واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتى أدخلها ، تعنى أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت : سرت فأدخلها ، و(أدخلها) ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب إذا كنت تخبر أنه فى عمله وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول : سرت فإذا أنا فى حال دخول فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تجىء على معنى (إلى أن) ولا معنى (كى) فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها فى قولك : إذن أظنك .

وأما الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ماأمنع أى : حتى إنى الآن أدخلها كيف شئت . . ولقد مرض حتى لا يرجونه . . . » .

(٤) قال السيرافى : وأما وجه رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد . .

(٥) فى سيبويه جـ ١ ص ٤١٤ « ومثل ذلك مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه ، وسرت حتى يعلم الله أنى كال والفعل ههنا منقطع من الأول وهو فى الوجه الأول الذى ارتفع به متصل كاتصاله به بالفاء كأنه قيل : سير فدخول كما قال علقمة بن عبدة : =

والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتقدِّما غير متَّصل بما تُخبر عنه ، ثمَّ يكون مؤدِّيا إلى هذا ، كقولك : مرض حتَّى لا يرجونه ، أى : هو الآن كذاك ، فهو منقطع من الأوَّل ، ووجوده إنَّما هو فى الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولى : يرجعان إلى شىءٍ واحد . ومثل ذلك مرض حتَّى يمرُّ به الطائر فيرحمه . أى هو الآن كذلك .

٢/٣٢٨

فمثل / النصب قولُه :

سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تكِلَّ مطِيُّهم وحتَّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرسانِ[1]

أى : (إلى أن) . ومثل الرفع تمامُ البيت ، وهو : (حتَّى الجيادُ) .

ونظير الرفع فى الأسماء قولُه :

فياعجبا حتَّى كُلَيبٌ تَسبُّنى كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[2]

= ترادى على دمن الحياض فإن تعفْ فإن المندَّى رحلة فركوب

لم يجعل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ولم يجعل الدخول الآن وسيره فيما مضى ولكن الآخر متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر » .

ترادى : مقلوب تراود قا ابن سيده : راديته : مقاوب راودته . الدمن والدمنة : البعر ، والتّراب يسقط فى المـــاء فيسمى المـــاء دمنا أيضاً . المندى : مصدر ميمى وهو أن ترعى الإبل قليلا حول المـــاء ثم ترد ثانية للشرب . يقول : يعرض عليها بقايا المـــاء فى الحوض وهى الدمن فإن عافت الشرب وكرهته فليس إلا الرحلة فالركوب .

البيت لعلقمة بن عبدة من قصيدة طويلة فى ديوانه ص ٣ وفى المفضليات ص ٣٩١ — ٣٩٦ وهو فى المخصص جـ ٧ ص ١٠٠ والسمط ص ٢٥٤ .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤١٧ على أن حتّى الثانية ابتدائية وقعت بعدها الجملة .

الارسان : جمع رسن وهو الحبل وقال السيوطى حتّى هنا غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة لا عاطفة لمصاحبتها لواو العطف ولا جارة لرفع الجياد بعدها وزعم الجرمى أنها فى البيت عاطفة وإن قرنت بالواو كما يقترن لكن بالواو وهى عاطفة .

يريد أنه سرى بأصحابه غازياً حتّى تكل المطى وتجهد فلا تحتاج إلى قود .

والبيت لإمرىء القيس من قصيدة فى ديوانه ص ١٤١ — ١٤٣ وفى شرحه ص ١١٧ وانظر أسرار العربية ص ٢٦٧ والمخصص جـ ١٤ ص ٦١ والسيوطى ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤١٣ على دخول حتّى على الجملة . وقال الأندلسى فى شرح المفصل : يقع بعد حتّى الجملة الإسمية والفعلية ، وتسمى حرف ابتداء وتفيد معناها الذى هو الغاية إما فى التحقير ، أو فى التعظيم .

ولو خفض هنا كليب لجاز ويكون (تسبنى) حالا ، أو مستأنفة وقال ابن المستوفى : وقوله : (ولو خفض هنا كليب=

أى : وحتّى كليب هذه حالُها ، كما أنّ نظير النصب : ضربت القوم حتّى زيد فى الأسماء لأنّ المعنى : ضربت القوم حتّى انتهيت إلى هذا الموضع .

= لجاز) محال ، لأن الخفض بعد حتى اما أن يكون بالعطف على المجرور قبلها أو تكون بمعنى إلى ولا مجرور قبلها فتعطف عليه وليست بمعنى الغاية إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها فبقى الرفع لا غير .

وقال البغدادى : « تقول : هى جارة والمغيا غير مذكور والتقدير : فواعجباً الناس تسبنى حتى كليب وهذا المقدر لا بد منه فى الابتدائية أيضاً » . وكذا ابن هشام فى المغنى .

فيا عجباً روى بتنوين عجبا فيحتمل أن يكون منادى منكراً ويحتمل أن تكون (يا) حرف تنبيه وعجباً مصدر منصوب بفعل محذوف والتقدير تعجبوا عجبا ، ويحتمل أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم تعجبوا عجبا وروى عجبا بدون تنوين فالأصل يا عجبى ثم قلبت ياء المتكلم ألفاً وهى لغة وروى (فواعجبا) بواو الندبة للتوجع .

والبيت للفرزدق من قصيدة فى الديوان ص ٥١٦ – ٥٢٢ أنظر الخزانة ج ٤ ص ١٤١ والسيوطى ص ٤ والمغنى ج ١ ص١١٤

هذا باب

مسائل (حتّى) فى البابين : النصب ، والرفع

تقول : سرت حتّى أدخلَها ، وتطلُعَ الشمسُ . إذا أردت معنى (إلى أنْ) أدخلها .

فإن أردت وجْه الرفع لم يجز فى قولك : حتّى تطلع الشمس ، لأنّ طلوع الشمس لم يُؤدِّه فِعْلُك.والصواب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتّى أدخلُها، وحتّى تطلعَ الشمس ؛ / ٢/٣٢٩ لأنّ الدخول كان بعمَلك ، وطلوع الشمس لا يكون بعملِك . فالمعنى : سرت حتّى أنا فى حال دخول ، وكان ذلك السير إلى أن تطلَع الشمس .

وتقول : سرت حتّى تطلعَ الشمس وحتّى أدخلُها ، وإن شئت أدخلَها .

ولو قلت : ما سرت حتّى أدخلُها لم يجز ؛ لأنّك لم تخبر بشىء يكون معه الدخول[1].

فإن قلت : أقول : ما سرت حتّى أدخلُها[2] : أى ما سرت وأنا الساعة أدخلها . قيل : ليس هذا معنى (حتّى) . إنّما معناها أن يتّصل ما بعدها بما قبلها ؛ كما تقول : أكلت السمكة حتّى

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز وإن نصبت وقد رفعت فعلك فهو محال حتى تنصب فعلك من قبل العطف فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع تطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة ، ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس ، وحتى أدخلها ، كما يجوز أن تقول سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلها » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٦ « واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجباً رجعت حتى إلى أن وكى ولم تصر من حروف الابتداء » .

* * *

هذا وأرى أن أنقل هنا طرفاً مما قاله ابن هشام ليوضح هذه المسألة – فى المغنى ج ١ ص ١١٣ : « واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالا أو مؤولا بالحال والثانى أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها ؟ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ويجوز أيهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها لأن السبب محقق وإنما الشك فى عين الفاعل وفى عين الزمان . . والثالث أن يكون فضلة فلا يصح فى نحو : سيرى حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا فى نحو : كان سيرى حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة فإن قدرتها تامة أو قلت : سيرى أمس حتى أدخلها جاز الرفع إلا أن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف» .

رأسَها . فالرأس قد دخل فى الأَكْل ؛ لأَنَّ معناها عاملةٌ ومعناها عاطفةٌ واحدٌ وإن اختلف اللفظان .

وأما قوله عزَّ وجلّ : (وزُلْزِلُوا حتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)[1] فإنَّها تقرأُ بالنصب والرفع .

فالرفع على قوله فإذا الرسول فى حال قوله .

والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول .

ولو قلت : كان سيرى حتَّى أدخلَها – لم يجز إلَّا النصب[2] ، لأَنَّ (حتَّى) فى موضع خبر . كأَنَّك قلت : كان سيرى إلى هذا الفعل .

٢/٣٣٠ ولو قلت : كان سيرى سيرا متعبا حتَّى أدخلُها جاز / الرفع والنصب ، لأَنَّ الخبر قولك : سيرا متعبا .

وكذلك كان سيرى أمسِ حتَّى أدخلَها . إن جعلت الخبر حتَّى وما بعدها لم يكن إلَّا النصبُ ، وإن جعلت الخبر فى قولك : أمسِ ، كان النصبُ والرفع على ما وصفت لك .

---

(١) البقرة : ٢١٤ – وفى سيبويه جـ ١ ص ٤١٧ « وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتّى يقول الرسول) وهى قراءة أهل الحجاز . .

وقد يجوز أن تقول سرت حتّى يدخلها عمرو إذا كان أداه سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتّى يقول الرسول»

قراءة الرفع فى هذه الآية سبعية أيضاً لنافع . (غيث النفع ص ٥١ ، النشر جـ ٢ ص ٢٢٧ . وانظر البحر المحيط جـ ٢ ص ١٤٠) .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤١٥ « وتقول : كان سيرى أمس حتّى أدخلها ليس إلا لأنك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز لأنك لم تجعل لكان خبراً وتقول : كان سيرى أمس سيراً متعباً حتّى أدخلها لأنك تقول هنا فأدخلها وفإذا أنا أدخلها لأنك جئت لكان بخبر وهو قولك : سيرا متعباً » وانظر ما نقلناه من المغنى وما صرح به المبرد من قوله : وإن جعلت الخبر فى قولك أمس كان النصب والرفع .

هذا باب

الحروف التى تجزم الأفعال

وهى (لم) و (لمّا) ، و (لا) فى النهى ، و (اللام) فى الأمر ، وحروف المجازاة وما اتّصل بها على معناها . وذلك قولك : لم يقمْ عبدُ الله ، ولم يذهبْ أخوك ، ولا تذهبْ يا زيد ، ولمّا يقمْ عبدُ الله ، وليقمْ زيد[1] .

والدعاءُ يجرى مَجْرى الأمر والنهى . وإنّما سُمّى هذا أمرا ونهيًا ، وقيل للآخر طلبٌ للمعنى ، فأمّا اللفظ فواحد . وذلك قولك فى الطلب : اللهم اغفر لى ، ولا يقطعِ اللهُ يدَ زيد . وليغفرْ لخالد . فإنّما تقول : سألت[2] الله . ولا تقل : أمرت الله . وكذلك لو قلت للخليفة : انظُرْ فى أمرى ، أنْصفنى / لقلت : سألته ، ولم تقل : أمرته .

٢ / ٣٣١

فأمّا قولك : اضربْ واقتُلْ فمبنيٌّ غير مجزوم لما قد تقدّم من شرْحنا له[3] ، ومن أنّه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التى يجب بها الإعراب .

فاللام فى الأمر للغائب ولكل من كانَ غير مُخاطَب ، نحو قول القائلِ : قم ولأقمْ معك . فاللام جازمة لفعل المتكلّم .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٨ « باب ما يعمل فى الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ، واللام التى فى الأمر وذلك قولك : ليفعل و (لا) فى النّهى وذلك قولك : لا تفعل فإنما هما بمنزلة لم » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) فى الدعاء بمنزلتهما فى الأمر ، والنهى وذلك قولك : لايقطع الله يمينك وليجزيك الله خيراً » .

(٣) تقدم فى ص ٤ من هذا الجزء وسيعيده فى ص ٤١٣ – ٤١٤ من الأصل .

ولو كانت للمخاطب لكان جيّدا على الأصل[1] ، وإن كان فى ذلك أكثر ، لاستغنائهم بقولهم : (افْعَلْ) عن لِتَفْعَل) . وروى أنَّ رسول الله قرأ : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحوا)[2] بالتاء .

---

(۱) وقال الرضى ج ۲ ص ۲۳٤ : ويجوز على قلة إدخال اللام فى المضارع المخاطب . . وانظر المغنى ج ۱ ص ۱۸٦ .

(۲) يونس : ٥٨ . وهذه القراءة عشرية . فى النشر ج ۲ ص ۲۸٥ « روى رويس بالخطاب وهى قراءة أبى ورويناها مسندة عن النبى صلى الله عليه وسلم وهى لغة لبعض العرب أخبرنا شيخنا . . عن أبى بن كعب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون) يعنى بالخطاب فيهما حديث حسن أخرجه أبو داود » وانظر الأتحاف ص ۲٥۲ والبحر المحيط ج ٥ ص ۱۷۲ وانظر ص ٤۱٤ من هذا الجزء .

هذا باب

المجازاة وحروفها

وهى تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشىء لوقوع غيره .

فمن عواملها من الظروف : أين ، ومتى ، وأنّى ، وحيثما .

ومن الأسماء : منْ ، وما ، وأىّ ، ومهما .

ومن الحروف التى جاءت لمعنى : إنْ ، وإذما[1] .

وإنّما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها .

فحرفها فى الأصل « إن[2] » وهذه كلها / دواخل عليها لاجتماعها . ٢/٣٣٢

وكلُّ باب فأَصْلُه شىءٌ واحد ، ثمّ تدخل عليه دواخل ؛ لاجتماعها فى المعنى . وسنذكر (إنْ) كيف صارت أحقَّ بالجزاء ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهام . و(إلاَّ) أحقُّ بالاستثناء ، و(الواو) أحقُّ بالعطف – مفسَّرًا إن شاء الله فى هذا الباب الذى نحن فيه .

فأمّا (إنْ) فقولك : إن تأتنى آتك ، وجب الإتيانُ الثانى بالأول ، وإن تُكرمنى أُكرمْك ، وإن تُطع الله يغفرْ لك ، كقوله عزَّ وجل : (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)[3]

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣١ – ٤٣٢ « باب الجزاء فما يجازى به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأيهم .
وما يجازى به من الظروف أى حين ، ومتى وأين ، وأنى ، وحيثما .
ومن غيرهما : أن ، وإذ ما » .
ظاهر كلام المبرد أن (إذ ما) حرف كما يراه سيبويه . ويقول ابن مالك فى شرح كافيته جـ ٢ ص ٢٨٣ : ومذهب سيبويه أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتها الإسمية وصارت حرف شرط مثل (إن) ، ومذهب المبرد وابن السراج وأبى على ومن ومن تابعهم أن إسميتها باقية مع التركيب ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضياً ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . . » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٥ « وزعم الخليل أن (إن) هى أم حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالة واحدة أبداً لا تفارق المجازاة » .

(٣) الأنفال : ٣٨ .

(وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ)[1] (وإن تُطيعوا اللهَ ورسولَه لَا يَلِتْكُمْ)[2].

والمجازاة بـ(إذما) قولك : إذما تـأتنى آتك ؛ كما قال الشاعر :

إذْ ما أتيتَ على الرسول فقلْ لَه . حقًّا عليكَ إذا اطمأنَّ المجلِس[3]

ولا يكون الجزاءُ فى (إذ) ولا فى (حيثُ) بغير (ما) ؛ لأنَّهما ظرفان يضافان إلى الأفعال .

وإذا زدت على كلٍّ واحد منهما (ما) منعتا / الإضافة فعملتا . وهذا فى آخر الباب يشرح بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله[4] .

[هامش: ٢ / ٣٣٣]

وأمَّا المجازاة بـ(مَنْ) فقوله عزَّ وجلَّ : (وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَه مَخْرَجًا)[5] وقوله : (فَمَنْ يؤمِنْ بربِّهِ فَلَا يخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا)[6] .

وبـ(ما) قوله : (ما يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا)[7].

وبـ(أين) قوله جلَّ وعزَّ : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الموْتُ)[8] . وقال الشاعر :

---

(١) محمد : ٣٨ (٢) الحجرات : ١٤

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بإذما وقال الأعلم ودل على ذلك اتيانه بالفاء جواباً لها .

ورواه ابن هشام فى سيرته « أما أتيت » وعليه لاشاهد عليه فى اذ ما .

اطمأن : سكن . المجلس : قيل يريد أهل المجلس فحذف المضاف ويجوز أن يكون مصدرا ميمياً . وحقاً منصوب على المصدر المؤكد به أو هو نعت لمصدر محذوف .

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابى قالها فى غزوة حنين يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم . انظر الخزانة جـ ٣ ص٦٣٦ والروض الأنف جـ ٢ ص ٢٩٨ ورغبة الآمل جـ ٣ ص ١٥٨ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٢ — ٤٣٣ « ولا يكون الجزاء فى (حيث) ولافى (اذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) . . وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لها كأنك قلت : المكان الذى تكون فيه أكون ويبين هذا أنها فى الخبر بمنزلة إنما وكأنما ، وإذا أنه يبتدأ بعدها الاسماء أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم. فحيث كهذه الحروف التى تبتدأ بعدها الأسماء فى الخبر ولايكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضممت إليها (ما) صارت بمنزلة (أن) وما أشبهها ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجىء بما وصارت بمنزلة أما » وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٥٧ .

(٥) الطلاق : ٢

(٦) الجن : ١٣

(٧) فاطـــر : ٢

(٨) النساء : ٧٨

أَيْنَ تَضْرِبْ بنا العُدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوها للتَّلَاقِى[1]

وبـ(أَنَّى) قوله :

فأصْبحتَ أَنَّى تأتِها تلتَبِسْ بها كِلاَ مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلَيْكَ شاجِرُ[2]

ومن حروف المجازاة (مهما) .وإنّما أخّرنا ذكرها؛ لأنّ الخليل زعم أنّها (ما) مكرّرة ، وأبدلت من الألف الهاء . و(ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى ؛ كما تقول : أين وأينما ،ومتى ومتى ما ، وإنْ وإمّا ، وكذلك حروفُ المجازاة[3] إلّا ما كان من (حيثما) و(إذما) . فإنّ (ما) فيهما لازمة . لا يكونان للمجازاة إلّا بها ، كما لا تقع (رُبّ) على الأفعال إلّا بـ(ما) فى قوله :(رُبَمَا يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا[4])،ولو حُذفت منها (ما) لم تقع إلّا على الأسماء النكرات ، نحو : رُبّ رجل يا فتى .

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأين وجزم ما بعدها .

العيس : الإبل البيض المفرد أعيس وعيساء — كانوا يرحلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل .

والبيت لابن همام السلولى .

فى الأصل « الغداة » بدل « العداة » .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأنى وفى طبعة كتاب سيبويه « رجلك » بدلا من « رجليك » .

تلتبس : تنشب . شاجر : مضطرب . قال ابن السيد فى شرحه : العرب تشبه التنشب فى المظالم بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون : ركبت منى أمرا عظيما ولقد ركبت مركباً صعباً .

وكان للبيد جار قد لجأ إليه واعتصم به فضربه عمه بالسيف فغضب لبيد لذلك وقال هذه القصيدة مخاطباً عمه فيقول له : إنك ركبت أمرا لاخلاص لك منه فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لايقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه قد اشتبكتا بركائبها وكلا مركبيها لايستقر عليه ان ركب على مركبها المقدم وهو الرحل وجده مركباً صعباً وان ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه . وانظر الخزانة جـ ٣ ص ١٩٠ — ١٩٣ وديوان لبيد ص ٢١٥ — ٢٢٤ .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٣ « وسألت الخليل عن (مهما) فقال : هى (ما) أدخلت معها (ما) لغوا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ماتأتنى آتك وبمنزلتها مع (أن) إذا قلت : أما تأتنى آتك وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت) وبمنزلتها مع (أى) إذا قلت (أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى) ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كاذ ضم إليها (ما) » .

(٤) الحجر : ٢ وفى سيبويه ١ : ٤٥٩ : « وصيرت الفعل ، كما صيرت الفعل (ربما) » .

٢/٣٣٤ / والمجازاة بـ(أيّ) قوله : (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى)[1] .

وبـ« متى » قول طَرَفة :

متى تَأْتِنِي أُصْبِحْكَ كأسًا رَوِيَّةً وإنْ كنتَ عنها غانِيًا فاغْنَ وازْدَدِ[2]

وهذه الحروف كلُّها هذا مجازها .

فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارِعةً ؛ لأنّه يُعربها . ولا يُعرب إلّا المضارعُ . فإذا قلت : إن تأْتِنِي آتِك . فـ(تأْتِني) مجزومة بإنْ ، و(آتك) مجزومة بإنْ وتأْتِني[3]. ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلّا بفعْل ؛ لأنَّ الجزاء إنّما يقع بالفِعْل ، أو بالفاء لأنَّ معنى الفِعْل فيها[4] .

فأما الفِعْل فقولك : إن تأْتِنِي أُكْرِمْك ، وإن تزرنى أزرْك .

---

(١) الاسراء : ١١٠

(٢) عد سيبويه (متى) فى أدوات المجازاة جـ ١ ص٤٣٢ ولم يمثل لها . ثم ذكر بيت طرفة متى تأتنا نصبحك . . فى جـ ٢ ص ٣٠٣ شاهدا على تحريك فعل الأمر ازدد بالكسرة .

أصبحك : أسقك صبوحاً وهو شرب الغداة . روية : مروية فعيلة بمعنى مفعلة . الغانى المستغنى .

والبيت من معلقة طرفة وهو فى شرح التبريزى وليس فى شرح الزوزنى وانظر جمهرة أشعار العرب ص ١٣٨ وشرح القصائد السبع لابن الانبارى ص ١٨٧ .

(٣) فى الأنصاف فى المسألة ٨٤ شرح مذهب المبرد بقوله : « وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فى جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا كما قالوا فى الابتداء والمبتدأ » ثم قال :

غير أن هذا القول ، وان اعتمد عليه كثير من البصريين ، لا ينفك من ضعف وذلك لأن فعل الشرط فعل والأصل فى الفعل ألا يعمل فى الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير فى أن يعمل فى الفعل وأداة الشرط لها تأثير فى الفعل فاضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له والتحقيق عندى أن يقال : إن (أن) هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط . . » وانظر أسرار العربية ص ٣٣٦ — ٣٤٠ وايضاح علل النحو ص ١٤٠ والخصائص جـ ٢ ص ٣٨٨ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لايكون جواب الجزاء الا بفعل أو بالفاء . فأما الجواب بالفعل فنحو قولك : ان تأتنى آتك ، وان تضرب اضرب ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تأتنى فأنا صاحبك ولايكون الجواب فى هذا الموضع بالواو ولا ثم » .

وأمّا الفاءُ فقولك : إن تـأْتِنِى فأنا لك شاكر ، وإن تَقُمْ فهو خير لك .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية فى الجزاء على معنى المستقبلة ؛ لأنّ الشرط لا يقع إلّا على فِعْل لم يقع . فتكون مواضعُها مجزومة ، وإن لم يتبيّن فيها الإعراب ؛ كما أنّك إذا قلت : جاءنى خمسةَ عشرَ رجلا كان موضعه موضعَ / رفع وإن لم يتبيّن فيه البناء . وكذلك جاءنى مَنْ عندك ، ومررت بالذى فى الدار ؛ كلُّ ذلك غير معرب فى اللفظ ومواضعه موضعُ الإعراب .

2/235

وذلك قولك : إن أتيتنى أكرمْتك ، وإن جئتنى جئتك .

فإن قال قائل : فكيف أزالت الحروفُ هذه الأفعالَ عن مواضعها وإنما هى لما مضى فى الأصل ؟

قيل له : الحروف تَفعل ذلك لما تدخل له من المعانى ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد يذهب يا فتى فيكون لغير الماضى . فإن قلتَ : لم يذهبْ زيد كان بـ(لم) نفيًا لما مضى ، وصار معناه : لم يذهب زيد أمس ، واستحال لم يذهب زيد غدا .

* * *

وإنما قلنا : إنّ (إنْ) أصلُ الجزاء ؛ لأنك تُجازى بها فى كلّ ضرب منه . تقول : إن تأْتِنِى آتِك ، وإن تركبْ حمارا أركبْه ، ثمّ تصرّفها منه فى كلّ شىء . وليس هكذا سائرها . وسنذكر ذلك أجْمعَ .

تقول فى (مَنْ) : من يأْتِنِى آتِه ؛ فلا يكون ذلك إلّا لما يعقل . فإن أردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال / الله عز وجل : (واللهُ خَلَقَ كُل دابة مِنْ ماءٍ فمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بطنِهِ[1] » فهذا لغير الآدميّين ، وكذلك « وَمِنْهُمْ مَنْ يمشِى عَلَى أَرْبَع)[2] .

2/236

قيل : إنما جاز هذا ؛ لأنه قد خلط مع الآدميّين غيرهم بقوله (وَاللهُ خَلَقَ كُل دابّة مِنْ

(1) النور : 45

(2) النور : 45 .

ماء) ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان فى مثل معناه ، لأنّ المتكلّم يبيّن به ما فى الآخر وإن كان لفظه مخالفا . فمن ذلك قول الشاعر :

* شَرَّابُ أَلْبَانٍ وتَمْرٍ وإقْطْ[1] *

فالتمر والإقط لا يقال فيهما : شُرِبَا ، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب فجرى اللفظ واحدا ؛ والمعنى أنّ ذلك يصير إلى بطونهم . ومثله :

يَا ليتَ زَوْجَكِ قدْ غـــدا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورُمْحَا[2]

لأنّ معنى المتقلِّدِ : حامل ، فلمّا خَلَطَ بينهما جرى عليهما لفظٌ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحُطَيْئة :

سقَوْا جارَكَ العَيْمانَ لَمَّا جفَوْته وقلَّصَ عنْ بَرْدِ الشرابِ مشافِرُهْ

/ سنامًا ومَحْضا أنبتا اللحمَ فاكتست عظامُ امرِئٍ ما كان يشبَعُ طائِرُه[3]

٢ / ٢٣٧

---

(١) الشاهد فى عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لايشرب .

فى اللسان : الاقط والاقط : بتثليث الفاء شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل . وقال ابن الإعرابى : هو من ألبـــان الإبل خاصة .

وأنظر الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ والانصاف ص ٣٥٧ ولم ينسب الرجز إلى قائل معين .

(٢) فى الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ : أى وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه .

وفى أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٣٢١ : « إن هذا الفن متسع فى كلام العرب يقدرون الثانى ما يصلح حمله عليه ، ولايخرج به عن المراد بالأول فيقدرون هنا : وحاملا رمحا . »

ونسب البيت فى الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ إلى عبد الله بن الزبعرى .

وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ والأنصاف ص ٣٥٧ والمخصص ج ٤ ص ١٣٦ وشواهد الكشاف ص ٦٨ وشرح ديوان المتنبى ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) الطائر : البطن . فى المخصص ج ٤ ص ١٣٦ : ذهب بعضهم إلى أنه على حد قوله : متقلداً سيفاً ورمحا ، وأبوالحسن لايطرده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يذوبون السنام فى المحض ثم يشربونه .

وروى فى المخصص ج ١٢، ص ١٨١ قروا جارك . . وكذلك فى تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ وفى الديوان . والبيتان للحطيئة من قصيدة طويلة فى الديوان ص ١٧ — ٢١ .

ويقول السكرى : المعنى أنه لما لم يقدر على شرب الماء من شدة البرد قروه سناما ولبنا محضا . وأن الحطيئة كان وقتئذ من الهزال بحيث لو وقع عليه طائر ما شبع من لحمه من شدة ما كان به من الهزال . وعلى تفسير المخصص الطائر بالبطن يكون المعنى : ما كان يعرف الشبع . وروى فى شرح الحماسة ج ١ ص ٣٦٢ : سقوا جارك . .

وليس هذا بشيء . إنّما الرواية : قروْا . والدليل على ذلك أنّه بدأ بالسنام فلا يقع إلى جانب (سقَوْا).

وقال قوم : بلى كان السنام يُذاب فى المحض فيشرب . فإن كان كذاك فلا حجّة فى البيت .

***

و«ما» تكون لغير الآدميّين ؛ نحو ما تركَبْ أركَبْ ، وما تصنَعْ أصنَعْ . فإن قلت : ما يأتِنى آتِه — تريد : الناس — لم يصلُح .

فإن قيل : فقد قال الله عزّ وجلّ : (والسَّماءِ وما بَنَاهَا)(١) . ومعناه : ومن بناها ، وكذلك (إلّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ)(٢) .

قيل : قد قيل ذلك . والوجْه الذى عليه النحويون غيرُه ، إنّما هو والسماء وبنائها ، وإلّا على أزواجهم أو مِلْك أيمانهم . فهى مصادر وإن دلّت على غيرها ممّن يُملَك . كقولك : هذا مِلْكُ يمينك ، وهذا الثوب نَسْجُ اليمن وهذا الدرهم ضَرْبُ الأمير . ولو كان على ما قالوا لكان على وضع النعت فى موضع المنعوت / لأنّ «ما» إنّما تكون للموات غير الآدميّين ولصفات الآدميين . تقول : مَنْ عندك؟ فيقول : زيدٌ . فتقول : ما زيدٌ ؟ فيقول : جوادٌ أو بخيلٌ أو نحو ذلك ، فإنّما هو لسؤال عن نعت الآدميّين(٣) . والسؤال عن كلّ ما يعقل بـ«مَنْ» كما قال عزّ وجلّ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِى السَّماءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ)(٤) . فـ«مَنْ» لله عزّ وجلّ ؛ كما قال : (أَمَّنْ يُجِيبُ المُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ)(٥) وهذا فى القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : (وَمَنْ

٢/٣٣٨

---

(١) الشمس : ٥

(٢) المؤمنون ٦ والمعارج ٣٠

(٣) تقدم هذا الحديث فى الجزء الأول ص ٤١ — ٤٢ ، ص ٤٨ مع الآيتين .

(٤) الملك : ١٦

(٥) النمل : ٦٢

عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)[1]. يعنى الملائكة .وكذلك فى الجنّ فى قوله : (فمنْ يُؤْمِن بربهِ فَلاَ يخَافُ بخْسًا وَلَا رَهَقًا)[2] فهذا قولى لك : إنّها لما يُخَاطَب ويعقِل .

* * *

ومن هذه الحروف « متى» ولا تقع إلّا للزمان ، نحو : متى تأتنى آتِك ،ومتى خرج زيد ؟ فى الاستفهام . فجواب هذا يومُ الجمعة وما أشبهه .

وكذلك «أين» لا تكون إلّا للمكان . وذلك كلّه مخطور معروف / فى الجزاء والاستفهام. وحيث وقع حرف من هذه الحروف .

٢/٢٣٩

فأمّا «إنْ» فإنّها ليست باسم ولا فعل ، إنّما هى حرف ، تقع على كلّ ما وصلته به ، زمانا كان أو مكانا أو آدميًا أو غير ذلك . تقول : إن يأتنى زيد آتِه . وإن يقم فى مكان كذا وكذا أقُمْ فيه ، وإن تأتنى يوم الجمعة آتِك فيه .

وكذلك الألف فى الاستفهام . تدخل على كلّ ضرب منه ، وتتخطّى ذلك إلى التقرير والتسوية :

فالتقرير : قولك : أمَا جئتنى فأكرمتك . وقوله عزّ وجلّ : (أَلَيْسَ فى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمتكَبِّرِينَ)[3] .

والتسوية : ليت شعرى أقام زيد أم قعد[4] . وقد علمت أزيد فى الدار أم عمرو[5] .

فأمّا قولنا فى «إذْ» و«حيثُ» : إنّ الجزاء لا يكون فيهما إلّا بما و[ما][6] ذكرنا من أنّا سنفسّره فهذا موضع تفسيره .

---

(١) الأنبياء : ١٩

(٢) الجن : ١٣

(٣) الزمر : ٦٠

(٤) تكون همزة التسوية بعد سواء ، وما أبالى ، وما أدرى ، وليت شعرى وانظر سيبويه جـ ١ ص ٤٨٣ وسيأتى هذا الحديث فى الجزء الثالث .

(٥) الهمزة يطلب هنا بها وبأم التعيين . وانظر ص ٢٥٧ من الجزء الثالث .

(٦) تصحيح السيرافى .

أما « إذْ » فتنبيء عن زمان ماض ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال[1] فإذا أضيفَت إليها كانت معها كالشيء الواحد ، ومتى جزمّتها فصلت / منها ؛ ألا ترى أنّك تقول : جئتك يومَ خرج زيدٌ ، وهذا يَوْمُ يخرج زيد ، و (هذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[2] ـ فلمّا وصلتها بـ«ما» جعلتهما شيئا واحدًا فانفصلت من الإضافة فعملت.

2/340

و«حيثُ» اسم من أسماء المكان مُبْهَمٌ يفسّره ما يضاف إليه . فحيثُ فى المكان كحين فى الزمان فلمّا ضارعتها أُضيفت إلى الجمل ، وهى الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلمّا وصلتها بـ« ما » امتنعت من الإضافة فصارت كـ« إذْ» إذا وصلتها بـ«ما» .

فأمّا سائر الحروف التى ذكرنا سواهما فأنت فى زيادة «ما» وتركها مُخيَّر . تقول : إن تأتِنِى آتِك ، وإمَّا تأتِنِى آتِك[3]، وأين تكنْ أكنْ ، وأينما تكنْ أكنْ ، وأيًا تُكْرِمْ يُكْرِمْك، و« أيَامًا تَدْعُوا فلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى »[4].

فـ«ما» تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد/ فلا يتغيّر الكلام بها عن عمَل ولامعنى . فالتوكيد ما ذكرته فى هذه الحروف سوى حيثما وإذما . واللازم . ما وقع فيهما . ونظيرهما قولك : إنّما زيد أخوك . منعت «ما» «إنَّ» عملَها ، وكذلك جئتك بعد ما عبدُ الله قائم ، فهذا خلاف قولك : بعد عبدِ الله ، وكذلك .:

2/341

أَعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّــــدِ بَعْدَمَا أفْنَانُ رأسِكِ كالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ[5]

(1) قال فى الجزء الرابع ص ٦٢٧ — ٦٢٨ : اعلم أنه ما كان من الأزمنة فى معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر كما يكون ذلك فى (اذ) . .

(2) المائدة : ١١٩

(3) الصحيح أن المبرد لايرى وجوب توكيد الفعل مع أما كما سيأتى تحقيقه فى الجزء الثالث .

(4) الإسراء : ١١٠

(5) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢٨٣ على زيادة ما كما ذكره المبرد هنا وجعلها كافة لبعد عن الإضافة .

واستشهد به فى ص ٦٠ على نصب أم الوليد بعلاقة فإنه اسم مصدر لتعلق وعمل عمل المصدر.

وذكر ابن الشجرى فى أماليه جـ ٢ ص ٢٤٢ أن (ما) كافة لبعد عن الإضافة وقال ابن هشام فى المغنى جـ ٢ ص ١٠ : «وقيل ــ

وكذلك «ربّ» تقول : رب رجلٍ ، ولا تقول : ربّ يقوم زيد . فإذا ألحقْت «ما» هيأتْها للأفعال فقلت : ربّما يقوم زيد ، و(رُبَمَا يَوَدُّ الذِينَ كفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ[1]) .

* * *

وكذلك « قَلّ» تقول : قل رجلٌ يقول ذلك ، فإن أدخلت «ما» امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : قلمّا يقوم زيد .ومثل هذا كثير .

* * *

٢ / ٣٤٢ فأما «إذا» فتحتاج إلى الابتداء[2] والجواب . تقول : إذا / جاءنى زيد أكرمته . وإذا يجئْ زيد أعطيته .

وإنّما منع «إذا» من أن يُجازَى بها ؛ لأنّها مُوَقّته وحروف الجزاء مُبْهمة ، ألا ترى أنّك إذا قلت : إن تأتِنِى آتِك ـ فأنت لا تدرى أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك مَنْ أتانى أتيته . إنّما معناه : إن يأْتِنِى واحد من الناس آتِه .

فإذا قلت : إذا أتيتنى وجب أن يكون الإتيان معلوما ؛ ألا ترى إلى قول الله عزّ وجلّ :

= ما مصدرية وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة ، لأنها لولم تكن مضافة لنونت » وكذلك يرى الرضى فى شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٥٩ قال :

« وصلة ما المصدرية لاتكون عند سيبويه إلافعلية وجوز غيره أن تكون اسمية أيضاً وهو الحق وإن كان ذلك قليلا . . »

العلاقة : الحب ، الافنان : جمع فنن وهو الغصن وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة . الثغام : قال أبو حنيفة : أخبرنى بعض الأعراب قال تنبت الثغامة خيوطاً طوالا دقاقا من أصل واحد وإذا جفت ابيضت كلها . . وإذا أمحل الثغام كان أشد مايكون بياضاً ويشبه به الشيب . المخلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد . صغر الوليد ليدل على شباب المرأة .

والبيت للمرار الفقعسى . وانظر الخزانةجـ ٤ ص ٤٩٣ – اصلاح المنطق ص ٤٥ – وتهذيبه جـ ١ ص ٧٧ والسيوطى ص ٢٤٦

(١) انظر ص ٤٨ من هذا الجزء .

(٢) يريد أول الكلام .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٣ « وسألته عن (اذا) ما منعهم أن يجاوزوا بها ، فقال الفعل فى اذا بمنزلته فى إذ إذا قلت : أتذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين هذا أن (إذا) تجىء وقتاً معلوما ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البسر كان حسنا ولو قلت آتيك ان احمر البسر كان قبيحاً (فان) أبدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل بالفعل فالفعل فى إذا بمنزلته فى حين كأنك قلت : الحين الذى تأتينى فيه آتيك فيه » .

وانظر آمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ .

(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ[1]) ، و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ[2]) و(إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ[3]) أَنَّ هذا واقع لا محالةَ .

ولا يجوز أن يكون فى موضع هذا «إِنْ» ، لأَن الله عزّ وجلّ- يعلم ، و«إِنْ» إِنَّمَا مَخْرَجُها الظنّ والتوقُّع فيما يخبر به المخبر . وليس هذا مِثْلَ قوله (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ[4]) لأَنَّ هذا راجع إِليهم .

وتقول : آتيك إِذا احمرَّ البُسْر ، ولو قلت : آتيك إِن احمرَّ البُسْرُ - كان محالا ؛ لأَنَّه واقع لا محالةَ .

فإِن اضطرَّ الشاعر جاز أن يُجازِى بها[5] لمضارعتها حروفَ الجزاء/ ؛ لأَنَّها داخلة على الفِعْل وجوابه . ولابُدَّ للفعل الذى يدخل عليه من جواب . فممَّا جاء ضرورةً قولُه :

٢
٣٤٣

تَرْفَعُ لى خِنْدِفٌ واللهُ يرفعُ لى ... نارا إِذا ما خَبَتْ نِيرانُهُمْ تَقِدِ[6]

وقال الآخر :

إِذا قصُرتْ أَسيافُنا كان وَصْلُها ... خُطانَا إِلى أَعدائِنا فنُضارِبِ[7]

---

(١) الانفطار : ١
(٢) التكوير : ١
(٣) الانشقاق : ١
(٤) الانفال : ٣٨

(٥) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٤ « وقد أجازوا بها فى الشعر مضطرين شبهوها بأن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب . . فهذا اضطرار وهو فى الكلام خطأ »

وفى مجالس ثعلب ص ٩١ - ٩٢ قال أبو العباس : إذا تزرنى أزرك يجوز فى الشعر . .

(٦) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا فى الضرورة .

خندف : أم الياس . وافتخر بها الفرزدق لأنه تميمى ، وبنو تميم ينسبون إليها ، ونونت للضرورة ، والله يرفع لى : أى الرافع فى الحقيقة هو الله . خبت النار ، من باب نصر : لم يبق منها شىء ، وقيل : سكن لهبها وبقى جمرها (رواية سيبويه إذا خمدت) . تقد : تشتعل . وروى مرفوعاً فلا شاهد فيه حينئذ .

يقول : ترفع لى قبيلتى من الشرف ما هو فى الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيرى قبيلته .

أنظر الخزانة جـ ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٣٣ وهو فى ديوان الفرزدق ص ٢١٦ مفرداً .

(٧) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٤ على الجزم باذا للضرورة بدليل عطف نضارب المجزوم وحرك بالكسرة على الجواب (كان وصلها) .

الجيّد ما قال كعْب بن زُهَيْر :

وإذا ما تَشاءُ تَبْعَثُ منهــــا مَغْرِبَ الشمسِ ناشِطا مَذْعُورا[1]

وهذه «إذا» التى تحتاج إلى الجواب .

***

ول«إذا» موضع آخر وهى التى يقال لها : حرف المفاجأة[2] . وذلك قولك : خرجت فإذا زيدٌ ، وبينا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء . وتكون جوابا للجزاء كالفاء . قال الله

= وقال اللخمى فى شرح أبيات الجمل : المعنى إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للمضاربة بالسيوف فإن قصرت عن إدراك الأقران خطونا إليهم اقداماً عليهم فألحقناها بهم .

إلى : متعلقة بخطانا ، والمعنى فنخطو إلى أعدائنا . ولو تعلقت (بوصلها) كان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره لأن خطانا خبر كان .

وهذا البيت جاء فى شعر رويه مجرور وفى شعر رويه مرفوع .

أما الشعر المجرور الروى فهو لقيس بن الخطيم وانظر ديوانه ص ٣٣ — ٤٧ .

وأما الشعر المرفوع فقد وقع فى شعرين ، أحدهما فى قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبى وهى فى المفضليات ص ٢٠٣ — ٢٠٨ وفى حماسة أبى تمام جـ ٢ ص ٢٤١ — ٢٤٨ . والشعر الثانى لرقيم أخى بنى الصادرة المحاربى .

أنظر الخزانة جـ ١ ص ٣٤٤ جـ ٣ ص ٢٤ والشعر والشعراء ص ٢٨٠ .

(١) استشهد به سيبوية جـ ١ ص ٤٣٤ على أن الجيد رفع الفعل بعد إذا كما صنع كعب بن زهير .

تبعث : تثير . الناشط : الثور . المذعور : الفزع .

وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله . شبهها فى انبعاثها مسرعة بثور قد ذعر من صائد أو سبع .

وانظر ديوان كعب ص ١٥٣ — ١٨٤ .

(٢) ماذا يرى المبرد فى (اذا) الفجائية ؟ أيراها حرفاً أم يراها ظرفاً ؟

ظاهر كلامه هنا أنها حرف يدل على المفاجأة وتكون رابطة للجواب كالفاء ولكن ما سيذكره بعد يقطع بأنها ظرف . قال فى الجزء الثالث ص ١٥٨ — ١٥٩ من الأصل :

« فأما (اذا) التى للمفاجأة فهى التى تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتك فإذا زيد وكلمتك فإذا أخوك ، وتأويل هذه جئت ففاجأنى زيد ، وكلمتك ففاجأنى أخوك وهذه تغنى عن الفاء وتكون جواباً للجزاء ، نحو إن تأتنى إذا أنا أفرح على حد قولك فأنا أفرح قال الله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقوله (إذا هم يقنطون) فى موضع يقنطوا . وقوله ان تأت فلك درهم فى موضع أن تأتنى أعطك درهما ، كما أن قوله عز وجل (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) فى موضع أم صمتم » .

وقال فى ص ٢٤١ :

« وتقول خرجت من الدار فإذا زيد فمعنى إذا ههنا المفاجأة فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيدا لأن معنى فإذا زيد أى فإذا زيد قد وافقنى فإذا زيد موافقى » .

عزَّ وجلَّ : (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُون[1]) ، لأنَّ معناها : قنطوا ؛ كما أنَّ قولك : إن تأتنى فلك درهم — إنَّما معناه : أُعطك درهما .

فكلامه فى هذين الموضعين يفيد أن (اذا) الفجائية ظرف فإنه جعلها تسد مسد خبر المبتدأ ، وأن الكلام معها جملة اسمية فى معنى جملة فعلية ، لذلك أرى أن نحمل ما هنا على ما يوافق ما هناك فنحمل لفظة (حرف) على الكلمة لا على الحرف الذى هو قسيم الإسم والفعل . وهذا استعمال شائع عند سيبويه وغيره .

فى شرح الكافية جـ ١ ص ٩٣ وفى المغنى جـ ١ ص ٨٠ وغيرهما أن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد .

(١) الروم : ٣٦ . فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٥ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا ههنا فى موضع قنطوا كان الجواب بالفاء فى موضع الفعل . قال ونظير ذلك قوله (سلام عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صمتم ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لاتجىء مبتدأة ، كما أن الفاء لاتجىء مبتدأة . . » .

من هذا نرى أن حديث المبرد عن الآية إنما هو ترديد لكلام سيبويه . والعجيب بعد هذا أن يقول أبو على الفارسى : قرأت المقتضب فما انتفعت منه بشىء إلا بمسألة واحدة ، وهى وقوع إذا جواباً للشرط فى قوله تعالى (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) .

فهل نقول : إنه قد خفى على أبى على مكان الآية فى كتاب سيبويه ؟

أو نقول بعدم صحة نسبة هذا الحديث إليه ؟

٢/٢٤٤

هذا باب

/مسائل المجازاة

وما يجوز فيها، وما يمتنع منها

تقول : إن تأْتِنى آتِك ، وإن تأْتنى فلك درهم . هذا وجه الجزاء وموضعه . كما قال عزّ وجلّ (إنْ يَنْتَهُوا يُغفرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإنْ يَعُودُوْا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ[1]) .

فالأصل الفِعْلُ ، والفاءُ داخلةٌ عليه ؛ لأنها تُودِّى معناه ؛ لأنَّها لا تقع إلّا ومعنى الجزاء فيها موجود ، يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتُك دينارا . أى من أجل ذاك. ويقول : لم أُغثْ أمْس فتقول : فقد أتاك الغَوْثُ اليوم[2]. ونقول : إنْ أتيتنى فلك درهمٌ، لأن معناه : إن تأْتِنى .ولو قلت : إنْ أتيتنى آتِك لصلَح ؛ كما قال الله عزّوجلّ : (مَنْ كانَ يريدُ الْحَياةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَها نُوَفِّ إلَيْهِمْ[3]) ، لأنَّ معناه : من يكن. وكذلك لو قال : من يأْتِنى أتيته لجاز ؛ والأوّل أحسن ؛لتباعُدِ هذا / عن حرف الجزاء .وهو جائز ؛ كما قال الشاعر :

٢/٢٤٥

مَنْ يَكِدْنى بسَيِّىءٍ كنتُ منهُ ... كالشَّجا بيْنَ حلْقِهِ والوَرِيدِ[4]

وأعْدَل الكلام : من أتانى أتيته ، كما أنَّ وجْه الكلام : من يأْتِنى آتِه[5] .

---

(١) الأنفال : ٣٨

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لايكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل . . وأما الجواب بالفاء فقولك إن تأتنى فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب فى هذا الموضع بالواو ولا بثم ألا ترى أن الرجل يقول : افعل كذا وكذا فتقول : فإذن يكون كذا وكذا ويقول : لم أغث أمس فيقول فقد أتاك الغوث اليوم » .

(٣) هود : ١٥

(٤) كاده : خدعة ومكر به . والشجا : ما يعترض فى الحلق كالعظم . الوريد : عرق ، قيل هو الودج ، وقيل بجنبه . والبيت شاهد على مجىء الشرط مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً . وسيعيد حديثه مرة أخرى قريباً .

البيت لأبى زبيد الطائى أنظر الخزانة جـ ٣ ص ٦٥٤ — ٦٥٥ والعينى جـ ٤ ص ٤٢٧ — ٤٢٨ .

(٥) فى سيبويه ١ : ٤٤٨ : « فإذا قلت : إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل ؛ لأنه نظيره من الفعل ، وإذا قال : إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول : فعلت ، لأنه مثله » .

وتقول : من أتانى وتبسَّطَ إلىّ أكرِمْه ؛ لأنَّ (من أتانى) فى موضع (من يأْتنى) . لا تقع بعد الجزاء إلّا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتانى وأكرمنى أتيته : كما أنَّ الأحسن : من يأْتِنى ويُكْرِمْنى آتِه . فهذه أصولٌ ، ثمّ نذكر بعدها العطف مُنسَّقا ، ونُكثر فى ذلك من المسائل لنوضِّح أمْره إن شاء الله .

فإذا قلت : مَنْ يَأْتِنى آتِه . فـ«مَنْ» هى لهذا الفعل ؛ لأنّها اسم فلم يدخل معها اسمٌ آخر

ولو قلت : إن يأْتِنى آتِه على غير مذكور قَبْلُ كان محالا ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا فاعِلَ فيه ، لأنَّ «إنْ» إنّما هى حرف جزاء وليست باسم . وكذلك جميع الحروف .

وتقول فى الاستفهام : مَنْ جاءك / وأيُّهم ضربك ؟ وما حبَسك ؟ لأنّها أسماء.

٢ / ٢٤٦

فإن قلت : أحبَسك ؟ أو هل حبسك ؟ لم يكن بدٌّ من ذكرِ الفاعل ؛ لأنَّ هذه حروفٌ . فليس فى الأفعال فاعِلون .

وكذلك الظروف التى لا تكون فاعِلةً إذا ذكرتها لم يكنْ بُدٌّ من ذِكْر الفاعل معها . ولوقلت: أين يكنْ أكنْ ، لم يكن كلاما حتّى تقول : أين يكنْ زيدٌ أكنْ .

وكذلك فى الاستفهام إذا قلت : أيْنَ يكونُ زيد ؟ ومتى يخرُجُ زيد ؟ تعنى المذكور . فعلى هذا يجرى ما ذكرت لك .

ولو قلت : مَنْ مَنْ يأْتنى آتِه . إذا جعلت «مَنْ» الأولى استفهاما وجعلت الثانية جزاءً كان جيِّدا . فتكون الهاء فى آتِه ترجع إلى «منْ» التى هى استفهام . وتقديرها : أيُّهم منْ أتانى من الناس أتيته ، أى : من أتانى آتِ هذا الذى أسأل عنه .

ونظيره : هند مَنْ ضربنى ضربتها ، أى إن ضربنى أحد ضربت هندا .

وتقول : ما مَنْ يأْتِنى آتِه ؛ لأنَّ «ما» حرف نفى[1] / والحروف لا يرجع إليها شىء ولا إلى الأفعال ، إنّما نفيت بهذا هذه الجملةَ .

٢ / ٢٤٧

---

(١) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٤١ « ولايجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين ، أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثانى : أن يحدث فى الجملة التى هى من تمامها معنى من المعانى . وذلك كان وكأن وظن وأخواتها وما النفى . لاتقول : ما من يضرب اضرب . . . » .

فإن جعلت «ما» اسما وجعلتها استفهاما أو جزاء أو فى معنى الذى -لم يكن بدٌّ من راجع إليها.

فأمّا الجزاء فقولك : ما تركبْ أركبْ .والأحسن ما تركبْ أركبْه – نصبت «ما» بتركب وأضمرت هاء فى تركب .

ولو قلت : ما تركبْ أركبْ لجاز . ولا يكون ذلك إلّا على إرادة الهاء ؛ لأنّه معلّق بما قبله ،وذلك فى المعنى موجود .

وفى الاستفهام ما حبَسك ؟ والمعنى : أى شيء حبسك ؟

وكذلك : ما أكَلْته ؟ أى : أىُّ شيء أكلته ؟ فإن حذفت الهاء نصبت «ما» لأنّها مفعول بها كقولك : أيَّهم ضربتَ ؟ كما تقول : زيدا ضربت .

* * *

وفى موضع «الذى» قوله : ما يسرُّنى يسرُّك .

وتقول : منْ يأْتِنا نأْتِه مكرمِينَ له ، نصبت مكرمين على الحال والعامل فيها «نأْته» .

ولو أردت أن يكون الفعل الأوّل / عاملا فى الحال لقلت: من يأْتِنا مُكرِمين له نأْتِهِ .تريد من من يأْتنا فى حال إكرامنا إيّاه نأْتِهِ . ولو أردت أن يكون مُكرِمين عاملا فيها «نأْتِهِ» وقد قدمتها جاز ؛ كما تقول : مسرِعا جاء زيد[1] .

٢
٢٤٨

= يرى المبرد أن (ما) التميمية يجوز أن تدخل على أدوات الشرط بخلاف (ما) الحجازية – ذكر ذلك فى نقده على سيبويه ص ١٩٨ ورد عليه ابن ولاد فى الانتصار بقوله : قال احمد : « وجملة القول فى هذا كله أن الجملة المستفهم عنها والمجازى بها إذا جاءتا بعد حرف عامل أو غير عامل لم تقعا إلا جملة . فى موضع واحد كأنهما يكونان فى موضع خبر ولا تقعان . بعد ما ذكر فى موضع لا يكون فيه إلا جملة ، وبيان ذلك أن كان وأن لا تقع بعدهما إلا جملة وكذلك إذ وإذا وما ولكن فلم يجز وقوع الجزاء والاستفهام بعدها فإن جعلتهما فى موضع الخبر جاز لأن الخبر قد يكون واحدا فتقول : إن زيدا من يأته يعطه لأنك تقول : ان زيدا أخوك فقد وقعت الجملة أعنى جملة المجازاة فى موضع الأخ وهو واحد وكذلك (ما) .

تقول : ان زيدا أخوك وما زيد من يأته يعطه فإن قلت : ما من يأته يعطه لم يجز ، لأنك جعلتها فى موضع لايكون فيه إلا جملة وعرضتها لأن يدخل عليها ما يفسد معناها . وأما تفريقه بين ما التميمية والحجازية فى هذا الموضع فليس بشىء لأن ما يعمل من الحروف وما لايعمل ههنا سواء . . » الانتصار ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(١) تقديم مَعمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين وقد عقد الانبارى مسألة فى الانصاف لهذا ص ٣٦٣ – ٣٦٧ رجح مذهب البصريين وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٨ .

ونقول فى مسائل طِوال يُمْتَحَنُ بها المتعلّمون

« من يأْتِهِ مَنْ إنْ يأْتِنا نأْتِهِ عامِدِين تَأْتِ يُكرِمُك » .

إن رفعت (يُكْرِمُك) فالمسألة جيِّدة . لأنَّ تقديرها : من يأْتِهِ زيد يأْتِ فى حال إكرامه لك . والأجْوَدُ أن تقول : تأْته يكرمُك ، لتشغل الفعل بالمفعول إذ كان خبرا . والحذف جائز وليس بجيِّد[1] . وقولك : « منْ إنْ يأْتِنا نأْتِهِ » اسم واحد بمنزلة « زيد » .

ولو جزمت (يُكرمك) على البدل لم يصلح إن أبدلته من تأْتِ ؛ لأنَّ (يكرمك) لغيرك . فإنْ جعلته بدلا من شىء فى الصلة لم يصلُح ،لخروجه عنها . ولكن لو قلت : إنْ تأْتِنى أُعْطِك أُحْسِنْ إليك – جاز وكان حسنا ؛ لأنَّ العطية إحسان . فلذلك أبدلته منه .ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أثَامًا يُضاعَفْ لَهُ العَذَابُ[2]) ؛ لأنَّ لُقِىَّ الأثام هو تضعيف العذاب . وكذلك قول الشاعر :

$\frac{٢}{٣٤٩}$

مَتَى تأْتِنا تُلْمِمْ بِنا فى دِيَارنا   تَجِدْ حطَبًا جَزْلًا ونارا تَأَجَّجا[3]

---

(١) فى حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر الذى يعود على المبتدأ خلاف بين البصريين والكوفيين – أجازه الكوفيون وقرىء فى الشواذ (وكل وعد الله الحسنى) أنظر سيبويه ١ : ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٤ .

(٢) الفرقان : ٦٨ – فى سيبويه جـ ١ ص ٤٤٦ وسألته عن قوله عز وجل : (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف لهالعذاب) فقال : هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هولقى الآثام ومثل ذلك من الكلام ان تأتنا نحسن إليك نعطك ونحملك تفسير الإحسان بشىء هو هو وتجعل الآخر بدلا من الأول » .

وفى الكامل جـ ٦ ص ١٤٢ « قال الله عز ذكره (ومن يفعل ذلك يلق أثاما) ثم فسر فقال (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا) فجزم يضاعف لأنه بدل من قوله (يلق أثاما) إذ كان إياه فى المعنى » .

وفى الخزانة جـ ٢ ص ٣٧٣ : « الآية من بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه وقد جوز المتأخرون الإبدال الأربعة فى الفعل » .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٤٦ على جزم الفعل (تلمم) لأنه بدل من تأتنا . وفى الخزانة : الحطب الجزل : الغليظ منه ، يريد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها . والتأجج : توقد النار . وتأججاً فى البيت ماض والألف للإطلاق وفاعله ضمير النار . وقال أبو حنيفة فى كتاب (النبات) : النار تذكر وهو قليل وأنشد هذا هذا البيت وبيتاً آخر للشمردل . وقال بعضهم : النار مؤنثة لا غير وإنما رد الضمير مذكرا لأنه أراد بها الشهاب وهو مذكر وقيل لأن تأنيث النار غير حقيقى فيكون على طريقة (ولا أرض أبقل أبقالها) وقيل الضمير راجع للحطب لأنه أهم إذ النار إنما تكون به وقيل ليست الألف للإطلاق وإنما هى ضمير الإثنين : الحطب والنار وذكر لتغليب الحطب على النار .

والبيت من قصيدة لعبد الله ابن الحر انظر الخزانة جـ ٣ ص ٦٦٠ – ٦٦٤ .

لأنَّ الإتيان إلمام ؛ كما قال :

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبايِعَــــا   تُؤخَذَ كَرْهًا أوْ تَجِيءَ طَائِعًا[1]

لأنَّ قوله : (تُؤخذَ أو تَجِيءَ) بتأويل المبايعة .

ولو قلت : من يأتنا يسألنا نُعطه على البدل لم يجز[2] إلَّا أنْ يكون بدل الغلط . كأنَّك أردت : من يسألنا نعطه فقلت : من يأتنا غالِطا أو ناسيا ثمَّ ذكرت فاستدركت فوضعت هذا الفعلَ فى موضع ذلك . ونظيره من الأسماء مررت برجل حمار .

٢/٣٥٠ وتقول : منْ يَأْتِنِى مَنْ إنْ يَأْتِهِ الذى هندٌ أختُه يأتِه / أُعْطِه فالمعنى : إن يأتِنِى زيد أعْطِه ، لأنَّ هذا الكلام كلَّه فى صلة « مَنْ » .

* * *

وتقول : أىُّ القومِ المنطلقِ آباؤهم إنْ يأتِك الكاسِيه ثوبا تُكْرِمْه . فتقدير المسألة : أى القوم إنْ يأتِك أبوهُ تُكْرِمْهُ ، و« أىّ » هنا استفهام .

وتقول : أيُّهم يأتِهِ الشاتمُ أخاه المعطيه درهما يَنْطَلِقْ إليه . فمعناه : أيُّهم يأتِهِ زيدٌ ينطلقْ إليه . فما ورد عليك من المسائل فقِسْه على هذا إن شاء الله .

---

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٧٨ على ابدال تؤخذ من تبايع ، لأنه مع قوله أو تجىء طائعاً تفسيراً للمبايعة إذ هى لاتكون إلا على أحد الوجهين : إكراه أو طاعة .

وفى الخزانة « والبدل فى الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلو حامض وإن كان يقال فى اللفظ أن يجىء معطوف على تؤخذ وظاهر كلام سيبويه أنه بدل اشتمال وإبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد » .

أراد بقوله : الله القسم ، والأصل (والله) فحذف حرف القسم ونصب المقسم به .

والبيت من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لايعرف لها قائل . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وسألته هل يكون : إن تأتنا تسألنا نعطك ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل والآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لايكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه ، ونظير ذلك فى الأسماء مررت برجل حمار ، كأنه نسى ثم تدارك كلامه » .

هذا باب

ما يرتفع بين المجزومَيْنِ وما يمتنع من ذلك[1]

تقول : إن تـأْتنا تَسأَلْنا نُعْطِك . تريد : إن تـأْتِنا سائلا ، كما قال :

متَى تـأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نار عندَها خَيْرُ مُوقِدِ[2]

أراد : متى تـأْتِهِ عاشِيا إلى ضوء ناره تَجدْ . وقال الآخر :

/ ومَنْ لا يَزَلْ يَسْتحمِلُ النّاسَ نفسَه ولا يُغْنِها يومًا مِنَ الدهرِ يُسْأَمِ[3]

$\frac{٢}{٣٥١}$

فقوله : (يستحمل الناسَ نفسه) إنّما هو خبر (يزال) كأنَّه قال : من لا يزل مستحملا .
ولو قلت : مَنْ يـأْتِنَا ويَسأَلْنا نُعْطِهِ على هذا كان محالا ، لأنَّك لاتقول : متى تـأْتِهِ وعاشيا[4]
ولا جاءنى زيد وراكبا . ولكنْ إن أضمرت جاز فقلت : إن تـأْتِنَا وتسأَلْنا نُعْطِك . تريد :
إن تـأْتِنا وهذه حالُك نُعطِك . والوجه الجيِّدُ إن تـأْتِنا وتسأَلْنا نُعْطِك .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ « هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما فأما مايرتفع بينهما فقولك : إن تأتنى تسألنى أعطك وإن تأتنى تمشى أمش معك ؛ وذلك لأنك أردت . إن تأتنى سائلا يكن ذلك » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال . فى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يعشو إذا استضاء ببصر ضعيف فى ظلمة ، وقال الأعلم : متى تأته عاشيا أى فى الظلام وهو العشاء .

والبيت للحطيئة من قصيدة فى الديوان ص ٣٢ – ٣٨ وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٧٨ والعينى ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (يستحمل) لأنه ليس بشرط ولا جزاء وإنما هو خبر لايزال .

والبيت من معلقة زهير ، وروى فى شرح التبريزى ص ١٢٦ هكذا .

من لا يزل يسترحل الناس نفسه ولا يعفها يوماً من الذل يندم

فمن روى يسترحل أراد أن يجعل نفسه كالراحلة للناس يركبونه ويذمونه . ومن روى يستحمل الناس أراد يحمل الناس على عيبه . وقد يكون المعنى : أن يكون عالة على الناس .

وقال المازنى : قال لى أبوزيد : قرأت هذه القصيدة على أبى عمرو بن العلاء فقال لى : قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك . وانظر ديوان زهير ص ٣٢ وشرح المعلقات لابن الانبارى ص ٢٨٤ – ٢٨٥ .

(٤) لأن واو الحال لاتدخل على المضارع المثبت المجرد من قد .

وتقول : إن تأتِنا ثُمّ تسألْنَا نُعْطِك . لم يجز إلّا جزم (تسألْنا) ، لأنّ (ثمّ) من حروف العطف . ولا يستقيم الإضمار ها هنا بَعْدَها[1] . ولو قلت : إن تأتِنا ثُمّ تسألُنَا ، تريد : ثمّ أنت تسألنا تريد الحال لم يصلح ؛ لأنّ «ثمّ» لما بَعْدُ ؛ ألا ترى أنّك تقول : لقيت زيدا وعمرو يتكلّم أى : لقيت زيدا وعمرو هذه حاله : كما قال الله عزّ وجلّ : (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)[2] . أىْ إذ طائفةٌ فى هذه الحالة . ولو وضعت «ثمّ» هاهنا لم يستقم .

* * *

٢/٢٥٢ وتقول : مَنْ إنْ يأْتِهِ زيد يكرمُه / يُعْطِك فى الدار . فـ«مَنْ» فى موضع الذى ، و«إن» للجزاء و(يكرمه) حال معناها مكرما له . و«يعطه» جواب الجزاء ، وفى «الدار» خبر «مَنْ» .

ولو قلت : مَنْ يَأْتِنِى آتِه أُحسنُ إليه كان جيّدا . يكون «أُحسنُ إليه» حالا ويكون منقطعا من الأوّل . كأنّك لمّا تمّ الكلام قلت : أنا أُحسن إليه .

وتقول : مَنْ يَأْتِنِى آتِه . وأُكرِمْه ، ومن يأْتِنِى آتِه فَأُكرمْه ، ومن يَأْتِنِى آتِه أُكرمْه . وكذلك جميع حروف العطف الّتى تقع هاهنا ، وإن شئت قلت : من يأْتِنِى آتِه وأُكرمُه ، أى وأنا أُكرمه ، وإن شئت على الحال ، وإن شئت فصلْته مّما قبله ، وجعلتها جملة معطوفة معلّقة بجملة .

وتقول فى الفاء : مَنْ يأْتِنِى آتِه فأُكرمُه على القطع من الأوّل وعطف جملة على جملة ؛ وكذلك «ثُمّ»[3] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٤٦ « وأما ماينجزم بَيْن المجزومين فقولك إن تأتنى ثم تسألنى أعطك ، وإن تأتنى فتسألنى أعطك ، وإن تأتنى وتسألنى أعطك ، وإن تأتنى وتساعدنى أعطك .

وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول . . ولايجوز فى ذا الفعل الرفع . . » .

وقال فى ص ٤٤٧ « واعلم أن (ثم) لاينصب بها ، كما ينصب بالواو والفاء ولم يجعلوها مما يضمر بعده (أن) وليس يدخله من المعانى ما يدخل فى الفاء وليس معناها معنى الواو ولكنها تشرك ويبتدأ بها واعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذى بين المجزومين لم يكن إلا جزماً لأنه ليس مما ينصب ، ولا يحسن الابتداء . . » .

(٢) آل عمران : ١٥٤ – فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧ « وأما قوله عز وجل (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإنما وجهوه على أن يغشى طائفة منكم ، وطائفة فى هذه الحال. كأنه قال: إذ طائفة فى هذه الحال فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف إنما هى واو الابتداء » .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٤٧ « فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثم) ، فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت وكذلك الواو

وإنّما جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجز حيث كانا متوسّطين بين الجزاء وجوابه ؛ لأنّ الكلام قد تَمَّ فاحتمل / الاستئنافَ ، ولا تكون الحال فى «ثُمّ» ولا الفاء ؛ لأنّهما لا تكونان إلّا بَعْدُ . إلّا أنّ الفاء ، والواو يجوز بعدهما النصب على إضمار «أنْ» ؛ لأنّ الجزاء غيرُ واجب آخِرُه إلّا بوجوب أوّله . وقد تقدّم ذِكْرُنا لهذا فى باب الفاء والواو .

٢/٣٥٣

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه : (يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) بالجزم وهو أجودها ، ويليه الرفع ، ثمّ النصب . والأمر فيه على ما ذكرت لك[1] .

ولو قلت : من لا يأتِنى فيكرمَنى آته كان النصب جيّدا من أجْل النفى . وصار كقولك : ما تأتينى فتكرمَنى : أى كلّما أتيتنى لم تُكرمْنى . فموضعُه لم تأتنى مُكرِما ، وها هنا ـ أعنى فى الجزاء ـ إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتنى فيكرمَنى آته ، لأنّ معناه : من لا يأتنى مكرما.

وقال :

وَمَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنّــةً فَيُثْبِتَهَا فى مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ[2]

/كأنّه قال : من لا يقدّم رجْلَه مُثْبِتا .

٢/٣٥٤

والفاء قال الله تعالى (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لاينصرون) وقال تعالى (وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لايكونوا أمثالكم) إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو . » .

(١) أنظر ص ٢٢ من هذا الجزء وانظر التعليق وسيبويه جـ ١ ص ٤٤٨ .

(٢) تقدم فى ص ٢٣ من هذا الجزء .

هذا باب

ما يجوز من تقديم جواب الجزاءِ عليه
وما لا يجوز إلّا فى الشعر اضطراراً

أمّا ما يجوز فى الكلام فنحو : آتيك إن أتيتنى ، وأزورك إن زُرْتَنى . ويقول القائل : أتعطينى درهمًا ؟ فأقول : إن جاء زيد . وتقول : أنت ظالمٌ إنْ فَعَلْت . فإن قلت : آتى من أتانى ، وأصنعُ ما تصنعُ ـ لم يكن ها هنا جزاءٌ ؛ وذلك أنّ حروف الجزاء لا يعمل فيها ماقبلها.

ولو قلت : آتى من أتانى ، للزمك أن يكون منصوبًا بالفعل الذى قبلها . وهذا لا يكون ؛ لأنّ الجزاء منفصل كالاستفهام[1] ، ولو قلت : آتيك متى أتيتنى ، أو أقوم أين قمت ـ على أنْ تجعل «متى» و«أين» ظرفين لما بعدهما ـ كان جيّدا ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأوّل ، إلّا أنّك لمّا ذكرته سدّ مسَدّ جواب الجزاء . فإن أردتَ أن يكونا ظرفين لما قبلهما / استحال ؛ لأنّ الجزاء لا يعمل فيه ما قبْلَه ؛ كما لا يعمل هو فيما قبلَه ؛ ألا ترى أنّك لا تقول : زيدا إنْ تَأْتِ يُكْرِمْك[2] ، ولا زيدا متى تَأْتِ تُحْبِبْهُ . فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدّم الجواب ؛ لأنّ «إنْ» لا تعمل فى لفظه شيئا ، وإنما هو فى موضع الجزاء ، فكذلك جوابُه يسدّ مَسَدّ جوابِ الجزاء .

٢ / ٣٥٥

ويَحْسُنُ فى الكلام : إنْ أتَيْتَنى لأقومَنّ ، وإن لم تَأْتِنى لأغْضَبنّ .

---

(١) أنظر تعليل ذلك فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٤١ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٣٨ « ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيدا ان تضرب يضربك . وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتنى أضرب بالجزم بل إنماتقول : اضرب مرفوعاً ليكون الشرط متوسطاً وزيداً أضرب دالا على جزائه أى ان جئتنى فزيدا أضرب وعلة ذلك كله إن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز أيضاً زيدا ان جاءك فأكرمه لما ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لايفسر » .

فسيبويه يذهب إلى أنّه على التقديم والتأخير ، كأنّه قال : لأغضبنّ إن لم تأتِني ولأقومنّ إن أتيتنى[1] .

والذى قال لا يصلُح عندى ، لأنّ الجواب فى موضعه فلا يجب أن يقدَّر لغيره ، ألا ترى أنّك تقول : يضرب غلامَه زيدٌ ، لأنّ «زيدٌ» فى المعنى مُقَدَّم ، لأنّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول . ولو قلت : ضرب غلامُه زيدا — لم يجز ، لأنّ الفاعل فى موضعه فلا يجوز أنْ يُقَدَّر لغيره[2] .

ولكن القولَ عندى أنْ يكونَ الكلامُ إذا لم يجز فى موضع الجواب مبتدأً على معنى مايقع بعد الفاء ، فكأنّك/ قدَّرته وأنت تريد الفاء[3] ؛ كما أنّك تقول : أعجبنى الذى ضرب زيدا ، فإن جعلت الألف واللام فى موضع الذى كان صلتُها على معنى صلة الذى لا على لفظها .

٢ / ٣٥٦

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٦ « وزعم أنه لا يحسن فى الكلام ان تأتى لأفعلن من قبل أن (لأفعلن) تجىء مبتدأة ، ألا ترى أن الرجل يقول : لأفعلن كذا وكذا فلو قلت : إن أتيتنى لأكرمنك ، وإن لم تأتنى لأغمنك جاز » .

صريح كلام سيبويه أن هذا مما اجتمع فيه القسم والشرط ، وتقدم القسم فالجواب له ولام التوطئة محذوفة . قال جـ ١ ص٤٣٦ « فلو قلت : إن أتيتنى لأكرمنك ، وإن لم تأتنى لأغمنك جاز ، لأنه فى معنى : لئن أتيتنى لأكرمنك ، ولئن لم تأتنى لأغمنك ، ولابد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين » .

والسيرافى ردد كلام المبرد فقال : فيه وجهان : أحدهما : تقدير الفاء ، أى : إن أتيتنى فلأفعلن ، والآخر نية التقديم كأنه قال : لأفعلن إن لم تأتنى . . وانظر المغنى لابن هشام جـ ٢ ص ١٧٢ .

(٢) كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلا فى أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول وقد أعاد هذا الحديث فى الجزء الرابع ص ٤٢٤ من الأصل وجعله من المحال قال : « ألا ترى أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأن الغلام فى المعنى مؤخر والفاعل فى الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيداً كان محالا ، لأن الغلام فى موضعه لا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع » .

والرضى ينسب الى المبرد أنه أجاز ذلك مع الأخفش . وفى شرح الكافية جـ ٢ ص ٥ « ما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيدا أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية . . » والمرزبانى فى الموشح ص ٦١ ينقل عن المبرد أن مثل ذلك ردىء عند أهل العربية وربما جاز فى الضرورة .

(٣) فى المغنى جـ ٢ ص ٤٨ : « أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم : المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم ان قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضياً ينبنى على هذا مسألتان ، إحداهما : أنه هل يجوز زيدا ان اتاك أكرمه بنصب زيد فسيبويه يجيزه ، كما يجيز زيدا أكرمه إن أتاك والقياس المنع عند المبرد ، لأنه فى سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه .

تقول : أعجبني الضاربُ زيدا ، لأنّ الألف واللام للأسماء ، فلا يَليان «ضرب» ؛ لامتناع ما يكون للاسماء من الأفعال .

فمن ذلك قول زُهير :

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مسألة يقولُ : لا غائبٌ ما لى ولا حَرِم[1]

فقوله : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك .

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحابِ الْيَمِينِ[2]) الفاءُ لابدّ منها فى جواب «أمّا» ، فقد صارت ها هنا جوابا لها ، والفاءُ وما بعدها يسدّان مسدّ جواب « إنْ» .

ولو كان هذا فى الكلام : أمّا إن كان زيد عندك فله درهم ، لكان تقديره : مهما يكن من

= الثانية : أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أو لا ؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغى أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء وما بعدها والتقدير فأنا أقوم » .

وانظر المغنى أيضاً فى جـ ٢ ص ٦٩ وشرح الكافية جـ ٢ ص ٢٤٣ والبحر المحيط جـ ٢ ص ٤٢٨ — ٤٢٩ .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٦ على رفع الفعل (يقول) على نية التقديم والتأخير . الخليل : من الخلة وهى الفقر .

البيت من قصيدة لزهير فى مدح هرم بن سنان . الديوان ص ١٤٥ — ١٦٣ والسيوطى ص ٢٨٣ — ٢٨٤ ، والكامل جـ٢ ص ١٠٩ .

(٢) الواقعة : ٩٠ — ٩١ . فى سيبويه جـ ١ ص ٤٤٢ وأما قوله عز وجل : (وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين) ، فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذاك وحسنت (إن كان) لأنه لم يجزم بها ، كما حسنت فى كقوله : «أنت ظالم إن فعلت » .

وفى شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٤٢ « وأما (أما) فإن كانْ بعدها (من) أو (ما) أو (أى) وبعدها فعل مضارع فإنه يقبح جعلها شرطية ، لأن الجواب لاما دون كلمة الشرط التى بعدها ، ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا فى آتيك إن تأتنى فالأولى جعلها موصولة نحو أما من يأتينى فإنى أكرمه .

وإن كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتانى فإنى أكرمه قال تعالى : (فأما إن كان من المقربين . فروح وريحان) » .

فى البحر المحيط جـ ٨ ص ٢١٦ : (وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب الثانى محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن الفاء جواب (إن) وجواب أما محذوف وله قول موافق لمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً (وانظر أمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٥٦ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٦٩ .

شىء فلزيد درهم إن كان عندك ؛ لأن «أمّا» فيها معنى الجزاء / واقع ولابُدّ من الفاء . ٢/٢٥٧ وتقديرها ما ذكرت لك .

ألا ترى أنّك تقول : أمّا زيد فمنطلق ، (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) فالمعنى : مهما يكن من شىء فلا تقهرِ اليتيمَ .

ولو اضطرّ شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز ؛ كما قال :

أمّا القِتالُ لا قِتـالَ لَدَيْـكُمُو ولكنَّ سيْرًا فى عِراضِ الْمَوَاكِبِ[1]

وأمّا مالا يجوز إلّا فى الشعر فهو : إن تأْتِنِى آتيكَ ، وأنت ظالم إن تَأْتِنِى ؛ لأنّها قد جزمت[2] ، ولأنّ الجزاء فى موضعه ، فلا يجوز فى قول البصريّين فى الكلام إلّا أن توقع الجواب فعلًا مضارعاً مجزوما أو فاء ؛ إلّا فى الشعر .

فأمّا إنْ تأتِنِى أتيتك ، فإنّ بعضهم قد يُجيزه فى غير الشعر[3] ؛ كما أجازوا إن أتيتنى آتِيك . وقد مضى قولنا فى الفصل بينهما .

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإنّى متَى أُشرِفْ على الجانِبِ الذى بهِ أنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ ناظِرُ[4]

(١) العراض : جمع عرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية .
المواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .
حذف اسم (لكن) . وسيراً مفعول مطلق حذف عامله . فى عراض متعلق بالفعل المحذوف والبيت للحارث بن خالد المخزومى وانظر الخزانة جـ ١ ص ٢١٧ .

(٢) فى سيبويه ١ : ٤٣٦ : «وقبح فى الكلام أن تعمل (إن) أو شىء من حروف الجزاء فى الأفعال ، حتى تجزمه فى اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتنى ، ولا تقول : آتيك إن تأتنى إلا فى شعر»

(٣) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٣٢ «ومثله قليل لم يأت فى الكتاب العزيز وقال بعضهم : «لايجىء إلا فى ضرورة الشعر» .
ويرى ابن مالك جوازه فى الاختيار قال فى كتابه التوضيح والتصحيح ص ١٥ - ١٦ : «والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته فى كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء» ثم ذكر هذه الأحاديث :
«من يقم ليلة القدر غفر له» ، وقول عائشة رضى الله عنها : «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق» ثم ذكر شواهد من الشعر .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٢٧ وتقديره عنده : وإنى ناظر متى أشرف ، على التقديم والتأخير . والمبرد يرى أنه على حذف الفاء وسيبويه يقول فى ص ٤٣٨ ولو أريد به حذف الفاء جاز . يقول : لكلنى بك لا أنظر إلى سواك .

٢/٣٥٨ / وهو عندى على إرادة الفاء . والبصريّون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلحُ أن يكون على التقديم ؛ أىْ : وإنّى ناظر متى أُشْرِفْ .

وكذلك قولُ الشاعر :

يا أَقْرعُ بنَ حابِسٍ يا أقْـــرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرعْ أخُوكَ تُصْرعُ(١)

وقال آخر :

فقلتُ : تَحمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ،إنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ ياْتِها لا يَضِيرُها(٢)

يريد : لا يضيرُها مَنْ يَأْتِها .

وأمّا قولُ عبد الرحمن بن حسّان :

مَنْ يفْعَلِ الحسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ(٣)

فلا اختلاف بين النحويّين فى أنّه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلحُ .

= والبيت لذى الرمة وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٦٤٥ — ٦٤٦ والديوان ص ٣٧ — ٤٠ (طبع بيروت) .

وهو من قصيدة طويلة فى ديوانه طبعة كبريج ص ٢٣٩ — ٢٥٧ .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٨ على التقديم والتأخير والتقدير عنده : أنك تصرع ان يصرع أخوك والجواب محذوف .

والرجز لعمرو بن خثارم البجلى وله قصة طويلة أنظر الخزانة جـ ٣ ص ٣٩٦ — ٤٠٠ وذكر فى جـ ٢ ص ٦٤٣ ، جـ ٤ ص ٥٤١ والكامل جـ ٢ ص ١٠٩ ، والروض الأنف جـ ١ ص ٦٠ ، ص ٢٨٦ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٨ على أن التقدير : لا يضيرها من يأتها . ثم قال أيضاً عنه : ولو أريد به حذف الفاء جاز .

مطبعة : ملئت وطبع عليها . يصف قرية كثيرة الطعام .

والبيت لأبى ذؤيب وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٦٤٧ وديوان الهذليين جـ ١ ص ١٥٤ وشرح الحماسة جـ ٣ ص ٦٨ .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر وقال « وسألته عن قوله : إن تأتنى أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » .

وقال فى ص ٤٣٧ « وكما قالوا فى اضطرار ان تأتنى أنا صاحبك يريد معنى الفاء » .

والبيت نسبه سيبويه لحسان بن ثابت ، ولم أجده فى ديوانه .

ونسب فى الخزانة لابنه عبد الرحمن بن حسان كما صنع المبرد هنا . ورواه جماعة لكعب ابن مالك الأنصارى وانظر السيوطى ص ٦٥ وشواهد الكشاف ص ٣١٠ ، والروض الأنف جـ ١ ص ٢٨٦ =

= المبرد مع سيبويه فى أن هذا البيت على تقدير الفاء ولايصلح فيه غير ذلك . وابن هشام والعينى والسيوطى ينسبون إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى فى الشعر فى المغنى ج ١ ص ١٤١ « الفاء قد تحذف للضرورة كقوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » وعن المبرد أنه منع من ذلك حتى فى الشعر ، وزعم أن الرواية :

من يفعل الخــير فالرحمن يشكره »

وكذلك قال السيوطى ص ٦٥ والعينى ج ٤ ص ٤٣٣ .

المبرد لم يمنع حذف الفاء فى الشعر ، واختار أن تخرج الأبيات التى قال عنها سيبويه أنها على التقديم والتأخير– على حذف الفاء كما تقدم ذلك .

نعم ان المبرد فى نقده لكتاب سيبويه قال : ان حذف الفاء إنما يجوز فى الشعر على ضعف . قال ذلك نقداً على قول سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وإن شئت قلت : أيها تشأ لك فتضمر الفاء فقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز فى الشعر على ضعف كما ذكر فى باب الجزاء وهو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . على أن الأصمعى ذكر أن البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره. وهذا فى الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف .

هذا هو نقد المبرد على عبارة سيبويه وكرر نقده فى مسألة أخرى لما قال سيبويه : « وسألته عن (ان تأتنى أنا كريم) فقال : «لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » فقال المبرد : هذا نقض أجازته : (أيها تشاء لك) .

وانظر الانتصار ص ١٩٠ – ١٩٧ .

(ملاحظة : عبارة سيبويه التى نقدها المبرد أيها تشاء ساقطة من النسخة المطبوعة فى بولاق ج ١ ص ٣٩٧ ولو خلت منها نسخ الكتاب لنبه على ذلك ابن ولاد كما فعل ذلك مراراً فى رده على المبرد) .

هذا باب

ما تحتمل حرف الجزاءِ من الفَصْل بينها وبين ما عملت فيه

أمّا «إنْ» إذا لم تجزم، فالفصل بينها وبين ما عملت فيه فى الظاهر جائز[1] بالاسم. وذلك قوله : إنِ الله أمْكَنَنى من فلان فعلتُ ، / وإنْ زيدٌ أتانى أكْرَمْتُه ؛ كما قال الشاعر :

٢ / ٣٥٩

* عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُها خَرِبَا[2] *

وإنّما تفسير هذا : أنّك أضمرت الفِعْل بينها وبين الاسم ، فتقديره : إن أمكننى الله من زيد ، وإنْ خَرِب معمورُها . ولكنّه أضمر هذا ، وجاء بالفعل الظاهر تفسيرَ ما أضْمَر ، ولو لم يُضْمر لم يجز ؛ لأنّ الجزاء لا يكون إلّا بالفِعْل . وإنّما احتملت «إنْ» هذا فى الكلام ، لأنّها أصْلُ الجزاء ، كما تحتمل الألفُ فى الاستفهام تقديمَ الاسم فى نحو قولك : أزيدٌ قامَ ؟ لأنّها أصْلُ الاستفهام . او وقلت : هل زيد قام؟ لم يصلُح إلّا فى الشعر[3] ؛ لأنّ السؤال إنّما هو عن الفِعْل ، وكذلك

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٥٧ « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم ما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها فى الشعر ، لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل) و (يفعل) ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذى فلما كانت تصرف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجر من الأسماء التى إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضارب عبد الله ، لأنك إن شئت نونت ونصبت ، وان شئت لم تجاوز الاسم العامل فى الآخر يعنى ضارب فلذلك لم تكن مثل (لم) و (لا) فى النهى و (اللام) فى الأمر لأنهن لايفارقن الجزم ويجوز الفرق فى الكلام فى (إن) إذا لم تجزم فى اللفظ . . فإن جزمت فى الشعر لأنه يشبه بلم . » .

وعقد فى الانصاف مسألة لهذا ص ٣٥٩ — ٣٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٥٧ كما فعل المبرد والفصل هنا جائز فى الاختيار لأن الفعل ماض .

وقال ياقوت : هراة : مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان زارها سنة ٦٠٧ وانظر شرح الحماسة جـ ١ ص ١٧٠ وبقيته : وأسعد اليوم مشغوفاً إذا طربا . وهى أبيات أربعة ذكرها اللسان (هراة) قالها شاعر من أهل هراة لما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٥٢ « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الإسم إذا كان الفعل بعد الإسم . لو قلت : هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ؟ لم يجز إلا فى الشعر ، فاذا جاء فى الشعر نصبته إلا الألف فانه يجوز فيها الرفع . . »
وانظر ص ٥١ من سيبويه أيضاً .

متى زيدٌ خرج ؟ وأين زيدٌ قام ؟ وجميع حروف الاستفهام – غير ألفِ الاستفهام – لا يصلُح فيهنَّ إذا اجتمع اسم وفِعْل إلَّا تقديمُ الفِعْل ، إلَّا أن يَضطرّ الشاعر .

والفِعْل فى الجزاء أَوْجَبُ ؛ لأَنَّ الجزاء لايكون إلَّا بالفِعْل ،والاستفهام قد يكونعن الأسماء بلا فِعْل / ، تقول : أزيدٌ أخوك ؟ ؟ أزيدٌ فى الدار ؟ ولا يكون مِثْلُ هذا فى الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إنْ» . لا يجوز فيها هذا فى الكلام ولا فى «إنْ» إذا جزمت . لا تقول : مَنْ زيدٌ يأتِهِ يُكْرِمْه ، ولا إنْ زيدٌ يأتِنِى آتِهِ ، ولا أين زيدٌ أتانى أتيته ، ولا مَنْ زيدٌ أتاه أكرمه . فإن اضطرّ شاعر جاز فيهنّ الفصل ، جزمْنَ أو لم يجزِمْنَ .

٢ / ٣٦٠

وجاز ذلك فى حروف الجزاء دُونَ سائر عوامل الأفعال ؛ لأَنَّه يقع بعدهنّ المستقبل والماضى. ولا يكون ذلك فى غيرهنّ من العوامل . فلمّا تَمَكَّنَ هذا التَّمَكُّنَ احتملْنَ الإضمار والفصل .

فممّا جاء فى الشعر قولُه :

صَعْـــدةٌ نابِتَـــةٌ فى حائِـــرٍ أَيْنَما الريحُ تُميِّلْها تَمِلْ[١]

وقال الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ومنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا[٢]

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٥٨ على تقديم الإسم على الفعل مع أينما للضرورة .

الصعدة : القناة التى تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل . الحائر : المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف ، وإنما قيل له حائر لأن المياه تتحير فيه .

وصف امرأة فشبه قدها بقناة وجعلها فى حائر ، لأن ذلك أنعم لها وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح .

والبيت من قصيدة لابن جعيل ، أنظر الخزانة جـ ١ ص ٤٥٧ – ٤٥٨ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٣٢ والإنصاف ص ٣٦٠ ونسبه الجوهرى والأعلم إلى الحسام بن صداء الكلبى .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٥٨ على ما تقدم قبله .

وفى المغنى جـ ٢ ص ٥٨ « قولنا : ان الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب – خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهى فى نحو : زيدا ضربته لا محل لها ، وفى نحو : (انا كل شىء خلقناه بقدر) . . فى محل رفع . وقال : فمن نحن نؤمنه . . فظهر الجزم ، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » .

وفى البغداديات لأبى على أن الجزم فى ذلك بأداة شرط مقدرة .

والبيت لهشام المرى ، ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤى .

أنظر الخزانة جـ ٣ ص ٦٤٠ – ٦٤١ والإنصاف ص ٣٦٠ .

وقال الآخر :

فمتى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحيُّــو ... هُ وَتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقى[1]

/ واعلم أنَّ المفعول إذا وقع فى هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ، لأنَّ الذى بعده تفسير له ، كما كان فى الاستفهام فى قولك : أزيدًا ضربته ، (أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)[2] . وذلك قولك : إنْ زيدًا تَرَهُ تُكْرِمْه ، ومنْ زيدًا يأتِهِ يُعْطِهِ ، وإنْ زيدًا لقيتَه أكرمْتُهُ ، وكذلك «إذا» لأنَّها لا تقع إلَّا على فِعْل . تقول : إذا زيدا لقِيته فأكرِمْه ، قال :

٢ / ٣٦١

لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أهلَكْتُهُ ... وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلكِ فاجزَعِى[3]

وقال الآخر :

إذا ابنَ أبِى مُوسَى بِلالًا بَلَغْتِــهِ ... فقام بفأسٍ بيْنَ وِصْلَيْكِ جازِرُ[4]

---

(١) من شواهد سيبويه أيضاً على ما تقدم .

الواغل : الداخل على الشرب من غير دعوة وهو بمنزلة الوارش فى الطعام . ينبهم : ينزل بهم .

والبيت من قصيدة لعدى بن زيد العبادى ، أنظر الخزانة جـ ١ ص ٤٥٦ — ٤٥٧ .

وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٣٢ والانصاف ص ٣٦٠ وحماسة البحترى ص ١٤٠ .

(٢) القمر : ٢٤ . وفى سيبويه جـ ١ ص ٥١ «فأما الألف فتقديم الإسم فيها قبل الفعل جائز . . وذلك لأنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه وليس للاستفهام فى الأصل غيره» وقال فى جـ١ ص ٥٢ «باب ما ينتصب فى الألف تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيدا مررت به . . فى كل هذا قد أضمرت بين الألف والإسم فعلا . . » .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٦٧ على نصب (منفسا) باضمار فعل يدل عليه المذكور .

شىء نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتنافس فيه ويرغب .

«فعند ذلك فاجزعى» ، قال أبو على : الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ثم قال : اجعل الزائدة أيهما شئت .

البيت آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجه على لومها فيه وكان أضافه قوم فى الجاهلية فعقر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خمر ، وانظر الخزانة جـ ١ ص ١٥٢ ، ٤٥٠ ، جـ ٣ ص ٦٤٢ ، جـ ٤ ص ٤١٠ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٣٢ والمغنى جـ ١ ص ١٤٢ ، جـ ٢ ص ٥٨ والعينى جـ ٢ ص ٥٣٥ والكامل جـ ٧ ص ٢٥٠ .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٢ برفع ابن وبلال .

وقال الأعلم : «و (اذا) مما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل خاصة . فأما أن يكون سيبويه رحمه الله — يعتقد فيها هذا ويذكر النصب هنا بعدها وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب . . واما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا) وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الإسم فيها على الفعل حسن ويكتفى بما فى جملة الإبتداء من ذكر الفعل فستغنى بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المذهبين حسن صحيح » .

ولو رفع هذا رافعٌ على غيرالفِعْل لكان خَطَأً ، لأنَّ هذه الحروفَ لا تقع إلَّا على الأفعال . ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يُضمر «بُلِغَ» ، فيكون إذا بُلِغ ابنُ أبي موسى . وقوله : «بَلَغْتِه» إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل .

— وأقول : ان سيبويه صرح بجواز رفع الإسم بعد (إذا) الشرطية فى ج ١ : ص ٥٤ وسيعترض عليه المبرد فى هذا .

الوصل – بكسر الواو : المفصل ، وهو ملتقى كل عظمين ، والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرها .

وفى الخزانة : « يقدر على مذهب المبرد فى رواية رفع (ابن) إذا بلغ إبن أبى موسى بالبناء للمفعول فيكون ابن نائب فاعل لهذا الفعل المحذوف ، و (بلال) ينبغى أن يكون بالرفع لأنه بدل من إبن أو عطف بيان له . وقد رأيته مرفوعا فى نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر لأبى على الفارسى إحداهما بخط لأبى الفتح عثمان بن جنى – » وفى نسخ المغنى وغيره نصب (بلال) مع رفع (ابن) قال الدمامينى : « بلالا » منصوب بفعل محذوف آخره يفسره بلغته . وقد روى بنصب ابن وبلال وهو كذلك فى الكامل ج ٧ ص ٢٥١ وجعل سيبويه المرفوع مبتدأ قال النحاس : وغلطه المبرد ، لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازاة فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء .

فقام بفأس جواب إذا ودخلت الفاء على الفعل الماضى لأنه دعاء .

والبيت من قصيدة طويلة لذى الرمة فى مدح بلال بن أبى بردة . وقد عيب عليه قوله هذا فى مجازاة ناقته ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصارية التى نذرت نحر ناقتها إن نجت عليها من الأسر : لبئسما جزيتها .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٠ – ٤٥١ الخصائص ج ٢ ص ٣٨٠ أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٤ السيوطى ص ٢٢٦ والديوان ص ٣٧ – ٤٠ وفى طبعة كبردج ص ٢٥٣ برفع ابن وبلال .

* * *

المبرد كان اعترض على سيبويه فى تجويزه رفع الإسم بالإبتداء بعد (إذا) الشرطية وبقى على رأيه فى المقتضب ونتقل هنا نقد المبرد ورد ابن ولاد عليه فى الانتصار ص ٣٤ – ٣٧

ومن ذلك قوله : والرفع بعد (إذا) و (حيث) جائز (سيبويه ج ١ ص ٥٤) فى مثل حيث زيد لقيته فأكرمه وإذا زيد تلقاه فأكرمه .

قال محمد : أما (حيث) فلا بأس بابتداء الإسم بعدها ، لأنك قد تقول : جلست حيث عبد الله جالس ، وأما (إذا) هذه فابتداء الإسم بعدها محال . وذلك أنك لا تقول ، اجلس إذا عبد الله جالس وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان فى معنى الماضى فأضفها إلى الفعل إن شئت وإن شئت فالى الإبتداء والخبر لأنها فى معنى إذ – وإذ تضاف إلى ما ذكرت وإذا كانت بمعنى إذا فلا تضفها إلا إلى الفعل لأن إذا لا تضاف إلا إليه . (أنظر سيبويه ج ١ ص ٤٦١) . . وقد أجاز فى غير هذا الباب للرفع فى هذا البيت (ج ١ ص ٤٢) .

إذا ابن أبى موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالإبتداء ، ولكن يجوز على أن يضمر « بلغ » وتعبيره بقوله بلغته ومثل إجازة الرفع فى أن قوله (ص ٦٧) .

وكذلك : «لا تجزعى إن مُنْفِسٌ أهلكته» على أن يكون المضمر «هُلِكَ» .

وكذلك هذه الآياتُ كلُّها ، وهى : (إذَا / السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[1] و (إذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ[2]) وإنَّما المعنى — والله أعلم — إذا كُوِّرَتْ الشمسُ ، وإذا انشقَّت السماءُ .

٢
٣٦٢

والجواب فى جميع هذا موجود ، لأنَّ هذه لا تكون إلَّا بأجوبة . فالجواب فى قوله :

— لا تجزعى أن منفســـا أهلــكته   فاذا هلكت فعند ذلك فاجــــــزعى

والقول فيه متى رفع : أن يكون على إضمارك (هلك) أى : أن هلك منفس وتفسيره بقوله هلكته وهذا التفسير فى البيتين قول أبى عثمان .

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

قال أحمد : «قوله : ابتداء الإسم بعد (إذا) محال ، لا تقول : اجلس إذا عبد الله جالس — فهذا لا يجوز بهذا اللفظ. ولا هو الذى أجازه سيبويه وإنما يجيز مثل قولك : إجلس إذا عبد الله جلس فتكون الجملة بعد (إذا). مبنية من إسم وفعل إلا أن تقدم الإسم على الفعل يقبح من جهة الترتيب فأما أن يكون محالا فلا ، ولكنه عند سيبويه من باب المستقيم القبيح واستقامته من جهة معناه ولفظه ، وقبحه من جهة ترتيبه ، لأنه أولا قدم الإسم وأخر الفعل وهذا مثل قوله :

صــــددت فأطولت الصــــدود وقلمـا   وصــال على طول الصــدود يـدوم

وحكم (قلما) أن يليها الفعل .

فأما قوله : أنه ناقض ، لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت فى معنى الاستقبال لم تضفها إلا إلى الفعل ، لأن الفعل لايضاف فلم يضف إذا إلى الفعل فى المسألة التى ردها وهى قوله: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، لأن الإضافة إلى الفعل إنما هى إضافة إلى الجملة والمعنى سواء قدمت الإسم على الفعل أو الفعل على الإسم فالمعنى فى ذلك واحد غير متغير ولا منتقض وإنما يقبح تقدم الإسم من جهة الترتيب لأن المعنى مختلف فهو إذا قدم الإسم أو أخر إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها ، لأنه لا فرق بين قولنا فى المعنى زيد قام ، وقام زيد وكذلك إذا زيد تلقاه ، وإذا تلقى زيدا فهو واحد فى المعنى ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكنا إذا قدمنا الإسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضا خفضنا الإسم ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من إسم وفعل ، وكان المعنى واحدا فى الوجهين أعنى تقديم الإسم وتقديم الفعل ، لأنهما قبل دخول (إذا) متساويان فى جودة المعنى والترتيب وبعد دخول (إذا)متساويان فى المعنى غير متساويين فى جودة الترتيب فأما ما حكاه عن أبى عثمان فى تأويل البيتين على قول من رفعهما (إذا ابن أبى موسى بلال بلغته) (ولا تجزعى أن منفس أهلكته) من أنه يضمر إذا بلغ ابن أبى موسى . وإن هلك منفس فهذا الذى تأويله قبيح ، لأنه أضمر ما يرفع ، وفسر بما ينصب وإنما يضمر مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسرا لما أضمر ، وهذا قول جميعهم ولو جاز ما ذكره لزمه أن يضمر فعلا ناصبا ، ويفسره بفعل رافع فيقول : أزيدا ضرب أبوه على معنى أهنت زيدا ضرب أبوه فان أجاز لك فهو نقض لجميع مذهبهم . . . » .

وأقول فبالرغم من دفاع ابن ولاد عن رأى سيبويه فما زال رأى المازنى والمبرد قويا .

(١) الانشقاق : ١

(٢) التكوير : ١

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ)[1] . والجواب فى قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)[2] (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وأَخَّرَتْ) .

فأَمّا قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرِبِّها وَحُقَّتْ) فقد قيل فيه أقاويل[3] :

فقوم يقولون : (فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) هو الجوابُ ، لأَنَّ الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابا فى الجزاء ؛ لأَنَّ «إذا» فى معنى الجزاء . وهو كقولك : إذا جاء زيد فإِنْ كلَّمك فكلِّمْه . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ؛ لعلم المخاطب . كقول القائل عند تشديد الأَمْر : إذا جاء زيد ، أىْ إذا جاء زيد علمت ؛ وكقوله : إنْ عِشْتُ ، ويَكِلُ ما بعدَ هذا إلى ما يعلمه المُخاطب . كقول القائل : لو رأيت فلانا وفى / يده السيف .

٢
٣٦٣

وقال قوم آخرون : الواو فى مثل هذا تكون زائدة . فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرِبِّها وحُقَّتْ) يجوز أن يكون (إِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ) والواو زائدة . كقولك : حين يقومُ زيدٌ حينَ يأتى عمرو .

وقالوا أيضا : إذا السماءُ انشقَّت أَذِنتْ لربِّها وحُقَّت . وهو أبعد الأَقاويل . أعنى زيادة الواو[4] .

---

(١) أنظر البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٣٤ .

(٢) الانفطار : ١٠

(٣) ذكر المبرد فى جواب (إذا) هنا ثلاثة أقوال وضعف منها واحدا وليس من بينها أن يكون الجواب قوله (فملاقيه) على تقدير فانت ملاقيه كما نسب إليه ذلك أبو حيان فى البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٤٦ .

(٤) عقد الأنبارى فى الإنصاف مسألة الخلاف فى زيادة الواو ص ٢٦٨ — ٢٧٢ وصنيع المبرد هنا يشعر بأنه مع البصريين فى القول بعدم زيادة الواو وقد خرج الشواهد التى احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب ويقول : ان حذف الجواب معروف جيد كما قال عن زيادة الواو : انها أبعد الأقاويل ونسب إليه الأنبارى بأنه يرى زيادة الواو مع الكوفيين قال : ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد » .

ومن قول هؤلاء : إنّ هذه الآية على ذلك (فَلَمَّا أَسْلَمَا وتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ[1]) — قالوا : المعنى : ناديناه أنْ يا إبراهيم . قالوا : ومثل ذلك فى قوله : (حَتَّى إِذَا جاءُوهَا وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا)[2] . المعنى عندهم : حتّى إذا جاءُوها فُتحت أبوابها ، كما كان فى الآية التى قبلها . فى مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضَّرْب قولهم واحد ، وينشدون فى ذلك .

حتى إذا امتلأتْ بُطُونُكُمُ ... ورأيْتُمُ أَبْنَاءكُمْ شَبُّوا

وقَلَبْتُمُ ظَهْـرَ المِجَنِّ لنا ... إنَّ الغَـدُورَ الفاحِشَ الخِبُّ[3]

قال : وإنّما هو : قلبتم ظهر المجنّ .

٢/٣٦٤ / وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فأمّا حذف الخبر فمعروف جيد من ذلك قوله (وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا)[4].

وقال المبرد هنا فى قوله تعالى (حتى إذا جاءوها وفتحت) المعنى عندهم حتى إذا جاءوها فتحت هو حكاية لاستشهاد الكوفيين ثم أبطل هذا التقدير فى الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الخبر فمعروف جيد فتكون الآية عند المبرد مما حذف فيه جواب (إذا) والواو عاطفة على الجواب المحذوف . وينسب إلى المبرد ابن هشام فى المغنى جـ ٢ ص ٣٦ أنه يرى أن الواو واو الحال ، ويبطل ما نسبه ابن هشام إلى المبرد أيضا أن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرة بماض حالا من غير (قد) وجعل الجملة من قوله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) جملة دعائية لا حالية وقال : فأما القراءة الصحيحة فإنما هى : أو جاءوكم حصرة صدورهم (أنظر ص ٤٤١ من الجزء الرابع) .

(١) الصافات : ١٠٣

(٢) الزمر : ٧٣ . وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٥٣ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها) أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وجل (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب) (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فقال : ان العرب قد تترك فى مثل هذا الخبر الجواب فى كلامهم لعلم المخبر لأى شىء وضع هذا الكلام ؟ »

(٣) استشهد بالبيتين الفراء فى كتابه (معانى القرآن) جـ ١ ص ١٠٧ ، ٢٣٨ على زيادة الواو فى جواب إذا وكذلك فى مجالس ثعلب ص ٧٤ .

الخب بكسر الخاء وفتحها : الخداع . ولم ينسب لقائل . وانظر مشكل القرآن ص ١٩٨ والإنصاف ص ٢٦٩ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٥٨ والخزانة جـ ٤ ص ٤١٤ والضرائر ص ٢٩٨ وشرح المعلقات لابن الأنبارى ص ٥٥ .

(٤) الرعد : ٣١ . ويقول فى كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) ص ٣٠ عن هذه الآية : خبره عند المفسرين : لكان هذا القرآن .

قال الراجز :

لَوْ قَدْ حَدَاهُنَّ أَبــو الجُـــودِىّ
بِــرجَـزٍ مُسْحَنْفِــرِ الرَّوِىّ
مُسْتَوِيَاتٍ كَنَــوَى البَــرْنِىّ[1]

لم يأْتِ بخبر لِعلْمِ المخاطب . ومثل هذا الكلام كثير ولا يجوز الحذف حتّى يكون المحذوف معلوما مما يدلّ عليه من متقدّم خبر أو مشاهدة حال .

— . والمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر فعل ذلك هنا وفى كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) ص ٣٠ وذكر هذا الرجز هناك أيضا .

ونجد مثل هذا التعبير فى كلام أبى عبيدة والاصمعى أنظر الأصمعى ص ٢٧٣ .

(١) هذا الرجز منسوب إلى أبى الجودى فى الخزانة جـ ٣ ص ١٧١ وهو غير منسوب فى الإقتضاب ص ٣٧٧ ، ٤٠٢ وفى الضرائر ص ٢٠٣ وفى كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٠ ، وفى اللسان . اسحنفر فى خطبته : إذا مضى واتسع فى كلامه - والبرنى : ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود التمر .

هذا باب

الأفعال التى تنجزم لدخول معنى الجزاءِ فيها

٢/٣٦٥ وتلك الأفعالُ جوابُ ما كان أمرا أو نهياً أو استخباراً ، وذلك /قولك : ائتِ زيداً يُكرِمْك، ولا تأتِ زيداً يكنْ خيراً لك ، وأين بيتُك أَزُرْكَ ؟ .

وإنّما انجزمت بمعنى الجزاء[1] ؛ لأنّك إذا قلت : ائتنى أُكْرِمْك ، فإنّما المعنى : ائتنى، فإن تأتنى أُكرمْك ؛ لأنَّ الإكرام إنّما يَجب بالإتيان . وكذلك : لاتقم يكنْ خيراً لك ؛ لأنَّ المعنى : فإن لم تقم يكنْ خيراً لك . وأين بيتُك أَزُرْكَ ؟ إنّما معناه : إن تُعلمنى أَزُرْكَ .

وقال الله عزّ وجلّ : (يا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) ثمّ ذكرها فقال : (تُؤمِنُونَ بِاللهِ) فلمّا انقضى ذِكْرُها قال : (يَغْفِرْ لَكُمْ)[2] ؛ لأنّه جواب هل.

---

(١) هناك رأيان فى جازم جواب الطلب : الجازم (ان) الشرطية المقدرة وهو مذهب سيبويه الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل ، وهذا هو نص كلام سيبويه جـ ١ ص ٤٤٩ « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب ان تأتنى بأن تأتنى لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذ أرادوا الجزاء ، كما أن ان تأتنى غير مستغنية عن آتك ، وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجوب لأنه إذا قال : إئتنى آتك فان معنى كلامه : ان يكن منك إتيان آتك وإذا قال : أين بيتك أزرك ؟ فكأنه قال : ان أعلم مكان بيتك أزرك لأن قوله: أين بيتك ؟ يريد به أعلمنى ، وإذا قال ليته عندنا يحدثنا فان معنى هذا الكلام : ان يكن عندنا يحدثنا . . وإذا قال لو نزلت فكأنه قال : أنزل » وانظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٤٧ فقد حكى ذلك أيضاً ، أما ابن هشام فى المغنى جـ ١ ص ١٨٧ وأبو حيان فى البحر جـ ١ ص ١٧٥ فقد حكيا مذهب سيبويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو الجزم بنفس الطلب والظاهر أن المبرد يرى رأى الخليل ويوضح هذا ما يقوله فى ص ٤١٨ – ٤١٩ من الأصل واعلم أن جواب الأمر والنهى ينجزم بالأمر والنهى كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهى يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحا . . »

وإنما انجزم جواب الاستفهام لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهى وذلك قولك : أين بيتك أزرك ؟ لأن المعنى بأن أعرفه أزرك .

(٢) الصف : ١٠ ، ١١ – أعرب المبرد هذه الآية هنا بأن جعل تؤمنون بيانا للتجارة ، ويغفر مجزوم لأنه جواب الاستفهام وأعاد هذا الاعراب فى هذه الآية فى ص ٤١٩ من الأصل ؟ .

وابن الشجرى وأبو حيان ينسبان إلى المبرد أنه أعرب يغفر جوابا لقوله (تؤمنون) لأنه خبر فى معنى الأمر –

وكذلك أعْطِنِى أُكْرِمْكَ . وتقول : إِئْتِنِى أَشْكُرْكَ ، والتفسير واحد . ولو قلت : لاتَعْصِ اللهَ يُدْخِلْكَ الجنّةَ — كان جيّدا ؛ لأنّك إنّما أضمرتَ مِثْلَ مَا أظهرت . فكأنّك قلت : فإنك إن لاتَعْصِه يُدخلْك الجنّة ، واعتبره بالفعل الذى يظهر فى معناه ؛ ألا ترى أنّك لو وضعت / فِعْلا بغير نهى فى موضع (لاتعص الله) لكان (أطِع الله) .

٢/٣٦٦

ولو قلت : لا تَعْصِ اللهُ يُدْخِلْكَ النارَ — كان محالا ؛ لأنّ معناه : أَطِع اللهَ . وقولك : أَطِعِ اللهَ يُدْخِلْكَ النار محالٌ .

وكذلك : لا تَدْنُ من الأسدَ يَأْكُلْك لايجوز ؛ لأنّك إذا قلت : « لا تَدْنُ » فإنّما تريد : تباعد ، ولو قلت : تباعدْ من الأسد يأكُلْك — كان محالا ؛ لأنّ تباعُدَه منه لايوجب أكْلَه إيّاه . ولكن لو رفعت كان جيّدا . تريد فإنّه ممّا يأكُلُك[1] .

وأمّا قوله : (وَقُلْ لِعِبادِى يَقُولُوا الَّتى هِىَ أَحْسَنُ[2]) وما أشبهه ، فليس (يقولوا) جوابا (لقُلْ) . ولكن المعنى — والله أعلم — : قل لعبادى : قُولوا يقولوا .

فى أمالى الشجرى جـ ١ ص ٢٥٩ : قال أبو العباس المبرد : تؤمنون بالله وتجاهدون خبر معناه الأمر : أى آمنو بدليل الجزم فى يغفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويغفر جواب الاستفهام .

وانظر البحر المحيط جـ ٨ ص ٢٦٣ .

والمبرد فى إعرابه موافق لسيبويه قال فى جـ ١ ص ٤٤٩ :

« ومما جاء فى هذا الباب فى القرآن وغيره قوله عز وجل (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) ، فلما انقضت الآية قال (يغفر لكم) » .

والزجاج هو الذى جعل يغفر جوابا لتؤمنون لأنه بمعنى آمنوا (ابن يعيش جـ ٧ ص ٤٨) .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٥١ « وتقول : لا تدن من الأسد يكن خيرا لك فان قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله فان رفعت فالكلام حسن كأنك قلت : لا تدن منه فانه يأكلك وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك لا تدن منه فيأكلك وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء . . . » .

وانظر المغنى جـ ٢ ص ١٥٠ وابن يعيش جـ ٧ ص ٤٨ والبحر المحيط جـ ١ ص ١٧٥ — ١٧٧ .

(٢) الإسراء : ٥٣ .

وكذلك (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ)[1] وإنّما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .

***

وتقول : مُرْهُ يحْفُرُهَا ، ومره يحفرْها[2] . فالرفع على ثلاثة أوجه / ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ؛ لأنّه على الجواب كأنّه إنْ أمرته حفرها .

٢
٣٦٧

وأمّا الرفع فأحد وجوهه : أن يكون (يحفرها) على قولك : فإنّه ممّن يحفرها ، كما كان لاتَدْنُ من الأسد يأكُلُك .

ويكون على الحال ، كأنّه قال : مره فى حال حفره . فلو كان اسما لكان مُرْه حافرا لها .

ويكون على شئٍ هو قليلٌ فى الكلام ، وذلك أن تريد : مره أنْ يحفُرَها ، فتحذف « أنْ » وترفع الفعل ؛ لأنّ عامله لايضمر .

وبعض النحويّين من غير البصريّين يُجيز النصب على إضمار « أنْ » . والبصريّون يأْبَوْن ذلك إلّا أن يكون منها عِوَض ؛ نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما . ونظير هذا الوجه قولُ طرَفة :

---

(١) إبراهيم : ٣١ وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٥١ — ٤٥٢ « وتقول : مره يحفرها وقل له يقل ذاك وقال الله عز وجل (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم) » .

وفى أمالى الشجرى جـ ٢ ص ١٩٢ « قوله تعالى (وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن) وقوله (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقوله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) اختلف فى جزم (يقولوا) و (يغضوا) و (يغفروا) فذهب الأخفش إلى أنهن أجوبة (قل) وذهب غيره إلى أنهن أجوبة أمر آخر مضمر تقديره : قل لعبادى قولوا التى هى أحسن يقولوا وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا . . . وهذا أوجه القولين ومن ذلك قوله تعالى (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) والذى يوضح إضمار أمر آخر أن (قل) لابد له من جملة تحكى به فالجملة المحكية هى التى ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتّى يقول لهم النبى : أقيموا الصلاة فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لقل » .

وأبو حيان والرضى وابن هشام ممن ضعف رأى المبرد (البحر جـ ٥ ص ٤٢٦ المغنى جـ ١ ص ١٨٩ ، شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٤٨) .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٥١ — ٤٥٢ « وتقول له : مره يحفرها وقل له يقل . . ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيدا وقد جاء رفعه على شىء قليل فى الكلام على مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا (أن) جعلوا المعنى بمنزلته فى عسينا نفعل وهو فى الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به » .

أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِرِى أَحْضُرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى[1]

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر) .

فأمّا قولُ الله/ عزّ وجلّ : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ)[2] فتقديره ـ والله أعلم ـ : قل أفغير الله أعبد فيما تأمرونّى . فـ« غير » منصوب بـ« أعْبُد » .

٢
—
٣٦٨

وقد يجوز وهو بعيد على قولك : ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرَ الوغى ، فكأنَّ التقدير : قل أفغير الله تأمرونى أعبد . فتنصب (غير) بـ« تأمرونّ » . وقد أجازه سيبويه على هذا ، وهذا قول آخر وهو حذف الباء ، كما قال :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذَا نَشَبِ[3]

وأنا أكْرَهُ هذا الوجهَ الثانى لبُعْدِه . ولايجوز على هذا القول أن ينصب « غيرا » بـأعبد ؛ لأنَّ « أعبد » على هذا فى صلة « أنْ » .

---

(١) استشهد سيبويه جـ ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف «أن»
الوغى : الحرب ، وأصله الأصوات التى تكون فيها ، الشهود ، الحضور .
وفى الخزانة جـ ١ ص ٥٨ : « بالرفع فقال سيبويه أصله أن أحضر ، فلما حذفت « أن » ارتفع . و« أن أحضر » مجرور بمن مقدرة . و « أن أشهد » معطوف عليه . وقال المبرد : جملة تحضر حال من الياء ،و « أن أشهد » معطوف على المعنى ، لأنه لما قال : احضر دل على الحضور . كما تقول : من كذب كان شرا له . كذا نقلوا عنه .»
وأقول : ان المبرد ذكر شيئا من ذلك فيما يأتى ص ٤١٩ — ٤٢٠ من الأصل . قال : « ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شرا له . يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) لأن المعنى : البخل هو خير لهم : فدل عليه بقوله : يبخلون . وقال الشاعر : « ألا أيهذا الزاجرى .. » فالمعنى من أن أحضر الوغى ، كقولك حضور الوغى .
هذا ما ذكره المبرد ، ولكنه لم يصرح بأن جملة أحضر حالية .
والبيت من معلقة طرفة ، انظر الخزانة أيضا جـ ٣ ص ٥٩٤ ، ٦٢٥،وشرح الأنبارى ص ١٩٢ — ١٩٣ .
(٢) الزمر : ٦٤ . وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٥٢ « وسألته عن قوله عز وجل (قل أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون) فقال : تأمرونى كقولك : هو يقول ذاك بلغنى فبلغنى لغو فكذلك تأمرونى كأنه قال فيما بلغنى وإن شئت كان بمنزلة : ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى » .
وفى النهر لأبى حيان جـ ٧ ص ٤٣٨ « أفغير منصوب بقوله أعبد وتأمرونى جملة اعتراضية بين الفعل ومعموله كأنه قيل أعبد غير الله تأمرونى .. ويجوز أن تكون تأمرونى فى موضع الحال .
(٣) البيت تقدم فى ص ٣٦ من هذا الجزء .

وأمّا قوله عزّ وجلّ : (ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا)[1] فعلى الجواب .

فإن قال قائل : أفأَمَرَ اللهُ بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟

قيل : مَخْرَجَه من الله ـ عزّ وجلّ ـ على الوعيد ؛ كما قال عزّ وجلّ :/ (اعْمَلُوا مَاشِئْتُم)[2] (وَمَنْ شَاء فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاء فَلْيَكْفُرْ)[3] .

٢/٣٦٩

أمّا قوله : (ذَرْهُمْ فى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)[4] فإنّه ليس بجواب ، ولكنّ المعنى : ذرهم لاعبين ، أى ذرهم فى حالِ لَعِبِهِم .

---

(١) الحجر : ٣ – فى سيبويه جـ ١ ص ٤٥١ « وتقول : ذره يقل ذاك وذره يقول ذاك . فالرفع من وجهين : أحدها الابتداء والآخر على قولك : ذره قائلا ذاك فتجعل يقول فى موضع قائل فمثل الجزم قوله عز وجل (ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل) ومثل الرفع قوله : (ذرهم فى خوضهم يلعبون) .

(٢) فصلت : ٤٠

(٣) الكهف : ٢٩

(٤) الأنعام : ٩١ . فى البحر المحيط جـ ٤ ص ١٧٨ (يلعبون) حال من مفعول ذرهم أو من ضمير خوضهم وفى خوضهم متعلق بذرهم .. وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٥١ – ١٥٢ .

هذا باب

ألفات الوصل والقطع

وهنّ همَزَات على الحقيقة . فأمّا ألف القطع فهى التى تكون فى أول الاسم أصلا أو زائدة كالأصل . يُبْنَى عليها الاسم بناء ، كما يُبْنَى على الميم الزائدة وغيرها من حروف الزوائد . فاستئنافها ووصْلُها بما قبلها سَواء ، وذلك نحو : هذا أبٌ فاعلم ، وهذا أخٌ يافتى . فهذه الأصلية . وكذلك الهمزة فى إبل ، وفى أمْر .

فأمّا الزائدة فنحو أحْمَر ، وأصْفَر ، وهذا أفضل من ذا ؛ لأنّه من الفضل والحمرة والصفرة

وأمّا ألف الوصل فإنّما هى همزة[1] . كان الكلام بعْدَها لايصلُحُ ابتداؤه ؛ لأنّ أوّله ساكن ولا يُقْدر على ابتداء الساكن . فزيدت / هذه الهمزة ليُوصلَ بها إلى الكلام بما بعْدها[2] . فإن كان قبلها كلام سقطت ؛ لأنّ الذى قبلها مُعْتَمد للساكن مُغْنٍ ، فلا وجْهَ لدخولها .

٢
٣٧٠

وكذلك إن تحرّك الحرف الذى بعدها لعلّة توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحرّك ما بعدها ؛ لأنّ ابتداءه ممكن ، فإنّما تدخل فى الكلام للضرورة إليها . وسنذكر موضعها من الأفعال وما تدخله من الأسماء إن شاء الله.

---

(١) فى ص ٨٠ من الجزء الأول عقد بابا عنوانه بقوله : هذا باب معرفة ألفات القطع . وألفات الوصل .. وما هنا تكرير لما ذكره هناك .

(٢) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول .

هذا باب

الأفعال التى تدخلها ألف الوصل
والأفعال الممتنعة من ذلك

أما ما تدخله ألفُ الوصل فهو كلُّ فِعْلٍ كانت الياءُ وسائر حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلت يَفْعَل ، قلَّت حروفه أو كثُرت ، إلّا أن يتحرّك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف كما ذكرت لك .

٢/٢٧١ فمن تلك الأفعال : ضرب وعلم / وكرُم ، وتقول إذا أمرت : اِضربْ زيدا ، اِعلم ذاك ، اُكرُمْ يازيد ؛ لأنّك تقول : يَضرِب ويَعلَم ويَكْرُم ، فالياءُ من جميع هذا مفتوحة .

وتقول : يازيدُ اضربْ عمرا فتسقط الألف ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (قُلِ ادْعُوا اللهَ[1]) ، وكما قال : (واعْلَمُوا أنّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيءٍ)[2] لأنَّ الواو لحقت فسقطت الألف .

وكذلك تقول : اِنطلِقْ يازيد ، وقد انطلقت يازيد ؛ لأنَّ الألف موصولة ؛ لأنّك تقول فى المضارع : يَنطلق فتنفتح الياءُ ، وكذلك إذا قال : اِستخرجت مالًا ، واِستخرِجْ إذا أمرت ؛ لأنّك تقول : يَسْتخرِج . وكلُّ فِعْلٍ لم نذكره تلحقُه هذه العلة فهذا مجراه .

فأمّا تفاعَلَ يتفاعَلُ ، وتفعّلَ يَتفعّلُ : نحو : تَقاعَسَ الرجلُ ، وتقدمَ الرجُلُ — فإنَّ ألفَ الوصل لا تَلْحَقُه وإن كانت الياءُ مفتوحة فى يتقدّم ، وفى يَتقاعس ؛ لأنَّ الحرف الذى بعدها متحرّك وإنّما تلحق الألف لسكون ما بعدها .

٢/٢٧٢ فإن كان (يَفْعل) مضمومَ الياء لم تكن/ الألف إلّا مقطوعة ، لأنّها تثبت كثبات الأصل[3] —

---

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) الأنفال : ٤١ .

(٣) انظر ص ٨٠ من الأول .

إذ كان ضَمُّ الياء من (يفعل) إنَّما يكون لما وَلِيه حرفٌ من الأصل ؛ وذلك ما كان على (أفْعَل) ؛ نحو : أكْرَمَ ، وأحْسَنَ ، وأعْطَى ؛ لأنَّك تقول : يُكرم ، ويُحْسن ، ويُعْطِي ، فتنضم الياءُ ؛ كما تنضمُّ فى يُدحرج ويُهَمْلِجُ . فإنَّما تثبت الألفُ من أكْرَمَ ؛ كما تثبت الدالُ من دحرج .

تقول : يازيد أكْرِم عمرا ، كما تقول : دَحْرِج . قال اللهعزَّ وجلَّ : (فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)[1] وقال : (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ)[2] بالقطع .

وكان حقّ هذا أن يقال فى المضارع : يُؤَكْرِمُ – مثل يُدَحْرج – ويُؤَحْسِن . ولكن اطُّرِحت الهمزةُ لما أذكره لك فى موضعه[3] إن شاء الله .

***

وكلُّ (فِعْل) كانت ألفُه موصولةً فلَحِقت الألفُ مصدره فهى ألفُ وصل ، وإن كان (الفعلُ) فيه ألفٌ مقطوعة فهى فى مصدره كذلك[4] .

فأمّا الموصولات فنحو : الانطلاق ، والاستخراج ، والاقتداء .

وأمّا المقطوعة فنحو / : الإكرام ، والإحسان ، والإعطاء .

٢ / ٣٧٣

واعلم أنّ ألف الوصل تُسْتأنَفُ مكسورةً ، إلّا أنْ يكون ثالثُ الحروف مضموماً[5] فى جميع الأفعال والأسماء .

فأمّا الفِعْل فقولك : اذهَب . استخرج . اقتدر . وما لم نذكره فهذه حاله .

وأمّا الأسماءُ فقولك : ابن ، اسم ، انطلاق ، استخراج اقتدار ، امرؤ فاعلم .

فأمّا ما ثالثه مضموم فإنّ ألف الوصل تُبْتَدَأُ فيه مضمومةً ، والعلّة فى ذلك أنّه لايُوجَد ضمٌّ بعد كسر إلّا أن يكون ضمّ إعراب ؛ نحو فَخِذ فاعلم .

---

(١) الأعراف : ٢٠٤

(٢) القصص : ٧٧

(٣) سيأتى فى ص ٣٨١ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ٨١ ، ص ٢٢٨ من الجزء الأول

(٥) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

ولا يكون اسم على (فِعْلِ) ولا غير اسم . فلمّا كان الثالث مضموماً ، ولم يكن بينه وبين الألف إلّا حرفٌ ساكن – لم يكن حاجزا ، واسْتُؤنِفَتْ مضمومةً ، تقول : استُضْعِفَ زيد ،وانطُلِقَ بعبد الله ، وكذلك فى الأمر . تقول : أُدخُلْ . اُقْعُدْ . (ارْكُضْ بِرِجْلِكَ)[1] .

وللمرأة مثل ذلك : أُرْكُضِى . أُدْخُلِى – وتقول : أُغزِى يا امرأة ؛ لأنّ أصل الزاى الضمّ وأن يكون بعدها واوٌ . ولكنّ الواو ذهبت لالتقاء الساكنين ، وأُبدلت الضمّةُ كسرة من أجْلِ الياء التى للتأنيث ؛ ألاترى أنّك تقول للرجلِ : أنت تضرِب / زيداً ، وللمرأة أنت تضرِبين . فإنّما تزيد الياء والنون بعد انفصال الفعل لتمامه . وتقول للرجل : أنت تغزو ، وللمرأة أنت تَغْزِين ، فتذهب الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكرت لك .

٢ / ٣٧٤

فأمّا الألف التى تلحق مع اللام للتعريف فمفتوحة[2] ؛ نحو : الرجل ، الغلام ؛ لأنّها ليست باسم ولا فِعْل . وإنّما هى بمنزلة (قَدْ) وإنّما أُلحِقَتْ لامَ التعريف لسكون اللام . فخولف بحركتها لذلك .

وكذلك ألف (أَيْمُن) التى تدخل للقسم مفتوحة[3]. لأنّه اسم غير متمكّن ، وليس بواقع إلّا فى القسَم ، فخولف به . تقول : أَيمُنُ اللهِ لأفعلنّ ، أَيْمَنُ الكعبةِ لأفعلنّ .

ويدلّك على أنها ألفُ وصْلٍ سقوطُها فى الإدراج ، تقول : وايمُنُ اللهِ لأفعلنّ ؛ كما قال فى أخـــرى :

فقال فَرِيقُ القومِ لمّا نشدْتُهُـــمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنِ اللهِ ما نَدْرى[4]

واعلم أنّ ألف الوصل إذا لحقتها ألفُ الاستفهام سقطت[5] ؛ لأنّه قد صار فى الكلام ما يُسْتغنَى به عنها ، كما ذكرت / لك أنّه إذا كان مابعدها موصولاً بما قبلها سقطت ؛ لأنّه

٢ / ٣٧٥

---

(١) سورة ص : ٤٢ .

(٢) انظر ص ٨٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٣) تقدم فى ص ١٦٤ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٤) تقدم فى ص ٢٢٨ من الجزء الأول .

(٥) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلّا التوصّل إلى الكلام بما بعدها . وذلك قولك : أنطلقت يارجلُ ؟ بالفتح ، لأنّها ألف الاستفهام ، وكذلك أستخرجت شيئاً ؟ فهى الألف التى فى قولك : أضربتَ زيداً ؟ ومثل ذلك (أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصَارُ[1]) .

إلّا ألف اَيْمُن وألف الرجل فإنّك إذا استفهمت مددت ، لئلاّ يلتبس الاستفهام بالخبر ، لأنّهما مفتوحتان وألفُ الاستفهام مفتوحةٌ . تقول : آلرجل قال ذاك ؟ آلغلام جاءك ؟ آيْمُنُ الله لأفعلنّ ؟

(١) سورة ص : ٦٣

هذا باب
دخول ألف الوصل فى الأسماءِ غير المصادر

اعلم أنَّها تدخل فى أسما معلومة[1] ـ وتلك الأسماءُ اختلَّتْ وأُزيلتْ عن وجهها فسكنت أوائلها فدخلتها ألفُ الوصل لذلك . فإن اتَّصل بها شىءٌ قبلها سقطت الألفات ؛ / لأنَّ ألفاتِ الوصل لا حظَّ لها فى الكلام أكثرُ من التوصُّل إلى التكلم بما بعدها . فإذا وُصل إلى ذلك بغيرها فلا وَجْه لذكرها .

٢/٢٧٦

ولم يكن حَقّ الألف أن تدخل على الأسماء ، كما لم يكن حقّ الأفعال أن تعرب ، ولكنْ أُعْرِب منها ما ضارع الأسماء . وأدخلت هذه الألف على الأسماء التى اختلَّت فنقصتْ عن تمكُّن غيرها من الأسماء .

فمن ذلك (ابن وابنة) ؛ لأنَّه اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياءٌ أو واوٌ فتقول : هذا ابن زيد ، وهذه ابنة زيد ، فتسقط ألفُ الوصل . وكذلك إن صغَّرتَ سقَطتْ ؛ لأنَّ فاء الفعل تتحرّك وتُبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصْل . تقول : بُنَىّ وبُنَيَّة ، وكذلك بَنون ؛ لما حرّكت الباءُ سقطت الألف . وبنات بمنزلتها .

* * *

ومن هذه الأسماء : (اسم) . تقول : بدأت باسم الله . وإذا صغَّرت قلت : سُمَىّ .

و (إثنان) كذلك . ولو كان يفرد لكان يجب أن يكون فى الواحد (إثن) ، ولكنَّه لايفرد فى العدد فيبطل / معناه .

٢/٢٧٧

ومن العرب من يجعله اسما لليوم على غير معنى العدد فيقول : اليوم الاثن كما يقول : الابن ، واليوم الثِّنْىُ . وليس ذلك بالجيِّد ؛ لأنَّ معنى التثنية أنَّ الواحد كان عندهم الأوّل ثمّ

---

(١) انظر ص ٨٢ ، ٢٢٨ من الجزء الأول . هى لفظة سيبويه ، وفى ظنها أنها (معلولة) .

بنَوْا الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس على ذلك ؛ كما تقول : اليوم يومان من الشهر ، أى تمام يومين .

***

ومن ذلك (إِسْتٌ) إنّما هى على ثلاثة أحرف ، فالسين موضع الفاء ، والتاء موضع العين ، والهاء فى موضع اللام . وهى الساقطة ، يدلُّك على ذلك قولك فى التصغير : (سُتَيْهة) وفى الجمع : (أَسْتاه) فاعلم .

ومنها (امرؤ) فاعلم ، واعتلاله إتباع عينه للامه ، وهذا لايوجد فى غير ما يعتلُّ من الأسماء .

***

ومن ذلك « ابنم » . وإنّما هو ابن والميم زائدة ، فزادت فى هذا الاسم المعتلّ كما ذكرت لك ، فاتبعت النون ماوقع فى موضع اللام ؛ كما أُتبِعَت العينُ اللامَ فيما ذكرت لك . ومعناها بزيادة الميم وطَرْحِها واحد . / قال المُتَلَمِّس :

٢ / ٣٧٨

وهلْ لِيَ أمٌّ غيرُها إنْ تركتُها ... أبى اللهُ إلّا أنْ أكونَ لها ابْنَمَا[1]

وقال الكُمَيْت بن زيد الأسدىّ :

ومِنّا لَقِيطٌ وابْنَمَاهُ وحَاجِبٌ ... مُؤَرِّثُ نِيرانِ المكارِمِ لا المُخْبِى[2]

أى وابناه . فألف الوصل فى هذه الأسماء على ما ذكرت .

---

(١) البيت من قصيدة المتلمس فى الأصمعيات ص ٢٨٦ – ٢٨٨ يعاتب فيها خاله وهى فى الخزانة أيضا جـ ٤ ص ٢١٥ – ٢١٦ وانظر العينى جـ ٤ ص ٥٦٨ .

(٢) فى اللسان : خبت النار والحرب تخبو خبوا : سكنت وطفئت وخمد لهيبها . وأخبيتها أنا .. قال الكميت :

ومنا ضرار وابناه وحاجب ... مؤجج نيران المكارم لا المخبى

وفى شرح ديوان المتلمس : (ابنم) لا يثنى ولا يجمع إلا أن الكميت قد ثناه وهو شاذ فقال :

ومنا ضرار وابناه وحاجب ... مورث نيران العداوة لا المخبى

من تعليق الأصمعيات ص ٢٨٦ وأظن أن رواية نيران المكارم أنسب للمدح . وانظر شروح سقط الزند ص ١٣٠٨

ومن ألفات الوصل الألفُ التى تلحق مع اللام للتعريف. وإنما زيدت على اللام ؛ لأنّ اللام منفصلة مما بعدها ، فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة « قَدْ » ؛ ألا ترى أنَّ المتذكِّر يقول : « قد » فيقف عليها إلى أن يذكر مابعدها ، فإن توهّم شيئاً فيه ألفُ الوصل قال : « قدى » يقدّر قد انطلقت . قد استخرجت ، ونحو ذلك .

وكذلك فى الألف واللام تقول : جاءنى « ال » وربّما قال : « إلى » يريد الابن ، الإنسان ، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف . قال الراجز :

* دَع ذا وقدّم ذا وألحِقْنَا بِذَلْ *

فوقف عليها ، ثمّ قال متذكِّرا لها ولحرف الخفض الذى معها :

* بالشَّحْم إنّا قد مَلِلناهُ بَجَلْ[1] *

(١) تقدم فى ص ٨٤ من الجزء الأول .

٢
───
٣٧٩

/ هذا باب

مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة
صحيحها ومعتلها. والاحتجاج لذلك. وذكر أبنيتها

أمّا ما كان من ذوات الأربعة فإنّ الفعل منه يكون على (فَعْلَل) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفَعْلِل) .

ومصدره على (فَعْلَلة) و (فِعْلال)[1] ؛ نحو : (دحرجته دحرجةً)، وهَملج الدابة هَملَجة[2] وسَرْهَفْتُه سَرْهَفة ، وسَر عفْتُه سَرْعَفَة ، وزلزل اللهبهم زَلزلة .

والمضارع يُدَحرِج ويُسرهِفُ ويُهَملِج .

والفعلال ؛ نحو السِّرهاف والسِّرعاف والزِّلزال .

والمصدر اللازم هو (الفَعْلَلة) . والهاء لازمة له لأنّها بدَلٌ من الألف التي تلحق هذا الضرب من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السِرهاف والزِّلزال . قال العجّاج :

* سَرْهَفْتُه ما شِئْتَ مِن سِرْهَافِ[3] *

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٥ « باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لها الذى لا ينكسر عليه أن يجىء على مثال فعللة .. وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزلته زلزلة .. وقد قالوا الزلزال والقلقال ففتحوا » .

قال فى ص ٣٤٦ « والفعللة هاهنا بمنزلة المفاعلة فى فاعلت والفعلال بمنزلة الفيعال فى فاعلت » .

وقال فى ص ٣٤٥ : « وإنما ألحقوا الهاء عوضا من الألف التى تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال » ، وانظر الخصائص جـ ٢ ص ٣٠٢ .

(٢) المملجة والمملاج : حسن سير الدابة .

(٣) سرهفته : احسنت غذاءه يريد أنه جهد فى تربيته .

وروى فى المخصص جـ ١ ص ٢٧ ، جـ ٣ ص ١٥٨ وفى السمط ص ٧٨٨ :

سرعفته ماشئت من سرعاف

وهذا الرجز للعجاج يعاتب ابنه رؤبة ، وقد رد رؤبة على أبيه برجز آخر ، انظر الخزانة جـ ١ ص ٢٤٥ — ٢٤٦ والخصائص جـ ١ ص ٢٢٢ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٩٤ والسيوطى ص ٣٢٣ والأرجوزة فى ديوان العجاج ص ٣٨ — ٤٠ .

وما كان من ذوات الثلاثة المزيدة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فحكمه حكم هذه التى وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق[1] ، وذلك نحو : حوقلت حَوْقلة[2] ، وبيطرت بَيطرة[3] ، وجَهْور بكلامه جَهْوَرة[4] . وكذلك : شمللت شَمْللة[5] ، وصعْرَرْت / صَعْرَرَة[6] ، وسلقيته سلقاة[7] ، يافتى ، وجعبيته جَعْباة[8] يافتى .

٢ / ٣٨٠

والمضارع على مثال يُدَحْرِج ، نحو : يُجَعْبِي ويُحَوْقِل ويُشَمْلِل ، وكذلك جميعها . فأمّا مثل الزلزال والسرهاف فالحيقال والسِلْقاء ، كما قال :

يا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وبَعْضُ حِيقالِ الرجالِ المَـوْتُ[9]

فإن كان الشيءُ من ذوات الثلاثة على وزن ذوات الأربعة التى وصفنا من زوائد غير حروف الإلحاق ــ فإنّ المضارع كمضارع ذوات الأربعة ؛ لأنّ الوزن واحد ، ولا يكون المصدر

---

(١) فى الأصل : كالحاق .

(٢) كبر وضعف .

(٣) بيطر البيطار الدابة : شق جلدها ليداويها ويقال بطر الجرح يبطره ويبطره بطرا . بضم العين وكسرها .

(٤) جهور فى كلامه جهورة : علا صوته .

(٥) شملل : أسرع .

(٦) صعرر الشىء فتصعرر : دحرجه فتدحرج واستدار .

(٧) سلقاه : ألقاه على قفاه وكذلك سلقه .

(٨) جعباه جعباة : صرعه .

(٩) فى المنصف ج ١ ص ٣٨ – ٣٩ «ويجوز عندى أن يكون اشتقاق حوقل من الحقلة وهى ما بقى من نفايات التمر لأن قولهم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت ... وهو قريب فى المعنى من قولهم : شيخ قاحل إذا كبر ويبس وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير فى الحروف ولكنه قريب من لفظه وقريب من معناه » ، وانظر ج ٣ ص ٧ أيضا .

وروى فى المخصص ج ١ ص ١٤ : وبعد حيقال الرجال الموت . وكذلك فى اللسان ثم قال ويروى : وبعد حوقال وأراد المصدر فلما استوحش من أن تصير الواو ياء فتحه .

نسب الرجز إلى رؤبة وانظر ديوانه ص ١٧٠–١٧١ فى الزيادات والبيت مفرد هناك .

كمصادرها ، لأنّه غير مُلْحَق بها ، وذلك ما كان على (فعَّلت) و (فاعلت) و (أَفْعَلْت) فالوزن على وزن دحرجت[1] ، تقول : قطّع يُقَطِّع ، وكسّر يُكَسِّر على مثال يُدَحْرِج . فهذا فعّلت .

وأمّا (فاعلت) فنحو : قاتل يُقَاتِلُ ، وضارب يُضارِب .

وأمّا (أَفْعَلْت) فنحو : أكرم يُكْرِمُ ، وأحسن يُحْسِن . وكان الأصل يُؤَكْرِم / ويُؤَحْسِن ٢/٢٨١ حتّى يكونَ على مثال يُدحرِج ؛ لأنَّ همزة أكرم مزيدة بحذاء دال دحرج ، وحقُّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف . ولكنْ حُذفت هذه الهمزة ؛ لأنّها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يعني بها المتكلِّم نفسه ، فتجتمع همزتان ، فكرهوا ذلك ، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعةً للهمزة التي يعني بها المتكلِّم نفسه ؛ كما حذفت الواو التي في يَعِد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء[2] .

ومع هذا فإنّهم قد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك : كُلْ ، وخُذْ[3] ، فِراراً من أُؤْكُل ومن أُؤْخُذ ، وأَمِنوا الالتباس .

فإن اضطُرَّ شاعر فقال : يُؤَكْرِم ويُؤَحْسِن جاز ذلك ، كما قال :

وَصَالِيَــاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْــنْ[4]

---

(١) يريد من الوزن المماثلة في عدد الحروف والسكنات ، ولا يريد الوزن الصرفي إذ هو مختلف كما هو معروف .

(٢) في سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٠ (وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب افعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه . لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضا إذا ذهب » .

(٣) الأصل فيهما أأكل . أأخذ . فلو جاءا على القياس لكان الأمر منهما أوكل . أوخذ . بقلب الهمزة الثانية واوا .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٣ في باب ما يحتمل الشعر واستشهد به في ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل ، كما استشهد به في جـ ٢ ص ٣٣١ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة .

/ وكما قال :

كُراتُ غُلامٍ فى كِساءٍ مُؤَرْنَبِ[1]

وكما قال :

فإنّه أهْــلٌ لأنْ يُؤَكْــرَمَا[2]

وقد يجئ فى الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدلّ على أصل الباب .

فمن ذلك (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)[3] ، وأغْيلت المرأة[4] . المستعمل فى هذا الإغيال على ما يجده فى كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام .

= الصاليات : أراد بها الأثافى لأنها صليت بالنار : أى أحرقت حتى اسودت . والأثافى : جمع أثفية وهى الحجارة التى ينصب عليها القدر .

وفى المنصف جـ ١ ص ١٩٢ – ١٩٣ « يؤثفين تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون مثل يؤكرم .. وتكون (أثفية) عند أفعولة .

والوجه الآخر : أن يكون يؤثفين يفعلين بمنزلة يسلقين ويجعبين فتكون أثفية على هذا فعلية .. » وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٨٤ والمنصف جـ ٢ ص ١٨٥ وجـ ٣ ص ٨٢ .

الواو عاطفة وليست واو رب . و(ما) فى ككما قال الفارسى : يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الأثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذى ، وقال ابن السيد : الكافان لا يتعلقان بشئ فإن الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها .

أى لم يبق من هذه الديار التى خلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر ، وقال البغدادى هو من بحر السريع وربما حسب من لم يحسن العروض أنه من الرجز (جعل رجزا فى كتاب سيبويه) وهو لخطام المجاشعى – انظر الخزانة جـ ١ ص ٣٦٧ – ٣٦٨ وشواهد الشافية ص ٥٩ والخصائص جـ ٢ ص ٣٦٨ وسيعيده المبرد فى الجزأين الثالث والرابع .

(١) استشهد سيبويه على بقاء همزة افعل فى اسم المفعول مؤرنب للضرورة وصدره كما فى المنصف جـ ١ ص ١٩٢ .

تَدَلَّتْ على حُصٍّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا

وحص : جمع أحص وحصاء ، أى لا ريش عليها . وكساء مؤرنب : متخذ من جلود الأرانب ، والشعر لليلى الأخيلية تصف قطاة تدلت على فراخ لها لاريش عليها .

وهو فى اللسان (رنب) وفى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣١ وشرح الحماسة جـ ١ ص ٣٧٤ .

(٢) الشاهد فيه كسابقة وقال البغدادى فى شواهد الشافية ص ٥٨ : « وقد بالغت فى مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته » ، وانظر الانصاف ص ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١

(٣) المجادلة : ١٩ .

(٤) أغيلت المرأة وأغالت : إذا أرضعت ولدها وهى حامل . انظر المنصف جـ ٣ ص ٤٥ .

وكذلك لِحِحَتْ عينه[1] . ونحو ذلك :

قد علمتْ ذاك بَناتُ أَلْبَبِـــه[2]

فممّا جاء على أصله فيما الهمزة فيه قولُهم : أُومُرْ[3] فهذا كنحو ما وصفت لك فى الكلام . ولم يجز فى الزائدة مثلُ هذا فى غير الشعر ، لأنَّ الأصليّة أَمْكَنُ . فإذا كان إثباتها ممتنعا فهو من الزيادة أَبْعَدُ .

* * *

فالمصدر فى (أفعلت) على مثال الزِلزال[4] . ولم يكن فيه مصدر جاء لِزَلْزَلة لأنَّه نقص فى المضارع فَجُعِلَ هذا عِوَضاً ، وذلك نحو : أكرمت إكراماً ، وأعطيته إعطاء/، وأسلمت إسلاما $\frac{2}{283}$ فهذا غير منكسر ولا ممتنع فى (أفْعَلْتُ) من الصحيح .

* * *

أمّا (فاعلت) فمصدره اللازم مُفاعَلة[5] . ما كان فيه لاثنين أو لواحد ، وذلك نحو :

---

(١) لححت عينه : لصقت » ومنه قولهم : هو ابن عمى لحا . أى لاصق النسب .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ فقال : إذا سميت رجلا بألبب من قولك : قد علمت ذاك بنات ألبب — تركته على حاله » .

واستشهد به فى ص ٤٠٣ على فك الإدغام شاذا — ولم يتكلم عليه الأعلم فى الموضعين ، ويقول البغدادى : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعلم الشنتمرى هذا البيت فى شواهد سيبويه وكأنهما لم يتنبها لكونه شعرا » .

بنات ألبي : عروق فى القلب تكون فيها الرقة . وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ فقالت : تأبى له ذاك بنات ألبب . وتقدم فى ج ١ ص ١٧١ .

(٣) الأمر من أمر إن كان فى أول الكلام فالكثير حذف فائه نحو (مره) وإذا كان فى حشو الكلام فالكثير إثبات الهمزة كقوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) انظر شرح الشافية للرضى ج ٣ ص ٥٠ وشرح المراح ص ٩٩ وتصريف العزى ص ٤٣ . وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١٧ : إذا دخل على (مر) حرف عطف أجمعوا على إعادة همزته إليه — وفى شرح العزى أحاديث حذفت فيها الهمزة مع حرف العطف نحو : فمر ، ومر .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فالمصدر على أفعلت أفعالا أبدا ، وذلك قولك ، أعطيت إعطاء ، وأخرجت إخراجا » . وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٧٢ .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما فاعلت فإن المصدر منه الذى لا ينكسر أبدا مفاعلة جعلوا الميم عوضا من الألف التى بعد أول حرف منه والهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف وذلك قولك : جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة وشاربته مشاربة » .

قاتلت مُقاتلة ، وشاتمت مُشاتمة ، وضاربت مُضَارَبَة ، فهذا على مثال دحرجت مُدَحْرَجة يافتى . ولم يكن فيه شيءٌ على مثال الدحرجة ؛ لأنّه ليس بملحَق بفعللت . ويجيء فيه (الفِعال) ؛ نحو: قاتلته قِتالا ، وراميته رِماءً . وكان الأَصْلُ (فِيْعَالا) ؛ لأنّ فاعلت على وزن أَفْعلت وفعللت ، والإكرام ، ولكنّ الياء محذوفةٌ من فِيْعال استخفافاً ، وإن جاء بها جاءٍ فمصيبٌ .

وأمّا قولُنا : مايكون لاثنين فنحو : شاتمت ، وضاربت . لا يكون هذا من واحد ، ولكن من الاثنين فصاعدا .

وأمّا ما يكون لواحد من هذا الباب فنحو : عاقبت اللّص ، وطارقت النّعْل ، وعافاه الله . ولهذا موضع نميز[1] فيه إن شاء الله.

* * *

٢ / ٣٨٤ ومن هذا الوزن (فعّلت) ومصدره التفعيل[2] ؛ لأنّه ليس بملحَق/ . فالتاءُ الزائدة عِوَض من تثقيل العين ، والياءُ بدَلٌ من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قطّعته تقطيعاً ، وكسّرته تكسيراً ، وشمّرت تشميراً .

وقال فى ص ٢٤٤ « وقد قالوا : ماريته مراء ، وقاتلته قتالا وجاء فعال على فاعلت كثيرا كأنهم حذفوا الياء التى جاء بها أولئك فى قيتال ونحوها . وأما المفاعلة فهى التى تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت » . وانظر المقتضب جـ ١ ص ٧٣ .

* * *

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على قول سيبويه : جعلوا الميم عوضا عن الألف التى بعد أول حرف منه .. فقال :

قال محمد : الاعتلال خطأ من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء فى فاعلت قد جاءت بعد الفاء فى مفاعلة . ورد عليه ابن ولاد فى الانتصار ص ٣٠٤ وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه فى الخصائص جـ ٢ ص ٣٠٤ .

والسيرافى نقد سيبويه فى هذا أيضا وردد كلام المبرد من غير أن ينسبه إليه .

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٧٢ – ٧٣ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٣ « وأما (فعلت) فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التى فى أوله بدلا من العين الزائدة فى (فعلت) وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرت تكسيرا ، وعذبته تعذيبا وقد قال ناس : كلمته كلاما وحملته حمالا أرادوا أن يجيئوا به على الأفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه .. وقد قال الله عز وجل (وكذبوا بآياتنا كذابا) » وانظر المقتضب جـ ١ ص ٧٤ .

وكان أصل هذا المصدر ان يكون فعالا كما قلت : أفعلت : إفعالاً وزلزلت زلزالاً ولكنّه غُيِّرَ لبيان أنّه ليس بملحق .

ولو جاء به جاءٍ على الأَصْلِ لكان مصيباً . كما قال الله عزَّ وجلَّ: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً)[1]. فهذا على وزن واحد . أعنى (فعللت) و (فاعلت) و(أفعلت) و(فعّلت) ، والملحقات بفعللت .

***

ويُسكَّنُ أوّلُ الفِعْلِ من قبيل غيرِ هذا فتلحقها ألف الوصل وتكون على مثال (انْفَعل) وذلك نحو : انطاق ، والمصدر على (الانفعال) . تقول : انطاق انطلاقاً ، وانكسر انكساراً ، وانفتح انفتاحاً . ولاتلحق النون زائدةً ثانية لألف الوصل إلّا هذا المثالَ .

***

وفى وزنه ما كان على (افْتَعَل)/ والفاءُ تُسكَّن فتلحقها ألف الوصل فيكون المصدر (الافْتِعال)[2] وذلك نحو : اقتدر اقتداراً ، واقتحم اقتحاماً ، واكتسب اكتساباً .

٢
———
٣٨٥

ولا تلحق التاءُ شيئاً من الأفعال زائدةً بعد حرف أصليّ إلّا هذا المثالَ .

***

ويُضاعَفُ آخرُ الفِعْلِ ويُسَكَّنُ أوّلُه فتلحقه ألفُ الوصل ويكون على هذا الوزن ، إلّا أن الإدغام يُدركه لالتقاء الحرفين من جنس واحد ، وذلك نحو : احمرَرْت واسوَدَدْت ، واخضرَرْت .

فإذا قلت : احمرّ يافتى وما أشبهه ، لحقه الإدغام . فهذا قبيل آخر .

***

ومن الأفعال ما يقع على مثال (استفعلت) . وذلك أنَّ السين والتاء زائدتان ، إلَّا أنَّ السين ساكنة تلحقها ألفُ الوصل ، وذلك نحو : استخرجت ، واستكرمت ، واستعطيت .

فالمصدر من ذا (استفْعالاً) . تقول : استخرجت استخراجاً ، واستنطقت استنطاقاً .

---

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٣ « وأما (افتعلت) فمصدره عليه (افتعالا) وألفه موصولة كما كانت موصولة فى الفعل وكذلك ما كان على مثاله ولزوم الوصل ههنا كلزوم القطع فى أعطيت وذلك قولك : احتبست احتباسا ، وانطلقت انطلاقا ، لأنه على مثاله ووزنه ، وانظر المقتضب جـ ١ ص ٧٥ .

٢/٣٨٦ ويكون على هذا الوزن إلّا / أنَّ آخره مضاعف فيُدركُه الإدغام . وذلك المثال نحو : احْمَارَرْتُ ، وابْياضضت . على معنى احمررْتُ ، وابْيَضَضْتُ . إلّا أنَّ الأصْل (افعالَلْت) . و (افعَلَلْت) محذوف منه . والمصدر على وزن مصدر استفعلت ، وتقديره : (افعيلال) وذلك : اشهابَّ الفرس اشْهِيبابا ، وادْهامَّ ادهِياما[1] ، وابياضَّ ابْيِضَاضاً .

* * *

ويكون على هذا الوزن ويسكَّن أوَّلُهُ فتلحقه ألف الوصل ، إلّا أنَّ الواو فيه مضاعفة . وذلك (افْعَوَّلْت) ومصدره (افْعِوَّالا) ، وذلك : اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذا ، واعْلَوَّط اعْلِوَّاطا[2] .

* * *

ومن هذا الوزن مازيدت فيه الواو بين العينين ، فكان على مثال (افْعَوْعَلَ) وذلك نحو : اغْدَوْدَن ، واعْشَوْشَبَت الأَرضُ واخلولقَ للخير . والمصدر (افْعِيعالا) على وزْن استخراجاً فى السكون والحركة ، / وكذلك كلُّ شىء وازن شيئاً فهو يجرى مَجراه : فى سكونه وحركته ، فى المضارع ٢/٣٨٧ والمصدر ، إلّا ما ذكرت لك من مخالفة (فعَّل) و (أَفْعَل) فى المصدر للأَربعة ؛ لتفصل بين المُلْحَق وغيره .

ويقع فى الوزن (افْعَنْلَلَ) من الأَربعة والثلاثة ملحقة بالأَربعة فذلك نذكره بعد هذا الباب .

وقولنا : إنَّ الأَفعال إذا وقعت على وزن واحد بغير إلحاق فى الثلاثة الّتى تلحقها الزوائد استوت مصادرُها فيه بيانُ كلِّ ما يرد فى هذا الباب .

---

(١) الشهبة : لون بياض يصدعه سواد فى خلاله . والدهمة : السواد .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٣ « فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال وكذلك ما كان على زنته ومثاله يخرج على هذا الوزن وهذا المثال . كما خرج ما كان على مثال افتعلت . وذلك قولك : استخرجت استخراجا ، واستعصبت استعصابا ، واشهاببت إشهيبابا ، واقعنسست اقعنساسا ، واجلوذت اجلواذا » وانظر المقتضب جـ ١ ص ٧٦ — ٧٧ .

وقول المبرد : فالمصدر من ذا استفعالا .. ومصدره افعوالا إنما هو حكاية لحال النصب كما هو قول سيبويه فى جـ ٢ ص ٢٤٣ فمصدره عليه افتعالا .

اجلوذ : أسرع — اعلوط المهر : ركبه عريا .

وأعلم أنَّ التاء تلحق (فاعل) ، و (فَعَّلَ) فيكون الفعل على (تفاعَل) و (تفعَّلَ) ، كما تلحق (فَعْلَل) الذى أصْله الأربعة ، وذلك نحو : دحرج ، إذا ذكرت المطاوعة قلت : تَدحْرَج فيكون المصدر تَدحْرُجًا . فكذلك تقول : تقطَّعَ تقطُّعا ، وتكسَّر تكسُّرا .

وفى / (فاعَل) تقول : تغَافَل تغافُلا ، وتناول تناوُلا[1] ؛ لأنَّك تقول : ناولته فتناول ؛ كما تقول : دحرجته فتدحرج ، وكذلك كسَّرته فتكسَّر . (٢ / ٢٨٨)

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٤ « وأما (تفاعلت) فالمصدر التفاعل . كما أن التفعل مصدر (تفعلت) لأن الزنة وعده الحروف واحدة وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعلت من فعلت وضموا العين لئلا يشبه الجمع ، ولم يفتحوا لأنه ليس فى الكلام تفاعل الأسماء » .

وقال فى ص ٢٤٣ « وأما مصدر تفعلت فإنه التفعل جاءوا فيه بجميع ما جاء فى تفعل وضموا العين لأنه ليس فى الكلام اسم على تفعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت » .

هذا باب

أفعال المطاوعة

من الأفعال التى فيها الزّوائد من الثلاثة ، والأفعال التى لا زوائدَ فيها منها

وأفعال المطاوعة أفعالٌ لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنّها إخبارٌ عمّا تريده من فاعلها .

فإذا كان الفِعْل بغير زيادة فمطاوعُه يقع على (انْفَعَل) . وقد يدخل عليه (افْتَعَلَ) إلّاأنَّ الباب (انْفَعَلَ)[1] ، وذلك قولك : كسرته فانكسر . فإنَّ المعنى : أنِّى أردتُ كسْره فبلغت منه إرادتى . وكذلك قطعته فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعته فاندفع .

وقد يقع اشتوى فى معنى انشوى ؛ لأنَّ (افتعل) و (انفعل) على وزن .

٢/٣٨٩ فأمّا الأجود فى قولك : اشتوى ، فأنْ / يكون متعدّياً على غير معنى الانفعال . تقول اشتوى القومُ ، أى : اتَّخذوا شِوَاءً . فتقول على هذا : اشتوى القوم لحماً .

ولا يكون (انفعل) من هذا ولا من غيره إلّا غيرَ متعدٍّ إلى مفعول .

* * *

وإن كان الفِعْل على (أفْعَل) فبابه أفْعَلْته ففعَل[2] . ويكون (فَعَل) متعدّيا وغيرَ مُتعدٍّ . وذلك أخرجته فخرج ؛ لأنَّك كنت تقول ؛ خرج زيد . فإذا فَعل به ذالك غيره قلت : أخرجه عبدُ اللهِ ، أى : جعله يخرج . وكذلك : أدخلته الدار فدخلها ؛ أى : جعلته يَدْخلها .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٨ « باب ماطاوع الذى فعله على فعل وهو يكون على انفعل وافتعل وذلك قولك : كسرته فانكسر ، وحطمته فانحطم ، وحسرته فانحسر ، وشويته فانشوى وبعضهم يقول اشتوى ، و غممته فاغتمّ ، وانغم عربية ، وصرفته فانصرف ، وقطعته فانقطع » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٨ « ونظير فعلته فانفعل وافتعل أفعلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو ذلك » .

فإنّما (أفعلته) داخلةٌ على (فَعَلَ) . تقول : عطا يعطو : إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناولته فالأصل ذا ، وما كان من سواه فداخلٌ عليه . تقول : ألبسته فلبِس ، وأطعمته فطعِم .

فأمّا طرَحَت البئرُ وطرَحتها ، وغاض الماءُ وغِضْتُه[1] ، وكسب زيد درهماً وكسبَه - فهو على هذا بحذف الزوائد . وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ ؛ / نحو : أعطيته فأخذه ، إنّما أخذ في معنى عطا : أي تناول .

٢/٣٩٠

فإن كان الفعل على (فاعَل) ممّا يقع لواحد فالمفعول الذي يقع فيه على أنّه كان فاعلا يكون على مُتفاعِل ، وفِعْلُه على تَفاعل .

تقول : ناولته فتناوَل[2] ، وقاعسته فتقاعَس . هذا إنّما يصلحُ إذا كان (فاعَلَ) للفاعل وحدَه ؛ نحو : عافاه الله ، وناولت زيدا . فأمّا إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا . وذلك نحو شاتمت زيدا ، أي : كان منه إليّ مِثْلُ ما كان منّي إليه ، وقاتلت زيدا ، وضاربت عمرا .

فالغالب من ذا يقع على فَعَل يَفعُل من الصحيح . تقول : شاتمني فشتَمْتُهُ وحقٌّ لى أن أشْتُمَه ، وضاربني فضربته فأنا أَضْرُبُه . لا يكون الفعل من هذا إلّا على مثال قتل يقتل ، وليس من باب ضرب يضرب ولا عِلم يعلم[3] .

فإن كان الفعل على مثال (فعّلت)[4] أو (فاعلت) فقد قلنا : إنّه يكون على تفاعل وتفعّل

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٤ « وتقول : فتن الرجل وفتنته ، وحزن وحزنته ، ورجع ورجعته . . . » .
وعقد في الخصائص جـ ٢ ص ٢١٠ - ٢١٣ فصلا لذلك عنونه بقوله : « باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف » .
وانظر شرح الشافية جـ ١ ص ٨٧ والروض الأنف جـ ٢ ص ٣٩ المزهر جـ ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) في سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٨ « وفي فاعلته فتفاعل وذلك نحو ناولته فتناول وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال . . »

(٣) يريد أن المغالبة يكون فعلها من باب نصر ينصر في الفعل الصحيح وتأتي المغالبة من باب ضرب يضرب إذا كان الفعل مثالا أو أجوف يائيا أو ناقصاً يائيا فإن هذه الثلاثة إطرد فيها باب ضرب فلاتحول عنه ولا أريد منها المغالبة . تقول : واعظني فوعظته أعظه ، وسايرني فسرته أسيره ، وساعاني فسعيته أسعيه وانظر الشرح الرضي للشافية جـ ١ ص ٧٠ - ٧١ .

(٤) في سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفعل نحو كسرته فتكسر ، وعشيته فتعشى ، وغديته فتغدى » .

٢
٣٩١

و (اسْتَفْعَل) يكون المطاوع فيه / على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوبُ من فِعْله. وذلك : استنطقته فنَطَقَ ، واستكتمته فكَتَمَ ، واستخرجته فخَرَ ج .

فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر ، نحو : استخبرتُه فأَخبر ، لأنك تريد : سأَلته أن يخبرنى وكان فعله أخبر بالألف الثانية . فجاء على مقدار ما كان عليه ، وكذلك : استعلمتُه فأَعلمنى[1] ، فعلى هذا يجرى ما ذكرناه من هذه الأفعال .

---

(١) فى المخصص جـ ٣ ص ١٤٠ استخدمته فأخدمنى .

وفى جـ ٤ ص ١١٢ استحذانى فأحذيته : أى أعطيته حذاء .

وفى جـ ١٢ ص ١٦٦ استعديته فأعدانى ، واستأديته فآدنى : أى استنصرته فنصرنى .

وفى جـ ١٢ ص ٢٩٨ استغثته فأغاثنى .

وقال ابن هشام فى المغنى جـ ٢ ص ١١٦ : « المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كألبسته الثوب فلبسه ، وأقمته فقام .

زعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو : استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمنى الحديث ، واستعطيته درهما فأعطانى درهما .

وفى التعدى لواحد ، نحو : استفتيته فأفتانى ، واستنصحته فنصحنى . والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير » .

هذا باب

ما كان من بنات الأربعة
وأُلحِق به من الثلاثة

فمثال بنات الأربعة التى لا زيادة فيها (فَعْلَلَ) وذلك ، نحو : دحرج وهمْلَج ، وسَرْهَفَ. وقد مضى قولنا فى مصدره .

وتُلحَقُ به الثلاثةُ بالواو ثانيةً[1] فيكون على (فَوْعلَ) ، وذلك نحو : حَوْقَلَ ، كما تلحق اسما ، نحو : كوثر وجَورب ، والمصدر كالمصدر .

وتَلحقُ الواوُ ثالثةً فيكون على (فَعْوَل) ، / نحو : جَهْوَرَ كلامَه جَهْوَرَةً ، كما يلحقه اسما وذلك قولك : جَدْول ، والمصدر كالمصدر .

٢/٣٩٢

وَتلحقُه الياءُ ثانيةً فيكون الفعل على (فَيْعَلَ) ، وذلك نحو : بيطر . كما يلحقه اسما إذا قلت : رجل جَيْدَر وَصَيْرَف . والمصدر كالمصدر تقول : بيطر بيطرة .

وتلحقه الياءُ رابعةً ، نحو : سَلْقَى وجَعْبَى[2]. والمصدر كالمصدر .

ونظيره من الأسماء أَرْطى ، وعَلْقَى . ويدلُّك على أنّ الألف ليست للتأنيث أنّك تقول فى الواحدة : أَرْطاة وعلقاة ، وهذا مبيّن فى باب التصريف[3] . وإنّما نذكر هاهنا شيئا للباب الذى ذكرناه .

وكلُّ ما كان ملحقًا بشىءٍ من الفعل فمصدرهُ كمصدره .

---

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤٤ .

(٢) سلقاه : ألقاه على قفاه ، وجعباه : صرعه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٠٤ — ٢٤٤ .

وليس فى الأفعال شىءٌ على (فِعْيَل) ولكن (فِعْيَل) ملحَق بهجرع وذلك هِرْيَع وحِيْثَل[1].

فالفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلّا على (فَعْلَلَ) فالأسماء تكون على (فَعْلَل) ؛ نحو : جعفر. و(فُعْلُل) نحو التُرْتُم، والجُلْجُل[2]. ويكون على فِعْلِل / نحو : زِهْلِق ، وخِمْخِم[3] ‎‎٢/٢٩٣

ويكون على (فِعْلَل) نحو : هِجْرَع ، وَدِرهَم ؛ لتمكّن الأسماء وتقدُّمها الأفعالَ .

وتكون الأسماء على فِعَلٌ ؛ نحو : قِمَطْر ، وسِبَطْر[4].

***

فأمّا الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تَفَعْلَل) ، وهو الفعل الذى يقع على (فَعْلَل) ، وذلك؛ نحو: تدحرج وتَسَرْهف؛ لأنَّ التقدير: دحرجته فتدحرج . والمصدر(التَفَعْلُل).

ومصدر (تفعّل) (التفعُّل) كقولك : تكسّر تكسُّرا .

ومصدر (تفاعل) إنّما هو (التَّفاعُل) ؛ نحو : تغافل تغافُلا ، فاستوت مصادر هذه فى السكون والحركة ؛ كما استوت أفعالها .

وتلحق النونُ الأفعالَ ثالثةً ، وتُسكّن أوائلُها ، وتلحقها ألفُ الوصل ، فيكون على (افْعَنْلَلَ) وذلك نحو : احرنجم ، واخْرنطم[5].

والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضربين[6] :

أحدهما : أن تضاعف اللام فيكون الوزن (افْعَنْلَلَ) وإحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اقعنسس.

---

(١) الحثيل : القصير وأما الهريع فلم أقف عليه فى كتب اللغة وكذلك لم يذكره سيبويه فيما جاء على فعيل٢/٣٢٥ .

(٢) الترتم من أمثلة سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٥ ولم يذكر فى المعاجم اللغوية وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٦٦ والجلجل : الجرس الصغير .

(٣) الزهلق : الأملس وهو من أمثلة سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٥ . والخمخم : نبت له شوك .

(٤) تقدمت أبنية الإسم الرباعى المجرد فى الجزء الأول ص ٦٦ — ٦٧ .

(٥) اخر نطم : غضب . وانظر الجزء الأول ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ .

(٦) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٤ « وقد تلحق النون ثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخرة ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل فى الابتداء ويكون الحرف على افعنللت وافعنليت . . فافعنلل نحو : اقعنسس واعفنجج ، وافعنليت نحو اسلنقيت.واحرنبى فكما لحقتا ببنات الأربعة وليس فيهما إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يزاد فى بنات الأربعة نحو احرنجم واخرنطم » .

والوجه الآخر : أن تُزاد ياءٌ بعد اللام فيكون (افْعَنْلى) وذلك ، نحو : اسلنقى / ولا يكون الإلحاق به من بنات الثلاثة غير احرَنْجَمَ[1] ، لأنَّ النون إنَّمَا تقع بين حرفين من الأصل فلا يكون فيما أُلحِق به إلّا كذلك .

٢/٣٩٤

وتلحق بناتِ الأربعة الزيادةُ آخرًا ، ويُسكَّن أوّلُها فتلحقها ألف الوصل ، فيكون بناء الفِعلِ على افْعلَّلتُ وافْعَلَّلَ ، إلّا أنَّ الإدغام يُدركه ؛ وذلك نحو : اقشعررت ، واقشعرّ . وكان أصلُه اقْشَعْرَرَ . فنظيره من الثلاثة احمارَّرت ، واشهابَبت ، واشهابّ الفرس . ومصدره كمصدره لأنَّ الوزن واحد .

***

وكذلك (استفعلت) الذى لا يكون إلّا من الثلاثة ، وذلك قولك : اشهابّ الفرس اشهيبابا ؛ كما تقول استخرج استخراجا ، واغْدَوْدَنَ اغْديدانا ، واعلوّط اعلِوّاطا . وقد مضى قولنا فى استواء المصادر فى السكون والحركة إذا استوت أفعالها[2] .

ولا يكون الفِعلُ من بنات الخمسة البتّة ، إنّما يكون من الثلاثة والأربعة . ومثال الخمسة للأسماء خاصّة ، لقوّة الأسماء وتمكُّنِها[3] .

وأكثرُ مَا يبلُغُ / العددُ فى الأسماء بالزيادة سبعةُ أحرف ، ولا يكون ذلك إلّا فى المصادر من الثلاثة والأربعة ، وهما : اشهيباب واحرنْجام ، وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة . فأمّا الخَمسة فلا تبلُغُ بالزيادة إلّا ستّة أحرف ؛ لأنّه ليس منها فِعْلٌ فيكون لها مصدر كهذه المصادر ، ولكن تلحقها الزوائد كما تلحقُ سائِرَ الأسماء ، وذلك نحو : عضرفوط ، وعندليب ، وقبعثرى ، وهذا مبيّن فى باب التصريف[4] .

٢/٣٩٥

---

(١) فى المنصف ٨٩/١ : « ولم يأت شىء من الأفعال ألحق بلوات الأربع غير هذه الأمثلة المذكورة إلا أنهم قد قالوا : اكوأل ، فألحقوه باطمأن » .

(٢) انظر ص ١٠٢ . اغدودن النبت : طال واسترخى .
اعلوط المهر : ركبه عريا هذا قول أبى عبيدة وقال الأصمعى اعتنقه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٥٦ – ٢٥٧ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤١ – ٣٤٢ « باب مالحقته الزيادة من بنات الخمسة فالياء تلحق خامسة فيكون الحرف على مثال

= فى الصفة والإسم . فالإسم : سلسبيل ، وخندريس ، وعندليب ، والصفة : دردبيس ، وعلطميس ، وحنبريت، وعرطبيس .

ويكون على مثال فعليل فى الإسم والصفة فالإسم خزعبيل ، والصفة نحو قذعميل ، وخبعبيل ، وبلعبيس ، ودرخميل .

وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال فعللول نحو عضرفوط وهو اسم ، وقرطبوس وهو اسم ، ويستعور وهو اسم .

وتلحق الألف سادسة لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال فعللى وهو قليل قالوا قبعثرى وهو صفة ، وضبغطرى وهو صفة .

ويكون على مثل فعللول (بكسر الفاء) وهو قليل وهو صفة قالوا قرطبوس » .

ومن هذا نعلم أن زوائد الخماسى لاتكون إلا من بين حروف العلة آخرا أو قبل الآخر ، عضرفوط : ذكر العظاء — قبعثرى : جمل غليظ شديد .

تقدمت أبنية الخماسى المجرد فى ج ١ ص ٦٨ .

هذا باب

ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة

فالأفعال منها تكون على (فَعَلَ) (يفْعِل) لما كان متعدّيا وغير مُتَعَدٍّ .

فأمّا المتعدّى فنحو : ضرب يضرب ، وحبس يحبس ، وشتَم يشتِم .

وأمّا غير المتعدّى فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهَق يشهِق .

* * *

وتكون على (فعَل) (يفعُلُ) فيكون للمتعدّى وغيره .

فأمّاالمتعدّى فنحو : قتل يقتل ، وسجن يسجن ، / وعتل يعتُل . ٢/٣٩٦

وأمّا غير المتعدّى فنحو : قعد يقعد ، ونظر ينظر من العين ، وعطس يعطُس[1].

* * *

وتكون على (فعِل) (يفْعَل) لما يتعدّى ولما لا يتعدّى .

فالمتعدّى : شرب يشرب ، ولقِم يلقَم ، وحذِر يحذَر .

وأمّا غير المتعدّى فنحو : بطِر يبطَر ، وفقِه يفقَه ، ولحِج يلحح ، وشتِر يشتر .

* * *

ويكون على (فَعُلَ يَفْعُل) ولا يكون إلّا لما لا يتعدّى . وذلك نحو : كرُم يكرُم ، وشرف ، وظرف . فهذه أبنية الثلاثة[2].

---

(١) فى اللسان والقاموس : عطس من بابى ضرب وقتل .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٤ — ٢١٥ « باب بناء الأفعال . . فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فعل يفعل وفعل يفعل . . . » .

عتله بمعنى ساقه بجفاء وغلظة جاء من بابى ضرب ونصر وقرىء بهما فى السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ النشر جـ ٢ ص ٣٧١) .
لححت عينه : لصقت . وشترت العين : انقلب جفنها . ويأتى (فقه) متعديا أيضا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واعلم أنَّ حروف الحلْق إذا وقعت من (فَعَل) المفتوح فى موضع العين أو اللام جاء فيه (يَفْعَل) بالفتح ؛ وذلك لأنَّ حروف الحلْق من حيّز الألف ، والفتحة منها[1].

وإن كان حرف الحلْق فى موضع العين من الفعل انفتحت العينُ [ليكون العمل من وجه واحد] .

فأمّا ما كانت منه فى موضع اللام فسنذكره بعد ذِكْرنا حروفَ الحلْق إن شاء الله .

٢ / ٣٩٧ وهذه الحروف الستّةُ : فأقصاها الهمزة والهاء ، والمخرج / الثانى العين والحاء ، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والخاءُ .

فما كان من ذلك فى موضع اللام فنحو : قرأ يقرأ ، وبسأ به[2] يبسَأُ ، وجبَه يجبه ، وصنع يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ[3] ، ونبغ ينبغ ، ورقأ يرقأ .

وما كان فى موضع العين فنحو : ذهب يذهب ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونهش ينهش ، وجأر يجأر .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ « باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبذأ يبذأ ، وخبأ يخبأ ، وجبه يجبه ، وقلع يقلع ، ونفع ينفع ، وفرغ يفرغ ، وسبع يسبع ، وضبع يضبع ، وصنع يصنع ، وذبح يذبح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ ، ونسخ ينسخ . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات .

وأما ما كانت فيه عينات فهى كقولك : سأل يسأل ، وثأر يثأر ، وذأل يذأل ، وذهب يذهب (والذألان المر الخفيف) ، وقهر يقهر ، ومهر يمهر ، وبعث يبعث ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونحر ينحر ، وشحج يشحج ، ومغث يمغث . .

وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت فى الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذى فى حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركوهن إذ كن عينات . . » .

(٢) بسأ به : أنس .

(٣) سلخ من بابى نصر ومنع كما فى القاموس واللسان واقتصر سيبويه والمبرد على باب منع .

وإن كان حرف الحلق فى موضع الفاء لم يُفتح له شىءٌ[1] ؛ وذلك أنّ الفاء لا تكون إلّا ساكنة فى (يَفعل) . وإنّما تتحرّك فى المعتلّ بحركة غيرها ، نحو : يقول ويبيع .

واعلم أنّ الأصلَ مستعملٌ فيما كانت حروف الحلق فى موضع عينه أو لامه ؛ نحو : زأر الأسدُ يزئِرُ ، ونأم ينئِم[2] ؛ لأنّ هذا هو الأصل ، والفتح عارض . لما ذكرت لك هاهنا من أجل مصادره[3] ليجرى الفعل عليها . ونحن ذاكروها بعد ذكر أسماء الفاعلين / فى هذه الأفعال إن شاء الله .

٢ / ٣٩٨

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٤ « باب ما هذه الحروف فيه فاءات . . . وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان فى موضع الهمزة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فحالهما فى الفاء واحدة) .

وفى شرح الشافية للرضى ١ ج ١ ص ١١٩ « ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقيا ، إما لأن الفاء فى المضارع ساكنة فهى ضعيفة بالسكون ميتة ، وإما لأن فتحة العين أذن تبعد من الفاء لأن الفتحة تكون بعد العين التى بعد الفاء » .

(٢) نأم : أن ، أو صوت صوتاً ضعيفاً .

(٣) تقدم قوله فى ص ١١١ من هذا الجزء : لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها .

هذا باب

معرفة أسماء الفاعلين فى هذه الأفعال
وما يلحقها من الزيادة للمبالغة

اعلم أنَّ الاسم (من) (فَعَل) على (فاعل) ؛ نحو قولك : ضرب فهو ضارب ، وشتَم فهو شاتم وكذلك (فَعِل) نحو : علِم فهو عالم ، وشرِب فهو شارب .

* * *

فإن أردت أن تُكثِّر الفعل كان للتكثير أبنية :

فمن ذلك (فَعَّال)[1]؛ تقول : رجل قَتَّال ، إذا كان يُكثر القَتْل . فأمّا قاتِلٌ فيكون للقليل والكثير ؛ لأنّه الأصلُ . وعلى هذا تقول : رجل ضَرَّابٌ وشتَّام ، كما قال :

أخا الحَرْبِ لَبّاسًا إليها جِلالَها   وليس بوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعقَلا[2]

فهذا ينصِب المفعول كما ينصبه (فاعِلٌ) ؛ لأنّك إنّما تريد به ما تريد بفاعِل ، إلّا أنّ هذا أكثرُ مبالغةً ؛ ألا تراه يقول : « لبّاسا إليها جِلالَها » . ومن كلام العرب : أمّا العَسلَ فأنت شرّاب[3] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٥٦ « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة . فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى (فعول) (فعال) و(مفعال) و (فعال) و (فعل) . وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير يجوز فيهن ماجاز فى فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار » .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٥٧ على أعماله (لباسا) لأنه تكثير لابس فعمل عمله . الولاج : الكثير الولوج فى البيوت المتردد فيها لضعف همته .

والخوالف : جمع خالفة وهى عمود فى مؤخر البيت .

الأعقل : الذى تصطك ركبتاه عند المشى خلقة أو ضعفاً . وصف رجلا بالشجاعة والإعداد للحرب .

ونسب البيت سيبويه إلى القلاخ بن حزن المنقرى .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٥٧ « وسمعنا من يقول : أما العسل فأنا شراب » .

/ من هذه الأبنية (فَعُول) ، نحو : ضَروب ، وقَتول ، ورَكُوب : تقول : هو ضَروب زيدًا ، إذا كان يضربه مرّة بعد مرّة . كما قال : ٢/٣٩٩

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السيفِ سُوقَ سِمَانِها إذا عَدِمُوا زادًا فإنَّك عاقِرُ[1]

ومن كلام العرب : إنَّه ضَروبٌ رُؤوسَ الدارعينَ .

* * *

ومن هذه الأبنية (مِفْعال) ، نحو : رجل مِضْرَاب ، ورجل مِقْتال . ومن كلام العرب : إنَّه لَمِنْحَار بَوائِكَها[2] .

* * *

فأمّا ما كان على (فَعِيل) نحو : رَحيم وعليم ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزًا .

وذلك أنَّ (فَعِيلا) إنَّمَا هو اسم الفاعل من الفعل الذى لا يتعدّى . فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له مُلْحَق به .

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٥٧ على عمل ضروب .

سوق : جمع ساق . عقر البعير بالسيف : ضرب قوائمه ، وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها أما لتبرك فيكون أسهل لنحرها أو ليعاجل الرجل ذلك .

وقال ابن ولاد : سألت أبا إسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقر وثبت ، وضارب لايعمل إذا كان كذلك ، فقال : لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها ولست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل ، كما تريد فى ضارب فإذا قلت : هذا ضروب رؤوس الرجال فإنما هى حال كان فيها فنحن نحكيها .

قال ابن عصفور : هذا هو الصحيح ، والدليل على صحته قول أبى طالب : * ضروب بنصل السيف * لأنه مدح به أمية بن المغيرة بما ثبت له واستقر وحكى الحال التى كان فيها من عقر الإبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضى المحض ولم يرد حكاية حاله لما ساغ الإتيان بإذا لأنها للمستقبل .

ضروب : خبر مبتدأ محذوف أى هو ضروب . وقوله : فإنك عاقره : التفات .

وذكر ابن الشجرى فى أماليه جـ ٢ ص ١٠٦ أن أبا طالب مدح بهذه القصيدة النبى – صلى الله عليه وسلم – ورد عليه البغدادى .

والقصيدة فى الخزانة جـ ٢ ص ١٧٥ – ١٧٦ ، جـ ٣ ص ٤٤٦ وهى فى ديوان أبى طالب ص ٧٧ – ٨٠ – وانظر العينى جـ ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٥٨ « وقال : إنه لمنحار بوائكها » .

البوائك : جمع بائكة وهى الناقة السمينة ، من باك البعير إذا سمن .

والفعل الذى هو لفَعِيل فى الأصل إنَّما هو ما كان على (فَعُلَ) : نحو : كرم فهو كريم ، وشرُف فهو شريف ، وظرف فهو ظريف . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحِم فهو مُلْحَق به . فإن قلت : راحم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل . واحتجَّ سيبويه بقول الشاعر :

٢/٤٠٠ / حتَّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وباتَ الليلَ لم يَنِمِ[1]

فجعل البيت موضوعا من (فَعيل) (وفعل) بقوله : عمِل ، وكليل .

وليس هذا بحجّة فى واحد منهما ؛ لأنَّ « مَوْهِنًا » ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنَّما يعمل فيه معنى الفِعْل كعمل الفِعْل ، كان الفعل متعدِّيا أو غيرَ مُتعدٍّ .

وكذلك ما ذَكَرَ فى (فَعِل) . أكثرُ النحويين على ردّه ، و (فَعيلٌ) فى قول النحويين بمنزلته . فما كان على (فَعِل) فنحو : فرِق ، وبطِر ، وحذِر .

والحجّة فى أنَّ هذا لا يعمل أنّه لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حذِر . أى : ذو حذَر ،

---

(١) هو فى سيبويه ح ١ ص ٥٨ : ظاهر السياق يدل على أنه استشهد به على عمل فعيل (الذى هو من صيغ المبالغة) النصب فى المفعول به فإن الشواهد التى قبله والتى بعده سيقت لهذا .

و(كليل) عند سيبويه فعيل بمعنى مفعل كسميع بمعنى مسمع . وموهنا مفعول به على المجاز ، كما يقال : أتعبت يومك . والمعنى : أن البرق يكل أوقات الليل بدوامه وتوالى لمعانه ففعيل مبالغة مفعل وليس مبالغة فاعل ويبعد أن يكون كليل وصفا بمعنى ضعيف وموهناً ظرف لوصف البرق فى البيت بقوله : عمل وبقوله : وبات الليل لم ينم ثم أن البرق لو كان ضعيفاً فى لمعانه ماشاق البقر ، لأنه لايدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد ودام دل على المطر وشاق البقر ، وأتعب الموهن فى ظلمته ، لأنه كلما حضر ذهبت الظلمة بلمعانه وهكذا .

ويشهد لسيبويه ما رواه اللحيانى فى نوادره من أن بعض العرب يقول فى صفة الله هو سميع قولك وقول غيرك بتنوين سميع ونصب ما بعده .

شآها : شاقها كما فى شرح السكرى وقال الأعلم : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذى كان منه البرق .

الموهن : وقت من الليل .

والسكرى يرى أن كليلا هنا بمعنى ضعيف كما يراه المبرد .

والبيت من قصيدة لساعدة بن جؤية وهى فى ديوان الهذليين ج ١ ص ١٩١ — ٢٠٧ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ — ٤٥٦ والمغنى ج ٢ ص ٧٥ .

وفلان بَطِرٌ ؛ كقولك : ما كان ذا بطَر ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حذَر ولقد حَذِرَ . فإنّما هو كقولك : ما كان ذا شرَف ولقد شرُف . وما كان ذا كرم ولقد كرُمَ .

(ففَعِلٌ) مضارعة (لفَعيل) . وكذلك يقع (فَعِل) و (فَعِيل) فى معنى ، كقولك : رجل طَبٌّ وطبيب ، ومذِل ومَذِيل[1] ، وهذا كثير جدًّا .

واحتجَّ سيبويه بهذا البيت :

حَذِرٌ أُمورًا لا تَضِيرُ ، وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَرِ[2]

---

(١) ضجر وقلق .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٥٨ على إعمال (فعل) وهو حذر مبالغة (حاذر) وقال الأعلم : « وقد خولف سيبويه فى تعدى فعل وفعيل ، لأنهما بناءان لما لايتعدى كبطر وأشر وكريم ولئيم . وسيبويه – رحمه الله – لايراعى موافقته بناء مالا يتعدى إذا كان منقولا عن فاعل المتعدى للتكثير وهو القياس مع إثباته بالشاهد وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجعله مصنوعاً ونسب إلى أبى الحسن الأخفش . . وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده . . ولزيد الخيل :

أَتَانِى أَنَّهمْ مزِقونَ عِرْضى جِحَاشُ الكِرْمِلَينِ لها فَدِيدُ

فقال مزقون عرضى . . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل » .

وفى الخزانة « أما ماروى عن اللاحقى فى البيت فقد حكاه المازنى قال : أخبرنى أبو يحيى اللاحقى قال : سألنى سيبويه عن (فعل) يتعدى فوضعت له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ورضى بأن يخبر أنه قليل الأمانة ، لم يكن مثله يقبل قوله ويعترض به على ما قد أثبته سيبويه وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شىء فخبر عن نفسه بأنه فعل ما يبطل الجمال . .

قال ابن السيد : معنى البيت يحتمل أمرين : أحدهما : أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة فيأمن من لاينبغى أن يؤمن ، ويحذر من لاينبغى أن يحذر . والوجه الثانى وهو الأشبه عندى أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بعواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير . . . »

انظر الخزانة جـ ٣ ص ٤٥٦ – ٤٥٨ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ١٠٧ .

* * *

وخلاف المبرد لسيبويه فى عمل فعيل وفعل مما تناوله نقده لكتاب سيبويه ورد عليه ابن ولاد ، فى الانتصار وهذا نصه ص ٣٨ – ٤٣ :

« احتج فى تعدى فعل بقوله :

أَو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سمحجٍ بسراته نَدَبٌ لها وكُلومُ

وعضادة سمحج إنما هى منتصبة انتصاب هو حسن وجه عبد . وكان أبو عمرو بن العلاء يزعم أن عضادة سمحج ظرف . –

٢/٤٠١ / وهذا بيت موضوع مُحْدَث . وإنّما القياسُ الحاكمُ على ما يجىءُ من هذا الضرب وغيره .

فإن ذكرت (فَعُولا) من غير فِعْل لم يَجْرِ مَجْرَى الفِعْل ، وذلك نحو قولك : هذا رسول ، وليس بمنزلة ضَروب ؛ لأنّك تقول : رجل ضارِب وضَرُوب لمن يَكْثُر الضربُ منه . فإذا قلت : رسول لم ترد به معنى فِعْل ، إنّما تريد أنّ غيره أرسله . والفعل منه أرسل يُرْسل . والمفعول مُرْسَل .

وليس رسولٌ مكثّرًا من مرسِل ؛ لأنّ رسولا قد يستقيم أن يكون أُرسِل مرّةً واحدة ، فليس للمبالغة .

وأما « ضُرُوبٌ » فمعناه كثرة الضرب .

= واحتج بقوله :

حتّى شآها كليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَابًا وبَاتَ الليلَ لم يَنَم

وأما موهن فظرف .

ومن ذلك قوله فى هذا الباب فعيل يتعدى مثل رحيم وعليم ، فيجيز هذا رحيم زيدا وسميع كلامه ويذكر أنه إنما وضع للمبالغة ولم يأت فيه بحجة فى شعر ولا غيره . والدليل على أنه غير متعد أن باب فعيل فى الأصل إنما هو للفعل غير المتعدى ، نحو كرم وملح وظرف ، فلما بنوه هذا البناء ضارعوا به ما لايتعدى. فإن قال قائل أنت لا تقول : رحيم إلا لمن كثر ذلك منه وكذلك عليم؟ قيل له : نظيره كريم لايقال إلا لمن استكثر ذلك فيه – وقد يوجب الاسم تكثير الفعل ولا يجرى مجرى الفاعل ، لأنه ليس باسمه ولكنه مشتق فن ذلك قولك : رجل صديق وشريب وفسيق وأنت لا تقول : هو شريب الخمر ولكنك تقول للخمر كما تقول عليم بالناس رءوف بهم فن أجاز تعدى فعيل فليجز تعدى فعيل (مضعفة العين) وإنما لم يتعد هذا أجمع ، لأنه مستقر فيه فمعناه ماقد مضى من من الأفعال وصار اسما لازما كاليد والرجل وباب فعيل أجمع إنما هو الكثرة والمبالغة .

وقد ذكر فى هذا الباب بعينه : أعبد الله أنت له عديل وأعبد الله أنت له جليس (ص ٦٠) ويقول : لأن جليسا وعديلا اسمان ولو أراد اسم الفاعل لقال جالس . فيقال له : وكذلك اسم الفاعل إنما هو فى باب فعل إنما هو عالم وراحم وفعيل فى باب فاعل أيضاً كثير عادلته فأنا عديل ، وجالسته فأنا جليس ، وعاشرته فأنا عشير ، وخالطته فأنا خليط ، وشاركته فأنا شريك ، وذا أكثر من أن يحصى ، وإذا لم يجزه مع هذا الاطراد فى فعل فنحو رحم أولى ألا يجوز .

* * *

قال أحمد : أما قول محمد : إن (عضادة سمحج) منتصب انتصاب هو حسن وجه عبد فليس مثله ؛ لأن هذا الوصف إنما يعمل فيما كان من سبب الأول نكرة أو معرفا بالألف واللام كقولك : هو حسن وجها وحسن الوجه فقد علم أن الوجه للأول وكذلك إذا قلت : هو فاره عبدا علم أن العبد له فإذا قلت هو حسن وجه عبد على هذا جاز ولو قلت : هو حسن وجه رجل لم يجز أو حسن رجلا وأنت تريد رجلا من الرجال لم يجز وكذلك شنج عضادة سمحج بمنزلة قولك ... هو حسن وجه طويلة لأن السمحج الطويل على وجه الأرض فلو جاز هذا لقلت هو حسن وجه ظريفه أو طويله ومع هذا فهو فى النعت أقبح . =

فإن كانت الأسماءُ جاريةً على أفعالها فى الفاعِلين والمفعولين عمِلتْ عمَلَ أفعالها . لا اختلاف فى ذلك بين أحَد . ونحن ذاكروها مع ما ذكرنا إن شاء الله .

وذلك أنَّك إذا أردتَ التكثير من ذا قلت : مُضَرِّبٌ أعْناقَ القومِ ؛ لأنَّ الاسم على ضرَّبَ مُضَرِّب . وإنَّما ذكرنا النصب فى ضرّاب ، لأنَّه فى معنى مُضَرِّب ؛ ألا ترى أنَّك لا تقول لمن ضرب ضربةً واحدةً : ضَرَّابٌ ، ولا لمن خاط / خَيْطَةً واحدةً : خَيَّاطٌ ، ولا ضَرُوبٌ ، ولا خَيُوطٌ فإنَّما مُضَرِّبٌ من ضرَّبت ، ومستخرِج من استخرجت ، ومنطلِق من انطلقت .

٢
―
٤٠٢

فاسم الفاعل – قلَّت حروفه أو كثُرت – بمنزلة الفعل المضارع الذى معناه (يفْعل) . واسم

= وأما ما قاله فى (موهن) فإنه بعد ساعة من الليل فهو ظرف فإن العرب استعملته استعمال الأسماء وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفا ، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفا كالجبل لاتقول : زيد الجبل وإن كان مكانا ولا تقول : زيد مكة وإن كانت مكانا وكذلك الأوقات: منها ما لم يستعمل ظرفا ولو لم يأت بشاهد فى (فعل) لم يحتج إلى ذلك لأن (فعل) اسم جار على فعل ؛ نحو : حذر فهو حذر وهو مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب فى التعدى ولو انفردت إحداهما لعدى بسببها فكيف إذا اجتمعتا ؟ ، ألا ترى أن مفعالا ليس بجار على فعل وهو يتعدى ، لأنه للمبالغة قالوا : إنه لمنحار بوائكها . ولما وجد سيبويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارياً على الفعل وعدت ماهو جار على الفعل حمل الفعل على النحوين اللذين وجدهما فى كلام العرب وإن كان محمد وغيره قد وافقه على هذا فى أصل الباب .

وأما قوله : إن فعيلا مما لايتعدى ، نحو ظرف وكرم فلو سلم هذا إليه لكان فى المبالغة التى عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعل جار عليه نحو : رحم وعلم فهو رحيم وعليم وإذا كان فعيل من فعل (نحو) كرم فهو كريم لم يتعد كما (لا) يتعدى وإذا كان من فعل متعد تعدى اسم الفاعل ، كما يتعدى الفعل ألا ترى أن ضارباً يتعدى تعدى ضرب ، وجالساً لايتعدى كما لايتعدى جلس ففاعل يجرى فعله الذى أجرى عليه وكذلك (فعيل) يجرى مجرى فعله الذى أجرى عليه فتقول: هو رحيم زيدا ، كما تقول : رحم زيدا ولا تقول له فى كريم وظريف وذلك لأن كرم وظرف لايتعديان فلم يتعد ما جرى عليهما مشتقاً منهما .

وأما قوله : إن إدخال اللام فى قوله رحيم لزيد دليل على أنه لايتعدى فليس بشىء ، لأن اللام قد تدخل مع ضارب فتقول : هو ضارب لزيد بل أنها قد أدخلت مع الفعل فى قوله سبحانه (إن كنتم للرؤيا تعبرون) فليس دخول اللام ههنا بحجة على أن فعيلا لايتعدى .

وأما إلزامه من عدى فعيلا من أجل المبالغة أن يعدى فعيلا ، نحو : شريب الخمر فهو لازم وشريب متعد إذا كان للمبالغة وكان اسم الفاعل مشتقاً من فعل متعد وإن لم يكن جارياً كما لم يكن منحار بوائكها .

وأما احتجاجه بقوله : أزيد أنت له عديل فعديل ليس للمبالغة ولا هو الأصل فيه فاعل ولا اسم الجارى عليه فليس فيه واحدة من العلتين . وأما قوله فاعل فهو فعيل ؛ نحو : عادل فهو عديل ، وجالس فهو جليس فليس هذا بالاسم الجارى على (فاعل) وإنما جاء فى حروف محفوظة وليس ذلك بأغرب من فعل فهو فاعل ، نحو فره العبد فهو فاره ونضر النبت فهو ناضر فهى شواذ كلها وليس يعول على شاذ على أنا قد قلنا أن فعيلا وفعيلا لو لم يكونا جاريين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجبة لتعديتهما » .

المفعول جار على الفِعْل المضارع الذى معناه (يُفْعَلُ) . تقول : زيدٌ ضاربٌ عمرًا ، كما تقول : زيد يَضرب عمرا . وزيد مضروبٌ سوطا ، كما تقول : زيد يُضْرَب سوطًا .

فهذه جملة هذا الباب .

***

واعلم أنَّ المصادر تنصب الأَفعال التى هى منها ، وقد مضى قولنا فى هذا وفى مصادر ما جاوز عددُه الثلاثة[1] . ونحن ذاكرو المصادر التى تجرى على الأَفعال من ذوات الثلاثة على كثْرتها واختلافِها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

***

اعلم أنَّ المصادر تَلْحَقُهَا الميمُ فى أوّلها زائدةً ؛ لأَنَّ المصدر مفعولٌ . فإذا كان كذلك جرى مَجْرَى المصدر / الذى لا ميم فيه فى الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مَضْرَبًا : أى ضربا ، وغزوته غزوًا ومَغْزًى ، وشتمته شتْما ومَشْتَمًا[2] .

٢ / ٤٠٣

وتقول : يا عمرو مَشْتَمًا زيدا .

فإن كان المصدر لِفعْل على أَكْثَرَ من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأَنَّ المصدر مفعول . وكذلك إن بنيت من الفعل اسما لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول[3] . لأَنَّ الزمان والمكان مفعول فيهما . وذلك قولك فى المصادر : أدخلته مُدْخلا ، كما قال عزَّ وجلَّ : (أَنْزِلْنِى مُنْزَلًا مُبَارَكًا)[4] و (بِاسْمِ اللهِ مُجْرَيهَا وَمُرْسَاهَا)[5] .

---

(١) مصادر غير الثلاثى تقدم حديثها ص ٩٩ – ١٠٣ وعمل المصدر فى مسائل الفارقى التى نقلناها إلى الجزء الأول .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٦ « باب اشتقاقك الأسماء . أما ما كان من فعل يفعل (بكسر العين) فإن موضع الفعل مفعل .. فإذا أردت المصدر بنيته على مفعل وذلك قولك : أن فى ألف درهم لمضربا أى لضربا ، قال الله تبارك وتعالى : (أين المفر) يريد أين الفرار » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٠ « باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة .. فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوله ، كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه . . . » .

(٤) المؤمنون : ٢٩

(٥) هود : ٤١ – قراءة ضم الميم وفتحها فى مجراها من السبعة ، واتفق السبعة على ضم ميم مرساها وقرىء فى الشواذ (غيث النفع ص ١٢٨ شرح الشاطبية ص ٢٢٢ النشر جـ ٢ ص ٢٨٨ شواذ ابن خالوية ص ٦٠) .

ويرى أبو حيان أن مجراها ومرساها يحتملان المصدرية واسم الزمان واسم المكان . البحر المحيط جـ ٥ ص ٢٢٥ .

وكذلك : سرّحته مُسرَّحا ، وهذا مُسرَّحنا ؛ أى فى موضع تسريحنا ، وهذا مُقامُنا ؛ لأنك تريد به المصدر والمكان من أقمت . وعلى ذلك قال الله عزّ وجلّ : (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا)[1] لأنها من أقمت . وقال : « يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ »[2] لأنها من قمت . موضع قيام ومن قرأ (لا مُقامَ) إنّما يريد : لا إقامة .

. . . .[3]

. . . .

. . . .

٢ / ٤٠٤

/ قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافى … فلَا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابا[4]

أى تسريحى . وقال الآخر :

---

(١) الفرقان : ٦٦

(٢) الأحزاب : ١٣ والقراءتان سبعيتان . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٣) الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ ليست موجودة ويبدو لى أن هذا اضطراب فى كتابة الأرقام فالكلام متصل ومتسق ولا يشعر بنقص ونستدل أيضاً بما ذكره المبرّد فى الكامل فقد عرض لهذا الموضوع وهذا نصه ج ٢ ص ٢٥٨ – ٢٦٠ .

« وكل مصدر زيدت الميم فى أوله إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول ، وكذلك إذا أردت الزمان واسم المكان تقول أدخلت زيدا مدخلا كريما ، وسرحته مسرحا حسنا واستخرجت الشىء مستخرجا . قال جرير :

أَلَمْ تعلمْ مُسَرَّحِيَ القَوافى … فلا عِيًّا بِهِنّ ولا اجْتِلابَا

أى تسريحى وقال عزوجل (وقل رب أنزلنى منزلا مباركا) ويقال أقمت مقاماً وقال عز وجل (إنها ساءت مستقراً ومقاما) : أى موضع إقامة ، وقال الشاعر :

تطول القصارَ والطوالُ يَطُلْنَها … فمن يرها لا يَنسها ما تكلّما

وما هى إلا فى إزارٍ وعِلْقَةٍ … مُغارَ بنِ همّام على حىّ خَثْعَمَا

يريد زمن إغارة ابن همام » .

فالآيات والشواهد والأمثلة تكاد تتحد فى المقتضب والكامل .

وسبق هذا الحديث فى ص ٦١ من الأصل مع الآيات والشواهد . ويبعد أن تكون هناك صفحة ناقصة فى أثناء هذا التمثيل .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ٧٥ .

وما هِيَ إلَّا في إزارٍ وعِلْقَـةٍ مُغـارَ بنِ همَّامٍ على حَيِّ خَثْعَمَا(1)

أي وقت إغارة ابن همَّام .

وهذا أوضَحُ من أن يُكْثَرَ فيه الاحتجاج ؛ لأنَّ المصدر هو المفعول الصحيح ؛ ألا ترى أنَّك

---

(1) استشهد به سيبويه ج 1 ص 120 فقال « فصير مغاراً وقتا وهو ظرف » والمبرد يقول : أى وقت إغارة وقال فى الكامل : يريد زمن اغارة ابن همام فظاهر عبارة سيبويه أن (مغارا) اسم زمان مشتق ويحتمل تفسير المبرد هنا أن يكون جعله اسم زمان مشتقاً كسيبويه ويحتمل أن يكون جعله مصدراً ميميا ثم قام المصدر الميمى مقام الظرف على تقدير مضاف كجئتك خفوق النجم ويعين هذا الاحتمال الأخير ما سيذكره المبرد فى الجزء الرابع ص 625 قال : ما كان من المصادر حينا فإن تقديره حذف المضاف إليه وذلك قولك : موعدك مقدم الحاج وخفوق النجم كان ذلك خلافة فلان فالمعنى فى كل ذلك وقت خفوق النجم وزمن مقدم الحاج وزمن خلافة فلان وعلى هذا قال الشاعر : وما هى إلا فى إزار وعلقة مغار بن همام . أى فى هذا الوقت .

وأبو الفتح فى الخصائص ج 2 ص 208 جعله مصدرا ميميا ناب عن الظرف بتقدير مضاف لأن قوله : على حى خثعما يتعلق به واسم الزمان لايعمل فى الظرف .

ويقول الأعلم : وقد غلط سيبويه فى جعله المغار ظرفا وقد تعدى إلى حى خثعم بعلى .

وقد وقفت على نصوص كثيرة تمنع من أن يعمل اسم المكان أو اسم الزمان فى الظرف . انظر إعراب القرآن للعكبرى ج 1 ص 83 ، 91 والبحر المحيط ج 1 ص 164 وشرح الجاربردى للشافية ص 70 .

وفى حاشية الصبان ج 2 ص 180 إجازة أن يعمل اسم المكان واسم الزمان فى الظرف لأنه يكتفى برائحة الفعل .

فالمعنى فى البيت على أن مغار اسم زمان والذى دعا إلى جعله مصدراً ميميا عند بعضهم هو تعلق الجار والمجرور به ولو جعل اسم زمان لم يكن هناك داع لتقدير مضاف ويقول أبو حيان فى البحر ج 8 ص 48 :

« محيا وممات ، ومقدم تستعمل بالوضع مصدرا واسم زمان واسم مكان . فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه لأنها موضوعة للزمان والمكان كما وضعت للمصدر فهى مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف خفوق النجم فإنه وضع للمصدر فقط » .

ولكن المبرد يقدر المضاف مطلقا وهذا مما لاداعى له عند جعله اسم زمان مشتقا لأنه يلغى الفرق بين اسم الزمان المشتق والمصدر الميمى فى المعنى .

العلقة : بكسر العين : ثوب قصير بلا كمين تلبسه الصبية تلعب فيه . وصف امرأة وأرخ لسنها بأنها كانت تلبس هذا الثوب القصير فى وقت إغارة ابن همام على هذا الحى .

ونسبه الأعلم كما نسب فى كتاب سيبويه وفى الاقتضاب وفى الكامل إلى حميد بن ثور ويقول الشيخ المرصفى : نسبه ابن السيرافى فيما كتبه على شواهد سيبويه إلى حميد بن ثور وقد انتقده أبو محمد الأعرابى فى كتابه (فرحة الأديب) قال : غر ابن السيرافى قصيدة حميد الميمية ، فتوهم أن هذا البيت منها والبيت للطماح بن عامر — وليس فى ديوان حميد .

رغبة الآمل ج 2 ص 260 الاقتضاب ص 102 والمخصص ج 4 ص 35 لم ينسبه وشرح الحماسة ج 2 ص 300 ، وشروح سقط الزند ص 556 .

إذا قلت : ضربت زيدا ، أنّك لم تفعل زيدا[1] وإنّما فعلت الضرْبَ ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ، لأنّك إنّما أوقعت به فِعْلَك. فأمّا قول الله عزّ وجلّ : (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا[2] (فمعناه : عيشًا ، ثمّ قال : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ)[3] أى الحيض . فكان أحد المصدرين على (مفعَل) والآخر على (مَفْعِل) .

وقوله عزّ وجلّ : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)[4] .

ومطلعُ الفجر وما أشبه هذا فله باب[5] يذكر فيه إن شاء الله.

---

(١) هذه العبارة (ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل) . كررت أن الثانية توكيداً كما فى الآية الكريمة (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وسيأتى إعرابها فيما بعد .

(٢) النبأ : ١١ – فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٧ « (وجعلنا النهار معاشا) أى جعلناه عيشاً » .

يظهر لى أن معاشا فى الآية اسم زمان قال أبو حيان : « معاشا وقت عيش وهو الحياة تتصرفون فيه فى حوائجكم وكان القياس أن يأتى على مفعل بكسر العين » .

وينقل الجمل عن الشهاب قوله : وقتاً للمعاش أى تتصرفون فيه فى حوائجكم يعنى أنه مصدر ميمى بمعنى المعيشة وهى الحياة وقع هنا ظرفا كما يقال آتيك طلوع الفجر لأنه يثبت مجيئه فى اللغة اسم زمان ، إذ لو ثبت لم يحتج لتقدير مضاف (الجمل جـ ٤ ص ٤٦٣ – ٤٦٤) وهذا كلام لا تحقيق فيه فصياغة الزمان والمكان والمصدر الميمى قياس مطرد والمعنى هو الذى يحدد نوع الصيغة أهى مصدر أم زمان أم مكان ؟ وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٤٣٧ .

(٣) البقرة : ٢٢٢ – وانظر البحر المحيط جـ ٢ ص ١٥٦ ، ١٦٧ وفى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٧ « وقال (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض) أى فى الحيض » .

(٤) القدر : ٥ – وانظر البحر جـ ٨ ص ٤٩٧

(٥) ربما يريد أن يشير إلى استعمال اسم الزمان ظرفا فهو الذى سيأتى . أما صياغة إسم الزمان والمكان فقد تكلم عنها هنا وفيما مضى .

هذا باب

مصادر / ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

٢/٤٠٥

اعلم أنّ هذا الضربَ من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ؛ وذلك أنّ مجازها مجازُ الأسماء ، والأسماءُ لاتقع بقياس .

وإنّما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالُها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ، لأنّ الفِعْل منها لايختلف . والثلاثة مختلفةٌ أفعالُها الماضيةُ والمضارعةُ ؛ فلذلك اختلفت مصادرها ، وجرت مَجْرى سائر الأسماء .

فمنها مايجيء على « فَعْل » مفتوحَ الأوّل ساكن الثاني وهو الأصل ، وسنبيّن الأصل إن شاء الله .

فما جاء منها على (فَعْل)[1] فقولك : ضربت ضرباً ، وقتلت قتْلا ، وشربت شَرْبا ، ومكثت مَكْثًا[2] . فهذا قد جاء فيما كان على فعَل يَفْعِل ؛ نحو : ضرب يضرب ، وعلى فعَل

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٢١٤ « ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلا وأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلا وخلفه يخلفه خلفا ودقه يدقه دقا . . وأما فعل يفعل ومصدره فنحو ضرب يضرب ضربا . . وحبس يحبس حبسا وأما فعل يفعل فلحسه يلحسه لحسا ولقمه يلقمه لقما . . وشربه يشربه شربا وملجه يملجه ملجا » .

وقال في ص ٢١٦ « سكت يسكت سكتا ، وهدأ الليل يهدأ هدأ وعجز عجزا وحرد يحرد حردا » .

(٢) في سيبويه جـ ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : مكث يمكث مكوثا كما قالوا قعد يقعد قعودا وقال بعضهم مكث (بضم الكاف) شبهوه بظرف لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعل لا يتعدى وقالوا : المكث ، كما قالوا الشغل ، وكما قالوا القبح » .

وفي اللسان : المكث : الأناة واللبث والانتظار مكث يمكث مكثا ومكثا ومكوثا ومكاثا ومكاثة ومكيثى .

وفي القاموس المكث مثلث الميم وفعله كنصر وكرم .

يَفْعُل نحو : قتل يقتل ، وعلى فعِل يَفعَل ، نحو : شرب يشرب ولقم يلقم ، وعلى فعُل يَفعُل ؛ نحو : مكُث يَمْكُث .

* * *

ويقع على (فِعْلٍ) و (فُعْلٍ) بإسكان الثانى وكسر الأوّل / أو ضمّه .

فأمّا الكسر فنحو : علِم عِلْمًا ، ، وحلِم حِلْمًا ، وفقِه فِقْهًا ، وكذلك فَقُه .

وأمّا ما كان مضمومَ الأوّل فنحو : الشُغْل تقول : شغَلته شُغْلًا ، وشرِبته شُرْبًا[1] ، وسَقِم الرجل سُقْمًا .

ويكون على (فَعَلٍ)[2] ؛ نحو جلبته جَلَباً ، وطرِبت طرَباً ، وحلب الرجل الشاة حلَبا .

ويكون على (فِعَلٍ)[3] ؛ نحو : سمِن سِمَنًا ، وعظُم عِظَما ، وكبرُ كِبَراً ، وصَغُر صِغَرا .

ويكون على (فَعِلٍ)[4] ؛ نحو ضحك ضَحِكا ، وحلف حَلِفا ، وخنَقه خَنِقاً .

هذه المصادر بغير زيادة .

وتكون الزيادة فيكون على (فُعُولٍ)[5] و (فِعَال) ، نحو : جلس جُلوسًا ، وقعدَ قُعوداً ، ووقَدت النار وُقودا ، وشكرته شُكورا ، وكفرته كُفورا .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على (فعل) وذلك ، نحو الشرب ، والشغل . وقد جاء على (فعل) ، نحو فعله فعلا . ونظيره قاله قيلا » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على (فعل) وذلك حلبها يحلبها حلبا ، وطردها يطردها طردا ، وسرق يسرق سرقا » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٢٤ « وقد يجىء المصدر على (فعل) وذلك قولك : الصغر ، والكبر ، والقدم ، والعظم ، والضخم » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لعب يلعب لعبا ، وضحك يضحك ضحكا . كما قالوا الحلف » . وقال فى ص ٢١٥ « وقد جاء المصدر على فعل وذلك خنقه يخنقه خنقا ، وكذب يكذب كذبا ، وقالوا كذابا » .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٤ — ٢١٥ « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على (فعول) وذلك لزمه يلزمه لزوما ، ونهكه نهوكا ، ووردت ورودا ، وجحدته جحودا شبهوه بجلس جلوسا ، وقعد قعودا ، وركن ركونا لأن بناء الفعل واحد » .

و (الفِعال)[1] ، نحو : قُمت قياما ، وصُمت صِياماً ، ولقِيته لِقاء .

ويكون على (فَعال)[2] ، نحو : ذهبت ذَهاباً ، وخفيتُ خَفاءً ، وشربت شَراباً . يقول بعضهم . هو مصدر . وأمّا أكثر النحويّين فالشَراب عنده المشروب . وهذا لا خلاف فيه . وإنّما تزعم طائفة أنّه يكون للمصدر .

٢/٤٠٧ / وتقول : جمُل جَمالا ، وخبُل خَبالا ، وكمُل كمَالا .

ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو : سفُه سَفاهة ، وضلّ ضَلالة ، وجهِل جَهالة ، وسقُم سَقَامَةَ[3] .

* * *

ويكون فى المعتلّ منه بناءٌ لايُوجد مثلهُ فى الصحيح . وذلك أنّك لاتجد مصدرا على(فَيْعَلُولة) إلّا فى المعتلّ ، وذلك شاخ شَيخوخة ، وصار صَيرورة ، وكان كينونة . إنّما كان الأَصل كَيِّنُونَة[4] ، وصَيِّرورة ، وشيَّخوخة . وكان قبل الإدغام كَيْونُونةً . ولكن لمّا كثُر العددُ ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف .

ومثل ذلك قولهم فى هيّن : هَيْن ، وفى سيّد : سَيْد ، وكذلك ميّت ، ومَيْت ، وليّن ولَيْن .

= وقال فى ص ٢١٦ « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا فى الذى يتعدى ويكون الإسم فاعلا والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قعد قعودا وهو قاعد ، وجلس جلوسا وهو جالس ، وسكت سكوتا وهو ساكت ، وثبت ثبوتا وهو ثابت ، وذهب ذهوبا وهو ذاهب » .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فعول وذلك نحو كذبته كذابا ، وكتبته كتابا ، وحجبته حجابا وبعض العرب يقول كتبا على القياس ونظيرها سقته سياقا ، ونكحها نكاحا ، وسفدها سفادا » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٥ « وقد قالوا : سمعته سماعا فجاء على (فعال) ، كما جاء على فعول فى لزمته لزوما » .
وقال فى ص ٢١٦ « وقالوا : الذهاب والثبات فبنوه على فعال ، كما بنوه على فعول والفعول فيه أكثر » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : نصح نصاحة » .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ وسيكرره مرارا .

وجميع ما كان على هذا الوزن . فلما كان التخفيف فى العدد الأقل جائزا كان فى العدد الأكثر لازمًا .

ولا يوجد مصدر على (فَيْعَلُولة) فى غير المعتلّ ؛ لأنّ من كلامهم اختصاصَ المعتلّ بأبْنية لاتكون فى غيره . والدليل على أنّه (فَيْعَلُول) أنّه لايكون اسم على (فَعْلُول) بفتح أوّله ، ولم يوجد ذلك إلّا فى قولهم : صَعْفُوقٌ / ويقال : إنّه اسم أعجمىّ أعرب[1] .

٢/٤٠٨

ومن الدليل على ذلك أنّ كَيْنونة او كان (فَعْلُولة) لكان كَوْنونة ، لأنّه من الواو ، فهذا واضح جدًا .

* * *

والدليل على أنّ أصل المصادر فى الثلاثة (فَعْل)[2] مسكن الأوسط مفتوح الأوّل أنّك إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرّة الواحدة فإنّما ترجع إلى (فَعْلَة) على أىّ بناء كان بزيادة أو غير زيادة . وذلك قولهم : ذهبت ذَهاباً ثمّ تقول : ذهبت ذَهْبَةً واحِدة . وتقول فى القعود : قعدت قَعْدَة واحدة ، وحلفت حَلْفَة واحدة ، وحلبته حَلْبَة واحدة . لا يكون فى جميع ذلك إلّا هكذا .

و (الفَعْل) أقلّ الأُصول والفتحة أخف الحركات . ولا يثبت فى الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلّا بثَبت وتصحيح .

وزعم سيبويه أنّ الأكثر فى الفِعْل الذى لا يتعدّى إلى المفعول أن يأتى على (فُعُول)[3] وإن كان (الفَعْل) هو الأصل . فكأنّ الواو إنّما زِيدتْ / وغُيّر للفصل بين المتعدّى وغيره ؛ وذلك

٢/٤٠٩

---

(١) فى إصلاح المنطق ص ٢١٩ «كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول نحو زنبور . . . إلا حرفا واحدا جاء نادرا وهم بنو صعفوق لخول باليمامة » .

وقال الجواليقى فى المعرب : صعفوق اسم أعجمى وقد تكلمت به العرب . أنظر شواهد الشافية ص ٤ — ٧ — وشرح الرضى الشافعية جـ ١ ص ٢٠ ومعجم البلدان .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٢٩ «وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فعله على الأصل لأن الأصل (فعل) » .

(٣) سيبويه جـ ٢ ص ٢١٦ .

نحو : جلست جُلوساً ، ووقدت النار وُقودا ، وإن كان الأصل ما ذكرنا . وقد يجىء هذا فيما لايتعدّى أكثر .

* * *

وجاءت مصادرُ على (فَعُول)[1] مفتوحة الأوائل ؛ وذلك قولك : توضأتُ وَضُوءًا حسناً ، وتطهّرت طَهُوراً ، وأُولِعْت به وَلُوعا ، ووقدت النار وَقُودا ، وإنَّ عليه لقَبولا . على أنَّ الضمّ فى الوقود أكثر إذا كان مصدراً وأحسن .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٢٨ « باب ما جاء من المصادر على (فعول (وذلك قولك ؛ توضأت وضوءا حسنا ، وتطهرت طهورا حسنا ، وأولعت به ولوعا ، وسمعنا من العرب من يقول : وقدت النار وقودا غالبا ، وقبله قبولا والوقود أكثر والوقود (بفتح الواو) : الحطب ، وتقول : إن على فلان لقبولا فهذا مفتوح » .

هذا باب

ما كان من المعتلّ فيما جاوز فِعْله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته

اعلم أنّ المعتلّ يقع على ضربين : محذوفاً ، ومُتمَّماً .

فما لزمه الحذف لعلّة تكون تلك العلّة راجعة فى مصدره فمصدره معتلٌ كاعتلاله . وما سلم من الحذف فِعْلُه كان مصدره تامّاً .

فمن ذلك مايكون من الثلاثة ممّا فاؤه واو ، وذلك نحو : وعد / ووجد . فإذا قلت : يعِد[1] ويجِد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحُذِفت لذلك ، فكان يعد ويجِد . وكان الأصل : يَوْعِد ويَوْجِد . ولولم تكن الكسرة بعد الياء لَصحّت ، كما تصحّ فى يَوْجَل ، أو أبدلت ولم تحذف : كما تقول : يَيْجَل ويَيْحل ، وياجل وياحل .

٢ / ٤١٠

فإذا قلت : وعْداً ، ووَزْناً صحّ المصدر ، لأنّه لم تلحقه علّة .

فإن قلت : عِدة وزِنة أعللت فحذفت[2] ؛ لأنّ الكسرة فى الواو .

فالعلّة فى المصدر من جهتين : إحداهما : علّة فِعْله ، والثانية : وقوعها فيه ؛ ألا ترى أنّها لو كانت علّةُ الفِعْل وحدَها لصحّ المصدر كما ذكرت لك فى الوَعْد والوزْن .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٢ « تقول : وعدته فأنا أعده وعدا ، ووزنته فأنا أزنه وزْنا ، ووأدته فأنا أئده وأدا ، كما قالوا : كسرْته فأنا أكسره كسرا ولا يجىء فى ذا الباب يفعل . . واعلم أن ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : ياجل وييجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها . » أنظر ص ٨٨ من الجزء الأول .

(٢) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

ولو بنيت اسماً على (فِعْلة) لاتريد به مصدراً لصحّت الواو[1] — وذلك مثل الوِجْهة ، فكذلك كلُّ مصدر من المعتلّ . وهذا الذى قدّمت ما اعتلّت فاؤه .

* * *

والذى تعتلّ عينه من باب قال وباع هذا مَجْراه ، تقول : قُمْتُ قِياماً[2] فإنّما حذفت موضع العين من قمت ، لاجتماع الساكنين . ولم يلتق فى المصدر ساكنان ، ولكنْ / يلزمك لاعتلال الفعل أن تقلب الواو ياءً ، لأنّ قبلَها كسرةً . فقد اجتمع فيها شيئان : الكسرة قبلَها ، وإعتلالُ الفِعْل . فلذلك قلت : لُذْت لِياذا ، ونِمْت نِياما ، وقُمْت قِياما .

٢
―――
٤١١

ولو كان المصدرُ لـ (قاومت) لَصحَّ فقلت : قاومته قِواماً ، ولاوذته لِواذا .

وكان اسما غَيْر مصدر نحو : خِوان .

فإن كان المصدر لاعلّةَ فيه صحّ على ما ذكرت لك . وذلك قولك : قُلت قَوْلا ، وجُلت جَوْلا ، وكذلك بِعت بَيْعاً ، وكِلت كَيْلا . لا نَقْصَ فى شىء من ذلك .

وكذلك إن اعتلّت اللام فلحقت المصدر تلك العلّة والفعل بزيادة أو غير زيادة .

---

(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٩ « باب تقلب فيه الواو ياء . وذلك قولك : حلت حيالا ، وقمت قياما . وإنما قلبوها حيث كانت معتلة فى الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال وتمثل ذلك سوط وسياط » .

* * *

نرى العنوان لما جاوز فعله الثلاثة من المعتل ولم يتكلم إلا عن الفعل المثال الثلاثى الواوى الفاء وإعلاله وإعلال مصدره وعن الفعل الأجوف وقد سبق له الحديث عن هذا فى الجزء الأول ص ٨٨ — ٨٩ .

هذا باب

الأمر والنهى

فما كان منهما مجزوما فإنّما جَزْمه بعامل مُدْخَلٍ عليه . فاللازم له اللام . وذلك قولك : لِيقُمْ زيد . لِيَذْهَبْ عبدُ الله . وتقول : زُرنى ولأَزُرْكَ ، فتُدْخِلُ اللامَ ؛ لأَنَّ الأمر لك .

فأمّا إذا كان / المأمور مخاطَبًا ففِعْلُه مبنىٌّ غيرُ مجزوم وذلك قولك : اذهبْ . انطلقْ .

٢
———
٤١٢

وقد كان قوم من النحويّين[1] يزعمون أنَّ هذا مجزوم ، وذلك خطأٌ فاحش ؛ وذلك لأَنَّ الإعراب لا يَدْخُلُ من الأفعال إلّا فيما كان مضارعاً للأسماء .

والأَفعال المضارعة هى التى فى أوائلها الزوائد الأربع : : الياءُ ، والتاءُ ، والهمزة ، والنونُ . وذلك قولك : أَفْعَلُ أنا ، وتَفْعَلُ أنت ، ويفْعَلُ هو ، ونَفْعَلُ نحن . فإنّما تُدخل عليها العوامل وهى على هذا اللفظ .

وقولك : اضربْ ، وقمْ ليس فيه شىء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه إلّا بحرف يدخل عليه فيجزمه . فهذا بيّن جدًّا .

ويروى عن رسول الله — صلى الله عليه وسلّم — أنّه قرأ (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا[2]) فهذا مجزوم جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر ، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلابدَّ من إدخال اللام ، تقول : لِيَقُمْ زيد ، وتقول : زُرْ زيدا / وليزُرْك . إذا كان الأمر لهما ؛ لأَنَّ زيدا غائب ، ولا يكون الأمر له إلّا بإدخال اللام .

٢
———
٤١٣

وكذلك إن قلت : ضُرِبَ زيد فأَردت الأمر من هذا : لِيُضْرَبْ زيد ، لأَنَّ المأمور ليس بمواجه .

---

(١) يقصد المبرد بقوم من النحويين — الكوفيين وقد عقد الأنبارى مسألة فى الإنصاف لهذا الخلاف ص ٣٠٣ — ٣١٧ كما عرض له فى أسرار العربية ص ٣١٦ — ٣٢١ .

(٢) يونس : ٥٨ . قراءة فلتفرحوا بتاء الخطاب من العشرة وانظر تعليق ٢ من ص ٤٥ من هذا الجزء .

واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهى فى الجزم والحذف عند المخاطبة ، وإنّما قيل : دعاء وطلبٌ للمعنى ؛ لأنّك تأمر مَنْ هو دونَك ، وتطلب إلى من أنت دونَه . وذلك قولك : لِيغْفِرِ اللهُ لزيد وتقول : اللهمَّ اغفر لى ؛ كما تقول : اضربْ عمرًا .

فأمّا قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيدا ، ونحو ذلك - فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلبُ ؛ وإنّما كان كذلك لِيعلَم السامع أنّك لا تخبر عن الله - عزَّ وجلَّ - وإنّما تسأله . كما أنَّ قولك : عَلِم اللهُ لأقومنّ . إنّما لفظُه لفظُ رزق اللهُ ومعناه القسم ؛ لأنّك فى قولك : (عَلِمَ) مُسْتَشهِدٌ .

وتقول : يا زيد لِيقُمْ إليك عمرو ، ويازيد لِتَدَعْ بنى عمرو .

٢/٤١١ والنحويّون يجيزون إضمار هذه اللام[1] للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك / بقول متمِّم بن نُوَيْرة .

على مِثْلِ أصحـابِ البَعُوضةِ فاخمِشِى ... - لكَ الويلُ - حُرَّ الوجْهِ أَوْيَبْكِ مَنْ بكَى[2]

يريد : أو لِيَبْكِ مَنْ بَكَى . وقول الآخر :

محمّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ من شَىءٍ تَبـالا[3]

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) فى الدعاء بمنزلتهما فى الأمر والنهى . وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك ، وليجزيك الله خيرا . واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة » .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٠٩ على حذف لام الأمر للضرورة .

فى معجم البلدان : البعوضة : ماء لبنى أسد بنجد قريبة القعر ، وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة .

وانظر السيوطى ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٧٥ . وشروح سقط الزند ص ١١٢٤ .

خمش وجهه : خدشه ولطمه ، وضربه وقطع عضوا منه . من بابى نصر ، وضرب .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٠٨ على حذف لام الأمر للضرورة .

التبال : سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال فكأن التاء بدل من الواو . قال النحاس : سمعت على بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت ويلحن قائله وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ولا يحتج به ، ولا يجوز مثله فى شعر ولا غيره .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضْمر[1] ، وأَضْعفُها الجازمةُ ؛ لأنَّ الجزم فى الأفعال نظير الخفض فى الأسماء . ولكن بيت متمّم حُمِل على المعنى ؛ لأنَّه إذا قال : فاخْمِشى فهو فى موضع فلتخمشى ، فعطف الثانى على المعنى .

وأمّا هذا البيتُ الأخير فليس بمعروف ، على أنَّه فى كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وتقول : ليقمْ زيد ، ويقعدْ خالد ، وينطلقْ عبد الله ؛ لأنَّك عطفت على اللام .

ولو قلت : قم ويقعدُ زيد لم يجز الجزم فى الكلام . ولكن لو اضطرّ شاعر فحمله على موضع الأوّل - لأنَّه مّما كان حقُّه اللام - كان على ما وصفت لك .

/ واعلم أنَّ هذه اللامَ مكسورةٌ إذا ابتُدِئت - فإذا كان قبلها فاء أو واو فهى على حالها فى الكسر . وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الألسُن . تقول : قم ولْيقم زيد (فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعكَ)[2] (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ)[3] . وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ الواوَ والفاء لا ينفصلان ، لأنَّه لا يتكلّم بحرف واحد . فصارتا بمنزلة ما هو فى الكلمة ، فأسكنت اللام هَرَبًا من الكسرة . كقولك فى عَلِمَ : عَلْمَ ، وفى فخِذ : فَخْذ .

٢/٤١٥

= نسب البيت الرضى إلى حسان وليس فى ديوانه ، ونسبه ابن هشام فى شرح الشذور إلى أبى طالب ، ونسبه بعض شراح أبيات المفصل إلى الأعشى . وليس فى ديوان أبى طالب ولا فى ديوان الأعشى .

وانظر أمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٧٥ والسيوطى ص ٢٠٤ وشواهد الكشاف ص ٢٥٣ والإنصاف ٣٠٦ والمغنى جـ ١ ص ١٨٦ ، الخزانة جـ ٣ ص ٦٣٠ ، شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٤٩ وشروح سقط الزند ص ١١٢٥ .

ويرى الزمخشرى فى شرحه للامية العرب أن الأصل فى البيت تفدى على الخبر وإنما حذفت الياء للضرورة (ص ٤) ولكنه فى المفصل جـ ٢ ص ٢٢٠ جعل لام الأمر محذوفة للضرورة فى البيت وانظر ابن يعيش جـ ٩ ص ٢٤

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٩ « والجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء . . فمن ثم لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر . شبه باضمارهم رب وواو القسم فى كلام بعضهم » .

(٢) النساء : ١٠٢ وقراءة كسر اللام فى « فلتقم » من الشواذ (ابن خالويه ص ٢٨ الاتحاف ١٩٤ البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٤٠) .

(٣) آل عمران : ١٠٤ وبكسر اللام فى الشواذ أيضاً (البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٠) .

وأمّا قِرَاءةُ من قرأ (ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ) . فإنَّ الإسكان فى لام (فلينظر) جيّد وفى لام (ليقطع) لَحْنٌ[1] ؛ لأنَّ (ثمَّ) مُنْفَصِلَةٌ من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرىّ

***

فأمّا حرف النهى فهو (لا)[2]. وهو يقع على فِعْلِ الشاهد والغائب ، وذلك قولك : لا يقمْ زيد ، ولا تقمْ يا رجلُ ، ولا تقومى يا امرأةُ . فالفعل بعده مجزوم به .

وتقول : لا يقمْ زيد ولا يقعدْ عبد الله ، إن عطفت نهيا على نهى . وإن شئت قلت : لا يقم زيد ، ويقعدْ عبد الله . وهو / بإعادتك (لا) أَوْضَحُ ؛ وذلك لأنَّك إذا قلت : لا يقمْ زيد ، ولا يقعدْ عبد الله ــ تبيّن لك أنّك قد نهيت كلَّ واحد منهما على حِياله[3].

٢/٤١٦

وإذا قلت : ويقعدْ عبد الله بغير (لا) فهذا وجه .

وقد يجوز أن يقع عند السامع أنّك أردت : لا يجتمع هذان . فإن قعد عبد الله ، ولم يقم زيد ــ لم يكن المأمور مخالفًا . وكذلك إن لم يقم زيد ، وقعد عبد الله .

ووجه الاجتماع إذا قصدته أن تقول : لا يقم زيد ويَقْعدَ عبدُ الله ، أى : لا يجتمع قيام زيد ، وأن يقعد عبد الله .

و (لا) المؤكّدة تدخل فى النفى لمعنًى[4]. تقول : ماجاءنى زيد ولا عمرو إذا أردت أنّه لم يأتك واحد منهما ، على انفراد ولا مع صاحبه ؛ لأنّك لو قلت : لم يأتنى زيد وعمرو وقد أتاك أحدهما

---

(١) الحج : ١٥ ــ والقراءة بتسكين لام الأمر فى ليقطع التى قال عنها المبرد : إنها لحن من السبعة فقد قرأ بذلك أربعة من السبعة وقرأ ثلاثة بتحريك اللام بالكسرة .

كما قرىء فى السبعة أيضاً بتسكين لام الأمر فى قوله تعالى (ثم ليقضوا تفثهم) وقول المبرد : (وقد قرأ بذلك يعقوب ابن اسحاق الحضرمى) قد يوهم أن ذلك مما انفرد به يعقوب وهو من العشرة .

(وانظر غيث النفع ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ النشر جـ ٢ ص ٣٢٦ ــ الإتحاف ص ٣١٤) وليست هذه أول مرة يلحن فيها المبرد بعض القراء .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٨ « ولا فى النهى وذلك قولك : لا تفعل فانما هما بمنزلة لم » .

(٣) أنظر تعليق ص ٢ من هذا الجزء .

(٤) فى المغنى جـ ١ ص ١٩٧ « إذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ، و (لا) توكيد للنفى » .

لم تكن كاذباً . ف (لا) فى قولك : لا يقم زيد ، ولا يقمْ عمرو – يجوز أن تكون التى للنهى ، وتكون المؤكدة التى تقع لما ذكرت لك فى كلِّ نفى .

واعلم / أنَّ الطلب من النهى بمنزلته من الأمر ، يجرى على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ؛ ألاترى أنَّك لاتقول : نهيت مَنْ فَوْقِى ولكن طلبت إليه . وذلك قولك : لايَقْطع اللهُ يَدَ فلان ، ولا يَصْنَع اللهُ لعمرو . فالمخرج واحد ، والمعنى مختلف .

٢
———
٤١٧

* * *

واعلم أنَّ جواب الأمر والنهى ينجزم بالأمر والنهى[1] ؛ كما ينجزم جوابُ الجزاء بالجزاء ؛ وذلك لأنَّ جواب الأمر والنهى يرجع إلى أنيكون جزاءً صحيحاً . وذلك قولك : ائْتِنِى أُكرِمْك ، لأنَّ المعنى : فإنَّك إن تأْتِنِى أُكْرِمْك ؛ ألا ترىَ أنَّ الإكرام إنَّما يُسْتَحَقُّ بالإتيان . وكذلك : لاتأْتِ زيداً يكنْ خيراً لك ؛ لأنَّ المعنى : فإنَّك إلَّا تأْتِه يكُنْ خيراً لك .

ولو قال على هذا : لاتدنُ من الأسد يأْكُلْك كان محالاً ؛ لأنَّه إذا قال : « لاتدن » فإنَّما هو : تَباعَدْ ، فتباعُدُه منه لايكون سبباً لأكْلِهِ إيَّاه . ولكن إن رفع جاز ، فيكون المعنى : لاتدن من الأسد ثمَّ قال : إنَّه ممَّا يأْكُلُك[2] .

وإنَّما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنَّه يرجع من الجزاء إلى مايرجع إليه جواب الأمر والنهى وذلك قولك : أين / بيتك أَزُرْكَ ؟ لأنَّ المعنى . بإنْ أَعْرِفْهُ أَزُرْكَ وكذلك هل تأْتينى أعطِك ، وأُحسنْ إليك ؛ لأنَّ المعنى : فإنَّك إن تفعل أَفْعَلْ .

٢
———
٤١٨

فأمَّا قول الله عزَّ وجلَّ : (يَٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) ثمَّ قال : (تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ) فإنَّ هذا ليس بجواب ، ولكنَّه شرْحُ ما دُعوا إليه ، والجواب : (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ)[3] .

---

(١) انظر ص ٨٢ من هذا الجزء .

(٢) فى سيبويه ١ : ٤٥١ : « فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فهو حسن » .

(٣) تقدمت فى ص ٨٢ من هذا الجزء .

فإن قال قائل : فهلاَّ كان الشرْح (أن تؤمنوا) ، لأَنَّه بدَل من تجارة ؟

فالجواب فى ذلك أنَّ الفِعْل يكون دليلا على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدلُّ على الشىء فهو كذِكْرِك إيّاه ؛ ألا ترى أنَّهم يقولون : من كَذِب كان شرًّا ، يريدون : كان الكذب . وقال الله عزَّ وجلَّ : (ولَا يَحْسَبَنَّ الذِين يَبْخَلُونَ بِما آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هو خَيْراً لهُمْ)[1] لأَنَّ المعنى : البخل هو خيرا لهم ، فدلَّ عليه بقوله (يبخلون) . وقال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَـذَا الزاجِـرِى أَحْضُرُ الوَغَى ... وأَنْ أَشْهد اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِى[2]

فالمعنى : عن أَنْ أَحْضُرَ الوغى ، كقولك : عن حضور الوغى . فلمّا ذكر / أَحضر الوغى دلَّ على الحضور . وقد نصبه قوم على إضمار « أن » [وقدموا الرفع][3] .

٢
٤١٩

وسنذكر ذلك باستقصاء العلَّة فيه إن شاء الله .

فأَمّا الرفع فلأَنَّ الأَفعال لا تُضْمرُ عواملُها ، فإذا حذفت رُفع الفعل وكان دالًّا على مصدره بمنزلة الآية وهى (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارة تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَاب أَلِيم) ثم قال : (تُؤْمِنُونَ) .

وكذلك او قال قائل : ماذا يصنع زيد ؟ فقلت : يأْكل أو يصلِّى ـ لأَغناك عن أن تقول : الأَكل أو الصلاة . ألا ترى أن الفِعْلَ إنَّمَا مفعوله اللازم له إنَّما هو المصدر ، لأَنَّ قولك : قد قام زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام ، والقيام هو النوع الذى تعرفه وتفهمه ولو قلت : ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضربا واصلا إلى مضروب ، إلا أنك لا تعرف المضروب بقوله : ضرب وتعرف المصدر .

وأَمّا الذين نصبوا فلم يأْبَوْا الرفع ، ولكنَّهم أجازوا معه النصب ؛ لأَنَّ المعنى إنَّما حقُّه « بأَن » ، وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله : وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدى ؟ . فجعله بمنزلة الأَسماء التى يجىء بعضها محذوفا للدلالة عليه .

---

(١) آل عمران : ١٨٠ : « ولا يحسبن » بالياء والتاء سبعيتان . انظر الإتحاف ص ١٨٣ .

(٢) تقدم فى ص ٨٥ من هذا الجزء .

(٣) تصحيح السيرافى .

وفى كتاب الله عزّ وجلّ : (يسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)[1] فالقول عندنا أنّ (مَنْ) / [٢/٤٢٠] مشتملة على الجميع ؛ لأنّها تقع للجميع على لفظ الواحد.

وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أنّ المعنى : ومن فى الأرض . وليس المعنى عندى كما قالوا[2] وقالوا فى بيت حسّان :

فَمَنْ يَهْجُوا رسولَ اللهِ مِنْكُمْ ... ويمْدحُه ويَنْصُرُه سَواءُ[3]

إنّما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنّه جعل (منْ) نكرةً ، وجعل الفعل وصفًا لها ، ثمّ أقام فى الثانية الوصف مُقَام الموصوف . فكأنّه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأنّ الوصف يقع فى موضع الموصوف ، إذ كان دالاًّ عايه .

وعلى هذا قولُ الله عزّ وجلّ : (وإنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إلّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ)[4] .

---

(١) الرحمن : ٢٩

(٢) حذف الموصول الإسمى أجازه الكوفيون قال ثعلب فى مجالسه ص ٤٦٥ :

« اختصم عندى من يقوم ويقعد قال : أجازه الفراء فى الاستواء وهو مثله فى الحذف والإقرار » .

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ « وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الإسمية خلافا للبصريين . . ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس . إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا . . وليس الموصول بألزق منهما » .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة على حذف الموصول الإسمى البحر ج ١ ص ٤٦٥ — ٤٦٦ ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ — ج ٥ ص ٣٧٠ ، ٥١٠ ، ج ٧ ص ١٤٧ ، ٢٩٧ ، ج ٨ ص ٢٢٣ ، ٣٩٩ .

وانظر المغنى ج ٢ ص ١٦٥ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٥٦٢ .

(٣) البيت من قصيدة لحسان فى أول ديوانه وقد شرح هذه القصيدة عبد الله فكرى فى الآثار الفكرية ص ٣٥٦ — ٣٩٣ . وهى فى كتاب حسن الصحابة ص ١٧ — ٢٨ ومثل بيت حسان قول الأحوص :

إنّى لأَمدحُكم وَأَعْلَمُ أنّه ... سيّانِ عندكِ مَنْ يغشّ وينصحُ

(٤) النساء ١٥٩ — فى سيبويه ج ١ ص ٣٨٥ « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما منهما مات حتى رأيته فى حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات ومثل ذلك قول الله عز وجل (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمن به قبل موته) » وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٦ .

وفى الكشاف ج ١ ص ٣١٢ « جملة ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به نحوه (وما منا إلا له مقام معلوم) (وإن منكم إلا واردها) والمعنى : وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى وبأنه عبد الله ورسوله يعنى إذا عاين قبل أن تزهق روحه حين لا ينفعه إيمانه لانقطاع وقت التكليف » . —

وقال الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إلَّا تارَتَانِ فَتَــارةٌ أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِى العيْشَ أَكْدحُ[1]

يريد : وتارة أخرى :

وقال :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِى أُقَيشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[2]

= وفى البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٩٢ «قال الزجاج : وحذف أحد لأنه مطلوب فى كل نفى يدخله الاستثناء نحو ما قام إلا زيد معناه ما قام أحد إلا زيد . . ثم قال معقبا على كلام الزمخشرى : وهو غلط فاحش . . صفة (أحد) الجار والمجرور وهو : من أهل الكتاب . وجملة ليؤمن به جواب القسم المحذوف ، القسم وجوابه فى موضع رفع خبر المبتدأ الذى هو أحد المحذوف .

وانظر المغنى جـ ١ ص ١٦٦

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٣٧٦ على حذف الموصوف . والتقدير فمنهما تارة أموت وأخرى . وروايته : وما الدهر إلا تارتان فمنهما وكذلك فى الكامل بوضع (هل) مكان (وما) ، وعلى رواية المقتضب لا يكون فيه شاهد سوى حذف موصوف (أخرى) .

وفى الخزانة : المعنى : فمنهما تارة أموت فيها فحذف تارة وأقام الجملة التى هى صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير : أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت .

وتارة المحذوفة مبتدأ – ومنهما خبر مقدم – وأخرى : صفة مبتدأ محذوف . والخبر جملة أبتغى العيش .

والعائد محذوف تقديره فيها . وجملة أكدح ، حال مؤكدة لعاملها وهو أبتغى .

البيت من قصيدة لتميم بن مقبل يقول : لا راحة فى الدنيا : لأن وقتها قسمان : إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سعى فى المعيشة – انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٠٨ – ٣٠٩ – الكامل ورغبة الآمل جـ ٧ ص ٩٦ وديوان تميم بن مقبل ص ٢٤ وهو من قصيدة فى الديوان ص ٢٢ – ٣٩ وروايته هناك كرواية سيبويه .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٣٧٥ على حذف الموصوف .

القعقعة : تحريك الشىء اليابس الصلب . الشن : القربة البالية وقعقعتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع منها صوت ، وهذا مما يزيد فى نفورها . ومنه المثل : لا يقعقع لى بالشنان : يضرب للرجل الشرس الصعب أى لا يهدد .

بنو أقيش : حى من عكل وقال الأصمعى : جمال بنى أقيش حوشية لا ينتفع بها فيضرب بنفارها المثل (انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٩٩) .

والبيت من قصيدة للنابغة قالها لما قتلت عبس رجلا من أسد فقتلت أسد به اثنين من عبس فأراد عيينه بن حصن الفزارى أن يعين عبسا وينقض الحلف الذى بين ذبيان وأسد فقال له النابغة : كأنك لسرعة غضبك وشدة نفورك جمل من جمال بنى أقيش . وجملة يقعقع صفة ثانية أو حال .

انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣١٣ والعينى جـ ٤ ص ٦٧ وديوان النابغة ص ٧٧

يريد : كأنَّك جمَل ، وكذلك قال : يُقَعْقَعُ خلْفَ رجْلَيْه .

وقال آخر :

/ وما مِنْهُمَا إلَّا يُسرُّ بِنِسْبَةٍ   تُقَرِّبُهُ مِنِّى وإن كان ذا نَفَرْ[1]

٢/٤٢١

يريد : وما منهما أحد :

وقالوا فى أشدَّ من ذا :

مالك عِنْدِى غَيْرُ سَهْمٍ وحَجَــرْ   وغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَر

جادَتْ بكَفَّىْ كانَ مِنْ أرْمَى البَشَرْ[2]

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين .

---

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجى من قصيدة قالها لما ارتحل هاربا حتى أتى قوما من الأزد فلم يزل فيهم حتى مات وذكرها المبرد فى الكامل ج ٧ ص ٨٧ — ٨٨ وقال فى ص ٩٦ عن هذا البيت : الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : وما منهما أحد فحذف لعلم المخاطب — ورواية الكامل : تقربنى منه وما فى المقتضب أنسب لمقام المدح .

(٢) الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : بكفى رجل أو إنسان وقال البغدادى : الأولى تقدير رام للقرينة .

وفى مجالس ثعلب ص ٥١٣ « منهم ضرب زيدا محال إلا أن يقول منهم من ضرب زيدا وقال : لم تقع (من) فى موضع الاسم إلا فى ثلاثة مواضع :

جادت بكفى كان من أرمى البشر وقوله : ألا رب منهم من يقوم بمالكا . . » وقال البغدادى معلقا على كلام ثعلب : لأن كان فعل ورب حرف ولا يليهما إلا الأسماء ويظهر لى أن ثعلبا يرى زيادة (كان) هنا فالجار والمجرور صفة لمحذوف هو المضاف إليه فلما حذف الموصوف قامت الصفة مقامه فان وقوع الجار والمجرور بعد كان قد يكون خبرا عنها أو متعلقا بها أو غير ذلك فلا يلزم أن يقوم مقام الاسم ، قوس كبداء : يملأ الكف مقبضها . جادت : أى أحسنت .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ . . روى غير هذه الرواية روى « بكفى كان من أرمى البشر » بفتح ميم (من) أى بكفى من هو أرمى البشر وكان على هذا زائدة .

بكفى — متعلق بمحذوف حال ، و (غير) فاعل للجار والمجرور لاعتماده على نفى أو مبتدأ وعندى متعلق بلك أو خبر آخر .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ — والإنصاف ص ٧٥ — السيوطى ص ١٥٧ شواهد الكشاف ص ١٣٧ والرجز لا يعرف قائله .

هذا باب

ما وقع من الأفعال للجنس على معناه
وتلك الأفعال: نعم، وبئس وما وقع فى معناهما

اعلم أنَّ «نِعْمَ» و «بِئْس» كان أَصْلُهما نَعِمَ وبَئِسَ[1]، إلَّا أنَّه ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحَلْقِ ممّا هو على (فَعِلَ) جازت فيه أربعة أوجه اسما كان أو فِعْلا. وذلك قولك: نَعِمَ وبَئِس على التمام وفَخِذَ، ويجوز أن تكسر الأوّل لكسرة الثانى فتقول: نِعِم وبِئِس وفِخِذ. ويجوز الإسكان، كما تُسَكِّنُ المضمومات والمكسورات إذ كنّ غيرَ أوّل. وقد تقدم قولنا فى ذلك[2]. فيقول / من قولك فخِذ: فَخْذ، وعلِم: علْم ومن نعِم: نَعْم ومن قولك: فخِذ فِخِذ، ونِعِم وَبِئِس.

٢
———
٤٢٢

وحروف الحلْق ستّة: الهمزة والهاءُ وهما أقصاه، والعينُ والحاء وهما من أوْسَطه، والغين والخاءُ وهما من أوّله ممّا يلى اللسان. فكان أصْلُ نِعْمَ وبِئْسَ ما ذكرت لك. إلَّا أنَّهما الأصل فى المدح والذمّ. فلمّا كَثُرَ استعمالهما أُلزِما التخفيف، وجزيًا فيه وفى الكسرة كالمَثَلِ الذى يلزم طريقةً واحدة.

وقد يقول بعضهم نَعْم. وكلُّ ذلك جائزٌ حسَن إذا آثرتَ استعمالَه، أعنى الوجوه الأربعة.

قال الشاعر:

فَفِــدَاءٌ لبَـــنى قَيْس عـــلى ... ما أصابَ الناسَ مِنْ سُوءٍ وضُرّ
مــا أقلّتْ قَـــدَمِى أنَّهـــمْ ... نَعِمَ الساعون فى الأمر المُبِرّ[3]

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠١ «وأصل نعم وبئس نعم وبئس..» وقال فى ص ٢٥٥ «إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه فعل وفعل وفعل إذا كان فعلا أو إسما أو صفة فهو سواء..».

(٢) نظر الجزء الأول ص ١١٧، ٢٦٠.

(٣) استشهد به سيبويه على استعمال نعم على الأصل نعم ج ٢ ص ٤٠٨.

قرئ بهذا الأصل فى الشواذ: قرأ يحيى بن وثاب (فنعم عقبى الدار) (نعم العبد) على الأصل نعم (شواذ ابن خالويه ص ٦٦ — ٦٧ البحر المحيط ج ٥ ص ٣٨٧).

وأمّا ما ذكرت لك أنّه يقع فى معناهما مقاربا / لهما فنحو : (فَعُلَ) نحو : لَكرُم زيد ، ولظُرف زيد . وكذلك (حبّذا) . ونحن ذاكرو كلِّ باب من هذا على حِياله إن شاء الله .

٢/٤٢٣

* * *

أمّا «نِعْم» و «بِئْس» فلا يقعان إلّا [على مضمر يفسّره ما بعده والتفسيرلازم][1].

أو على معرفة بالألف واللام[2] على معنى الجنس ، ثمّ يُذْكر بعدها المحمود والمذموم .

فأمّا ما كان معرفةً بالألف واللام فنحو قولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، وبئس الرجلُ عبدُ الله ، ونعم الدارُ دارُك . وإن شئت قلت : نِعْمت الدارُ . لما أذكره لك إن شاء الله ، وبئست الدابّةُ دابّتُك .

وأمّا قولك : الرجلُ ، والدابّة ، والدار . فمرتفعات بنعم وبئس ؛ لأنّهما فِعْلان يرتفع بهما فاعلاهما .

وأمّا قولك : زيد ، وما أشبهه — فإنَّ رفْعه على ضربين[3] :

أحدهما : أنّك لمّا قلت : نعم الرجلُ فكأنَّ معناه محمود فى الرجال قلت : زيد على التفسير كأنّه قيل : مَنْ هذا المحمودُ ؟ فقلت : هو زيد .

= الإقلال : الرفع وقدى : فاعل وروى قدماى بالتثنية وعليهما فمفعول أقلت محذوف أى أقلتنى ، المبر : اسم فاعل من أبرّ فلان على أصحابه : أى غلبهم . أى هم نعم الساعون فى الأمر الغالب الذى عجز الناس عن دفعه — فداء : خبر لمبتدأ محذوف أى أنا فداء — أنهم : يجوز فتح الهمزة وكسرها لأنها تعليل . البيت من قصيدة طويلة لطرفة بن العبد وهى فى ديوانه ص ٦٨ — ٨٣ .

وانظر الخزانة جـ ٤ ص ١٠١ — ١٠٢ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٥٥ وشرح الحماسة جـ ٢ ص ١٧٣ .

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فاعل نعم وبئس إما أن يكون إسماً ظاهراً محلى بأل ، أو مضافاً لمـــا فيه (أل) وإما أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده فهما موضعان .

والمبرد نقد سيبويه فى قوله : (جـ ١ ص ٣٠٠ هذا باب ما لا يعمل فى المعروف إلا مضمراً (فقال المبرد : نقض جميع ذلك بقواه فى هذا الباب وأما قولهم نعم الرجل عبد الله . . عمل (نعم) فى الرجل ولم يعمل فى عبد الله . .

أطال المبرد فى نقده على خلاف عادته وهو نقد تحامل فيه وقد رد عليه ابن ولاد فى الانتصار (انظر ص ١٤٤ — ١٤٨) .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٠٠ « وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله عمل نعم فى الرجل ولم يعمل فى عبد الله وإذا قال : عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه أو كأنه قال : نعم الرجل فقيل له من هو ؟=

والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديمَ فأخّرته ، وكان موضعه أن تقول : زيد نعم / الرجل .

٢/٤٢٤

فإن زعم زاعم أنّ قولك : نعم الرجلُ زيدٌ إنّما (زيد) بدَلٌ من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيدٍ ، وجاءنى الرجل عبدُ الله . قيل له : إنّ قولك : جاءنى الرجل عبدُ الله ، إنّما تقديره – إذا طرحت الرجل – : جاءنى عبدُ الله . فقل : نعم زيدٌ ؛ لأنّك تزعم أنّه بنعم مرتفع . وهذا محال ؛ لأنّ الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه[1] ؛ كما تقول : جاءنى الرجل ، أى : جاءنى الرجل الذى تعرف . وإنّما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنسَ . ويؤول (نعم الرجل) فى التقدير إلى أنّك تريد معنى محمودا فى الرجال ، ثمّ تُعرِّف المخاطب مَنْ هذا المحمود ؟ .

وإذا قلت : بئس الرجل ، فمعناه : مذموم فى الرجال . ثمّ تفسّر مَنْ هذا المذموم ؟ بقولك : زيد .

٢/٤٢٥

فالرجل وما ذكرت لك ممّا فيه الألف واللام / دالٌّ على الجنس ، والمذكور بعدُ هو المختصّ بالحمد والذمّ . وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلان يَفْرَق الأسد ، إنّما تريد هذا الجنس[2]، وليست تعنى أسدا معهودا وكذلك: فلان يحبّ الدينار والدرهم ، وأهلك الناسَ الدينارُ

= فقال عبد الله . وإذا قال عبد الله . فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل » .

(١) بعينه : الباء زائدة فى التوكيد . وقد جاء فى أسلوبه توكيد النكرة . وهو مذهب كوفى . أو هو جار ومجرور صفة لواحد .

(٢) ظاهر كلام سيبويه جـ ١ ص ٣٠٠–٣٠١ – أن أل فى فاعل نعم وبئس للعهد . قال : واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره . وفى التصريح جـ ٢ ص ٩٥ نسب إلى سيبويه أنها للجنس حقيقة .

وفى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٩٠ واعلم أن اللام فى نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو على وأتباعه . . . – ٢٩٢ .

وابن الحاجب فى شرحه للكافية ص ١١٦ يرى أنها لتعريف العهد الذهنى .

وكذلك الجامى فى شرح الكافية ص ٢٣٢ .

وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للعهد جـ ٧ ص ١٣٠ . والمبرد صرح بأنها للجنس ، فى ص ١٤١ أيضاً وجوز الأمرين العصام فى شرح الكافية ص ٢٧٩ وانظر الهمع جـ ٢ ص ٨٤ وشرح الأشمونى .

والدرهم ، وأهلك الناسَ الشاةُ والبعير . وقال الله عزَّ وجلَّ : (وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ)[1] فهو واقع على الجنس ، ألا تراه يقول : (إِلَّا الذِينَ آمَنُو وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وقال : (إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا)[2] . وقال : (إِلَّا المُصلِّينَ)[3] .

* * *

واعلم أنَّ ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام[4] ، وذلك قولك : نعم أخو القوم أنت ، وبئس صاحبُ الرجلِ عبدُ الله .

ولو قلت : نعم الذى فى الدار أنت لم يجز ، لأَنَّ الذى بصلته مقصود إليه بعينه . فقد خرج من موضع الاسم الذى لا يكون للجنس وتقول : نعم القائم أنت . ونعم الداخلُ الدارَ أنت . والدار بالنصب والخفض ، والنصب أجود على ما ذكرت لك . لأَنَّ تعريفك يقع كتعريف / الغلام وإن كان معناه الذى .

٢/٤٢٦

فإن قلت : قد جاء (وَالَّذِى جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)[5] فمعناه الجِنْس . فإنَّ الذى إذا كانت على هذا المذهب صلَحت بَعْدَ نِعم وبئس . وإنَّما يُكْرَه بعد هذا تلك المخصوصة .

---

(١) العصر : ١

(٢) المعـارج : ١٩

(٣) المعـارج : ٢٢

(٤) فى سيبويه حـ ١ ص ٣٠١ « فالاسم الذى يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة فى الاسم الذى فيه الألف واللام نحو الرجل وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه » .

(٥) الزمر : ٣٣ – فى البحر المحيط حـ ٧ ص ٤٢٨ « والذى جنس كأنه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ويدل عليه أولئك هم المتقون فجمع وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل أراد والذين فحذفت النون وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد الذين بلفظ الذى لكان الضمير مجموعاً . » . ثم ذكر أقوالا أخرى .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة يراد بالموصول فيها الجنس انظر البحر جـ ٤ ص ٢٥٥ – ٢٥٦ جـ ٥ ص ٦٩ وحاشية الجمل جـ ٤ ص ١٢٧ .

وكذلك لو قلت : نعم القائم فى الدار أنت . وأنت تريد به واحدا على معنى الذى المخصوصة لم يجز[1] ؛ لما ذكرت لك من تعريف الجنس . فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التى بالألف واللام .

***

وأمّا وقوعُها على المُضمر الذى يفسّره ما بعدَه فهو قوله : نعم رجلًا أنت[2] ، وبئس فى الدار رجلًا أنت ، ونعمدابّةً دابتُك . فالمعنى فى ذلك : أنَّ فى نِعْمَ مضمرًا يفسّره ما بعده وهو هذا المذكورُ المنصوبُ ؛ لأنَّ المبهمةمن الأعدادوغيرها إنّما يفسّرها التبيين . كقولك : عندى عشرون رجلًا ، وهو خير منك عبدًا ؛ لأنّك لمّا قلت : عشرون أبْهَمْتَ فلم يدر على أىّ شىء هذا العدد / وقع ؟ ، فقلت : رجلًا ونحوه ، لتبيّن نَوْعَ هذا العددِ ، وهو خير منك عبدا ؛ لأنّك إذا قلت : هو خير منك لم يَدْرِ فيم فضلته عليه ؟ ، فإذا قلت : أبًا ، أو عبدًا ، أو نحوه — فإنّما تفضّله فى ذلك النوع . فكذلك «نِعْمَ» .

٢/٤٢٧

والإضافة نحو قولك : هو أفضلهم عبدا ، وعلى التمرة مثلُها زُبْدا . فإن قال قائل : فهل يكون المضمر مقدّمًا ؟ . قيل : يكون ذاك إذا كان التفسير له لازما . فمن ذلك قولك : إنّه عبدُ الله منطلقٌ . وكان زيدٌ خيرٌ منك ؛ لأنَّ المعنى : إنَّ الحديث أو إنَّ الأمر عبدُ الله منطلقٌ ، وكان الحديث زيد «خير» منك[3] ، ولهذا باب[4] يفرد بتفسيره . قال الله عزّ وجلّ : (إنّهُ

---

(١) هكذا حكى الرضى مذهب المبرد فى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٥ والسيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٨٦ ولم يفصل الأشمونى هذا التفصيل فيما نسبه إلى المبرد ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما انتصب فى هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب فى باب حسبك به وذلك قولهم : نعم رجلا عبد الله كأنك قلت : حسبك به رجلا عبد الله لأن المعنى واحد ومثل ذلك ربه رجلا . . وحسبك به رجلا مثل نعم رجلا فى العمل وفى المعنى وذلك لأنهما ثناء فى استيجابهما المنزلة الرفيعة ، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم » .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « ومما يضمر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون فى موضعه مظهر قول العرب : إنه كرام قومك وإنه ذاهبة أمتك ، فالهاء إضمار الحديث الذى ذكرت بعد الهاء كأنه فى التقدير وإن كان لا يتكلم به قال : إن الأمر ذاهبة أمتك »

(٤) لم يفرد بابا لضمير الشأن ، وإنما تحدث عن ضمير الشأن فى ليس وكان فى باب : « من مسائل كان وأخواتها » . فى الجزء الرابع .

مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا)[1] أى : إنَّ الخبر .

ومنها قولك فى إعمال الأوّل والثانى : ضَربونى ، وضربت إخوتك ؛ لأنَّ الذى بعده من ذِكْره الأُخوّةَ يفسّره فكذلك هذا . قال الله جلَّ وعزَّ : (بِئْسَ للظَّالِمِينَ بَدَلًا)[2] وقال : (نِعْمَ/ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّاب)[3] ، لأنَّه ذُكِر قَبْلُ فكذلك جميع هذا .

٢/٤٢٨

* * *

وأمّا « حبّذا » فإنّما كانت فى الأصل : حبّذا الشىء ؛ لأنَّ (ذَا) اسم مبهم يقع على كلّ شىء . فإنّما هو حبّ هذا ، مثل قولك : كَرُمَ هذا . ثمّ جعلت (حبّ) و(ذا) اسمًا واحدًا ، فصار مبتدأ[4] ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك فى «نِعْمَ» فتقول : حبّذا عبدُ الله ، وحبّذا أَمَةُ الله .

ولا يجوز : حبّذِه ؛ لأنّهما جُعلا اسمًا واحدًا فى معنى المدح ، فانتقلا عمّا كانا عليه قبل التسمية ؛ كما يكون ذلك فى الأمثال ؛ نحو : «أَطِرِّى فإنَّكِ ناعِلَة »[5] ونحو «الصيفَ ضيّعتِ اللبَنَ »[6] ؛ لأنَّ أصل المَثَل إنّما كان لامرأة ، فإنّما يُضْرَبُ لكلّ واحد على ما جرى فى الأصل . فإذا قلته للرجل فإنّما معناه : أنتَ عندى بمنزلة التى قيل لها هذا .

---

(١) طـه : ٧٤ – وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٣٩ « فإن شغلت هذه الحروف بشىء جازيت بها فمن ذلك قولك : إنه من يأتنا نأته وقال عز وجل (إنه من يأت ربه مجرماً فإن له) » .

وانظر الحديث عن ضمير الشأن فى المغنى جـ ٢ ص ١٠٠ وابن يعيش جـ ٣ ص ١١٤ وشرح الكافية جـ ٢ ص ٢٥ – ٢٧ والأشباه جـ ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الكهف : ٥٠

(٣) سورة ص : ٣٠ – وهذه الآية لم يعد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كالتى قبلها .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٠٢ « وزعم الخليل : أن حبذا بمنزلة حب الشىء ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع كما تقول يابن عم فالعم مجرور ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ولا تقول حبذه لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل » . وذه اسم إشارة المؤنث .

(٥) فى اللسان « هذا المثل يقال فى جلادة الرجل ومعناه أى اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه وأصل هذا أن رجلا قاله لراعية له كانت ترعى فى السهولة وتترك الحزونة فقال لها : أطرى ، أى خذى فى إطرار الوادى وهى نواحيه فإنك ناعلة ، أى فإن عليك نعلين . . » وروى : أظرى بالظاء المعجمة : أى اركبى الظرر وهو الحجر المحدد وانظر أمثال الميدانى جـ ١ ص ٤٣٠ .

(٦) يضرب مثلا لترك الشىء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحته ففركته وكان موسراً فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شاباً مقتراً فمرت به إبل عمرو فسألته اللبن فقال لها ذلك ، وانظر أمثال الميدانى جـ ٢ ص ٦٨ .

فأمّا قولك : نِعمتْ وبئستْ[1] إذا عنَيْتَ المؤنَّثَ ؛ فلأنّهما فِعْلان لم يخرجا من باب الأفعال إلى التسمية ؛ كما فُعِل بحبَّ و (ذا) وكأنَّهما على منهاج الأفعال .

ومن قال : نِعْمَ المرأةُ وما أشبهه فلأنَّهما فِعْلان / قد كثُرا ، وصارا فى المدح والذمّ أصْلا ؛ والحذف موجود فى كلّ ما كَثُرَ استعمالُهم إيَّاه .

2
429

فأمّا ضرب جاريتُك زيدا ، وجاء أمتُك ، وقام هندٌ — فغير جائز ؛ لأنَّ تأنيث هذا تأنيثٌ حقيقىّ . ولو كان من غير الحيوان لصلَح وكان جيّدا ؛ نحو : هُدِمَ دارُك ، وعُمِر بلدتُك ؛ لأنَّه تأنيثُ لفظ لا حقيقةَ تَحْتَهُ ، كما قال عزَّ وجلَّ : (وأَخَذَ الذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ)[2] وقال : (فَمَنْ جاءهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)[3] . وقال الشاعر :

---

(1) فى سيبويه جـ 1 ص 301 « واعلم أن (نعم) تؤنث وتذكر وذلك قولك نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة ، كما قالوا : ذهب المرأة والحذف فى نعمت أكثر » .

وقال فى ص 302 « وأما قولهم : هذه الدار نعمت البلد فإنه لما كان البلد الدار أقحموا التاء فصار كقولك : من كانت أمك ، وما جاءت حاجتك ؟ ومن قال نعم المرأة قال : نعم البلد وكذلك : هذا البلد نعم الدار . . » .

(2) هـود : 67

(3) البقرة : 275 — وفى سيبويه جـ 1 ص 235 — 236 « وإنما جاءوا بالتاء للتأنث ، لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف وإنما هى كتاء التأنيث فى طلحة ، وليست باسم وقال بعض العرب : قال فلانة وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك حضر القاضى امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل . . . .

ومما جاء فى القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل (فمن جاءه موعظة من ربه) وقوله (من بعد ما جاءهم البينات) وهذا النحو كثير فى القرآن وهو فى الواحدة إذا كانت من الآدميين أقل منه فى سائر الحيوان . . . . » .

وقال فى ص 301 « كما قالوا : ذهب المرأة . » .

* * *

تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه هنا فقال :

قال محمد بن يزيد : وهذا خطأ لم يوجد فى قرآن ، ولا كلام فصيح ، ولا شعر ولكنه يجوز فى غير المرأة أن تقول : عمر دارك ، لأن الدار ليس تحتها معنى تأنيث ، ولا تذكير ، وإنما تجرى على اسمها ، ولا فصل بينها وبين قولك منزل . فن ذلك قوله عز وجل (فن جاءه موعظة من ربه) ، لأن الموعظة والوعظ واحد ، وكذلك « (وقال نسوة) ، لأن تأنيث الجماعة والجميع سواء ، ولم يجز هذا فى الحيوان ، لأن معناه التأنيث . ولو سميت امرأة ، أو شاة ، أو كلبة باسم مذكر بينته فى التأنيث لمعناهن . ألا ترى أنك لو سميت امرأة بقاسم ، وجعفر لقلت : جاءتنى قاسم ، وجعفر وكذلك جميع الحيوان لتأنيث المعنى .

وقال جرير : ... لقد ولد الأخيطل أم سوء

لأن (أم) فى الأصل صفة ، ولأنه قد فصل بينها وبين الفعل .

لئيم يَحُكُّ قَفَا مُقْـرِفٍ لئيم .ماآثِـرُهُ قُعْـدُدِ(١)

وقال الآخر :

بَعِيدُ الغَزاةِ فما إنْ يـزا لُ مُضْطَمِرًا طُرَّتاهُ طَلِيحا(٢)

وأمّا :

* لَقَدْ ولَدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سَوْءٍ(٣) *

ـــ ورد عليه ابن ولاد فقال :

قال أحمد بن محمد : هذا الكلام ظاهر الفساد ، بين الاختلال ، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن العرب : قال فلانة ثم خطأه فى ذلك . وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة ، لأنه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ، ويخطأ فيه وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك . فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه فى النحو أصلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليل ثم قال : وهذا لا يجوز لأنه لم يوجد فى قرآن ولا شعر ، ولا كلام فصيح لما نسبه إلى الضعف . فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير . وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث فى مذهب من أجاز ذلك فى أحسن تمثيل وهو الذى للنحوى أن يفعله وهو أن يمثل ، ويحتل لما جاء عن العرب فأما أن يرده فليس ذلك له ، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين وكذلك الجمع إذا قلت : قام أخواك ، وقام إخوتك . فلما كان ذكر اسم الاثنين يغنى عن إلحاق علامة التثنية كذلك كان ذكره اسم مؤنث يغنى عن إلحاق علامة التأنيث فى الفعل . فإن قال قائل : إن العرب قد تسمى المذكر باسم المؤنث ، والمؤنث بالمذكر قيل له : وقد تسمى الواحد باسم الاثنين واسم الجمع ، كقولهم : أبانان وعرفات .

أنظر الانتصار ص ١١٩ — ١٢١ . وسيكرر المبرد ما قاله هنا فى الجزأين الثالث والرابع ص ٢٢١ — ٢٤٣ .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من لئيمة لأن الفاعل مؤنث مجازى . وقال : « وكان أبو عمرو يقرأ (خاشعاً أبصارهم) » رواية سيبويه : قرنبى يحك .

المقرف : الذى أمه عربية وأبوه غير عربى . فالأقراف من جهة الفحل ، والهجنة من جهة الأم . « مآثر » فاعل لئيم وهو موضع الاستشهاد . القعدد : الجبان . وهو بضم الدال ملحق ببرثن ، وبفتحها ملحق بجخدب ، ولذلك فك إدغامه .

والبيت للفرزدق فى هجاء جرير . الديوان ص ٢٠٢ — ٢٠٧ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص٢٣٨ على حذف التاء من «مضطمراً» فى المخصص جـ٢ ص٢٧ الاضطمار : استحكام الضمور وأنشد البيت وفى شرح الديوان : خميص البطن ، من هزال . طرتاه : كشحاه . طليحا : معييا .

والبيت لأبى ذؤيب وروايته فى الديوان جـ ١ ص ١٣٥

تريع الغزاة وما أن يريع مضطمراً . . أى يرجع الغزاة وهو مقيم بالغزو .

والبيت وما بعده مما يوصى به الشاعر صاحبته إذا هجرته وأرادت خلفاً له أن تختار ما هو متصف بهذه الصفات والأعلم يقول أنه مدح للزبير رضى الله عنه وانظر الخصائص والتعليق عليها جـ ٢ ص ٤١٣ .

(٣) تمـامه :

على باب استها صُلُبٌ وشامُ

فإنّما جاز للضرورة فى الشعر جوازاً حسَنا. ولو كان مِثْلُهُ فى الكلام لكان عند النحويّين جائزا على بُعْدٍ. وجوازُه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام. فتقديرهم أنَّ ذلك الكلام صار عِوضًا من علامة / التأنيث؛ نحو: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ، ونزل دارَك ودارَ زيد جاريةٌ. والوجه ما ذكرت لك.

٢ / ٤٣٠

ومن أولى الفعلَ مؤنّثا حقيقيًّا لم يجز عندى حذفُ علامة التأنيث فأمّا قوله:

فكان مِجَنِّى دُوْنَ مَنْ كنتُ أتّقِى   ثَلاثَ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ(١)

فإنّما أنّث (الشخوص) على المعنى؛ لأنّه قصَد إلى النساء، وأبان ذلك بقوله: كاعبان ومُعْصِرُ.

ومثل ذلك:

فإنّ كِلابًا هــذه عَشْرُ أَبْطُنٍ   وأَنْتَ بَرِىءٌ مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ(٢)

= الأخيطل: تصغير الأخطل الشاعر المعروف. وصلب: جمع صليب — شام: اسم جمع شامة وهى الخالة، وأراد بذلك أنه عارف بذلك الموضع.

والبيت لجرير فى هجاء الأخطل الديوان ص ٥١٢ — ٥١٥

وانظر الخصائص جـ ٢ ص ٤١٤ والعينى جـ ٢ ص ٤٦٨ — ٤٦٩

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٧٥ على تأنيث الشخص مراعاة لمعناه لأنه أراد به المرأة وذكره المبرد فى الكامل أيضاً جـ ٥ ص ٢٧١.

وقال ابن السكيت: أنث الشخوص لأنها شخوص إناث فلو قلت: ثلاثة شخوص كان أجود لأن الشخص ذكر وإن كان لأنثى.

المجن: الترس. الكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود.

المعصر: الجارية أول ما أدركت وحاضت يقال: قد أعصرت، كأنها دخلت عصر شبابها أو بلغته. دون: بمعنى قدام. كاعبان خبر لمبتدأ محذوف على قطع البدل وثلاث خبر كان. والبيت من رائية عمر بن أبى ربيعة الديوان ص ٨٤ — ٩٥ بشرح الشيخ محيى الدين وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٣١٣ والخصائص جـ ٢ ص ٤١٧.

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٧٤ على تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل، لأنه أراد من البطن القبيلة.

هجا رجلا ادعى نسبه فى بنى كلاب. نسب فى سيبويه إلى رجل من بنى كلاب وانظر الكامل جـ ٥ ص ٢٧٠ والمخصص جـ ١٧ ص ١١٧ والعينى جـ ٤ ص ٤٨٤

وقال الله عزَّ وجلَّ : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا[1] » والتقدير – والله أعلم – : فله عشرُ حسناتٍ أمثالِها .

فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلدُ ؛ لأنَّك إنَّما عنيت بالبلددارا . وكذلك هذا البلد نعم الدار ؛ لأنَّك إنَّما قصدت إلى البلد .

واعلمْ أنَّه لا يجوز أنتقول : قومُك نِعْموا رجالًا[2] ، كما تقول : قومك قاموا . ولا قومك بِئْسوا رجالا ، ولا أخواك بئسا رجلين ، كما تقول : أخواك قاما ؛ لأنَّ « نِعْمَ » / و « بِئْس » إنَّما تقعان مُضْمرًا فيهما فاعلاهما قبل الذِكْر يفسِّرهما ما بعدهما من التمييز . ولو كانا ممّا يضمر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما من المعانى ما شرحناه فى صدر الباب . فإنَّما موضعُهما أن يقعا على مضمر يفسِّره ما بعده ، أو على مرفوع بالألف واللام تعريف الجنس لما ذكرت لك .

2/431

واعلم أنَّه لا يجوز أنتقول : زيدٌ نعم الرجلُ ، والرجل غير زيد ؛ لأنَّ نعم الرجلُ خبر عن زيد[3] . وليس بمنزلة قولك : زيد قام الرجل ؛ لأنَّ نعم الرجلُ محمود فى الرجال ؛ كما أنك إذا قلت : زيد فارهُ العبْدِ – لم يكن الفاره من العبيد إلَّا ما كان له ، ولولا ذلك لم يكن (فارهٌ) خبرا له .

* * *

واعلم أنَّه ما كان مِثْلَ كَرُمَ زيدٌ ، وشَرُفَ عمرو فإنَّما معناه فى المدح معنى ما تعجَّبت منه نحو : ما أشْرَفَه ، ونحوُ ذلك أشْرِف به . وكذلك معنى « نِعْمَ » إذا أردت المدْح ، ومعنى

---

(1) الأنعام : 160 – وفى شرح الكافية للرضى جـ 2 ص 139 « وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى (فله عشر أمثالها) وإن كان المثل مذكرا إذ المراد بالأمثال الحسنات : أى عشر حسنات أمثالها » وانظر سيبويه جـ 2 ص 175

(2) فى سيبويه جـ 1 ص 301 « واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين فى (نعم) ، لا تقول : نعموا رجالا . يكتفون بالذى يفسره كما قالوا : مررت بكل . وقال الله عز وجل (وكل أتوه داخرين) فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف ، كما ألزموا نعم بئس الإسكان وكما ألزموا (خذ) الحذف » .

(3) فى سيبويه جـ 1 ص 300 – 301 « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله ، كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره » .

«بئس» إذا أردت الذمّ . ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ)[1] ، كما تقول : نعم رجلًا أخوك ، وكرُم رجلا / عبدُ الله .

٢/٤٣٢

* * *

واعلم أنّك إذا قلت : نعم الرجلُ رجلا زيد ، فقولك : (رجلا) توكيد : لأنّه مُستغنى عنه بذكر الرجل أولا . وإنّما هذا بمنزلة قولك : عندى من الدراهم عشرون درهما . إنّما ذكرت الدرهم توكيدا ، ولو لم تذكره لم تحْتَجْ إليه . وعلى هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فِينا   فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيك زادا[2]

---

(١) الأعراف : ١٧٧ — وفى البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٨٩ « اختلفوا فى (فعل) المراد به المدح والذم فذهب الفارسى وأكثر النحويين إلى جواز الحاقة بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا بما يكون فاعلا لهما .

وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز الحاقة بباب نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما ، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب ، فلا يجرى مجرى نعم وبئس فى الفاعل ولا فى بقية أحكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعولا لفعل التعجب » .

وقال فى جـ ٤ ص ٤٢٥ عن الآية : « ساء بمعنى بئس لــــا استعملت استعمال بئس بنيت على (فعل) وجرت عليها أحكام بئس و (مثلا) تمييز الضمير المستكن فى ساء فاعلا وهو مفسر بهذا التمييز . . .

ولا بد أن يكون المخصوص بالذم من جنس التمييز فاحتيج إلى تقدير حذف أما فى التمييز أى ساء أصحاب مثل القوم وأما فى المخصوص أى ساء مثلا مثل القوم » .

وانظر شرح الشافية للرضى جـ ١ ص ٧٧ والروض الأنف جـ ٢ ص ١٦٦ والمغنى جـ ٢ ص ١١٥ .

(٢) شرح ابن يعيش مذهب سيبويه وبين وجهة نظره كما شرح مذهب المبرد فقال جـ ٧ ص ١٣٢ — ١٣٣ « منع سيبويه (من الجمع بين فاعل نعم وتمييزها) واحتج فى ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر .

وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتى إلا كذلك .

وحجة المبرد فى الجواز الغلو فى البيان والتوكيد والأول أظهر وهو الذى أراه فأما بيت جرير (تزود . .) فإنه أنشده شاهداً على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المعرف بالألف واللام بأنه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالمدح وزادا تمييز وتفسير .

والقول عليه أنا لا نسلم أن (زادا) منصوب بنعم وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير : تزود زادا مثل زاد أبيك فينا ، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً محذوف الزوائد والمراد تزود وهو قول الفراء ويجوز أن يكون زادا تمييزاً لقوله : مثل زاد أبيك فينا ، كما يقال : لى مثله رجلا .

وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر بن السراج ، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسياً » .

فأما قولك : حَسْبُك به رجُلًا ، وويْحَه رجُلًا ، وما أشبهه ـ فإن هذا لايكون إلّا على مذكور قد تقدّم . وكذلك : كَفى به فارساً ، وأَبْرِحْتَ فارساً . قال الشاعر :

ومُرةُ يَرْمِيهِمْ إذا ما تَبَــــددُوا ويَطعَنُهم شَزْراً فأَبْرِحْتَ فارســا[1]

على معنى التعجب :

* * *

فأمّا قولهم : ما رأيت كاليوم رجلا ، فالمعنى : مارأيت مثلَ رجل أراه اليوم رجلا ، أى : ما رأيت مِثْلَه فى الرجال . ولكنه . حذف لكثرة استعمالهم له ، وأن فيه دليلا ، كما قالوا : لاعليك ؛ أى : لابَأْسَ عليك ، وكما / قالوا : إفعل هذا إما لا[2] ، أى : إنْ كنت لاتفعل غيره. ٢/٤٣٣

= وفى الخزانة جـ ٤ ص ١١٠ شواهد كثيرة مثل بيت جرير .

وانظر الخصائص جـ ١ ص ٨٣ ، ٣٩٥ — ٣٩٦ ، وسيبويه جـ ١ ص ٣٠٠ — ٣٠١ .

والبيت لجرير من قصيدة فى مدح عمر بن عبد العزيز الديوان ص ١٣٤ — ١٣٧ والخزانة جـ ٤ ص ١٠٨ — ١١١

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢٩٩ على نصب فارس على التمييز قال : فكأنه قال : فكفى بك فارسا .

الشزر : الطعن فى جانب — وأصل أبرحت من البراح وهو المتسع من الأرض المنكشف أى تبين فضلك تبين البراح من الأرض وما ثبت فيه .

والبيت للعباس بن مرداس الصحابى من قصيدة قالها فى الجاهلية قبل إسلامه وهى فى الأصمعيات ص ٢٣٧ — ٢٤٠ والأغانى جـ ١٤ ص ٣١٥ وبعضها فى الحماسة جـ ٢ ص ١٥ — ١٧ والخزانة جـ ٣ ص ٥١٨

والبيت فى السمط ص ٣٨٨ وروايته كرواية الأصمعيات : وقرة يحميهم .

وقال الأستاذ الميمنى : « فى المغربية فوق قرة أحسبه مرة — وهذا الحسبان ليس فى محله » .

وأقول : إن هذه رواية سيبويه والمبرد ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٤٨

(٢) جاء ذلك فى قول الراجز :

أَمْرَعتَ الأرض لوَانَّ مالا لوْ أنَّ نوقاً لكِ أو جمالا

أو ثلَّة من غنم إمالا

الهمع جـ ١ ص ١٢٢ ، والأشمونى جـ ١ ص ٣٠٠

وفى سيبويه جـ ١ ص ١٤٨ « ومثل ذلك قولهم : إما لا فكأنه يقول : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ولكنهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إياه وتصرفوا حتى استغنوا عنه بهذا » .

وقال فى ص ١١٤ « تا الله ما رأيت كاليوم رجلا أى : كرجل أراه اليوم رجلا وإنما أضمر ما كان يقع مظهراً استخفافاً ولأن المخاطب يعلم ما يعنى فجرى بمنزلة المثل كما تقول : لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعنى أنه لا بأس عليك ، ولا ضر عليك ولكنه حذف لكثرة هذا فى كلامهم ولا يكون هذا فى غير لا عليك » .

فما زائدة ، والتقدير : إن لاتفعل غَير هذا فافعل هذا . وكذلك قولهم : عندى درهم ليس غيرُ وليس إلَّا[1] .

وأمّا قوله :

ياصاحِبيَّ دَنَا المَسِيرُ فَسِيــرَا لا كالعَشِيةِ زائِرا ومزُورا[2]

فعلى إضمار فِعْلٍ كأنّه قال : لا أرى كالعشيّة أى كواحد أراه العشيّة ، لأن الزائر والمزور ليسا بالعشيّة فيكون بمنزلة : لا كزيد رجلا[3] .

---

(١) سيعقد باباً لهذا يختم به الكتاب .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ « وأما قول الشاعر (يا صاحبى . .) فلا يكون الا نصباً ، من قبل أن العشية ليست بالزائر. وإنما أراد لا أرى كالعشية زائراً كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا ، فكاليوم كقولك فى اليوم ، لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب ، كما قال : تا الله رجلا ، وسبحان الله رجلا ، وإنما أراد : تا الله ما رأيت رجلا ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء ، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه » .

وفى مجالس ثعلب ص ٣٢١ « وكذا يقولون : لا كاليوم رجلا ولا كالعشية رجلا ولا كالساعة رجلا فيحذفون مع الأوقات التى هم فيها » .

وفى الخزانة ج ٢ ص ١١٤ « وإنما لم يجعل الكاف اسماً بلا مضافاً إلى العشية ويكون (زائراً) عطف بيان للكاف تبعه على اللفظ لأن الزائر غير العشية فلما كان الثانى غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) نافية للفعل المقدر دون كونها نافية للجنس » .

وقد جوز الرضى أن يكون (زائراً) تابعاً بتقدير مضاف فالأصل كزائر العشية .

العشى : قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر الليل ، وقيل من صلاة المغرب إلى العتمة . وأراد الشاعر بالزائر نفسه ، وبالمزورمن يهواه .

والبيت لجرير ، من قصيدة فى هجاء الأخطل ، الديوان ص ٢٨٨ — ٢٩٣

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ — ٣٥٤ « وتقول : لا كالعشية عشية ، ولا كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجل ، كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع . . وإن شئت نصبته . . كأنه قال : لا أحد كزيد رجلا حمل الرجل على زيد وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه لا مال له قليلا ولا كثيراً » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٤٣ « لا كزيد رجل » بالرفع (رجل) بدل من الكاف التى هى اسم بمعنى مثل المضاف إلى زيد أو صفة على المحل ولا كزيد رجلا بالنصب تمييز أو صفة على اللفظ » أنظر الخزانة ج ٢ ص ١١٢

ويظهر أن المبرد يسوى بين الأسلوبين : لا كالعشية رجلا ولا كزيد رجلا وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٢٥

هذا باب

العدد وتفسير وجوهه
والعلة فيما وقع منه مختلفاً

اعلم أنّك إذا ثنّيتَ الواحد لحِقته زائدتان :

الأُولى منهما : حرف اللين والمدّ ، وهى الأَلف فى الرفع ، والياءُ فى الجر والنصب .

والزائدة الثانية : النونُ، وحركتها الكسر ، وكان حقّها أن تكون ساكنة ولكنّها حُرّكَت لالتقاء الساكنين ، وكُسرَت على حقيقة مايقع فى الساكنين إذا التقيا . وذلك قولك : هما المسلمان ، ورأيت / المسلميْنِ .

٢ / ١٣٤

فأمّا سيبويه[1] فيزعم أنّ الأَلف حرف الإعراب ، وكذلك الياءُ فى الخفض والنصب .

وكان الجَرْمىّ[2] يزعم أنّ الأَلف حرفُ الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أنّ انقلابها هو الإعراب .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤ « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، وتكون فى الرفع ألفاً ولم تكن واواً ، ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، وتكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية . وتكون فى النصب كذلك » .

* * *

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على هذا بقوله : ص ٦ — ٧ من الانتصار : قال محمد بن يزيد : « فزعم أن الألف والياء فى الاثنين ، والواو والياء فى الجمع . حروف الإعراب . وهذا محال ، لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب لازماً لها وهو غيرها ، نحو : دال زيد لمـا كانت حروف الإعراب هى وما أشبهها كان ما يعتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب ، وليست الألف فى التثنية وما ذكرنا معها إعراباً ، لأن الإعراب حركة فى حرف إعراب ولكنها دلائل على الإعراب وهذا قول أبى الحسن الأخفش وأبى عثمان المـازنى . . . » .

فى النسخة خرم يقدره الناسخ بعشرة أسطر .

(٢) فى الإنصاف ص ٢٢ « وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى الكلام .

وكان غيرُهما يزعم أنَّ الألف والياء هما الإعراب . فإذا قيل له : فأين حرف الإعراب ؟ قال : إنّما يكون الإعراب فى الحرف إذا كان حركة . فامّا إذا كان حرفا قام بنفسه .

والقول الذى نختاره ، ونزعم أنّه لايجوز غيره – قول أبى الحسن الأخفش[1] ؛ وذلك أنّه يزعم أنَّ الألف إن كانت حرف إعراب فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرُها ؛ كما كان فى الدال من زيد ، ونحوها ، ولكنّها دايل على الإعراب ؛ لأنّه لايكون حرفُ إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعرابٌ إلّا فى حرف .

ويقال لأبى عُمَر : إذا زعمت أنَّ الألف حرفُ إعراب ، وأنَّ انقلابها هو الإعرابُ – فقد لزمك فى ذلك شيئان :

٢ / ٤٣٥ أحدهما / : أنّك تزعم أنَّ الإعراب معنى ، وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته فى الواحد .

والشىء الآخر : أنّك تعلم أنْ أوّل أحوال الاسم الرفع . فأوّل ماوقعت التثنية وقعت والألفُ فيها ، فقد وجب ألّا يكونَ فيها فى موضع الرفع إعراب ؛ لأنّه لا انقلابَ معها .

= والوجه الثانى : أنّ هذا يؤدى إلى أن تكون التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيين ، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا فى حال النصب والجر معربين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبى عمر الجرمى أن التثنية والجمع مبنيان فى حال من الأحوال » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٦ .

(١) فى الإنصاف ص ٢١ « وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد فى قولك : قام زيد وما أشبه ذلك .

ولو أنها حرف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت : قام زيد من غير حركة ، وهى تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت : رجلان علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو إما أن تدل على إعراب فى الكلمة أو فى غيرها فإن كانت تدل على إعراب فى الكلمة فوجب أن تقدر فى هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى عثمان المازنى أن التثنية والجمع مبنيان » وانظر شرح الكافية ج ١ / ٢٥ – ٢٦ والهمع ج ١ ص ٤٧ – ٤٨

وقولنا : دليل على الإعراب ، إنّما هو أنّك تعلم أنّ الموضع موضعُ رفع إذا رأيت الألف ، وموضعُ خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين . وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفاً نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك ، وأبوك وأباك وأبيك ، وذو مال وذا مال ، وذى مال ، وجميع هذه التى يسمّيها الكوفيون[1] مُعربةً من مكانين . لا يصلحُ فى القياس إلّا ما ذكرنا .

والزائدة الثانية النونُ إنّما هى بدل ممّا كان فى الواحد من الحركة والتنوين وقد مضى القول فى هذا[2] .

* * *

واعلم أنّك إذا ذكرت الواحد فقلت : رجل أو فرس أو نحو ذلك ، فقد اجتمع / لك فيه معرفةُ العدد ومعرفةُ النوع .

٢ / ٤٣٦

إذا ثنّيت فقلت : رجلان أو فرسان ، فقد جمعت العدد والنوع . وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع لك فى ثلاثة العدد والنوع ، ولكنّك ذكرت العدّة ثمّ أضفتها إلى ماتريد من الأنواع .

وكان قياس هذا أن تقول : واحدُ رجالٍ ، واثنا رجال . ولكنّك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولمّا كانت التثنية التى هى لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت: رجلان ، وغلامان ، ولم يحسُن ذلك فى الجمع ، لأنّه غير مخطور ، ولا موقوف على عِدّة ، ولا يفصل بعضه من بعض .

ولو أراد مريد فى التثنية ما يريده فى الجمع لجاز ذلك فى الشعر ؛ لأنّه كان الأصلَ ، لأنّ التثنية جَمْع . وإنّما معنى قولك : جمع : أنّه ضَمُّ شىء إلى شىء . فمن ذلك قول الشاعر :

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ جرَاب فيه ثِنْتا حَنْظَلِ[3]

* * *

---

(١) عقد فى الإنصاف مسألة للخلاف فى إعراب الأسماء الستة ص ١٠ – ١٩ وانظر سيبويه جـ ٢ ص ٨٠ ، شرح الكافية جـ ١ ص ٢٣ – ٢٤ والهمع جـ ١ ص ٣٨ – ٣٩ .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ٥ ، ٦

(٣) استشهد به سيبويه فى موضعين جـ ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة ثنتا إلى حنظل .

٢/٤٣٧ / فإذا جمعت الواحد فكان مذكَّرًا ذكَّرتَ العِدّة ، ثمّ أضفتها إلى الجمع ؛ لتخبر أنَّ هذه العِدّةَ مُقتطَعةٌ لمَا أردت من الجنس الذى ذكرت .

فإن كان المذكّر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدلُّ على أقلِّ العدد[1] . فمن ذلك ما كان على (أفْعُل) ؛ نحو : أكْلُب ، وأفْرُخ ، وأكْبُش . وما كان على (أفْعال) ؛ نحو : أجْمال ، وأقتاب ، وأمْثال . وما كان على (أفْعِلَة) نحو : أحْمِرة ، وأقْفِزة ، وأجْرِبَة . وما كان على (فِعْلَة) نحو : صِبْية ، وغِلْمة ، وفِتْيَة .

وما كان من المذكّر مجموعا بالواو والنون ، نحو : مسلمون وصالحون ، فهو أدنى العدد ؛ لأنّه على منهاج التثنية .

ونظير ذلك من المؤنّث ما كان بالألف والتاء[2] ؛ نحو : مسلمات ، وصالحات ، وكريمات .

وما كان بعد ما وصفنا فهو لأكثر العدد ، وسنفسّر هذا أجْمَعَ حتّى يُعْلَمَ على حقيقته إن شاء الله .

* * *

٢/٤٣٨ اعلم أنّك إذا صغّرت بناءً من العدد يقع فى ذلك / البناء أدنى العدد — فإنّك تردّه إلى

وفى إصلاح المنطق ص ١٦٧ — ١٦٨ تقول : ما أعظم خصيته ، وخصيتيه ولا تكسر الخاء . . الواحد خصى وخصية .

وفى تهذيبه جـ ٢ ص ٢٥ : التدلدل : تحرك الشيء المعلق واضطرابه . وظرف العجوز : خلق متقبض قد تشنج لقدمه .

وفى الخزانة : ظرف العجوز : مزودها الذى تخزن فيه متاعها .

الرجز لخطام المجاشعى فى هجاء شيخ كبير .

أنظر الخزانة جـ ٣ ص ٣١٤ — ٣١٧ والمخصص جـ ١٢ ص ١١٠ — جـ ١٣ ص ١٩٦ جـ ١٦ ص ٩٨ جـ ١٧ ص ٨٩ ، ١٠٠ والحماسة جـ ٤ ص ٣٣٨ وإصلاح المنطق ص ١٦٨ والرواية فى كل ما ذكر ظرف عجوز إلا فى الحماسة فإن روايتها : سحق جراب .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٥ « ومما أجرى هذا المجرى أسماء العدد تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما يبنى لجمع أدنى العدد إلى أدنى العقود » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨١ « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . . . » .

أدنى العدد فتُصغِّره . وذلك أنّك إذا صغّرت (كلابًا) فقلت : أُكَيْلِب ؛ لأنّك إنّما تُخبر أنّ العدد قليل . فإنّما تردّه إلى ما هو للقليل .

فلو صغّرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنّه قليل كثيرٌ فى حال . وهذا هو المحال ونذكر هذا فى باب التصغير[1] ، ولكنّا ذكرنا منه هاهنا شيئا لما يجرى فى الباب .

* * *

فإذا أردت أن تجمع المذكّر ألحقته اسمًا من العِدّة فيه علامة التأنيث . وذلك نحو : ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال . فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه فى ضاربة وقائمة ، ولكنْ كدخولها فى علاّمة ، ونسّابة ، ورجل رَبْعَة ، وغلام يَفَعة[2] .

فإذا أوقعت العِدّة على مؤنث أوقعته بغير هاء فقلت : ثلاثُ نسوة ، وأربع جوار ، وخمسُ بَغَلات[3] . وكانت هذه الأسماء مؤنّثة بالبِنْية ، كتأنيث عَقْرب / ، وعَناق ، وشمس ، وقِدْر .

٢ / ٣٩٤

وإن سميت رجلا بـ(ثلاث) التى تقع على عدّة المؤنّث لم تصرفه ؛ لأنّه اسم مؤنث بمنزلة عناق .

وإن سمّيته بـ(ثلاث) من قولك : ثلاثة التى تقع على المذكّر صرفته .

فكذلك يجرى العدد فى المؤنّث والمذكّر بَيْنَ الثلاثة إلى العشرة فى المذكّر . وفيما بين الثلاث إلى العشر فى المؤنّث . قال الله عزّ وجلّ : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَال وَثَمَانِيَةَ أيّام[4] وقال : (فى أَرْبَعَةِ أَيّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ[5] وقال : (عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِى ثَمانِىَ حِجَجٍ فَإِنْ

---

(١) سيأتى حديثه فى هذا الجزء .

(٢) رجل ربعه : بين الطويل والقصير . غلام يفعة : مراهق .

(٣) فى سيبويه حـ ٢ ص ١٧١ « اعلم أن ما جاوز الإثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الاسماء التى تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التى هى علامة التأنيث وذلك قولك : ثلاثة بنين ، وأربعة أجمال . . وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة ، وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث وذلك قولك : ثلاث بنات ، وخمس أينق ، وسبع ثمرات . . وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر » .

(٤) الحاقة : ٧

(٥) فصلت : ١٠

أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ[1]) ؛ لأَنَّ الواحدة حِجَّة . وقال : (فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ[2]) .

فإذا كان فى الشيء مايقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء إليه فقلت : ثلاثةُ أغْلِمة ، وأربعة أَحْمِرةٍ ، وثلاثة أفْلُسٍ ، وخمسة أعدادٍ .

فإن قلت : ثلاثةُ حَمِيرٍ ، وخمسةُ كِلابٍ – جاز ذلك[3] . على أنّك أردت : ثلاثة من

---

(١) القصص : ٢٧

(٢) البقرة : ١٩٦

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ – ١٧٧ « وقد تجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب أى : هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : « هذا حب رمان » وقال فى ص ٢٠٢ : «وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز فى الشعر شبهوه بثلاثة قرود ونحوها ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب كأنك قلتَ : ثلاثة عبدى الله وإن نونت قلت : ثلاثة كلاب على معنى كأنك قلت : ثلاثة ثم قلت كلاب » .

* * *

المبرد فى نقده لكتاب سيبويه عرض لهذه المسألة فقال : قال : وسألت الخليل عن قولهم ثلاثة كلاب فقال يجوز فى الشعر على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب كما قال ثنتا حنظل .

قال محمد : والعرب تقول فى أقل العدد فى قرء المرأة أقراء قال الله جل وعلا « ثلاثة قروء » فهذا ينقض قوله ؛ إنما يجوز فى الشعر .

ورد عليه ابن ولاد فى الانتصار فقال :

قال أحمد : نص سيبويه عن الخليل غير ما حكاه وذلك أنه قال : وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز فى الشعر شبهوه بثلاثة قرود ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب .

فهذا وجهان : الأول منهما يجوز فى الشعر وهو أن يكون ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب ، وكما قالوا : ثلاثة قرود ، إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل فى قرود فيقولوا أقراد واستعملوا الكثير للقليل والكثير فجاز فى الكلام وشبهوا كلاباً به فجاز فى الشعر لاستعمالهم الجمع القليل فيه وهو قولهم : أكلب .

وأما الوجه الثانى الذى على معنى الإضافة إلى الجنس فهو جائز فى الكلام والشعر وقد زعم سيبويه فى أول الباب أنه يجيء خمسة كلاب ولم يقل فى الشعر ، وقال : كقولك : خمسة من الكلاب وحذفت من وأضفته إلى الجنس وقال هذا كما تقول صوت كلاب أى صوت هذا الجنس . وهذا حب رمان والحب ليس برمان وإنما هو منه وكذلك الصوت من الكلاب فكأنه يريد أن هذه العدة من الكلاب وليست بجميع الكلاب وإذا قلت : ثلاثة أكلب فالثلاثة هى الأكلب وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل فى مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقليل والكثير . فمن ذلك قولهم : ثلاثة شسوع استغنوا عن أشساع وثلاثة قرود استغنوا عن أقراد وثلاثة قروء استغنوا بها عن أقرؤ فلما جعلوا الجمع الكثير ههنا ينوب عن القليل والكثير حسنت إضافة العشرة وما دونها إليه ، لأنه قد قام مقام القليل لتركهم استعمالهم إياه وجعلهم الكثير ينوب منابه فأما كلاب فإنما ضعف فيه خمسة كلاب لأنهم قد قالوا =

الكلاب ، وخمسة[1] من الحمير ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ / « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ »[2]. وقال الشاعر :

٢
———
٤٤٠

قدْ جعلتْ مَيٌّ علَى الظِّـــــرَارِ خَمْسَ بَنانٍ قَانِىءِ الأَظْفَـــارِ[3]

يريد : خمسًا من البنان .

واعلم أنَّه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذى يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل ؛ كما أنَّه إذا كان مجموعاً على بعض أَبْنِية العدد ولم يكن له جمع غيرُه دخل معه الكثير ؛ وذلك نحو قولك : يد وأَيْد ، ورِجْلٌ وأَرْجُلٌ . فهذا من أَبْنِية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيرُه فالكثير من العدد يُلقَّب أيضاً بهذا . وكذلك ثلاثة أَرْسان[4]. وتقول ذلك للكثير ؛ لأنَّه لاجمْعَ له إلَّا ذلك .

= أكلب فكان الأولى أن يضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملا لم يستغن عنه بكلاب ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بكلاب لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شسوع .

وأما قوله : إن العرب تقول فى القليل أقراء فليس ذلك الأصل فى جمع فعل القليل إنما هو شاذ فيه فشبه بغيره وإنما الأصل فى قليل فعل أفعل وقد ترك استعماله ألبته فى قرء واستغنوا عنه بفعول . وإذا لم يستعملوا أقل الجمعين على الأصل أجازوا أن يضيفوا إلى الأكثر لأنهم قد صيروه يقوم مقام الأقل وإن كان قوياً إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجمعين المستعمل منه القليل على الأصل نحو خمسة كلاب فلما أجازوا هذا على ضعف كان ما لم يستعمل له القليل على الأصل قوياً جيداً وهو قولهم ثلاثة قروء وبه جاء القرآن .

أنظر الانتصار ص ٢٩٤ — ٢٩٨

وانظر ابن يعيش جـ ٦ ص ٢٥ — وشرح الكافية جـ ٢ ص ١٤٣ والبحر المحيط جـ ٢ ص ١٨٦

(١) هكذا بالأصل والمناسب لتمثيله أن يقول : خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير .

(٢) البقرة : ٢٢٨

(٣) استشهد به سيبويه فى جـ ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة خمس إلى البنان على تقدير خمس من البنان .

الظرار : جمع ظرر وهى حجارة مستديرة محددة يقال أرض مظرة : إذا كانت كثيرة الظرار . ويروى على الطرار بالطاء المهملة ، وهى جمع طرة وهى عقيصة من مقدم الناصية ترسل تحت التاج فى صدغ الجارية . و القانىء : الشديد الحمرة .

وفى المخصص جـ ٢ ص ٧ فإنما أضاف إلى المفرد بحسب إضافة الجنس (فى الأصل : الخمس والتصحيح من اللسان) وليس يعنى بالمفرد أن البنان واحد إنما يعنى أنه لم يكسر عليه واحد لجمع إنها هو كسدرة وسدر .

والبيت فى اللسان (بنان) وهو غير منسوب لقائل .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو الأكثر العدد فيعنى به ما يعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب وأقتاب ورسن وأرسان » الرسن : الحبل . =

وأمّا ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شُسوعٌ[1] فتقول : ثلاثة شُسوعٍ ، فيشترك فيه الأقلُّ والأكثر .

فإذا جاوزت ذواتِ الثلاثة استوي البناءان . وذلك قولك : عندى ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد[2] .

فإن حقَّرت /الدراهم قلت : دريهمات . تردّه فى التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء ؛ لأنَّ كلَّ جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التأنيث . وهذا يُبين لك فى باب الجمع[3] إن شاء الله.

٢
٤٤١

* * *

وتقول : عندى ثلاثةُ محمّدين وخمسةُ جعفرين[4] ؛ لأنَّ هذا ممّا يجمع بالواو والنون . فإن قلت : مَحامد وجَعافر ، على أنّك أردت ثلاثة من الجعافر وثلاثة من المحامد ، كان جيّدا على ما فسّرت لك .

* * *

= وقال فى ص ١٧٩ ، « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة ، استغنوا بها عن أرجال » .

وقال فى ص ١٨٠ « ورجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأفعل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف – لم يقولوا : أجراح كما لم يقولوا أقراد » .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنوا بها عن أقراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع » .

وفى المفصل : وقد روى عن الأخفش أنه أثبت أشسعا قال ابن يعيش ج ٢ ص ٢٥ « فأما ما حكاه عن أبى الحسن من أشسع فهو شاذ قياسا واستعمالا فأما الاستعمال فما أقله وأما القياس فإن الباب فى فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو : عدل وأعدال فمجيئه على أفعل على خلاف القياس » .

وقال أبو حيان : لقلة أشساع وإن لم يكن شاذاً استعماله . البحر ج ٢ ص ١٨٧

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع ، وضفادع . . فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذلك . . . » .

(٣) باب تصغير ما كان من الجمع سيأتى فى هذا الجزء إن شاء الله .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب مالا يحسن أن تضيف إليه . .

وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر . . . » . =

فإذا خرجت عن العِقد الأوّل ضممت إليه اسما ممّا كان فى أصل العدد إلى أن تُتَسِّعه . وذلك قولك : عندى أَحَدَ عَشَرَ رجلًا ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ رجلا[1] . بنيت (أحد) مع (عشر) ، وغيّرت اللفظ للبناء ، وذلك أنّك جعلتهما اسما واحدا . وكان الأصلُ أَحَدًا وعشرة ، وخمسةٌ وعشرةٌ ، فلما كان أصلُ العدد أن يكون اسما واحدا يدلُّ على جميع ؛ نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة — بَنَوْا هذين الاسمين فجعلوهما اسما واحدا ، وألزموهما الفتحَ ؛ لأنّه أخفُّ الحركات ؛ كما قالوا : هوجارى بَيْتَ بَيْتَ ، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ يافتى ، والقوم فيها شَغَرَ بغَرَ[2] .

٢/١٤٢ فإن قال قائل : فهلّا أعربوه ؛ كما قالوا : حضرموتُ / ، وبعْلَبَكُّ ، وما ، أشبههما[3]؟ قيل إنّ (حَضْرَمَوتَ) بنَوْا الاسمين فَجُعِلا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاءُ التأنيث ، وجعلو لذلك

= وقد فصل القول فى ذلك الرضى فقال فى شرح الكافية جـ ٢ ص ١٣٩

« وأما الجمع السالم فلا يقع مميزاً للعدد عند سيبويه إن كان وصفاً إلا نادراً . . إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة إذ أكثرها للعموم فلذا لا تقول فى الجمع المكسر وصفاً : ثلاثة ظرفاء .

وأما غير الوصف فإن كان علما قل وقوعه مميزاً لأن جمع العلم لابد فيه من الألف واللام ، والغرض الأهم من تمييز العدد بيان الجلس لا التعيين فمميزه منكر فى الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قل ثلاثة الزيدين وثلاث الزينبات . وإن لم يكن علما فإن جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فى الأغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول : ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى : (سبع سنبلات) مع وجود سنابل .

وإن لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى : (ثلاث عورات) . . . » .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧١ « فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت : أحد عشر كأنك قلت : أحد جمل وليست فى عشر ألف وهما حرفان جعلا اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذى كان عليه مفرداً حين قلت له أحد وعشرون عاماً وجاء الآخر على غير بنائه حين كان منفرداً والعدد لم يجاوز عشرة » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥٣ « ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا فى الحال أو الظرف » وانظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٨٥

وفى اللسان « لقيته كفة كفة : أى كفاحاً وذلك إذا استقبلته مواجهة .

وفى حديث الزبير : فتلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة ، أى مواجهة ، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره ، أى منعه » .

وسيعيد حديث تركيب الظروف والأحوال فى الجزأين الثالث والرابع .

(٣) باب الإسمين اللذين يجعلان إسماً واحداً نحو : حضرموت وبعلبك ومعد يكرب سيأتى فى الجزء الثالث إن شاء الله ص ٣٥٨ — ٣٥٩

عَلَمًا ، ولم يكن له حدّ صُرِف عنه ، والعدد الذى ذكرت كان له حدّ صُرِف عنه كما ذكرت لك فلمّا عُدِل عن وجْهِه عُدِل عن الإعراب .

وأمّا (اثنا عشر) فليست هذه سبيله ؛ لأنّه ممّا فيه دليل الإعراب تقول : جاءنى اثناعشر ، ورأيت اثْنَىْ عَشَرَ . فلمّا كان إعرابُه كإعراب رجلَيْنِ ومسلمَين لم يجز أن يُجْعَلَ مع غيره اسماً واحداً[1] . ولا تجد ذلك فى بناء حضرموت ، ولا فى شىء ممّا ذكرت لك من : لقيته كَفَّةَ كفَّةَ ونحوه ولكنَّهم جعلوا (عشرة) بمنزلة النون من اثنين ، إلّا أنَّ لها المعنى الذى أبانت عنه من العدد.

ولو سمّيت رجلا اثنى عشر ثمّ رخّمته لقلت : يا اثنَ أقْبِلْ ، تحذف الألف مع (عشر) ؛ كما كنت فاعلا بالنون لو كانت مكان (عشر) .

فأمّا تغييرهم (عشَر) عن قولك : عشْرة[2] ؛ فإنَّما ذلك لصَرْفها عن وجْهها ، ولكنَّك أثبتَّ الهاءات للمذكَّر ؛ كما كنت مثبتَها فى ثلاثة وأربعة / ، فتقول : ثلاثةَ عشرَ رجلًا ، وأربعةَ عشرَ رجلًا ، وخمسةَ عشرَ إنساناً ، ولم تُثْبِت فى (عشر) هاءً وهى للمذكّر ؛ لأنَّك قد أثبتَّ الهاء فى الاسم الأوّل ، وهما اسم واحد ، فلا تدخْل تأنيثاً على تأنيث ؛ كما لاتقول : حمراءة ولا صفراءة

2
443

فأمّا الاسم المنصوب الذى يُبَيِّن به العدد فنحن ذاكروه فى موضعه مشروحا إن شاء الله.

فإذا أردت المؤنَّث أثبتَّ الهاء فى آخر الاسم ؛ لأنَّ (عشرا) مذكّر فى هذا الموضع ، فأنَّثته لمّا قصدت إلى مؤنَّث فقلت : ثلاثَ عشْرةَ امرأةً ، وخمس عشرةَ جاريةً ؛ لأنَّك بنيته بناءً على

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥٥ — ٥٦ « وإما إثنا عشر فزعم الخليل : أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خمسة عشر وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير إثنا فى الرفع وإثنى فى النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز فى مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنين ويكون علم العدد قد ذهب » .

وقال فى ص ١٧١ « فإن زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت : له إثنا عشر ، وإن له إثنى عشر لم تغير الاثنين عن حالهما إذا ثنيت الواحد غير أنك حذفت النون ، لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذى قبل النون فى الاثنين حرف إعراب وليس كخمسة عشر . .

وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت : له ثنتا عشرة واثنتا عشرة وإن له ثنتى عشرة واثنتى عشرة (بكسر الشين) وبلغة أهل الحجاز عشْرة (بسكون الشين) » .

(٢) فى سيبويه حـ ٢ ص ١٧١ — ١٧٢ « وبنى الحرف الذى بعد إحدى وثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر ، كما فعل ذلك بالمذكر وقد يكون اللفظ له بناء فى حالة فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه . . » .

حِدَة ؛ كما فعلت ذلك بالمذكَّر (فسلِمت الأَسماءُ الأُولى ؛ كما سلِمَت أَسماءُ المذكَّر)[1] وأَثبتَّ الهاءَ فى آخره ، وبنيت العشرة على غير بنائها فى قولك : عشرُ نسوة فقلت : احدى عشَرة ، واثنتا عشرة ، وإن شئت قلت : عشرة على غير منهاج عشَرة ، ولكنَّك أسكنت الشين[2] ؛ كما تسكِّن فخِذًا فتقول : فَخْذ . وعلِم فتقول : عَلْمَ .

وتنصب الاسم الذى تُبَيِّن به العدد كما فعلت ذلك فى المذكَّر .

فإن قال قائل : فما بالك قلت ؛ إحدى عشرة . و (إحدى) مؤنَّثة و (عشرة) فيها هاءُ التأْنيث وكذلك اثنتا عشرة[3].

فالجواب فى ذلك أنَّ تأْنيثَ إحدى بالألف ، وليس بالتأنيث الذى / على جهة التذكير ، نحو : قائم وقائمة ، وجميل وجميلة . فهما اسمان كانا بائنين ، فوُصِلا ، ولكلٍّ واحدمنهما لفظ من التأْنيث سوى لفظ الآخر ، ولو كان على لفظه لم يجز . فأَمَّا اثنان واثنتان ، فإِنَّما أَنَّث اثنان على اثنتين ولكنَّه تأْنيث لا يُفرد له وحد . فالتاءُ فيه ثابتة ، وإن كان أَصْلُها أن تكون مِمّا وقْفُه بالهاء .

ألا ترى أنَّهم قالوا : (مِذْرَوان) ؛ لأَنَّه لايفرد له واحد ، ولو كان مِمّا ينفرد له واحد لم يكن إلَّا مِذْرَيان[4] . وكقوله : عقلته بِثِنَايَيْن[5] (ولو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلَّابثناءَيْن)[6]

* * *

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧١ « وإن جاوز المؤنث العشر فزادوا واحداً قلت إحدى عشرة (مكسورة الشين) بلغة تميم كأنما قلت إحدى نبقة وبلغة أهل الحجاز عشرة كأنما قلت إحدى تمرة . . » .

(٣) فى إحدى عشرة جمع بين علامتَى تأنيث وقد استشكل ذلك أيضاً وأجاب عنه ابن يعيش ج ٦ ص ٢٦ والسيوطى فى الأشباه ج ١ ص ٣٢٢ – ٣٢٣

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ١٩١

(٥) الياء تحصنت من حيث أنه لم يرد له واحده فتتطرف ياؤه ولو تطرفت لاستحقت الهمز ومعى عقلته بثنايين أن تشد يديه بطرفى حبل فهو حبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى . واتفق البصريون والكوفيون على ألا يهمزوه ويقال للذلك الحبل الثنائية . شرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٤١١

فى سيبويه ج ٢ ص ٩٥ : وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنايين وهنايين لم لم يهمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم بنوا عليه فهذا بمنزلة السماوة وانظر سيبويه أيضاً ص ٣٨٣

(٦) تصحيح السيرافى .

فأمّا نصْب الاسم الذى بعد خمسة عشرَ ، وأحد عشر ، وبعد إحدى عشرةَ إلى تسعَ عشرةَ[١] ، فلأنّه عدد فيه نيّة التنوين ولكنّه لاينصرفُ ؛ كما تقول : هؤلاء ضوارب زيداً غدا . إذا أردت التنوين ولم يجز أن يكون هذا مضافاً ؛ لأنَّ الإضافة إنّما تكون لما وقع فيه أقلُّ العدد، وذلك مابين الثلاثة إلى العشرة . فإذا خرجت عن ذلك خرجت إلى ما تحتاج إلى تبيين نوعه . فإن كان منوّناً انتصب ما بعده من ذكر / النوع ، وإن كان غير منوّن أُضِيف إلى الواحد المفرد الذى يدلّ على النوع . [٢/٤٤٥]

فإن قال قائل : فهلّا كان هذا ممّا تجرى عليه الإضافة ؛ كما تقول : مائة درهم ، وألف درهم ؟

قيل له : لمّا كان هذا اسمين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر ، ولم يكن فى الأسماء التى هى من اسمين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر إضافة – كان هذا لاحتياجه إلى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتنوينه .

فإن قال [قائل][٢] : فأنت قد تقول : هذا حضرَموتُ زيدٍ . إذا سمّيت رجلا (حضرموت)، ثمّ أضفته ؛ كما تقول : هذا زيدُ عمرٍو .

قيل : إنَّ إضافته ليست له لازمةً . وإنّما يكون إذا نكّرته ، ثمّ عرّفته بما تُضيفه إليه .

و(خمسة عشر) عدد مُبْهم لازمٌ له التفسير ، فكانت تكون[٣] الإضافة لازمةً ، فيكون كأنَّ أصله ثلاثةُ أسماء قد جُعِلَتْ اسما واحداً ؛ ومِثْلُ هذا لايوجد .

فإن قال : فهلّا جُعِلَ ما تُبَيَّن به النوعَ جمعاً ، فتقول : خمسةَ عشرَ رجالا ، كما تقول : زيدٌ أفْرهُ الناسِ عبْدا ، وأفْره الناس عبيدا .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لمـا ذكرت لك وكذلك هو إلى التسعين » .

وانظر تعليل ذلك فى أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠ – ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ – ١٤٤

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) توسط خبر كان إذ لا لبس كما فى قوله تعالى : (فلم يك ينفعهم إيمانهم) وقوله : (ألم تك تأتيكم رسلكم) وبعض النحويين يقدر ضمير الشأن فى كان والجملة الفعلية خبرها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قيل : الفصل بينهما أنك/ إذا قلت : زيد أفره الناس عبدا جاز أن تكون تَعْنى عبْداواحِدًا، وأن تكون تَعْنى جماعة . فإذا قلت : عبيدا بيّنت الجماعة ، وأنت إذا قلت : خمسة عشرَ ونحوه فقد بيّنت العدد فلم تحتج إلى النوع فجئت بواحد منكور يدلُّ على جنسه ؛ لأنّك قد استغنيت عن ذِكْرِ الجماعة .

٢/٤٤٦

* * *

فإذا ثُنّيت أدنى العقود اشتققت له من اسمه مافيه دليل على أنّك قدخرجت عنه إلىتضعيفه والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة ، وهى الواوُ والنون فى الرفع ، والياءُ والنون فى الخفض والنصب ، ويجرى مَجْرَىمسلِمِين . وذلك قولك : عندى عشرون رجلا ، وعشرون جاريةً ، فيستوى فيه المذكّر والمؤنّث ؛ لأنّه مشتقّ مبهم وليس من العدد الذى هو أَصْلٌ . والأصلُ مابين الواحد إلى العشرة . فكلُّ عدد فمن هذا مشتقٌ فى لفظأو معنى .

* * *

فأمّا قولهم (عِشْرُونَ) ولمْ يفتحوا لعشر العينَ ، فقد قيل فيه أقاويل[1] .

قال قوم: إنّما كُسِرَتْ ؛ ليدلّوا على الكسرة التى فى / أوّل اثنين ؛ لأنّها تثنية عشرة وليست بجمع ، وليس هذا القول بشىء .

٢/٤٤٧

ولكنْ نقول فى هذا : إنّه اسم قد صرّف على وجوه : [فمنها أنّك تقول فى المذكر :عشَرة وللمؤنث : عشْر بالإسكان[2]] وليس على منهاج التذكير ، ولو كان على منهاجه لكان حذفُ الهاء لازمًا للمذكّر وإثباتُها لازمًا للمؤنّث كسائر الأسماء ؛ نحو : ظريف وظريفة ، ومتكلّم ومتكلّمة ، وعلى هذا قالوا : خمسةَ عشَرَ فغيّروه ،وقالوا : خمسَ عشْرة فبنَوْه على خلاف بناء التذكير . فلمّا كان هذا الاسم مغيّرا . فى جميع حالاته ، ولم يكن فى العِشْرِين على مِنْهاج

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٦ « فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد ويجرى ذلك الاسم مجرى الواحد الذى لحقته الزيادة للجمع ، كما لحقته الزيادة للتثنية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبعدهما النون وذلك قولك عشرون درهماً » .

(٢) تصحيح السيرافى .

سائرِ العقود غيره – كان دليلا على مجيئه على غير وجهه ؛ ألا ترى أنّهم لمّا جمعوا منقوص المؤنّث بالواو والنون غيّروا أوائله ؛ ليكون التغيير دليلا على خروجه من بابه . وذلك قولك : سنة . ثمّ تقول : سِنون ، فتكسر السين ، وكذلك قُلَة وقِلون[1] .

وأمّا قولنا : إنّه على خِلاف العُقود ، فإنّما هو لأنّك اشتققت للثلاثين من الثلاثة ؛ لأنّها ثلاثة عقود ، وكذلك فَعَلْت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين ،/ فكان الواجب إذ اشتققت للثلاثين من الثلاثة أن تنشقّ للعشرين من الاثنين .

٢/٤٤٨

فإن قال قائل : فهلّا فعلوا ذلك ؟

فالجواب[2] : أنّ الاثنين ممّا إعرابه فى وسطه ، فلو فُعِلَ به ما فُعِل بالثلاثة حيثُ صُيِّرَت إلى الثلاثين لبطل معناه ، وصيّر إلى الإفراد ولم يقع مفردا قطّ فالامتناع منه كالضرورة .

* * *

فإذا زدت على العشرين واحدًا فما فَوْقُ إلى العِقْدِ الثانى أو واحدة فما فوقها – قلت فى المذكر : أَحَدٌ وعِشرون رجلا ، واثنان وعشرون رجلا ، وواحِدٌ وعشرون ؛ كما كنت قائلا قبل أن تصله بالعشرين .

فإن قال قائل : فهلاّ بُنِىَ الأَحد مع العشرين وما بعد الأَحد من الأعداد ؛ كما فُعِلَ ذلك بخمسة عشرَ ونحوه فيجعلان اسما واحدا ، كما كان ذلك فى كلّ عدد قبله .

قيل له : لم يكن لهذا نظيرٌ فيما فرَطَ من الأسماء كحضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ ، لا تجد اسمين جُعلا اسما واحدًا ممّا أحدهما إعرابُه كإعراب مسلِمِين وقد تقدّم قولنا فى هذا حيث ذكرنا اثنَىْ عشر .

---

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤١ والتعليق هناك .

(٢) انظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢١ وابن يعيش جـ ٦ ص ٢٧ – ٢٨ وشرح الكافية جـ ٢ ص ١٤١

فإذا صرت إلى العقد الذى بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال (عشرين) وكذلك إعرابه ، إلّا أنّ / اشتقاقه من الثلاثة ؛ لأنّ التثليث أدنى العقود . وكذلك لما بعده إلى التسعين[1] .

٢/٤٤٩

* * *

إذا صرت إلى العِقْد الذى بعدها كان له اسم خارج من هذه الأسماء ، لأنّ محلّه محلّ الثلاثين ممّا قبلها ، والأربعين ممّا قبلها ، ونحو ذلك . ولم يشتقّ له من العشرة اسمٌ لئلاّ يلتبس بالعشرين ، ولأنّ العِقْدَ حقُّه أن يكونَ فيما فرَطَ من الأعداد خارجًا من اسم قبله ، وأضفته لما بعده معرفةً كان أو نكرةً ؛ كما كنت فاعلا ذلك بالعِقْد الأوّل . وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهمِ التى قد عرفت[2] .

ولم يجز أن تقول : عشرون الدرهمَ[3] ، لأنّ (درهما) بعد(عشرين) تمييز منفصل من العشرين ، والمائة مضافة ، والمضاف يكون معرفةً بما يُضاف إليه .

* * *

فإذا أردت تعريفَ (عشرين) وما كان مثلها قلت : العشرون رجلاً ،والثلاثون جاريةً ؛ كما تقول : الضاربون زيدًا ؛ لأنّ ما بعد التنوين منفصل ممّا قبله .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٦ « فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذى كان التثنية وذلك قولك ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له . كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً ، لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ولا التى شبهت بها فلم تقو تلك القوة » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٦ « فإذا بلغت العقد الذى يليه تركت التنوين والنون ، وأضفت ، وجعلت الذى يعمل فيه ، ويبين به العدد من أى صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل الألف واللام ، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم وذلك أن ضاعفته قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار » .

وانظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش جـ ٦ ص ١٩ — ٢٠ وشرح الكافية جـ ٢ ص ١٤٤

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك ، وكذلك حوالى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أى صنف العدد » .

و(المائة) اسم ليس . التنوين له لازمًا ؛ لأنَّ حالَ التنوين ليست حالَ النون ، لأنَّك تقف على النون ولاتقف على التنوين ؛ ولأنَّ النونَ تثبتُ مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معهما . تقول : المسلمون والصالحون ، ولا تقول : المسلمٌ والصالحٌ ، فتقف/ على التنوين . فكانت(مائة) في بابها كثلاثة في بابها . إلّا أنَّ الذى تضاف إليه [مائة واحدٌ في معنى جمع][1]، والذى يضاف إليه ثلاثة وما أشبهها جَمْع . تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهمٍ ،والفصْلُ بينهما مايقع في الثلاثة إلى العشرة من أدنى العدد ، وأنَّ المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة .وكذلك صار لفظها المذكَّر والمؤنَّث على هيئة واحدة . تقول : مائةُ درهمٍ ومائةُ جاريةٍ ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسةَ عشرَ ، وخمسَ عشْرَةَ ؛ لأنَّهما مجموعان ممّا كان واقعاً لأدنى العدد .

٢/٤٥٠

فإن اضطرَّ شاعر فنوّن ، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلّا نكرة ، لأنّه تمييز ، كما أنَّه إذا اضطرّ قال : ثلاثةٌ أثوابًا[2] . فمن ذلك قولُ الشاعر :

إذَا عَاشَ الفتى مائتَيْنِ عامًا فقدْ ذهبَ اللذاذةُ والفَتاءُ

---

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى مجالس ثعلب ص ٦٥٢ « يقال : ثلاثة أثواب وثلاثة أثواباً وثلاثة أثواب وتقدم فيقال : عندى أثواب ثلاثة » .
وفى سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « لو جاز فى الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثواب » .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦ ، ٢٩٣ على إثبات النون فى مائتين ونصب تمييزها للضرورة .

فى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٣ « الفتاء : المصدر من الشباب ممدود يقال : إنه لفتًى بين الفتاء كقولك بين الشباب ، والفعل كفرح » .

نسب البيت فى الموضع الأول من سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزارى ، وفى الموضع الثانى إلى يزيد بن ضبة . ونسبه الأعلم فى الموضعين إلى الربيع ، ونسبه أبو حاتم السجستانى إلى الربيع فى كتابه (المعمرين) وذكر القصيدة ص ٧ . وكذلك فى شرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٢٦٦ . وفى الاقتضاب ص ٣٦٩ وفى الخزانة ج ٣ ص ٣٠٦ — ٣١٠

وانظر المخصص ج ١ ص ٣٨ ج ١٥ ص ١٣٢ ومجالس ثعلب ص ٣٣٢ ، وأمالى القالى ج ٣ ص ٢١٤ — ٢١٥ وشروح سقط الزند ص ١٥٩١

فإنّما حَسُنَ هذا فى المائتين وإن كان تثنيةَ (المائة) ؛ لأنّه ممّا يلزمها النون . فقد رجع فى اللفظ إلى حال العشرين / وما أشبهها . ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة .

٢/٤٥١

***

فأمّا قولهم : ثلاثمائة وأربعمائة[1] ، واختيارهم إيّاه على مائتين ومئات ـ فإنّما ذلك قياسٌ على ما مضى ؛ لأنّ الماضى من العدد هو الأصْلُ ،وما بعده فرْعٌ .فقياسُ هذا قياسُ قولك :عشرون درهما ، وأحد وعشرون درهما إلى قولك : تسعة وعشرون درهما . فالدرهم مفرد ، لأنّك إذا قلت : ثلاثون [وما بعدها إلى تسعين ثمّ جاوزته][2] صرت إلى عِقْد ليس لفظُه من لفظ ما قبله . فكذلك تقول : ثلاثمائة وأربعمائة ؛ لأنّك إذا جاوزت تسعمائة صرت إلى عِقْد يخالف لفظُه لفظَ ما قبله ، وهو قولك : ألف ، ثمّ تقول : ثلاثة آلاف ؛ لأنّ العدد الذى بعده غير خارج منه .

تقول : عشرة آلاف ؛ كما تقول : عشرة أثواب ، وأحد عشر ألفا ؛ كما تقول : أحد عشر ثوباً إلى العِقْد الآخر . فلو كنت تقول : عشر مئين ، وإحدى عشرة مائة ـ لوجب جمعها فى التثليث وما بعده .

وإنّما جاز أن تقول : ثلاث مِئِين وثلاث مِئات من أجْل أنّه مضاف ؛ فشبّهته / من جهة الإضافة لا غيرُ بقولهم : ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ . قال الشاعر :

٢/٤٥٢

ثلاثُ مِئِينٍ للمُلوكِ وَفَى بِهَا   رِدائِى وجَلَّتْ عنْ وجوهِ الأهاتِمِ[3]

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغى أن يكون مئين أومئات ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين فيه العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد ، كما أن عشرين اسم لعدد . وليس بمستنكر فى كلامهم أن يكون اللفظ واحد ، والمعنى جميع حتّى قال بعضهم فى الشعر من ذلك مالا يستعمل فى الكلام » .

وانظر تعليل ذلك فى أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٢

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) فى ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ « وقد جاء فى الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث مئات لأن الشعراء يفسح لهم فى مراجعة الأصول المرفوضة . . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ فى الاستعمال » .

وقال الآخر :

ثلاثُ مِئِين قدْ مرَرْنَ كَوامِـــلا وها أنذا أرْتَجِى مَرَّ أرْبَعِ

***

فأمّا قولك : مائةُ درهم ، ومائةُ جارية ، وألفُ غلام ، وألف جارية – فلا يكون فيه إلّا هذا ؛ لأنّه ليس بمنزلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث عشر ؛ لأنّ الثلاث والثلاثة على مئين وقع ، أو على ألوف ، أو غير ذلك . فغيهنّ أقلّ العدد ممّا وقعن عليه .

ومجاز مائة وألف فى أنّه لا يكون لأدنى العدد مجازُ أحد عشر درهما فما فَوْقُ .

فأمّا قوله عزّ وجلّ : (وَلَبِثُوا فِى كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فإنّه على البدَل لأنّه لمّا قال : (ثلاثمائة) ثمّ ذكر السنين ليعْلَم ما ذلك العدد ؟

= وفى الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ « قيل غرم ثلاث ديات فرهن بها رداءه وكانت الدية مائة من الإبل . جلت : كشفت تلك المئون المرهون بها ردائى حين أديتها العار عن وجوه الأهاتم يعنى بهم الأهتم بن سنان . . . » .

والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً – الديوان ص ٨٥١ – ٨٦١ وروايته هناك ص ٨٥٣ :

فدًى لسيوفٍ من تميم وَفَى بها ردائى ، وجلت عن وجوه الأهاتِمِ

وكذلك روايته فى النقائض ج ٢ ص ٧٦ وعلى هذا فلا شاهد فيه وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٤

(١) البيت فى ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ غير منسوب .

وفى المعمرين ص ٢٢ « قالوا وعاش ابن حممة الدوسى واسمه كعب أو عمرو أربعمائة سنة غير عشر سنين فقال :

كبرت وطال العمر حتى كأنّنى سليمُ أفاعٍ لَيْلُه غير مودعِ

فما الموت أفنانى ولكن تتابعتْ علىَّ سنون من مصيف وَمَرْبَع

ثلاث مئين . . .

ثم ذكر بعده بيتين .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وكذلك العقد الذى بعده واحداً كان أو مثنى وذلك قولك : ألف درهم وألفا درهم » .

وانظر أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠

ولو قال قائل : أقاموا سنين يافتى ، ثم قال : مِئِين أو ثلاثمائة لكان على البدَل ، ليبيِّن : كم مقدار تلك السنين ؟

وقد قرأ بعض القرّاء / بالإضافة فقال : (ثَلاث مِائَةِ سِنِيْن)[1] وهذا خطأٌ فى الكلام غير جائز . ٢/٤٥٣ وإنَّما يجوز مثْلُه فى الشعر [للضرورة ، وجوازُه فى الشعر أنّا نحمله على المعنى ؛ لأنَّه فى المعنى جماعة وقد جاز][2] فى الشعر أن تُفْرِد وأنت تريد الجماعة إذا كان فى الكلام دليل على الجمع[3] فمن ذلك قوله :

---

(١) الكهف : ٢٥ — قراءة ثلاثمائة سنة بإضافة مائة إلى سنين قراءة سبعية وإن قال عنها المبرد : إنها خطأ فى الكلام غير جائزة — فى شرح الشاطبية ص ٢٤٠ قرأ حمزة والكسائى : ثلاثمائة سنين بحذف التنوين على الإضافة وانظر غيث النفع ص ١٥٥ والنشر ج ٢ ص ٣١٠ والاتحاف ص ٢٨٩ وقال أبو حيان « أنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك » وقال أبو على : « هذه تضاف فى المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع ؛ » البحر ج ٦ ص ١١٧ ، وانظر الروض الأنف ج ١٠ ص ١٩٣ — ١٩٤

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وليس بمستنكر فى كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم فى الشعر من ذلك ما لا يستعمل فى الكلام » .

* * *

وما جعله سيبويه والمبرد من الضرورة يراه الفراء جائزاً فى الاحتياط وفى القرآن الكريم آيات كثيرة جداً قرىء فيها بالإفراد والجمع فى السبعة .

(١) قرىء بافراد الريح وبجمعها فى السبعة فى هذه الآيات .

(وتصريف الرياح — تذروه الرياح — ومن يرسل الرياح — الله الذى يرسل الرياح — وهو الذى أرسل الرياح — وأرسلنا الرياح — إن يشأ يسكن الريح — اشتدت به الريح — يرسل الرياح نشرا) انظر شرح الشاطبية ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٢٣

(٢) افراد عبد وجمعه فى (واذكر عبادنا إبراهيم وإسحق ويعقوب) (أليس الله بكاف عبده) .

(٣) افراد كتاب وجمعه فى هذه الآيات (كل آمن بالله وملائكته وكتبه — كطى السجل الكتب — وصدقت بكلمات ربها وكتبه) .

(٤) جمع الكافر وإفراده فى (وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار) .

(٥) جمع جدار وإفراده فى (أو من وراء جدر) .

(٦) جمع نصب وإفراده فى (كأنهم إلى نصب يوفضون) .

(٧) جمع عظم وإفراده فى (فكسونا العظام لحما) .

(٨) (وجعلنا فيها سراجا) قرىء فى السبعة أيضاً سرجا .

كُلوا فِى نِصْفِ بطْنِكُمُ تَعِيشُوا   فإنَّ زَمانَكُمْ زمَنٌ خَمِيصُ[1]

وقال آخر :

إنْ تُقتَلوا اليومَ فقدْ سُبِيْنـــا   فى حَلْقِكُمْ عظْمٌ وقَدْ شَجِيْنا[2]

وينشد : شربنا .

وقالَ عَلْقَمة بن عَبَدة :

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظَامُهـا   فَبِيضٌ وأمَّا جِلْدُها فصَلِيبُ[3]

= (٩) (فانظر إلى آثار رحمة الله) أثر .

(١٠) (وأسبغ عليكم نعمه) نعمة

(١١) (فدية طعام مساكين) مسكين وكذلك فى (أو كفارة طعام مساكين) .

(١٢) جمع مسجد وإفراده فى (أن يعمروا مساجد الله – إنما يعمر مساجد الله) .

(١٣) (لقد كان لسبأ فى مسكنهم) مساكنهم .

(١٤) جمع كبير وإفراده فى (يجتنبون كبائر الإثم) فى آيتين .

(١٥) (إذا قيل لكم تفسحوا فى المجالس) فى المجلس .

(١٦) (فلا أقسم بمواقع النجوم) بموقع .

(١٧) إفراد الصلاة وجمعها وذرية وذريات وأمانة وأمانات – وكلمة وكلمات وخطيئة وخطيئات ورسالة ورسالات ومكانة ومكانات وآية وآيات وبينة وبينات . . . وغير ذلك فى آيات كثيرة .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٠٨ على وضع المفرد وهو (بطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة .

الخميص : الجائع . الصفة للزمن والمعنى لأهله . وتعيشوا مجزوم فى جواب الأمر .

والبيت من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لا يعرف لها قائل .

انظر الخزانة جـ ٣ ص ٣٧٩ – ٣٨١ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣١١ وابن يعيش جـ ٦ ص ٢٢ والمخصص جـ ١ ص ٣١ جـ ٤ ص ٤١ وشواهد الكشاف ص ١٥٩

(٢) استشهد به أيضاً سيبويه جـ ١ ص ١٠٧ ونسبه الأعلم إلى المسيب بن زيد مناة الغنوى وانظر المخصص جـ ١ ص ٣١ جـ ١٠ ص ٣٠ وابن يعيش جـ ٦ ص ٢٢ والخزانة جـ ٣ ص ٣٧٩

ورواية المقتضب فى الشطر الأول مخالفة لرواية غيره فى بعض الألفاظ . وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه فى حلوقكم عظم بقتلنا لكم وقد غصصنا نحن أيضاً بسبيكم منا .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً جـ ١ ص ١٠٧

وصف طريقاً بعيدة فيها مشقة على من سلكها . فجيف الحسرى : وهى المعيبة من الإبل يتركها أصحابها فتموت مستقرة فيه وعظامها بيض أكلت السباع والطير ما عليها فتعرت ، وجلدها يابس .

والبيت لعلقمة الفحل من قصيدة له فى ديوانه ص ٣ – ٥ وهى فى المفضليات ص ٣٩١ – ٣٩٦ والخزانة جـ ٣ ص ٣٧٩

وأمّا قوله عزّ وجلّ : (خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)[1] فليس من هذا ، لأنّ السمْع مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع.

وكذلك قولُ الشاعر ، وهو جرير :

إنّ العُيُونَ التى فى طَرْفِها مرَضٌ   قَتَلْنَنا ثُمَّ لم يُحْيِيْنَ قَتْلَانا[2]

لأنّ الطرْف مصدر. وأمّا قول الله عزّ وجلّ : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا)[3] وقوله : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)[4] فإنّه أفرد / هذا ، لأنّ مَخْرَجَهُمَا مَخْرَجُ التمييز ، كما تقول : زيد أحسنُ الناس ثوبًا ، وأفره الناس مركبًا . وإنّه ليحسُن ثوبًا ، ويكثُر أمةً وعبدًا . وقد قالوا فى قول العبّاس بن مِرْداس قولين وهو :

٢/١٥٤

فقلنا : أَسْلِمُـوا إنّا أَخُوكُمْ   فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدورُ[5]

---

(١) البقرة : ٧

(٢) البيت لجرير من قصيدة طويلة فى هجاء الأخطل – الديوان ص ٥٩٣ – ٥٩٨

(٣) غافر : ٦٧

فى تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ أنه من وضع المفرد موضع الجمع .

وفى المخصص جـ ١ ص ٣١ قد يقع الطفل على الجميع .

وفى إعراب القرآن للعكبرى جـ ٢ ص ٧٣ هو واحد فى معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلا كما قال تعالى : (فاجلدوهم ثمانين جلدة) أى كل واحد منهم .

وقيل هو مصدر فى الأصل فلذلك لم يجمع .

وفى البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٤٦ « يوصف بالطفل المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويقال أيضاً طفل وطفلان وأطفال .

وقال المبرد هو اسم يستعمل مصدراً كالرضا والعدل يقع على الواحد والجمع »

وما نسبه أبو حيان إلى المبرد لا يوافق ما قاله المبرد هنا .

(٤) النساء : ٤

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠١ « وسألته عن أب فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التى قبلها قلت أبون وكذلك أخ تقول أخون لا تغير البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً » .

ولم يذكر سيبويه البيت وإنما ذكره الأعلم للتنظير به .

وذكره ابن قتيبة شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع (تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩) .

فقال بعضهم : أراد : إنَّا إخْوَتُكم ، فوضع الواحد موضِعَ الجميع ، كما قال : فى حلقكم أى فى حلوقكم .

وقال آخرون : لفظه لفظُ الجمع من قولك : أخ وأخون ، ثمّ تحذف النون وأضاف ؛ كما تقول : مسلموكم وصالحوكم . وتقول على ذلك : أب وأبون ، وأخ وأخُون ؛ كما قال الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا[1]

وقال الآخر :

وكان لنا فَزَارةُ عَمَّ سَوْءٍ ... وكنتُ له كشرِّ بنى الأَخِينا[2]

— وذكره المخصص جـ ١٣ ص ٢١٨ – ٢١٩ على أنه جمع أخ وكذلك فى اللسان (أخ) .

وذكر الوجهين ابن الشجرى الأمالى جـ ٢ ص ٣٨ وفى الروض الأنف جـ ٢ ص ٢٩٢ – ٢٩٣ والخزانة جـ ٢ ص ٢٧٧

والبيت من قصيدة طويلة للعباس بن مرداس ذكرها ابن هشام فى السيرة وتكلم عليها السهيل .

(١) من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ١٠١

وهو لزياد بن واصل شاعر جاهلى ومعنى البيت كما يقول ابن الأعرابى : أنه يفتخر بآباء قومه وبأمهاتهم من بنى عامر وأنهم قد أبلوا فى حروبهم فلما عادوا إلى نسائهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم أبلوا فى الحروب .

وانظر المخصص جـ ١٣ ص ١٧١ ، جـ ١٧ ص ٨٦ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٧ والروض الأنف جـ ٢ ص ٢٩٢ والخزانة جـ ٢ ص ٢٧٦

(٢) فزارة : أبوحى من غطفان . أنظر جمهرة الأنساب ص ٢٥٥ – ٢٥٩ – السوء بالفتح : المؤذى . يقال : رجل سوء بالفتح والإضافة . وعمل سوء . فإن عرفت الأول قلت الرجل السوء والعمل السوء (بالضم) على النعت .

والبيت لعقيل بن علفة .

انظر الخزانة جـ ٢ ص ٢٧٦ – ٢٧٨ ونوادر أبى زيد ص ١١١ – ١٩١ ، والبيان والتبيين جـ ١ ص ١٨٥ – ١٨٦ ، جـ ٢ ص ٢٥٣ جـ ٤ ص ٨٥ ، ١٨٦

هذا باب

إضافة العدد واختلاف النحويّين فيه

/ اعلم أنَّ قوما يقولون : أخذت الثلاثةَ الدراهمِ يا فتى ، وأخذت الخمسة عشَرَ الدرهمَ . وبعضهم يقول : أخذت الخمسةَ العشَرَ الدرهمِ ، وأخذت العشرين الدرهمَ الّتى تعرف . وهذا كلُّه خطأٌ فاحش . ٢/٤٥٥

وعلّةُ من يقول هذا الاعتلالُ بالرواية ؛ لا أنَّه يُصِيب له فى قياس العربيّة نظيرًا.

وممّا يُبطل هذا القول أنَّ الرواية عن العرب الفصحاء خِلافه . فروايةٌ برواية . والقياسُ حاكمٌ بَعْدُ أنَّه لا يُضاف ما فيه الألفُ واللام من غير الأسماء المشتقّةِ من الأفعال . لا يجوز أن تقول : جاءنى الغلامُ زيدٍ ؛ لأنَّ الغلام معرَّفٌ بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدارُ عبدِ الله ، ولا أخذت الثوبَ زيدٍ .

وقد اجتمع النحويّون على أنَّ هذا لا يجوز ، وإجماعُهم حجّةٌ على مَنْ خالفه منهم . فعلى هذا تقول : هذة ثلاثةُ أثوابٍ ؛ كما تقول : هذا صاحبُ ثوبٍ . فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثةُ الأثوابِ ، كما تقول : هذا صاحبُ الأثوابِ ؛ لأنَّ المضاف إنّما يعرِّفه ما يضاف إليه[1] فيستحيل هذه الثلاثةُ الأثوابِ ؛ كما يستحيل هذا الصاحبُ / الأثوابِ . وهذا محال فى كلِّ وجه ، ألا ترى أنَّ ذا الرُّمّة لمّا أراد التعريف قال : ٢/٤٥٦

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٥ «وتدخل فى المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به معرفة . . . وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال» .

وقد عقد الأنبارى مسألة لهذا الخلاف فى الإنصاف ص ١٩٥ – ١٩٩ ورجح مذهب البصريين وانظر إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٦٥٨ والمخصص جـ ١٧ ص ١٢٥ – ١٢٦ وابن يعيش جـ ٢ ص ١٢١ ، جـ ٦ ص ٣٣ وشرح الكافية جـ ١ ص ٢٥٥ ، جـ ٢ ص ١٤٦ والأشباه جـ ٢ ص ١٠٥ .

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا　　هَلِ الْأَزْمُنُ اللائِي مَضَيْنَ رواجعُ

وهل يُرْجِعُ التسليمَ أويدْفَعُ البُكا　　ثلاثُ الأَثافِي والرسومُ البَلاقِعُ[1]

وقال الفرزدق :

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إِزارَهُ　　ودَنا فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[2]

فهذا لا يجوز غيرُه .

وأمّا قولهم : الخمسَةَ العشرَ فيستحيل من غير هذا الوجه ، لأَنَّ خمسةَ عشرَ بمنزلة حَضْرَمَوْت وبعلبكَّ وقالى قَلا وأيدى سبا ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا .

فإذا كان شيءٌ من ذلك نكرة فإنَّ تعريفه أن تجعل الأَلف واللام فى أَوّله . لأَنَّ الثانى قد صار فى درج الكلام الأَوّل ، فهذا أَقْبَحُ وأشنع .

وأمّا قولهم : العشرون الدرهمَ فيستحيل من وجه ثالث ، وهو أنَّ العدد قد أُحْكِمَ وبُيِّنَ بقولك : عشرون . فإنّما يحتاج إلى أن يُعْلَم النوعُ ، فإنّما درهم وما / أشبهه للنوع . فإن كانت العشرون معلومة قلت : أخذت العشرين درهمًا ، أى : التى قد عرفت ، وليس الدرهمُ بواحد معلوم مقصودٍ إليه . ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين . وكذلك كلُّ رجلٍ جاءنى فله

٢ / ٤٥٧

---

(١) استشهد بالبيت الأول سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ على جمع زمن على أزمن .

البلقع : الأرض القفر التى لا شىء فيها ، يقال : منزل بلقع ، ودار بلقع .

والبيتان مطلع قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٥٠ وفى طبعة كمبردج ص ٣٣٢ وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٠٠ – ١٢٥ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

وسيعيد ذكرهما المبرد فى الثانى والرابع .

(٢) يقال للرجل الذى بلغ الغاية فى الفضائل : أدرك خمسة الأشبار ، وهو مثل : وقيل : أراد طول السيف لأنه منتهى طوله فى الأكثر .

وقيل معناه : ارتفع وتجاوز حد الصبا .

والبيت من قصيدة للفرزدق – الديوان ص ٣٧٤ – ٣٨٠ يمدح فيها آل المهلب .

وانظر العينى ج ٣ ص ٣٢١ والسيوطى ص ٢٥٦ – ٢٥٧ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

درهم . إنّما المعنى : كلٌّ من جاءنى من الرجال إذا كانوا واحدًا واحدًا فله درهم ، ألا تراك تقول : كلٌّ اثنين جاءانى أكرِمْهما ؛ لأنّك تريد : الذين يجيئونك اثنين اثنين . فلو قلت : كلُّ الاثنين أو كلُّ الرجل على هذا ـ لاستحال .

ففساد هذا بيِّنٌ جدًّا . وينبغى لمن تبيّن فسادَ ما قاله أن يرجع من قبلُ إلى حقيقة القياس ، ولا يَمضِ على التقليد[1] .

---

(١) يريد بهذا الحديث الكوفيين .

هذا باب

ما يضاف من الأعداد المنونة

اعلم أنّك إذا أضفت عددا حذفت منه النون والتنوين ، أىٌّ ذلك كان فيه . فتقول : هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك ، ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك .

وهذه مائتك ، وألفُك .

٢/٤٥ وتقول : هذة ثلاثةٌ وثلاثوك إذا سمّيت / بها رجلا . وإن كان عددا فى موضعه قلت : هذه ثلاثتك وثلاثوك ، كما تقول : هذا غلامُك وجاريتُك ، وكذا سبيل كلٍّ معطوف .

وتقول : هذه ثلاثةُ أثوابِك ، وهذه ثلاثةُ أثوابِ القومِ ، لا يكون إلّا ذلك ، لأنّ المضاف ينكّر حتّى يعرّفه ما بعده أو ينكّره .

وكذلك تقول : هذه مائةُ درهمِك ، وألفُ دينارِك ،وهذه خمسةَ عَشرَك . تقدّر حَذْفَ ما فيه من التنوين فى النيّة ، كما تقول : هنّ حواجٌّ بيتَ الله إذا نويت التنوين ، وهنّ حواجُّ بيتِ الله إذا نويت طَرْحه ، لأنّ (فواعل) لا ينصرف . فإنّما يقع التنوين فى النيّة ، ويخرج مخرج هذا ضاربٌ زيدا وضاربُ زيدٍ ، كما قال الشاعر :

إذا أمُّ سِرَباحٍ غدَتْ فى ظَعائِنٍ   طَوالعَ نَجْدا فَاضَتِ العَيْنُ تَدمَعُ[1]

---

(١) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٦٧ « وقد استعملوا (فى) مكان (مع) كقول الشاعر : إذا أم سرباح . . أى مع ظعائن يقال جلس فلان : إذا أتى نجدا ويقال لنجد : الجلس والبيت فى شرح لامية العرب للمبرد ص ٦١ وروى سرباح بالباء الموحدة هنا وفى شرح اللامية وفى أمالى الشجرى .

وابن منظور يقول : السرياح من الرجال : الطويل وأم سرياح امرأة مشتق منه قال بعض أمراء مكة وقيل هو لدراج بن زرعة : إذا أم سرياح وفى أصل المقتضب : طوالع نجد . ولكن السيرافى صحيح : جوالس نجد وذكر أبو تمام فى (الوحشيات) قصيدة دراج الضبابى وفيها هذا الشاهد ص ٣٠ — ٣١ .

وقال آخر :

ونَأْخُذْ بعده بِذِنابِ عيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرَ ليس له سَنامُ[1]

ومن لم يرد التنوين خفض فى هذين البيتين وما / أشبههما .

٢
———
٤٥٩

* * *

واعلم أنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعةَ عشرَك ، وخمسةَ عشرك فتدعَهُ مفتوحًا على قولك : هذه أربعةَ عشرَ ، وخمسةَ عشرَ .

وقوم من العرب يقولون : هذه أربعةَ عشرُك ، ومررت بأربعةَ عشرِك[2]. وهم قليل ، وله وُجَيْهٌ من القياس : وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب ، كما أنّك تقول : ذهب أمسِ بما فيه ، وذهب أمسُكَ بما فيهِ ، وتقول : جئت من قَبْلُ يا فتى ، فإذا أضفت قلت : من قَبْلِك فهذا مذهبهم .

وإنّما كان القياس المذهب الأوّل ، لأنَّ (خمسة عشر) نكرة . وما لم تردّه النكرة إلى أصله لم تردّه الإضافة .

---

(١) الذناب والذنابة بكسر الفاء فيهما والذنابى بالضم والقصر : الذنب . والأجب : الجمل المقطوع السنام . والسنام : يستعار كثيرا للعز .

والظهر فى هذا البيت على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول بالنصب وقال ابن الحاجب فى أماليه : نصب الظهر كنصب الوجه فى مررت برجل حسن الوجه وهى لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعل نصبه على التمييز ولا حاجة إليه .

الثانى رفع الظهر على الفاعلية .

الثالث خفضه بإضافة أجب إليه وقال ابن الحاجب أجب : صفة لذناب أو عيش .

وقبل البيت :

فإنْ يَهْلِكْ أبو قَابُوسَ يهلكْ ربيعُ النَّاسِ والبلدُ الحرامُ

و (نأخذ) معطوف على جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والنصب والرفع .

وللأبيات قصة ذكرها البغدادى فى الخزانة ج ٤ ص ٩٦ – ٩٨ وانظر ديوان النابغة الذبيانى ص ٧٣ والعينى ج ٣ ص ٥٧٩ ج ٤ ص ٤٣٤ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥١ « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر فى الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضرب أيهم أفضل وكالآن وذلك لكثرتها فى الكلام وأنها نكرة فلا تغير ومن العرب من يقول : خمسة عشرك وهى لغة رديئة » .

أمّا (أمسِ) و(قَبْلُ) ونحوهما فمعارف . ولو جعلتهنّ نكرات لرجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه فى الإضافة والألف واللام .

وعلى هذا قُرِئ : (لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)[1] على النكرة ،على مثل قولك : أوّلاً وآخراً ، ألا ترى أنّك تقول فى النداء : يا زيدُ أقبِلْ . فإذا جعلته نكرة قلت : يا رجلا أقبِلْ ، كما تقول : يا عبدَالله / فتردّه النكرة إلى الإعراب ؛ كما تردّه الإضافة ؛ ألا تراك تقول : جاءنى الخمسةَ عشرَ رجلا ، والخمسَ عشرةَ امرأة . فلو كانت الإضافة تردّه إلى الإعراب لرددته الألف واللام . وإنّما أجاز سيبويه الضمّ على بُعْدٍ .

٢ / ٤٦٠

***

فأمّا قولك : مررت بالقوم خمسةَ عشرِهم ، كما تقول : مررت بالقوم خَمْستِهم ، فغير جائز عندنا البتّة ؛ لأنّ ما بعد خمسة عشر إذا كان عددا لم يكن إلّا مفردا ؛ نحو : خمسة عشر رجلاً ، ولم يكن إلّا نكرة ، وليس بمنزلة خمسة وستّة وبابهما إلى العشر ؛ وذلك أنّ الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى المعرفة والنكرة . وعلى هذا لا نقول : أخذت عشرين درهما وثلاثيه لأنّ الذى تبيّن به النوع لا يكون معرفةً مضمرةً ولا مظهرةً .

---

(١) الروم : ٤ . القراءة بالكسر والتنوين من الشواذ . فى البحر المحيط جـ ٧ ص ١٦٢ « وقرأ أبو السمّال والجحدرى .. من قبل ومن بعد بالكسر والتنوين فيهما قال الزمخشرى : على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه كأنه قيل قبلا وبعدا بمعنى أولا وآخرا » .

والحديث عن الغايات سيأتى فى الجزء الثالث إن شاء الله .

هذا باب

اشتقاقك للعدد اسمَ الفاعل[1] / كقولك هذا ثانى اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة

٢/٤٦١

اعلم أنّك إذا قلت : هذا ثانى اثْنين ، فمعنى هذا : أحدُ اثنين ؛ كما قال الله عزّ وجلّ: (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ[2]) وقال : عزَّ وجلَّ : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ[3]) على هذا :

فإن قلت : هذا ثالثُ اثنين فعلى غير هذا الوجْه . إنّما معناه : هذا الذى جاء إلى اثنين فَثَلَثَهُما فمعناه الفِعْل . وكذلك هذا رابعُ ثلاثة . ورابعٌ ثلاثةً يا فتى ، لأنَّ معناه : أنّه ربَعَهم ، وثلَثَهم . وعلى هذا قوله عزّ وجلّ : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ[4]) . ومثله قوله عزّ وجلّ : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ[5])

---

(١) عنون سيبويه لهذا بقوله جـ ٢ ص ١٧٢ هذا باب ذكرك الإسم الذى تبين به العدة كم هى مع تمامها الذى هو من ذلك اللفظ .

(٢) التوبة : ٤٠

(٣) المائدة : ٧٣

فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٢ « فبناء الإثنين وما بعده إلى العشرة فاعل وهو مضاف إلى الإسم الذى به يبين العدد وذلك قولك : ثانى إثنين قال الله عز وجل (ثانى إثنين إذ هما فى الغار) و (ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة وتقول فى المؤنث ما تقول فى المذكر إلا أنك تجىء بعلامة التأنيث فى فاعلة وفى ثنتين وإثنتين ، وتترك الهاء فى ثلاث وما فوقها إلى العشر » .

(٤) المجادلة : ٧

(٥) الكهف : ٢٢

فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٢ « وتقول : هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذى خمس الأربعة كما تقول خمستهم وربعتهم .

وتقول فى المؤنث : خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة وإنما تريد هذا الذى صير أربعة خمسة وقلما تريد العرب هذا وهو قياس ألا ترى أنك لا تسمع أحدا يقول : ثنيت الواحد ولا ثانى واحد » .

وفى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص١٤٨ « فعلى هذا جاز بناء إسم الفاعل من الإثنين إلى العشرة إذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الأحد ثنيا ، وثلثت الإثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف حلق كأربع وأسبع واتسع وقد يكسر هذا على الأصل » .

وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ؛ لأنَّ المعنى : أَحَدُ ثلاثة وأحد أربعة[1] .

فتقول على هذا القول : هذا رابعُ أربعة إذا كان هو وثلاثُ نسوة ؛ لأنَّه قد دخل معهنّ فقلت : (أربعة) بالتذكير ؛ لأنَّه إذا اجتمع مذكَّر ومؤنَّث جُعِلَ الكلامُ على التذكير ؛ لأنَّه الأَصْل .

٢/٤٦٢ وتقول على القول الآخر : هذا رابعُ ثلاث يا فتى ؛ لأنَّه لم يدخل معهنّ / وإنَّما مثاله : هذا ضاربُ ثلاث . فعلى هذا فأَجْرِ هذا الباب .

فإذا جاوَزَ العِقْدَ الأَوَّلَ فإنَّ القياس على المذهب الأَوَّل – وهو : هذا ثالثُ ثلاثةٍ ورابع أربعة ، أي : أَحَدُ ثلاثة وأَحَدُ أربعة – أن تقول : هذا حادى عشرَ أحدَ عشرَ ، وخامس عشرَ خمسةَ عشرَ . ولكنّ العرب تستثقل إضافته على التمام لطوله فيقولون : هذا حادى أحدَ عشرَ ، وخامسُ خمسةَ عشرَ[2] . فيرفعون الأَوَّل بما يرفعه . وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه ؛ لأنه معرب .

وإنَّما منعهم من بنائه أنَّ ثلاثة أسماء لا تُجْعَل اسما واحدا فى غير الإضافة . وإنَّما شبَّه خمسةَ عشرَ بحضرموت ، وبنى لما ذكرنا من إزالته عن موضعه .

فإن قلت : هذا حادى عشر وخامسَ عشرَ ، كما تقول : هذا خامس وسادس – بنيته على الفتح ؛ لأنَّهما اسمان . فحالُهما كحال خمسةَ عشرَ ونحوه . فعلى هذا القياسِ يجرى هذا العددُ .

---

(١) يعبر عن هذا المتأخرون بأن فاعل بمعنى بعض فلا يعمل والآخر بمعنى مصير فيعمل .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٢ – ١٧٣ . « ومن قال : خامس خمسة قال : خامس خمسة عشر وحادى أحد عشر وكان القياس أن يقول : حادى عشر أحد عشر لأن حادى عشر وخامس عشر بمنزلة خامس وسادس ولكنه يعنى حادى ضم إلى عشر بمنزلة حضرموت قال : تقول : حادى عشر فتبنيه وما أشبهه ، كما قلت : أحد عشر وما أشبهه فان قلت : حادى أحد عشر فحادى وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ، لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فان بنيت حادى وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء إسما واحدا .

وقال بعضهم : تقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافا ، لأن ما أبقوا دليل على ما ألقوا » .

وعقد فى الانصاف ص ١٩٩ مسألة لهذا فقال : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وذهب البصريون إلى أنه يجوز . . .

فإنْ قلت على قياس قول من قال : هذا رابعُ ثلاثةً وخامسُ أربعةً . فإنَّ النحويِّين كانوا يقولون : هذا خامسُ أربعةَ عشر ، وهذه خامسةُ أربعَ / عشرةَ ، ويقيسون هذا أجْمَعَ ، ٢/٤٦٣ ويقولون : هذا رابعُ ثلاثَ عشرةَ ، إذا كنَّ نساءً ، فصرْنَ به أربعَةَ عشرَ ، كما تقول : هذا رابعُ ثلاث ، وخامسُ أربعَ . فهذا قول النحويِّين المتقدِّمين[1] ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً ؛ وذلك لأنَّك إذا قلت : رابعُ ثلاثةً فإنَّما تُجريه مجرى ضارب ونحوه ، لأنَّك كنت تقول : كانوا ثلاثة فربَعْتَهم ، وكانوا خمسة فسَدَسْتهم ، ولا يجوز أن تبنى فاعلاً من خمسة وعشرة جميعًا ؛ لأنَّ الأصل : خامسُ عشر أربعة عشر .

والقياس عندى ما قال ، وهو قول المازنىّ[2]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٣ « وتقول : هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك .

وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر » .

* * *

(٢) تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال : ص ٢٨٨ — ٢٩٠ « قال محمد : وهذا خطأ لأنه يريد أن يبتنى فاعلا من فعل نحو ثلث ، وربع ، وخمس رابع وخامس ونحوه ويلزمه أن يبنى فاعلا فى هذا الموضع من أربعة عشر من الإسمين جميعا وهذا محال فلا يجوز أن يتكلم بمثل هذا إلا على قول من قال : ثالث ثلاثة فتقول ثالث ثلاثة عشر ، لأن معناه : أحد ثلاثة عشر ، ولا يريد أن يكون فاعلا من الفعل بمنزلة ضارب من الضرب وترك جواز ما ذكرنا قبل قول الأخفش والمازنى » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : هذا الذى حكاه عن الأخفش والمازنى من الاعتلال فى أنه لا يجوز رابع ثلاثة عشر كما جاز رابع أربعة عشر هو بعينه لازم لهم فى رابع أربعة عشر وذلك أنهم زعموا أن هذا إنما إمتنع من أجل أنك تدفعه أن يبنى فاعلا من كلمتين : أربعة وعشر وهذا لا يجوز فهم أيضاً إنما قدروا أن يبنوا فاعلا فى الوجه الآخر وهم يريدون اللفظين أعنى قولهم : رابع أربعة عشر وذلك أنه فى الأصل : رابع عشر أربعة عشر وإنما حذفوا (عشر) استخفافا ، واستغناء بدلالة الثانى عليه ، وكذلك إذا قالوا : رابع ثلاثة عشر إنما معناه : رابع عشرة ثلاثة عشر ، وحذف (عشر) الأول ودل عليه الثانى وهذا شيء فعلته العرب بنت فاعلا من الصدر لما لم يجز أن تبنيه من اللفظين وليس الحذف هنا بقياس قاسه النحويون ومثل ذلك فى كلامهم النسبة إلى المحكى ، نحو تأبط شرا إنما تقول : تأبطى فتنسب إلى الصدر ولو لزمه أن يبنى فاعلا من لفظين فى رابع ثلاثة عشر للزمه ذلك فى رابع أربعة عشر فان قال : أنه بنى رابعا من أربعة وحذف عشرا استخفافا فكذلك هو فى رابع ثلاثة عشر بنى رابعا من أربعة وحذف (عشر) استخفافا . ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة للفظ ثلاثة . فأما بناء (فاعل) فى الوجهين فن لفظة واحدة ، وحذفت الأخرى ، وكان ، ما أبقوا دليلا على ما ألقوا ، واستعملت العرب استعمالا مطردا فى الوجهين ومنهم من يأتى بعشر فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر .
=

فإذا بلغت العِشرين فما بَعْدَها لم تَبْنِ منه فاعِلاً ؛ لأنّه يلتبس بما قبله ؛ لأنّه يجيء على لفظ العشرين ، والثلاثون على لفظ الثلاثة ، وهكذا إلى التسعين .

فإذا بلغت المائة قلت: كانوا تسعة وتسعين فأمْأَيْتهم : إذا جعلتهم مائة . وكانوا تِسْعمائة فآلَفتهم . إذا أردت : (فعّلتهم) ، وآلَفْتُهم . إذا أردت : (أفْعَلْتهم) . كلٌّ ذلك يقال

وجاء في الحديث «أوّل حي آلف مع رسول الله / صلى الله عليه وسلم – جهينة ، وقد آلفت معه بنو سُلَيم بَعْدُ» .

٢ / ٤٦٤

قال بُجَيْر بن زُهير :

صَبَحْنَاهمْ بأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ   وسَبْعٍ مِنْ بنى عُثْمَانَ وافِى[1]

وبنو عثمان بن عمرو بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مُضر هم مُزَيْنة .

= فأما قوله : إذا أردت بفاعل الإسم جاز بناؤه وكان معناه أحد أربعة عشر فإذا أردت به الفعل لم يجز فهذا تحكم بغير علة وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن يبنى فاعلا من الأول كما ينسب إلى اللفظة الأولى ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الآخر الذى على معنى الفعل غير قوله : يلزمك إذا أردت به الفعل أن تبنى فاعلا من لفظين ولا فرق بين فاعل إذا أردت به الفعل وبين فاعل إذا أردت به الإسم فى الاشتقاق وإنما يقع الفرق فى النية إذا نويت به الإسم، ولم ترد إيقاع الفعل فأما فى لفظ الاشتقاق فهما سواء ألا ترى أن ضارب زيد أمس ، وضارب زيدا غدا اشتقاقهما واحد اللفظ فيهما سواء وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل وبالماضى الإسم » .

وانظر ابن يعيش جـ ٦ ص ٣٦ وشرح الكافية جـ ٢ ص ١٤٩ .

(١) فى نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٦ « ومن قبائل بنى طابخة بن الياس بنو أد بن طابخة وهم بنو مر بن أد وعبد مناة ابن أد وضبة بن أد وعمرو بن أد وهم مزينة نسبوا إلى أمهم » .

وفى جمهرة أنساب العرب ص ٢٠١ « ولد عمرو بن أد عثمان وأوس وأمهما مزينة بنت كلب فنسب ولدها إليها » وانظر الروض الأنف جـ ٢ ص ٢٨٢ ، والاشتقاق ص ١٨٠

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير قالها فى فتح مكة ذكرها ابن هشام فى السيرة .

أنظر : الروض الأنف جـ ٢ ص ٢٨٢ . ورواية البيت هناك :

صبحناهم بألف من سليم   وألف من بنى عثمان واف

هذا باب

ما يُضافُ إليه من العِدَّةِ من الأجناس وما يمتنع من الإضافة

اعلم أنّه كلُّ ما كان اسمًا غيرَ نعت فإضافة العدد إليه جيّدة . وذلك قولك : عندى ثلاثةُ أجمالٍ ، وأربعُ أينقٍ ، وخمسةُ دراهمَ ، وثلاثةُ أنفُسٍ .

فإن كان نعتًا قَبُح ذلك فيه ، إلّا أن يكون مضارعًا للاسم ، واقعًا مَوْقِعَه . وذلك قولك : عندى ثلاثةُ قرشيِّين ، وأربعةُ كرامٍ ، وخمسة ظرفاء[1] هذا قبيح حتّى تقول : ثلاثة رجالٍ قرشيّين . وثلاثة رجالٍ كرام ، ونحو ذلك . فأمّا المضارع للأسماء فنحو : جاءنى ثلاثة أمثالِك ، وأربعة أشباهِ زيد . كما قال الله عزّ وجلّ . « مَنْ جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » وقد قرىء : (فَلَهُ عشْرٌ أَمْثَالُهَا) /. فهذه القراءة المختارة[2] عند أهل اللغة ، والتى بدأنا بها حسنةٌ جميلة . ٢/٤٦٥

فإن كان الذى يقع عليه العدد اسما لجنس من غير الآدميّين لم يُلاقِه العددُ إلّا بحرف الإضافة ، وكان مجازُه التأنيثَ ، لأنّ فِعْلَه وجَمْعَه على ذلك ، إذ كان معناه الجماعة ، ألاترى أنّك تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن ؛ كما قال الله عز وجلّ عند ذكر الأصنام : (رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ)[3] . وعلى هذا يُجمع ؛ كما تقول : حمّام وحمّامات ، وسرادق وسرادقات .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التى يبين بها العدد . . وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالإسم إلا أن يضطر شاعر وهذا يدلك على أن النسابات إذا قلت ثلاثة نسابات إنما يجئ كأنه وصف المذكر ، لأنه ليس موضعا يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الإسم فلما لم يقع إلا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكرين ثم وصفهم بها وقال الله جل ثناؤه (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) » .

(٢) الأنعام : ١٦٠ وانظر تعليق ص ١٤٩ من هذا الجزء والكامل جـ ٥ ص ٢٧٠

وقراءة « عشر أمثالها » بتنوين عشر ورفع أمثالها قراءة عشرية ليعقوب . النشر جـ ٢ ص ٢٦٦ – الاتحاف ص ٢٢٠ .

وقرىء فى الشواذ بتنوين عشر ونصب أمثالها قرأ بذلك الأعمش الاتحاف ص ٢٢٠ .

(٣) إبراهيم : ٣٦

فأمّا الآدميّون فإنّ المذكّر منهم يجرى على جمعه التذكير ، لأنّ فِعْله على ذلك . تقول : هم يضربون زيدًا ، وينطلقون ، فلذلك تقول : مسلمون ومنطلقون ، ونحوه ، وعلى هذا تقول : هم الرجال ، ولا يقع مِثْلُ هذا إلاّ لما يعقل .

فإن قلت : هى الرجال . صلَح على إرادتك هى جماعة الرجال ، كما تقول : هى الجمال. فأمّا (هم) فلا يكون إلّا لما يعقل .

فإذا أضفت إلى اسم جنس من غير الآدميّين قلت : عندى / ثلاثٌ من الإبل ، وثلاثٌ من الغنم . وتقول : عندى ثلاثٌ من الغنم ذكور وثلاثٌ من الشاء ذكور ، وكذلك ما أشبه هذا[1] ، لأنّك إنّما قلت : ذكور بعد أن أجريت فى اسمه التأنيث . ألا ترى أنّك إذا حقّرت الإبل والغنم قلت : أُبَيْلَة وغُنَيْمَة . وتقول : عندى ثلاثة ذكور من الشاء ، وثلاثة ذكور من الإبل[2] لأنّك إنّما قلت : من الإبل ، ومن الشاء ، بعد أن جرى فيه التذكير ؛ كما تقول : عندى ثلاثة أشْخُص ، ثمّ تقول : من النساء[3] ؛ لأنّك أجريت عليه التذكير أوّلا على لفظه ، ثمّ بينت بَعْدُ ما تَعْنى .

٢ / ٤٦٦

وتقول : عندى ثلاثة أنْفُسٍ[4] ، وإن شئت قلت: ثلاثُ أنْفُسٍ. أمّا التذكير فإذا عنيت

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٣ « فإذا جئت بالأسماء التى تبين بها العدة أجريت الباب على التأنيث فى التثليث إلى تسع عشرة وذلك قولك : ثلاث شياه ذكور ، وله ثلاث من الشاء فأجريت ذلك على الأصل ، لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر ، كما أنك تقول : هذه غنم ذكور فالغنم مؤنثة وقد يقع على المذكر وقال الخليل : هذا شاة بمنزلة قوله تعالى (هذا رحمة من ربى) .

وتقول : له خمس من الإبل ذكور وخمس من الغنم ذكور من قبل أن الإبل والغنم إسمان مؤنثان كما أن ما فيه الهاء مؤنث الأصل وإن وقع على مذكر » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٣ « وتقول : له ثلاثة ذكور من الإبل ، لأنك لم تجىء بشىء من التأنيث وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير فمن الإبل (لا تذهب الهاء ، كما أن قولك : ذكور بعد قولك : من الإبل لا تثبت الهاء) .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٣ « وتقول : ثلاثة أشخص وإن عنيت نساء لأن الشخص إسم مذكر » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٣ « وقالوا : ثلاثة أنفس ، لأن النفس عندهم إنسان ألا ترى أنهم يقولون : نفس واحد فلا يدخلون الهاء » .

وقال فى ص ١٧٤ « وزعم يونس عن رؤبة أنه قال : ثلاث أنفس على تأنيث النفس ، كما يقال ثلاث أعين للعين من الناس . وقال كما أن النفس فى المذكر أكثر » .

بالنفس المذكّر. وعلى هذا تقول: عندى نفْس واحد، وإن أردت لفظها قلت: عندى ثلاثُ أنْفُس، لأنّها على اللفظ تصغّر نُفَيْسَة. وعلى هذا قوله عزّ وجلّ: (يا أيَّتُهَا النَّفْسُ المطمئنة[1]) وقال عزّ وجلّ: (أنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ[2])، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: (بَلَى قَدْ جَاءتْكِ آيَاتِى فَكَذَّبْتِ بِهَا / وَاسْتَكْبَرْتِ وكُنْتِ[3]) على مخاطبة النفس، وقال: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ[4]).

٢/٤٦٧

وتقول: ثلاثةُ أفراسٍ وثلاثُ أفراسٍ، لأنّ الفرس يقع على الذكر والأُنثى[5].

فأمّا قولك: هذه عيْن[6] القوم وأنت تعنى الرجلَ بعينه، فلأنّك وضعته موضِعَ العين بعينها، فأقمته ذلك المقام. ولو سمّيت رجلا (عَيْنًا) لقلت فى تصغيره عُيَيْن. فإنّما هذا بمنزلة قولك للمرأة: ما أنتِ إلّا رُجَيْل، وللرجُل: ما أنتَ إلّا مُرَيْئَة؛ لأنّك تقصِد قَصْدَ الشىء بعينه. فقس ما ورد عليك من هذا تُصِبْ إن شاء الله.

فأمّا تسميتهم الرجلَ عُيَيْنَة وأُذَينة فإنّما سمّوا بهما بَعْد أن صُغِّرَتا فى موضعهما، ولو سمّيت الرجل (أُذُنا)، ثمّ صغّرته لقلت: أُذَيْن فاعلم.

---

(١) الفجر: ٢٧.

(٢) الزمر: ٥٦

(٣) الزمر: ٥٩ فى شواذ ابن خالويه ص ١٣١.. بكسر التاء النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه وفى البحر المحيط ج ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء خطاب النفس وهى قراءة أبى بكر الصديق وابنته عائشة رضى الله عنهما وروتهما أم سلمة عن النبى صلى الله عليه وسلم.

(٤) آل عمران: ١٨٥.

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ «وتقول: ثلاث أفراس إذا أردت المذكر، لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار فى كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم».

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ «ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالا لأن العين مؤنثة».

وقال فى ص ١٣٧: وإذا سميت رجلا بعين وأذن فتحقيره بغير هاء وتدع الهاء ها هنا.. ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة.

هذا باب

الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلَة)

اعلم أنَّه ما كان من ذلك اسمًا فإنَّك إذا جمعته بالألف والتاء حرّكت أوْسطه[1]، لتكون الحركةُ عِوَضًا من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقا / بين الاسم والنعت ؛ وذلك قولك فى طلْحة : طَلَحَات ، وفى جَفْنة : جَفَنَات ، وفى صَحْفة : صحَفات ، وكذلك جميعُ هذا الباب .

٢ / ٤٦٨

قال الشاعر :

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فى الضُّحَى ... وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدةٍ دمَا[2]

وقال الآخر :

نضَّرَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُــــوها ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحةَ الطَّلَحاتِ[3]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨١ « وأما ما كان على فعلة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين ، وذلك قولك : قصعة وقصعات ، وصحفة وصحفات ، وجفنة وجفنات ، وشفرة وشفرات ، وجمرة وجمرات » .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٨١ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير فالجفنات مراد بها الجفان .

الغر : البيض ، ويريد بياض الشحم . والأسياف جمع قلة وأراد به الكثرة .

والبيت لحسان من قصيدة فى ديوانه ص ٢٩٦ – ٣٠٢

(٣) روى بجر طلحة وبنصبه – جعل ابن عصفور الجر من الضرورة لأنه حذف المضاف من غير أن يقوم المضاف إليه مقامه . وقال ابن برى : الأشبه عندى أن يخفضه بإضافة سجستان إليه لأنه كان أميرها والنصب بتقدير أعنى أو منصوب على نزع الخافض والأصل دفنوها بطلحة الطلحات قاله ابن خروف والأول قول البطليوسى أو هو بدل مطابق من (أعظما) فتكون أعظما من قبيل ذكر البعض وإرادة الكل .

طلحة الطلحات : أحد الأجواد المشهورين فى الإسلام وإسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعى وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق فى الجود خمسة أجواد إسم كل منهم طلحة ، وقيل غير ذلك وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٣٨ والاشتقاق ص ٤٧٥ وشروح سقط الزند ص ٩٥٨ وسجستان : ولاية واسعة .

والبيت أول قصيدة لعبيد الله بن قيس بن الرقيات فى رثاء طلحة أنظر الخزانة جـ ٣ ص ٣٩٢ – ٣٩٥ ومعجم البلدان جـ ٣ ص ١٩٠ – ١٩١ والقصيدة فى الديوان ص ٢٠ – ٢٢ .

ويرى الكوفيون جمع نحو طلحة جمع مذكر سالما وفى الإنصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦ – ٣١ . واستدل البصريون للدهم بهذا البيت .

فهذا إنّما يكون فى المفتوح على هذه الهيئة الواحدة ، لأنّ الفتح أخفّ الحركات .

***

فإن كان الاسم على (فُعْلَة) ففيه ثلاثة أوجه[1] :

إن شئت قلت : فُعُلات ، وأتبعت الضمّةَ الضمّةَ ؛ كما أتبعت الفتحةَ الفتحةَ .

وإن شئت جمعته على فُعَلات ، فأبدلت من الضمّة الفتحة لخفّتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعْلات ؛ كما تقول فى عضُد : عَضْد ؛ وفى رُسُل : رُسْل .قال الله عزّ وجلّ : (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ[2]) . وواحدها خُطْوة . وقال الشاعر :

ولمّا رَأَوْنا بادِيًا رُكُبَاتُنا   علَى مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجدَّ بالهزْلِ[3]/ ٢/٤٦٩

ينشدون : رُكُباتنا ورُكَباتنا . وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة . وذلك قوله : (فى الظُّلمات ، والظُّلَمات ، والظُّلْمات[4]) .

***

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨١ – ١٨٢ « وأما ما كان فعلة فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمة وذلك قولك : ركبة وركبات وغرفة وغرفات وجفرة وجفرات . . ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : ركبات وغرفات » .

(٢) البقرة : ١٦٨ . قرئ فى السبعة خطوات بضم العين وسكونها فى جميع القرآن . الإتحاف ص ١٥٢ .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٨٢ على سماعه الفتح فى ركباتنا . ويقول الأعلم : زعم بعض النحويين أنه جمع ركبة على ركب ثم جمع ركبا على ركبات فهو جمع الجمع وقول سيبويه أصح ، لأنهم يقولون : ثلاث ركبات بالفتح ، كما يقولون ثلاث ركبات بالضم والثلاثة إلى العشرة إنما تضاف إلى أدنى العدد . ركباتنا : فاعل للوصف وذكر لأنه مؤنث مجازى .

يقول : رأونا وقد شمرنا للحرب وكشفنا عن أسوقنا حتى بدت ركباتنا .

ولم ينسب البيت لقائل معين وهو فى ابن يعيش جـ ٥ ص ٢٩ .

(٤) فى الظلمات – بأداة التعريف فى ثلاث آيات الأنعام : ٣٩ ، ١٢٢ والأنبياء : ٨٧ .

وقراءة تسكين العين فى ظلمات والظلمات فى جميع القرآن شاذة قرأ بها الحسن وكذلك قراءة فتح العين أنظر اتحاف فضلاء البشر ص ١٣٠ ، ٢٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢٥ وشواذ ابن خالويه ص ٢ ، ٣٦ والبحر المحيط جـ ١ ص ٨٠ .

وما كان على (فِعْلة) ففيه ثلاثةُ أوجه[1].

أحدها : فِعِلات تُتبع الكسرةَ الكسرةَ .

وإن شئت قلت : فِعَلات . فتُبْدل الفتحة من الكسرة ، كما أبدلتها من الضمّة .

وإن شئت قلت : فِعْلات ،وأسكنت ؛ كما قلت فى إبِلٍ : إبْل ، وفى فَخِذ : فَخْذ ؛ لاستثقال الكسرة ، وذلك قولك سِدْرَةً وسِدِرات ، وقربة وقرِبات . فإن استثقلت قلت : سِدَرات وقِرَبات ، وفى الإسكان : سِدْرات ، وقِرْبات .

* * *

وأمّا النعوت فإنّها لا تكون إلّا ساكنة ، للفصْل بين الاسم والنعت[2] ؛ وذلك قولك : ضخْمة ، وضخْمات ، وعبْلة وعبْلات ، وخَدْلة وخَدْلات .

وأمّا قولهم فى بنى أميّة الأصغر : العَبَلات — فإنّما قصدوا إلى عبْلة وهو اسم .

وأما قولهم فى جمع ربْعة : رَبَعات — فى قولهم : امرأة ربْعة ، ورجل ربْعة — فلأنّه يَجْرِى عندهم مَجْرَى الاسم . إذ صار يقع للمؤنّث / والمذكّر على لفظ واحد[3] . بمنزلة قولك : فرس

٢
٤٧٠

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وما كان فعلة فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك : قربات وسدرات وكسرات. ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فعلة وذلك قولك قربات وسدرات . . .

ومن قال غرفات فخفف « قال كسرات » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وجميع هذا إذا لحقته الهاء للتأنيث كسر على فعال وذلك عبلة وعبال . . وليس شىء من هذا يمتنع من التاء غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة وقالوا : شياه لجبات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجبة فإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه فى الجمع » وانظر مجالس ثعلب ص ٥٩٥ .

مما تقدم يتضح لنا أن المبرد على وفاق مع سيبويه فى تحريك عين الإسم دون الصفة ولكن السيوطى فى الهمع ينسب إلى المبرد أنه يجيز تحريك عين الصفة قياسا قال فى ج ١ ص ٢٣ : وندر كهلات بالفتح كهلة ، وأجاز المبرد القياس عليه . الخدلة : المرأة الغليظة السياق المستديرتها .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وأما ربعة فإنهم يقولون : رجال ربعات ونسوة ربعات وذلك لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث ، فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الإسم المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون رجال خمسة وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر » .

للذكر والأنثى[1] كذلك إنسان وبعير ، يقع على المذكّر والمؤنّث وإن كان فى اللفظ مذكّرا. كما أنّ ربْعة فى اللفظ مؤنّث وهو يقع على المذكّر والمؤنّث . فبعير يقع عليهما[2] ومجازه فى الإبل مجاز قولك : إنسان . وجمل يجرى مَجْرَى رجل .وناقة يجرى مجرى امرأة .

وأنشدنى الزيادىّ عن الأصمعىّ لأعرابىّ :

لا تَشْترِى لبَنَ البعيرِ وعِنْدَنَــا عَرَقُ الزجاجةِ واكفُ المِعْصارِ[3]

وأما قولهم : شاة لجْبة ، وشاهٌ لجَبَات – فزعم سيبويه . أنّهم يقولون : لجْبة ولجَبة ، وإنّما قالوا : لجَبَات على قولهم لجَبة[4] .

= فى مجالس ثعلب ص ٥٩٥ « ولم يحك الفراء ولا الكسائى فى ربعة إلا التحريك وقال ابن الأعرابى رجال ربعات وربعات .. وقال أبو العباس والذى سكن فى ربعات جعله مرة على النعت ومرة على الإسم » .

الربعة : المربوعة الخلق ليست بالطويلة ولا بالقصيرة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار فى كلامهم المؤنث أكثر منه فى المذكر » .

(٢) فى إصلاح المنطق ص ٣٢٦ « وقال الأصمعى : البعير بمنزلة الإنسان يكون للمذكر والمؤنث .. وكذلك تقول للجمل : هذا بعير وللناقة هذه بعير ، وحكى عن بعض العرب : صرعتنى بعير لى أى ناقة وتقول : شربت من لبن بعيرى أى من لبن ناقتى » وانظر اللسان أيضا .

(٣) البيت فى مبادىء اللغة للاسكافى ص ١٤٣ وروايته : لا تشتهى لبن . . وشرحه بقوله : يقول : لسنا من أهل البداوة والناشئين للشقاوة فيكون غاية سهوتنا شرب لبن البعير وعندنا من شراب العنب الكثير الذى يغرق فيه القدح وتمتلىء منه المعصرة حتى تسيل سلافتها .

المعصار : الذى يجعل فيه الشىء ثم يعصر . وكف . مال وتقاطر – وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٨ والرواية هناك : لا تشربا . وروى فى نهاية الأرب ج ١٠ ص ١٠٣ لا تشتهى . وروى فى الأغانى ج ٤ ص ٣٧٣ برواية :

لا نبتغى لبنَ البعيرِ وعندنا ماءُ الزبيب وناطِفُ المعصارِ

وروى فى شروح سقط الزند ص ٢٦ : لا تشربى ماء القلوص وعندنا . .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : شياه لجبات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجبة فإنما جاءوا بالجمع على هذا ، واتفقوا عليه فى الجمع » .

وقال قوم : بل حرّك ، لأنّه لا يلتبس بالمذكّر ؛ لأنّه لا يكون إلّا فى الإناث . ولو أسكنه مسكّن على أنّه صفة كان مصيباً[1] .

وقد جاء فى الأسماء بالإسكان فى (فَعْلة) . أنشدوا لذى الرمّة :

. . / ورَفْضَاتُ الهَوَى فى المفاصل[2]

٢ / ٤٧١

وهو جمع رَفْضة .

---

(١) أجاز المبرد تسكين العين فى لجبات ولم يقل ذلك فى ربعات وأجازه ثعلب كما ذكرنا فى مجالسه وقال السيوطى فى الهمع ج ١ ص ٢٤ : وأجاز المبرد التسكين فيهما قياسا وان لم يسمع ووافقه ابن مالك .

(٢) قطعة من البيت :

أبَتْ ذِكَرٌ عوّدْن أحْشاء قلبه خفوقًا ورفْضاتُ الهوى فى المفاصل

قال ابن عصفور : كان ينبغي أن يقول رفضات بالتحريك إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن ومما يبين لك صحة ما ذكرته من الحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك فى الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذى هو صفة .

الذكر بكسر الذال وفتح الكاف : جمع ذكر والذكر بالكسر والضم : إسم لذكرته بقلبى وبلسانى ذكرى بالكسر والقصر وأنكر الفراء الكسر فى القلب وقال : اجعلنى على ذكر منك بالضم لا غير .

الأحشاء : جمع حشى وهو ما فى البطن من معى وكرش وغيرهما .

رفضات الهوى : ما تفرق من هواها فى قلبه .

خفوقا : مفعول ثان من خفق : إذا اضطرب ، ورفضات الهوى معطوف على ذكر وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

والبيت لذى الرمة من قصيدة فى ديوانه ص ٧٠ — ٧٣ وفى طبعة كبردج ص ٤٩١ — ٥٠١ وانظر الخزانة ج ٣ ص٤٢٣ - ٤٢٤ وشواهد الشافية ص ١٢٨ — ١٣٢

هذا باب

ما جاء من هذا فى ذوات الياء والواو التى ياءتهنّ، وواوتهنّ لامات

وذلك قولك فى رَمْيَة : رمَيات ، وفى غزوة : غَزَوات ، وفى قَشْوة : قَشَوات[1] ، كما تقول فى (فَعَلة) ؛ نحو : حَصاة وقَناة . حصَيات وقنَوات ؛ لأنّك لو حذفت لالتقاء الساكنين لالتبس بفَعال من غير المعتلّ . فجرى ها هنا مَجْرَى غزَوًا ورمَيا ؛ لأنّك لو ألحقت ألف غزا وألفَ رمى ألفَ التثنية ـ للزمك الحذف لالتقاء الساكنين فالتبس الاثنان بالواحد ، فكنت تقول للاثنين : غزا ، ورمى . فلمّا كان هذا على ما ذكرت لك لم يُحذف .

* * *

فأمّا ما كانت الياءُ والواو منه فى موضع العين فإنّ فيه اختلافا[2] . :

أمّا الأقيس والأكثر فى لغات جميع العرب فأن تقول فى بيْضة : بَيْضَات ، وفى جَوْزَة : جَوْزات ، وفى لَوْزة : لَوْزات .

وأمّا هُذَيلُ بنُ مُدركة خاصّةً فيقولون : جوَزات ، وبيَضات ، ولوَزات / على منهاج غير المعتلّ ، ولا يقلبون واحدةً منهما ألفا . ٢ / ٤٧٢

فيقال : أليس حق الواو والياء ـ إذا كانت كلٌّ واحدة منهما فى موضع حركة ـ أن تُقْلب ألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا ؟ .

فيقول من يحتجّ عنهم : إنّما حُرِّكت هذه الياءُ وهذه الواوُ ، لأنّ الباب وقع اسمًا متحرّكا

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨١ « وبنات الياء والواو بتلك المنزلة تقول : ركوة وركاء وركوات وقشوة وقشاء وقشوات وغلوة وغلاء وغلوات وظبية وظباء وظبيات » .

القشوة : قفة من خوص تجعل المرأة فيها عطرها وحاجتها .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩١ « وعير وعيرات حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل لأنهم يقولون بيضات وجوزات » .

ألحق المعتلُّ بالصحيح ؛ لئَلا يلتبس [النعت بالمنعوت أُجرى هذا البابُ فى ترك القلب مَجْرَى خَوَنة وحَوَكة . لئَلا يلتبس][1] بما أصله فَعَلة ، نحو : دارة ،وقارة إذا قلت : دارات، وقارات . فصحّ هذا لأنَّ أصله السكون ؛ كما صحّ العَور ، والصَّيَدُ ، وعوِر ، وصيِد ؛ لأنَّ أصل الفعل (افعَلّ) .

***

واعلم أنّه ما كان من هذا مضمومَ الأوّل ممّا واوه أو ياؤه لام أو مكسورَ الأوّل فله أحكام نذكرها مفسّرةً إن شاء الله .

أمّا ما كان من الواو مضمومَ الأوّل[2]: نحو : غُدْوة ورُشْوة ــ فإنّك تقول فيه : رُشُوَات، وغُدُوات . ومن قال : ظُلَمات قال : رُشَوَات وغُدَوات . ومن قال : ظُلْمَات قال : رُشْوات ، وغُدْوات .

٢/٤٧٣ ومن كان يقول : رِشوة فيكسر أوّله / ويقول : غِدوة[3] فإنّه لا يجوز له أن يقول فيه ماقال فى سِدِرات ، وكِسِرات ؛ لأنّه يلزمه قلبُ الواو ياءً ، فتلتبسَ بناتُ الواو ببنات الياء . ولكنَّه يُسَكِّن إن شاء ، ويفتح إن شاء ، فيقول : رِشْوات ، ورِشَوات .

وكذلك غُدْوة وما أشبهها . ومن قال : مُدْية فإنّه لا يجوز له جمْعها على منهاج قوله : ظُلُمات ؛ لأنّه يلزمه قلْبُ الياء واوا . ولكنْ يُسَكِّنُ إن شاءَ فيقول : مُدْيات ، وإن شاءفتح[4]

فهذا العارض الذى يدخل فى بنات الواو والياء .

ومَجْرَى الباب وأصلُه ما ذكرت لك .

---

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٢ « وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا : خطوة وخطوات وخطى وعروة وعروات وعرى ، ومن العرب من يدع العين من الضمة فى فعلة ويقول عروات وخطوات » .

« وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهى بمنزلة بنات الواو وذلك قولك : كلية وكلى ومدية ومدى وزبية وزبى كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة فتجيء هذه الياء بعد ضمة فلما ثقل عليهم ذلك تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر ، ومن خفف قال : كليات ومديات » .

(٣) تتبعت غدوة فى كلام النحويين واللغويين فلم أجد ضبطها بكسر الفاء وقد تكون مصحفة عن عدوة فالعدوة مثلثه وقرىء فى السبعة باللغتين : ضم الفاء وكسرها .

(٤) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٧٦ « وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الإتباع اتفاقا للثقل ، وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه ، وليس فى كلام سيبويه ما يدل عليه ».

هذا باب

الجمع لما كان على ثلاثة أحرف

أمّا ما كان من غير المعتلّ على (فَعْل) فإنّ بابه فى أدنى العدد أن يجمع على (أَفْعُل) ؛ وذلك قولك : كلب وأَكْلُب وفَلْسٌ وأَفْلُس. فإن جاوزت إلى الكثير خرج إلى « فِعَال » ، أو (فُعول) : وذلك / قولك : كِلاب ، وكِعاب ، وفِراخ ، وفُروخ ، وفُلوس . فهذا هو الباب[1] .

2 / 474

فأمّا ما جاء على (أفعال) فنحو : فَرْد وأَفراد ، وفَرْخ وأَفْراخ[2] ؛ كما قال الشاعر :

ماذا تَقُولُ لأَفْراخٍ بذى طَلَحٍ حُمْرِ الحواصِلِ لاماءٌ ولا شجرُ[3]

---

(1) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره أفعل وذلك قولك : أكلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونسر وأنسر فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجىء على فعال وعلى (فعول) وذلك قولك : كلاب ، وكباش ، وبغال وأما الفعول فنسور ، وبطون وربما كانت فيه اللغتان فقالوا : فعول وفعال وذلك قولهم : فروخ وفراخ وكعوب وكعاب ، وفحول وفحال » .

(2) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « واعلم أنه قد يجىء فى فعل أفعال مكان أفعل ... وليس ذلك بالباب فى كلام العرب. ومن ذلك قولهم : أفراخ ، وأجداد ، وأفراد ، وأجد عربية وهى الأصل ، وراد وأرآد والرأد أصل اللحيين » . وانظر الكامل ج ١ ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .

* * *

وقد تناول نقد على بن حمزة فى كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) للكامل هذه المسألة فقال : « وقد أساء أبو العباس فى هذا القول على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه ... وقد جاء عن العرب الفصحاء غير ما ذكره فمن ذلك كهف وأكهاف . وكف وأكفاف ، وثلج وأثلاج ، وقالوا : شىء زائد على كذا وزيد على كذا ثم جمعوا زايدا على أزياد . وقد جمعوا طرفا على أطراف . وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا وأقيان وقيون ، وطيرا وأطيار وطيور ، وسيرا وأسيارا وسيور ودينا وأديان ، وبيتا وأبيات وسيفا وأسياف وسيوف والشكل والجمع أشكال والخبر العالم والجمع أحبار وجمع عود أعواد وطود أطواد وبر وأبرار وعير وأعيار . . » .

وقد خلط ابن حمزة بين الصحيح والمعتل وسيتكلم المبرد عن تكسير المعتل وقياسه كما عقد له سيبويه بابا ج ٢ ص ١٨٤ .

(3) ذو طلح : موضع ذكره ياقوت وذكر قصيدة الحطيئة ثم قال ويروى بلى أمر وروى فى الكامل بذى مرخ وقال عنه ياقوت : واد . وكذلك روى فى مختارات الشجرى ج ١ ص ٨ والبيت مطلع أبيات يخاطب بها الحطيئة عمر وكان قد حبسه فى هجاء الزبرقان . أنظر الديوان ص ١٦٣ والخصائص ج ٢ ص ٤٨٥ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٨ ج ٨ ص ١٠٢ .

وزَنْد وأَزناد ؛ كما قال الشاعر :

وُجِدْتَ ـ إذا اصْطَلَحُوا ـ خَيْرَهُمْ وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنادِها[1]

فمشبَّه بغيره ، خارجٌ عن بابه .

وكذلك ما كان على (فِعَلة) ؛ نحو : فَقْع وفِقَعة ، وجَبء وجِبَأَة[2] .

وكذلك ما كان على (فِعْلان) ؛ نحو : حَجْل وحِجْلان ، ورأل ورِئْلان .

وما كان على (فُعْلان) ؛ نحو : ظَهْر وظُهْران ، وبَطْن وبُطْنان[3] .

وسنذكر لِمَ جاز أن يجيء على هذه الأَبْنِيَة الخارجة عن الأصل عند ذكرنا النعوتَ إن شاء الله ؟

* * *

وما كان على (فِعْل) فإنَّ أدنى العدد فيه (أَفْعال) ؛ نحو : جِذْع وأَجْذاع ، وعِدْل وأَعْدال ، وبئر وأَبآر[4] .

---

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ على جمع زند على أزناد وقال الأعلم : وهو جمع شاذ لأن باب فعل حكمه أن يكسر فى القليل على أفعل . والبيت للأعشى من قصيدة طويلة فى المدح الديوان ص ٦٩ ـ ٧٥ . وضرب ثقوب الزند مثلا لكثرة خيره .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وربما كسروا الفعل على فعلة ، كما كسر على فعال وفعول وليس ذلك بالأصل وذلك قولهم : جبء ـ وهو الكمأة الحمراء ـ وجبأة وفقع وفقعة وقعب وقعبة » .

الفقعة : البيضاء الرخوة من الكماة .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وقد يجيء الفعل فعلانا وذلك قولك : ثغب وثغبان ـ والثغب : الغدير وبطن وبطنان وظهر وظهران .

وقد يجيء على فعلان وهو أقلهما ـ نحو حجل وحجلان ورال ورئلان وجحش وجحشان وعبد وعبدان » .

الحجل : ذكر القبج . الرال : ولد النعام . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٦ ، ص ٣٣٥ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فنحو بئر وأبآر » وفى إصلاح المنطق ص ١٤٧ « وهى البئر والجمع القليل أبؤر وآبار » وفى المخصص ج ١٠ ص ٣٤ « ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول : آبار » .

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول)[1] ؛ نحو : لِصّ ولُصوص ، وجذْع وجُذوع ، وحِمْل وحُمول . وقد تجى على (فِعال)[2] ، لأنّها أخت (فُعُول) ؛ نحو : بِئار ، وذِئاب.

/وأمّا ما يجى على (أَفْعُل)[3] ؛ نحو : ذئب وأذْؤب ، فداخل على باب (فَعْل) . وهو نظير ما جاء من (فَعْل) على أفعال .

٢/١٧٥

وكذلك ذُؤبان[4] . إنّما هو بمنزلة ظُهْران .

وقولك : حِسْل وحِسَلة[5] . إنّما هو بمنزلة فِقَعة . كلّ ذلك خارج عن بابه .

***

وما كان من هذا على (فُعْل) فأدنى العدد فيه (أَفْعال)[6] ، وذلك نحو : قُفْل وأقفال ، وجُنْد وأجْناد ، وجُحْر وأَجْحار ؛ كما قال :

كِرامٌ حِيْنَ تَنْكَفِتُ الأَفَاعِى   إلى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ[7]

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ، نحو : جُنود ، وخُروج .

***

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كسر على أفعال ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فعول وفعال والفعول فيه أكثر فمن ذلك قولهم : حمل وأحمال وحمول وعدل وأعدال وعدول وجذع وأجذاع وجذوع وعرق وأعراق وعروق وعلق وأعلاق وعلوق » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٩ « وأما الفعال فنحو بئر وأبآر وبئار وذئب وذئاب » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٠ « وربما بنى فعل على أفعل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم : ذئب وأذؤب وقطع وأقطع وجرو وأجر وقالوا جراء ، كما قالوا ذئاب ورجل وأرجل إلا أنهم لا يجاوزون الأفعل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٠ « وقالوا فى الذئب : ذؤبان جعلوه كثعب وثغبان » .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٩ « وقد يكسر على فعلة نحو قرد وقردة وحسل وحسلة » الحسل : ولد الضب حين يخرج من بيضته وانظر حياة الحيوان جـ ١ ص ٢١٢ .

(٦) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٨ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فانه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فعول وفعال وفعول أكثر وذلك قولهم : جند وأجناد وجنود ، وبرد وأبراد وبرود ، وبرج وأبراج وبروج وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أقراد ، وأما الفعال فقولهم : جمد وأجماد وجماد ، وقرط وأقراط وقراط » .

(٧) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٨٠ على جمع جحر على أجحار.

انكفت القوم إلى منازلهم : انقلبوا وهنا بمعنى تنقبض . الصقيع : الذى يسقط من السماء شبيه بالثلج . يعنى أنهم كرام إذا أجدب الزمان واشتد البرد .

ولم ينسب لقائل معين .

والمضعّف يجئ على (فِعال)[1] ؛ لأنّهم يكرهون التضعيف والضمّ ، وذلك قولك : خُفٌّ وخِفاف ، وقُفٌّ وقِفاف . وأمّا ما جاء منه مثل جُحْر وجِحَرة ، وحُبّ وحِبَبَة[2] – فبمنزلة فِقَعة فى بابه ، وحِسَلة فى بابه . وسنذكر كلَّ ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أصله إن شاء الله .

***

أمّا ما كان من (فَعْل) من بنات الياء والواو ، فإنّه إذا أُريد أدنى العدد جمع على (أفْعَال[3] كراهيةً للضمّ فى الواو والياء او قلت/(أفْعُل) وذلك قولك : ثوب وأثواب ، وسَوْط وأسْواط والياءُ نحو : بَيْت وأبْيات ، وشَيْخ وأشْيَاخ ، وقَيْد وأقْياد .

٢
―
٤٧٦

فإذا جاوزتْ أدنى العدد كانت بناتُ الواو على (فِعال) كراهيةً لـ(فُعول) من أجل الضمّة والواو[4] ؛ وذلك قولك : سَوْط وسِياط وحَوْض وحِياض ، وثوب وثِياب .

وكانت بنات الياء على (فُعُول) ؛ لئلّا تلتبسَ إحداهما بالأخرى ، وكانت الضمّة مع الياء أخفَّ ؛ وذلك قولك : بيْت وبُيُوت ، وشَيْخ وشُيوخ ، وقَيْد وقُيُود .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « والفِعال فى المضاعف منه كثير وذلك قولهم : إخصاص وخصاص وأعشاش وعشاش وأقفاف وقفاف وأخفاف وخفاف » . القف : جبل غير أنه ليس بطويل فى السماء فيه إشراف على ما حوله وقد يكون فيه رياض وقيعان .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فعلة نحو جحر وأجحار وجحرة . . ونظيره من المضاعف حب وأحباب وحببة نحو قلب وأقلاب وقلبة وخرج وخرجة ولم يقولوا إخراج » . الحب : الجرة أو الضخمة منها .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ – ١٨٥ « باب . . أما ما كان (فعلا) من بنات الياء والواو فانك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على أفعال وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس وأقواس .

وإنما منعهم أن يبنوه على (أفعل) كراهية الضمة فى الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضا فى ذلك نظائر من غير المعتل نحو : أفراخ وأفراد ورفغ وأرفاغ . فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى » .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فعال) ، وذلك قولك : سياط وثياب وقياس ، تركوا فعولا كراهية الضمة فى الواو والضمة التى قبل الواو ، فحملوها على (فعال) ، وكانت فى هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة من غير المعتل .

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فعلا) فإنك إذا بنيته بناء أدنى العدد بنيته على (أفعال) وذلك قولك : بيت وأبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ وذلك أنهم كرهوا الضمة فى الياء » وقال فى ص ١٨٦ :

« وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على (فعول) وذلك قولك : بيوت وخيوط وشيوخ وعيون وقيود وذلك لأن فعولا وفعالا كانا شريكين فى فعل . . . » .

فأمَّا قولهم فى عيْن : أعْيُن[1] فإنَّه جاء على الأصل – مثل كَلْب وَأَكْلُب – وأعيانٌ على الباب[2] كما قال الشاعر :

ولكنَّما أغـــدُو عَلَىَّ مُفَاضَةٌ دِلاصٌ كأَعْيَانِ الْجَرادِ المُنَظَّمِ[3]

وقال الآخر :

فَقَدْ أَرُوعُ قُلوبَ الغَانِيَاتِ بِهِ حتَّى يَمِلْنَ بِأَجْيَاد وأَعْيَانِ[4]

وإذا اضطرَّ شاعر جاز أن يقول فى جميع هذا (أَفْعُل) لأنَّه الأَصْل ، كما قال الشاعر :

/ * لكلِّ عَيْش قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا[5] * ٢/٤٧٧

* * *

وما كان من الصحيح على (فَعَلٍ) فإنَّ باب جمعه (أَفْعالٌ[6]) ؛ نحو : جمل وأَجْمال وقَتَب وأَقتاب ، وصنَم وأَصْنَام ، وأَسَد وآساد ، قال الشاعر :

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد بنوه على أفعل على الأصل قالوا : « أعين » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وقالوا : « أعيان » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٦

المفاضة : الدرع السابغة ، الدلاص : الدموع الصقيلة البراقة . شبه حلقها فى الدقة والزرقة وتقارب السرد بعيون جراد نظم بعضه إلى بعض .

ونسبه فى اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان ولم ينسب فى سيبويه وانظر المنصف ج ٣ ص ٢١ ، ٥١ والمخصص ج ١٦ ص ١٨٥ وسبق ذكره فى الجزء الأول ص ١٣٢ .

(٤) فى المنصف ج ٣ ص ٥١ : أنشد أبو على :

إمَّا تَرَىْ شمطاً فى الرأس لاح به من بَعْدِ أسودَ داجى اللون فَيْنَانِ

فَقَد أَرُوعُ قلوبَ الغانياتِ به يَمِلْنَ بأَجْيَـادِ وأَعْيَـان

وذكر البيتين أبو زيد فى النوادر ص ٢٢ ونسبهما إلى روى بن شريك الضبى .

(٥) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٩

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على (أفعال) وذلك قولك جمل وأجمال ، وجبل وأجبال ، وأسد وآساد . فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجىء على فعال وفعول » .

* آسادُ غِيلٍ حينَ لا مناصِ[1] *

فهذا باب جمْعه ؛ وقد يجى على (فُعُول) ؛ نحو : أُسُود ، وكذلك فِعال ؛ نحو : جِمال ، ويجىء على (فِعْلان) ؛ نحو : خَرَب وخِرْبانَ[2] ، وعلى (أَفْعُل)[3] ؛ نحو : أَجْبُل وأَزْمُن . قال الشاعر :

إنِّى لأَكْنِى بأَجْبالٍ عَنَ اجْبُلِها ... وباسمِ أَوْدِيةٍ عن ذِكْرِ وَادِيها[4]

وقال الآخر :

أمنْزِلَتَىْ مىٍّ سَلامٌ عليكمــا ... هَلِ الأَزْمُنُ اللائِى مضَيْنَ ،رواجعُ[5]

فيخرج إلى ضُروب من الجمع منها (فُعلان) كقولك : حَمَل وحُمْلان . وكذلك (فِعْلان) كقولك : ورَل ووِرْلان[6] .

فأمّا البابُ والأَصلُ فما صدّرنا به .

* * *

وكذلك (فَعِلٌ) بابه (أَفْعَال)[7] . لأَنّه كفَعَل فى الوزن وإن خالفه فى حركة الثانى ؛ نحو : كتِف وأكتاف ، وفَخِذ وأفخاذ /وكبِد وأكْباد .

٢ / ٤٧٨

(١) نسب إلى سيدنا على كرم الله وجهه فى عمرو بن العاص وقبله :

لأُصبحنَّ العاصَ وابنَ العاصِى ... سبعين أَلفًا عاقِدى النَّوَاصى

مُسْتَحْقِبينَ حَلَقَ الــدِّلاصِ ... قد جَنَّبُوا الخيلَ مع القلاصِ

أنظر شواهد الكشاف للشيخ عليان ص ٦٦ ولحب ص ١٥٩

(٢) الخرب : ذكر الحبارى . وانظر حياة الحيوان جـ ١ ص ٢٦٣

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٧ « وبلغنا أن بعضهم يقول : جبل وأجبل » .

(٤) فى الكامل جـ ١ ص ٢٠٤ كما شبهوا فعلا بفعل فى الجمع فقالوا : جبل وأجبل وزمن وأزمن . ثم ذكر البيت . وقال الشيخ المرصفى أن الشعر لأعرابى وذكر بقيته .
وانظر الخصائص جـ ٣ ص ٥٩ ، ٣١٦

(٥) ذكره فى الكامل أيضاً جـ ١ ص ٢٠٤ وتقدم فى ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٦) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٧ « قد يجىء إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فعلان) و (فعلان) فأما فعلان فنحو خربان ، ويرقان ، وورلان . وأما فعلان فنحو حملان ، وسلقان ، وانظر الكامل جـ ١ ص١٨٥ . الورل : دابة على خلقة الضب . أنظر حياة الحيوان جـ ٢ ص ٣٢٨ — ٣٢٩ .

(٧) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٨ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنما تكسره من أبنية أدنى العدد على (أفعال) ، وذلك نحو : كتف وأكتاف ، وكبد وأكباد ، وفخذ وأفخاذ ، ونمر وأنمار وقلما يجاوزون به لأن هذا البناء نحو كتف أقل من فعل بكثير ، كما أن فعلا أقل من فعل » .

وتخرج إلى (فُعول)[1] ؛ نحو : كُبود ، وكُروش . وهو أقلّ من (فَعْل) فالأصل ألزم .

* * *

ويكون كذلك (فَعُلٌ)[2] ؛ نحو : عضُد وأعضاد ، وعجُز وأعجاز ، ويخرج إلى (فِعال) ؛ نحو رَجُل ورِجال وسبُع وسِبَاع[3] ؛ كما قالوا : جمال ، ونحوه .

ولم يقولوا : أرجال . لقولهم فى أدنى العدد : رَجْلة[4] .

ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتَّى يكون المستغنَى عنه مُسْقَطا .

ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول فى رجُل : أرجال ، وفى سبُع : أسباع لأنَّه الأصل .

وقد يكون البناء فى الأصل للأقلّ فيَشْركه فيه الأكثرُ ؛ كما تقول : أرسان ، وأقتاب[5] . فلا يكون جمع غيره .

وقد يكون البناء للأكثر فيَشْركُه الأقلُّ ؛ كما تقول : شُسوع[6]، وسِباع ، فيكون لكل الأعداد .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وقد قالوا : النور ، والوعول ، شبهوها بالأسود ، وهذا النحو قليل » .

(٢) فى سيبوية ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو كفعل وفعل وهو أقل فى الكلام منهما وذلك قولك : عجز وأعجاز وعضد وأعضاد » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد بنى على فعال قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع » .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة استغنوا بها عن أرجال » فى المصباح : وقد جمع قليلا على رجلة وزان تمرة حتّى قالوا : لايوجد جمع على فعلة بفتح الفاء إلا رجلة وكأة جمع كم .

فى اللسان : « وليس فى الكلام فعلة جاء جمعا غير رجلة جمع راجل وكأة جمع كم .

وقال : وحكى أبو زيد فى جمعه : رجلة (بكسر الجيم) وهو أيضاً اسم جمع لأن فعلة ليست من أبنية الجموع .

وذهب أبو العباس إلى أن رجلة مخفف عنه » .

وإن أراد بأبى العباس المبرد فليس فى كلامه هذا التخفيف .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الإسم على البناء الذى هو لأكثر العدد فيعنى به ما عنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قتب وأقتاب ، ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفعل الأكف والأرآد » .

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنى بها عن أقراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع وقالوا : ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ » .

الشسع : أحد سيور النعل ، وهو الذى يدخل بين أصبعين ، ويدخل طرفه فى الثقب الذى فى صدر النعل المشدود فى الزمام (من اللسان) وانظر المخصص ج ٤ ص ١١٣ .

وانظر ص ١٦٠ من هذا الجزء والتعليق عليها .

وإنّما اختلف الجمعُ لأنّها أسماءٌ ، فيقع الاختلاف فى جمعها كالاختلاف فى أفرادها ، إلّا أنّا ذكرنا الباب لندلّ على ما /يلزم طريقةً واحدة والسبب فى اختلاف ما فارقها .

٢ / ٤٧٩

* * *

ويكون على (فِعَلٍ) فيلزمه (أفْعال) ، لأنّه فى الوزن بمنزلة ما قَبْلَه وإن اختلفت الحركات؛ وذلكَ قوله : ضِلَع وأضلاع ، وعِنَب وأعنَاب . وهذا قليل جدًّا[1] .

وقد خرج إلى (فُعول) ، كما قالوا : أُسود ، ونُمور ؛ وذلك قولك : ضِلَع وضُلُوع .

ويكون على (أفْعُلٍ) ، كما جاء : أزْمن ، وأجْبلٌ ، وذلك قولك : أضْلُع[2] .

* * *

فأمّا ما كان على (فُعُلٍ) فإنّه ممّا يلزمه (أفْعال)[3] ، ولا يكاد يجاوِزُها ؛ وذلك قولك : عنُق وأعناق ، وطُنُب وأطناب ، وأُذُن وآذان .

وقد يجئ من الأبنية المتحرّكة والساكنة من الثلاثة جمعٌ على (فُعْلٍ) ؛ وذلك قولك : فرس وَرْد ، وخيل وُرْد ، ورجل ثَطّ وقوم ثُطٌّ[4] وتقول: سقْف وسُقْف وإن شئت حرّكت؛ كما قال الله عزّ وجلّ : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُر بالرَّحمنِ لِبيوتِهِمْ سُقُفًا)[5] . وقالوا : رَهْن ورُهُن[6]

---

(١) فى سيبويه ﺟ ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل وهو أقل وذلك قولك : قمع وأقماع ومعى وأمعاء ، وعنب وأعناب ، وضلع وأضلاع ، وأرم وآرام » .

(٢) فى سيبويه ﺟ ٢ ص ١٧٩ « وقد قالوا: الضلوع والأروم كما قالوا : النحور وقد قال بعضهم : الأضلع شبهها بالأزمن»

(٣) فى سيبويه ﺟ ٢ ص ١٧٩ : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل ، لأنه قليل مثله ، وهو قولك : عنق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان » الطنب : حبل .

(٤) فى سيبويه ﺟ ٢ ص ٢٠٤ : « وقد كسروا فعلا على فعل فقالوا : رجل كث وقوم كث وقالوا : ثط وثط وجون وجون وقالوا : سهم حشر وأسهم حشر وسمعنا من العرب من يقول : قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء وقالوا : فرس ورد وخيل ورد » .

الورد من الخيل ، بين الكميت والأشقر — والثط : هو الذى لاشعر على عارضيه .

(٥) الزخرف: ٣٣ .

(٦) فى سيبويه ﺟ ٢ ص ١٨١ « كقولك أسد وأسد ، وهذا قول الخليل ، ومثله رهن ورهن » .

وكان أبو عمرو يقرؤها (فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ) ويقول: لا أعرف الرِهان إلّا فى الخيل ، وقد قرأ غيره (فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)[1] . ومن كلام العرب المأثور : غَلِقت الرِّهَانُ بما فيها[2] .

٢/٤٨٠

وقالوا : أُسْد ونُمُر/ ، قال الشاعر :

* فيها عيائِيلُ أُسُود ونُمُرْ[3] *

* * *

فأمّا (فِعِلٌ) فلم يأتِ منه إلّا القليل . قالوا : إِبِل وآبال ، وإِطِل وآطال[4] .

فهذا حكم المتحرّكة من الثلاثة إلّا (فُعلا) فإنّ له نَحْوًا آخر لخروجه عن جميع المتحرّكات ، وأنّه ما عدل عن فاعل فإليه يُعدل ، فله نَحْو آخر .

فأمّا غير هذا من الأبنية ، نحو : (فِعُل) فإنّه ليس فى شىء من الكلام .وكذلك (فُعِل) لا يكون فى الأسماء ، إنّما هو بناء مختصٌّ به الفِعْل الذى لم يُسمّ فاعله نحو : ضُرِبَ وقُتِلَ. إلّا أنْ تكون ساكن الوسط ، نحو : رُدَّ ، وقِيلَ . فهو بمنزلة كُرٌّ ، وفِيْل ،وما أشبه ذلك .

* * *

(١) البقرة : ٢٧٨ — قراءة فرهن بضم الراء والهاء سبعية قرأ بها أبو عمرو وابن كثير (شرح الشاطبية ص ١٧٠ غيث النفع ص ٥٨ النشر ج ٢ ص ٢٣٧) وقرىء فى الشواذ فرهن بضم الراءوسكون الهاء (ابن خالوية ص ١٨ — البحر ج ٢ ص ٣٥٥) .

(٢) فى الكامل ج ١ ص ٨٩ غلق الرهن : أى لم يوجد له تخلص .
وفى اللسان : غلق الرهن يغلق غلوقا إذا لم يوجد له تخلص وبقى فى يد المرتهن لا يقدر راهنه على تخليصه ، وكان هذا من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه فى الوقت المعين ملك المرتهن الرهن ، فأبطله الإسلام ، وفى الحديث : لايغلق الرهن .
وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ٦١ : غلق الرهن بما فيه يضرب لمن وقع فى أمر لايرجو انتياشا منه .

(٣) استشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ١٧٩ على جمع نمر على نمر .
واستشهد به الرضى فى شرح الشافية ج ٣ ص ١٣٢ على أن عيائيل جمع عيل كسيد ثم أشبعت الكسرة فتولدت ياء والأصل عيائل فلم يعتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها فى طواويس .
اسود بالجر بالإضافة ، ورويت بالرفع فتكون بدلا من عيائيل .
والرجز لحكيم بن معية ، راجز اسلامى معاصر للعجاج .
وصف قناة نبتت فى موضع محفوف بالجبال والشجر .
وانظر شواهد الشافية ص ٣٧٦ — ٣٨١ .

(٤) لم يثبت عند سيبويه سوى ابل ج ٢ ص ١٧٩ ، ٣١٥ . الاطل : الخاصرة .

فأمّا (فُعَلٌ) فإنّ جمعه اللازم له (فِعْلان)[1] ، وذلك قولك : صُرَد ، وصِرْدان ، ونُغَر ونِغْران ، وجُعَل وجِعْلان . هذا بابه .

وقد جاء منه شئٌ على (أفْعال) . شبّه بسائر المتحرّكات من الثلاثة ، وذلك رُبَع وأرْباع، وهُبَع وأهْبَاع[2] . فهذا الذى ذكرت لك من اختلاف الجمع بعد لزوم الشىء لبابه إذ كان مجازُه مجازَ الأسماء ، وكانت الأسماءُ / على ضروب من الأبنية .

٢/٤٨١

***

وأمّا ما كان من المعتلّ متحرّكا ، نحو : باب ، ودار ، وقاع ، وتاج – فإنّ أدنى العدد فى ذلك أن تقول فيه : (أَفْعَال)[3] نحو : باب وأبْواب ، وتاج وأتْواج ، وجار وأجوار ، وقاع وأقْواع . فأمّا دار فإنّهم استغنوا بقولهم : أدْوُر [عن أن يقولوا : أفْعَال][4] لأنّهما لأدنى العدد. والمؤنّث يقع على هذا الوزن فى الجمع[5] ، ألا تراهم قالوا : ذِراع وأذْرُع ، وكُراع وأكْرُع ، وشِمال

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإن العرب تكسره على فعلان . وان أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به ، كما استغنوا بأفعل وأفعال فيما ذكرنا فلم يجاوزوه فى القليل والكثير وذلك قولك : صرد وصردان ، ونغر ونغران ، وجعل وجعلان ، وخزز وخزان » .

الصرد طائر فوق العصفور ، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار . والجعل : دويبة . النغر : طائر كالعصفور . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٥٠ ، ص ٣٠٠ ، ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى فعل هو قولهم ربع وأرباع ورطب وأرطاب كقولك : جمل وأجمال » .

الربع : الفصيل تنتج فى الربيع وهو أول النتاج .

الهبع : الفصيل تنتج فى آخر النتاج . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وأما ما كان (فعلا) فإنه يكسر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك نحو قاع ، وأقواع ، وتاج ، وأتواج ، وجار وأجوار » .

(٤) تصحيح السيرافى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٧ « وما كان مؤنثا من فعل من هذا الباب فإنه يكسر على أفعل إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك دار ودور ، وساق وأسواق ، ونار ، وأنوار ، وهذا قول يونس ونظنه إنما جاء على نظائره فى الكلام نحو : جمل وأجمل ، وزمن وأزمن ، وعصا وأعصى فلو كان هذا إنما هو للتأنيث لما قالوا : رحى وأرحاء وفى قفا وأقفاء من قول من أنث القفا ، وفى قدم أقدام ولما قالوا : غنم وأغنام » .

وأَشْمُل ، ولِسان وأَلْسُن . ومن ذَكَّر اللسان قال : أَلْسِنَة ، ومن أَنَّثها قال : أَلْسُن[1] وكذلك نار وأَنْوُر ، قال الشاعر :

فلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وأُطْفِئَتْ ... مَصابيحُ شُبَّتْ بالعِشاء وأَنْؤُرُ[2]

فإذا جاوزت أدنى العدد فإنّ بابه (فِعْلان)[3] ؛ وذلك قولك : نار ونِيران ،وقاع وقِيعان ، وتاج وتيجان . فهذا الأَصْل ،وما دخل بَعْدُ فعلى جهة التشبيه الذى وصفت لك .

***

وأمّا قولهم : الفُلْك للواحد والفُلْك للجميع[4] فإنّه ليس من قولهم : شُكَاعَى واحدة وشُكَاعى كثير[5] ، وبُهْمى واحدة وبُهْمى كثير[6] . ولكنّهم يجمعون ما كان على (فُعْل) كما يجمعون ما كان على (فَعَل) لكثرة اشتراكهما / ألا تراهم يقولون: قُلْفة ، وقَلْفة ، وصُلْعة وصلْعة . ويلتقيان فى أمور كثيرة .

٢

٤٨٢

فمن قال : فى أَسَد : آساد ، قال فى فُلْك : أَفْلاك ؛ كما تقول فى قُفْل : أَقْفَال .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٤ «وأما من أنث اللسان فهو يقول : السن ومن ذكر قال ألسنة وقالوا : ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عنوا الأكثر ، كما فعل ذلك بالأكف والأرجل وقالوا شمال وأشمل وقد كسرت على الزيادة التى فيها فقالوا شمائل . . » .

وانظر الكامل جـ ٢ ص ١٢ — ١٣ ، جـ ٨ ص ٢١٣ .

(٢) استشهد به فى المخصص جـ ١ ص ٥٣ ، جـ ١٧ ص ٣ على ابدال الواو المضمومة همزة فى (أنؤر) .

والبيت من رائية عمر بن أبى ربيعة المعروفة وقد ذكرت فى الخزانة فى مواضع متفرقة أنظر جـ ٢ ص ٤٢١ — ٤٢٤ جـ ٣ ص ٣١٢ جـ ٤ ص ٥٥٢ والديوان ص ٨٤ - ٩٥ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٦ «وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على (فعلان) وذلك نحو جيران ، وقيعان ، وتيجان وساج وسيجان ونظير ذلك من غير المعتل شبث وشبثان ، وخربان ، ومثله فتى وفتيان ولم يكولوا ليقولوا : فعول كراهية الضمة فى الواو مع الواو التى بعدها والضمة التى قبلها وجعلوا البناء على (فعلان) وقل فيه (الفعال) لأنهم ألزموه (فعلان) فجعلوه بدلا من الفعال . . » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨١ «وقد كسر حرف منه على (فعل) ، كما كسر عليه (فعل) وذلك قولك للواحدة هو الفلك فتذكر وللجميع هى الفلك وقال الله عز وجل (فى الفلك المشحون) فلما جمع قال (والفلك التى تجرى فى البحر) » .

(٥) شكاعى : نبت دقيق .

(٦) نبت تجد به الغنم وجدا شديدا ما دام أخضر .

ومن قال فى أَسَد : أُسْد ،لزمه أن يقول فى جمع فُلْك : فُلْك .ونظير هذا مما عدده أربعة أحرف قولك : دِلاص للواحد ودِلاص للجمع ، وهِجان للواحد وهِجان للجمع[1] وذاك لأنّه إذا قال فى جمع فعِيل : (أفعِلَة) قال فى جمع فِعال (أفْعِلة) ، نحو : رَغِيف وأرْغِفَة ، وجَرِيب وأجْرِبة . فيقول على هذا : مِداد وأمِدَّة ، وزِمام وأزِمَّة ، وعِقال وأعْقِلَة .

فإذا قال فى فعيل : (فِعال) ـ نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف ـ لزمه أن يقول فى دِلاص : دِلاص ، وفى هِجان ، هِجان ، إذا أراد الجمع . ويدلُّك على أنَّه ليس كمثل شُكاعَى واحدة وشُكَاعَى جمع قولهم : دِلاصان ، وهِجانان[2] . قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المَلامَةَ نَفْعُهَــــا قَلِيلٌ وما لَوْمِى أَخِى مِنْ شِمالِيا[3]

---

(١) سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٩ « زعم الخليل أن قولهم : هجان للجماعة بمنزلة ظراف وكسروا عليه فعالا فوافق فعيلا هاهنا ، كما يوافقه فى الأسماء . وزعم أبو الخطاب أنهم يجعلون الشمال جميعا فهذا نظيره وقالوا : شمائل كما قالوا : هجائن .

وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد وقالوا : دلص كقولهم : هجن .

ويدلك على أن دلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هجانان ودلاصان فالتثنية دليل فى هذا النحو » .

درع دلاص : لينة براقة . الهجان : الإبل البيضاء .

(٢) استدل سيبويه بالتثنية على أنه ليس بمصدر ، واستدل بها المبرد على أنه ليس باسم جنس جمعى وفى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٢ « قالوا : ابلان » وفى الكامل جـ ٦ ص ١٢٢ « وقد يجوز وليس بالوجه رجلان جنبان وامرأة جنبة وقوم أجناب » .

(٣) استشهد به المخصص جـ ١٦ ص ١٥٣ على أن شماليا جمع شمال وقال سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٩ « وزعم أبو الخطاب : أنهم يجعلون الشمال جميعا . . وقالوا شمائل » .

وقال البغدادى : « الشمال بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا والمراد فى البيت الجمع . وقال السيرافى : هو فى البيت جمع وتبعه ابن جنى فى سر الصناعة وانما جعلوه جمعاً لأجل (من) التبعيضية . وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد وجمعه شمائل ، قال لبيد :

هُمُ قومى ، وقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شمائِـلَ بدَّلُوهـــا من شمالى

وأجاز أبو على فى الإيضاح أن يكون ما فى البيت مفردا وجمعا وغلب الأفراد وقال بعض شراح كتابه : ألا ترى أنه يسوغ أن يكون المعنى وما لومى أخى من طبعى فلذلك لم يجعله نصا فى الجمعية .

والبيت من قصيدة لعبد يغوث فى المفضليات ص ١٥٥ — ١٥٨ .

والخزانة جـ ١ ص ٣١٣ — ٣١٧ ، وأمالى القالى جـ ٣ ص ١٣٢ — ١٣٣ .

وانظر شواهد الشافية ص ١٣٥ — ١٣٦ وشرح أدب الكاتب ص ١٩١ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥ .

وأخطأ ابن سيده فى نسبة البيت إلى الأسود بن عبد يغوث وقد رد عليه الشنقيطى .

يريد : من شمائلى . فجمع فَعالا على فِعال . وقال الآخر :

أَبَى الشَّتْمُ أَنِّى قَدْ أَصابُوا كَرِيمَتِى   وأَنْ ليس إِهْداءُ الخنا مِن شِمالِيا[1]

/ فهذا ما ذكرت لك من لواحق الجمع . وإنَّما الباب ما صدَّرنا به فى جميع ذلك . ٢/٤٨٣

* * *

واعلم أنَّ هذه المخلوقاتِ أجناسٌ ، وبابها ألاَّ يكونَ بين واحدها وجمْعها إلاَّ الهاء[2] ؛ وذلك قولك : بُرَّة وبُرّ ، وشُعيرة وشَعير وحَصاة وحَصًى ، وكذلك سَمَكة وسَمَك ، وبقَرة وبقَر ، وطَلْحة وطَلْح ، وشجرة وشجَر ، ونخلة ونخْل .

فإن كان مما يعمله الناس لم يَجْرِ هذا المجْرَى ، لا يقع مِثْلُ هذا فى جَفْنة ، وصحفة ، وقصْعة .

وقد يقولون فى مثل سِدْرة وسِدْر ، ودُرة ودُرّ : سِدَر ودُرَر . فالباب ما ذكرت لك . ولكنْ شُبِّه للوزن بظلْمة وظُلَم ، وكِسْرة وكِسَر . قال الشاعر :

كأنَّها دُرَّةٌ مُنعَّمَــــــــةٌ   فى نِسْوةٍ كُنَّ قَبْلَها دُرَرا[3]

---

(١) الكريمة : أخرج اخراج المصادر وعلى ذلك مارُوى عن النبى صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه » ويجوز أن تكون الهاء للمبالغة . الخنا : الفحش من الكلام وفى كتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٥ : « ومن المقصور الخنا : الكلام القبيح واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ولم يذكر الحجة لذلك فى كتابه المقصور والممدود ولعل له فيه حجة لانعلمها وسماعا دله على أن هذه الكلمة من الياء أصلها .

وحكى غير الفراء خنا يخنو خنا فلا يكتب على هذا المذهب إلا بالألف » .

والبيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من قصيدة فى الحماسة جـ ٣ ص ١١٠ – ١١١ ومهذب الأغانى جـ ٢ ص ٨٧ وذكرها فى موضعين من الكامل جـ ٢ ص ٢٣٢ جـ ٨ ص ٢٠٠ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٣ « باب ما كان واحدا يقع للجميع . .

فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو نحو طلح والواحدة طلحة ، وتمر والواحدة تمرة ونخل ونخلة وصخر وصخرة فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء وإذا أردت الكثير صرت إلى الإسم الذى يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر . . » وقال فى ص ١٨٤ : « ومثل ذلك من المضاعف درة ودر ودرات وقد قالوا درر فكسروا الإسم على فعل ، كما كسر واسدرة على سدر » .

وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٤٥ جـ ٧ ص ٢٩ جـ ٨ ص ٢٦٨ – ٢٦٩ .

(٣) يروى الرواة أن الربيع بن ضبع عاش حتى أدرك الإسلام ، وأنه قدم الشام على معاوية ومعه حفدته ، ودخل حفيده على معاوية فقال له : اقعد ياشيخ فقال له : وكيف يقعد من جده بالباب ، فقال له معاوية : لعلك من ولد الربيع بن ضبع فقال : أجل . فأمره بالدخول فلما دخل سأله معاوية عن سنه فقال قصيدة منها هذا البيت .

وكذلك تُومة وتُوم[1] ، وإن لم يكن مرئيًا محدودا بالبصر ، قال الشاعر :

وكُنّا كالحَرِيقِ أصاب غابًا فيخْبُو ساعةً ويهُبُّ ساعا[2]

والأربعة فى هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائدَ كانت أو بغير زوائد. تقول فيما كان بغير زوائد: جِعْثِنَةٌ وجِعْثِن[3] ، وخِمْخِمَة وخِمْخِم[4] ، وقِلْقِلَة وقِلْقِل[5] .

٢/٤٨٤ وفى الزوائد ؛ نحو : شَعيرة وشَعير ، وقَبيلة/ وقَبيل ، وما ذكرت لك من قليل هذا يدلّ على كثير .

= وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣٠٩ ، والأمالى ج ٢ ص ١٨٥ ، والمعمرين ص ٦ — ٧ .

وليس فى رواية « المعمرين » هذا الشاهد ، وبعض القصيدة فى (ألف باء) للبلوى ج ٢ ص ٨٨ ، وحماسة البحترى ص ٣٢٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٨٥ وشروح سقط الزند ص ١٢٤ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ « ومثله التوم يقال : تومة وتومات وتوم ويقال توم » وقال فى ص ١٨٩ : « وقد قالوا: تومة وتومات وتوم وقد قالوا : توم ، كما قالوا : درر » .

وفى اللسان : التومة اللؤلؤة وقال الجوهرى : حبة تعمل من الفضة كالدرة والتومة : بيضة النعام تشبيها بتومة اللؤلؤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩ .

الغاب : الشجر الملتف . يخبو : يسكن لهبه . والساعة : جزء من أجزاء الليل والنهار ، يهب مضاعف لازم جاء من باب نصر على خلاف القياس .

والبيت للقطامى من قصيدة طويلة فى الديوان ص ٣١ — ٤٢ .

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ — ٣٩٢ ، ج ٤ ص ٢ .

(٣) فى اللسان : الجعثنة : أرومة كل شجرة تبقى على الشتاء والجمع جعثن . ومنهم من يقول للواحد جعثن والجمع الجعاثن .

(٤) فى اللسان : الخمخم بالكسر : نبات تعلف حبه الإبل قال عنترة .

ما راعنى إلاّ حُمُولَةُ أهْلِها وسْطَ الدِّيارِ تسفّ حبَّ الخِمخِمِ

ويقال هو بالحاء وقال أبو حنيفة : الخمخم والحمحم واحد .

(٥) شجر أو نبت له حب اسود .

هذا باب
ما يُجمع ممّا عدّة حروفه أربعة

أمّا ما كان من ذلك على (فَعِيل) فَإِنّ أدنى العدد (أَفْعِلة)[1] وذلك قولك : قَفِيز وأَقْفِزَة . وجريب وأَجْرِبة ، ورغيف وأَرْغِفة. فإذا جاوزت أدنى العدد فإنّه يجىءُ على (فُعُل) وعلى(فُعْلَان)[2] نحو : قضيب وقُضُب. ورغيف ورُغُف ، وكثيب وكثب ويقال أيضا : رُغْفان وكُثْبان وقُضْبان فهذا بابه .

وقد تكون الأَسماء من هذا على (أَفْعِلاء) ، نحو : نَصيب وأَنْصِباء ، وصَدِيق وأَصْدِقاء ؛ لأنّه يجرى مَجْرَى الأَسماء ، وخَمِيس وأَخْمِساء.

فإن كان مضاعفا أو معتلّا فهو يجرى على (أَفْعِلاء)[3] أيضا ؛ كراهيةَ أن تَعْتَور

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعيلا) فإنه فى بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفعال ، لأن الزيادة التى فيها مدة لم تجىء الياء التى فى فعيل لتلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجىء الألف التى فى (فعال) و (فعال) لذلك . وهو بعد فى الزنة والتحريك والسكون مثلهما ، فهن أخوات ، وذلك قولك : جريب وجربة وكثيب وأكثبة . . » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ « ورغيف وأرغفة ، ورغفان ، وجربان ، وكثبان ويكسر على فعل أيضا وذلك قولهم : رغيف ورغف ، وقليب وقلب ، وكثيب وكثب ، وأميل وأمل ، وعصيب وعصب ، وعسيب وعسب وعسبان ، وصليب وصلبان وصلب .

وربما كسروا هذا على أفعلاء وذلك نصيب وأنصباء وخميس وأخمساء وربيع وأربعاء » وانظر الكامل جـ ٣ ص ٩٤ جـ ٤ ص ١٣١

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : فى التضعيف كما قالوا فى الجريب وقالوا حزيز وأحزة وحزان وقال بعضهم : حزان ، كما قالوا : ظلمان وقالوا : سرير وأسرة وسرر ، كما قالوا : قليب وأقلبة وقلب » ..

وقال فى ص ٢٠٧ (عن تكسير الصفات) « أما ما كان من هذا مضاعفا فإنه يكسر على فعال كما يكسر غير المضاعف وذلك شديد وشداد ، وحديد وحداد .

ونظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك شديد وأشداء ، ولبيب وألباء ، وشحيح وأشحاء وإنما دعاهم إلى ذلك إذ كان مما يكسر عليه فعيل كراهية التقاء المضاعف وقد يكسرون المضاعف على أفعلة نحو أشحة كما كسروه على أفعلاء . . وكما جاز أفعلاء جاز أفعلة . . نحو أشحة » .

وانظر الكامل جـ ٢ ص ٢٤٥ .

الحركاتُ حروفَ اللين ، أو يذهب التشديد فيها فيُضاعف/ الحرف وإنَّما وقع الإدغام تخفيفا . ‏[٢/٤٨٥]

فالمضاعف نحو : شَديد وأَشِدَّاء ، وعزيز وأَعِزَّاء ، وحديد وأَحِدَّاء ، من قولك : هذا رجل حديد .

ويكون الوصف في ذلك كالاسم .

وأمّا ذواتُ الواو والياء، فنحو : نبيّ وأنبياء ، وشقيّ وأشقياء ، وغنيّ وأغنياء ، وتقيّ وأتقياء[1] .

ومن قال : (نَبِيء) فاعلم قال : نُبَئاء ؛ لأنَّ (فَعِيلا) إذا كان نعتاً فمن أبواب جمعه فُعَلاء ، نحو : كريم وكُرَماء ، وظريف وظُرَفاء ، وجَليس وجُلَساء . قال الشاعر :

يا خاتِمَ النُّبَئاء إنَّك مُرْسَلٌ ... بالحق كلُّ هُدَى السبيلِ هُداكا[2]

ويكون من جمعه فِعالٌ ، نحو : كريم وكِرام ، وظَريف وظِراف ، وطويل وطِوال .

فأمّا ما جُمِعَ في الأسماء على (فِعْلان) فنحو : ظَليم وظِلْمان وقضيب وقضبان : فليس من أصل الباب[3] . ولكنّه على ما ذكرت لك وأخرجهم إلى ذلك أنّه في معنى فِعال ، لأنهما يقعان لشيء واحد . تقول : طويل وطُوال ، وخفيف وخُفاف ، وسريع وسُراع ./ قال الشاعر : ‏[٢/٤٨٦]

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ — ١٩٤ « فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا وقالوا : قري وأقرية وقريان حين أرادوا البناء الأكثر كما قالوا : جريب ، وأجربة وجربان ومثله سري وأسرية وسريان وقالوا صبي وصبيان كظلمان ولم يقولوا : أصبية استغنوا بصبية عنها » وقال عن تكسير الصفات ص ٢ و ٧ « وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن نظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك نحو : أغنياء ، وأشقياء ، وأغوياء ، وأكرياء ، وأصفياء وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح فلما كان ذلك مما يكرهون ، ووجدوا عنه مندوحة فروا إليها ، كما فروا إليها في المضاعف ولا نعلمهم كسروا شيئاً من هذا على فعال استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون . . . » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٦٢ .

(٣) في سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ وقد كسره بعضهم على (فعلان) وهو قليل وذلك قولهم : ظليم وظلمان وعريض وعرضان وقضيب وقضبان وسمعنا بعضهم يقول : فصيل وفصلان شبهوا ذلك بفعال » .

أَيْنَ دُرِيدٌ وهُو ذو بَراعــــه تَعْدُو بِهِ سَلْهَبَةٌ سُراعةٌ[1]

وثوب رقيق ورُقاق ، وهذا أكثر من أن يُحصى .

* * *

وجمع (فُعالٍ) فى أدنى العدد كجمع «فَعِيل»[2] . وكذلك كلٌّ ما كان على أربعة أحرف وثالثه حرفُ لينٍ . غراب وأَغْربة ، وذُباب وأَذِبّة . فإذا أردت الكثير قلت : غِرْبان ،وعِقْبان[3] .

فأمّا (غلام) فيستغنى أن يقال فيه : أَغلِمة بقولهم : غِلْمة[4] ؛ لأنّهما لأدنى العدد ، ومجازُهما واحدٌ إلّا أنّك حذفت الزيادة ، فإذا حقّرت (غِلْمة) فالأجود أن تَردّه إلى بنائه فتقول : أُغَيْلِمة ، وكذلك صِبْية[5] . ولو قلت : صُبَيّة ، وغُلَيْمة على اللفظ كان جيّدا حسنا .

كما قال الشاعر :

---

(1) فى اللسان (سرع) قال ابن برى : وفرس سريع وسراع ، قال عمر بن معد يكرب :

حتى تروه كاشفا قناعه تعدو به سَلْهَبَةٌ سُراعة

والسلهب من الخيل : الطويل على وجه الأرض ويقال فرس سلهب وسلهبة للذكر إذا عظم وطالت عظامه .

وفى كتاب التنبيهات على أغاليظ الرواة (فى قسم ما أخذه على فصيح ثعلب) .

يقال طويل وطُوال ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع ، قال الشاعر :

خــدى به سلهبة سراعة

وروى فى المنصف جـ ٣ ص ٤٠ :

أين دريــد وهــو ذو بــراعــة تعــدو بــه سلهبــة سراعه

وفى الأصل : تعدو به . وصححه السيرافى وترك الألف بعد الواو .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعالا) فإنه فى بناء أدنى العدد بمنزلة فعال ، لأنه ليس بينهما شىء إلا الكسر والضم وذلك قولك : غراب وأغربة ، وخراج وأخرجة ، وبغاث وأبغثة » .

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ « فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على فعلان وذلك قولك غراب وغربان ، وخراج وخرجان ، وبغاث وبغثان » .

(4) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ « وغلام وغلمان ولم يقولوا : أغلمه . استغنوا بقولهم : ثلاثة غلمة ، كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا : افتاء » .

(5) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٤ « ولم يقولوا : أصبية استغنوا بصبية عنها » .

صُبَيَّةٌ على الدُّخَانِ رُمْكَا ما إنْ عدَا أكْبَرُهم أنْ زَكَّا[1]

يقال : زكَّ زكيكا : إذا درج .

٢/٤٨٧ وقد قيل : زُقاق وزُقّاق . ولكن باب جمع (فُعال) فى العدد الكثير (فِعْلان) ، كما أنَّ باب/ جمع (فَعِيلٍ) (فُعْلان) : نحو : ظليم وظُلْمان ، وقضيب وقُضْبان ، فأدخل كلٌّ واحد منهما على صاحبه . فباب فَعيل فى الأسماء على ما وصفت لك[2] .

وقد يجى على (فُعُل)[3] ؛ كما ذكرت لك قُضُب ، ورُغُف ، وكُثُب . فأمّا قولهم : جُدَد وسُرَر ، فى جمع جديد وسرير – فإنَّ الأصل والباب جُدُد ، وسُرُر . وإنّما فتح لكراهة التضعيف مع الضمّة[4] .

واعلم أنَّ فَعالا ، وفِعالا ، وفُعالا ، وفَعِيلا ، وفَعُولا ترجع فى الجمع فى أدنى العدد إلى شىء واحد ، لأنّها مستويةٌ فى أنّها من الثلاثة ، وأنَّ ثالثها حرف لين ، ألا ترى أنّك تقول : قَذال

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٣٩ على أن من العرب من يقول فى تصغير صبية صبية فيصغرها على لفظها ويقول الأعلم : الأكثر فى كلامهم أصيبية يردونه إلى أفعلة لا طرادة فى جمع فعيل .

الرمك : جمع ارمك . والرمكة : لون كلون الرماد . عدا : جاوز . الزكيك : الدبيب ، يقال : زك زكيكا : إذا دب .

ورواية سيبويه ما أن عدا اصغرهم كما فى الديوان والصواب رواية المبرد كما يقول الأعلم أى لم يعد كبيرهم أن يدب صغرا وضعفا فكيف صغيرهم .

والرجز لرؤبة وانظر العينى جـ ٤ ص ٥٣٦ – ٥٣٧ واللسان (صبا) .

والأرجوزة فى ديوان رؤبة ص ١٢٩ – ١٣٠ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ « وقالوا فى المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا فى المضاعف فى فعال وذلك قولهم ذباب وأذبة وقالوا حين أرادوا الأكثر ذبان ولم يقتصروا على أدنى العدد لأنهم أمنوا التضعيف » .

(٣) سيبويه جـ ٢ ص ١٩٣ .

(٤) فى الكامل جـ ٢ ص ٢٤٥ « جمع جديد جدد وكذلك باب فعيل الذى هو اسم أو مضارع للاسم . . . فما كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن تبدل من ضمته فتحة ، لأن التضعيف مستثقل ، والفتحة أخف من الضمة فيجوز أن يمال إليها استخفافاً فيقال : جدد وسرر ولا يجوز هذا فى مثل قضيب ، لأنه ليس بمضاعف وقد قرأ بعض القراء (على سرر موضونة) » .

وفى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٢ « والمضاعف بمنزلة ركبة تقول : سرات وسرر وجدة وجدد » .

وأَقْذِلة ، وغَزال ، وأَغْزِلة . وتقول: غِزْلان ؛ كما تقول فى غراب: غِرْبَان وتقول : قُذُل ، كما تقول جُرُب ، وكُتُب . وتقول فى عمود : أَعْمِدة[1] ، وعُمُد ، وفى رسول : رُسُل . فمجرى هذا كلِّه واحدٌ . فإن تُرِكَ منه شئ ما فللاستغناء عنه بغيره . فإن جاء منه شئ على غير المنهاج الذى وصفت لك فعلى تسمية الجمع الذى / ذكرنا .

٢/١٨٨

فمن ذلك قولهم : عمود وعمَد ، وأَدِيم وأَدَمَ ، وأَفِيق وأَفَق[2] .

* * *

واعلم أنّه ما كان من الجمع على مثال (فُعُل) أو كان واحِدًا فإنّ الإسكان جائز[3] ؛ كما جاز إسكان الحركة فى عَضُد هربًا من الضمّة ؛ وذلك قولك : رُسْل ، ورُغْف ، وما أشبه ذلك.

* * *

واعلم أنّ قولهم : فَصيل وفِصال ، وقَلوص وقِلاص - إنّما جاء على وزن (فِعال)[4]. و(فِعال) إنّما يكون جَمْع ما كان وصفًا ؛ نحو : كريم وكِرام ، وظريف وظِراف ، ونبيل ونِبال ؛لأنّ ذلك فى الأَصل كان نعتًا ، وإن جرى مَجْرَى الأَسماء ؛ لأنّ الفصيل هو حدث المفصول من أُمّه ، والقَلوص ما حدث ولم يُسْنِن .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان (فعولا) فهو بمنزلة فعيل إذا أردت بناء أدنى العدد ، لأنها كفعيل فى كل شيء إلا أن زيادتها واو وذلك قعود وأقعدة ، وعمود وأعمدة ، وخروف وأخرفة .

فإن أردت بناء أكثر العدد كسرته على (فعلان) وذلك خرفان وقعدان وعتود وعدان خالفت (فعيلا) كما خالفتها (فعال) فى أول الحروف وقالوا : عمود وعمد وزبور وزبر ، وقدوم وقدم فهذا بمنزلة قضب وقلب وكتب » .

(٢) فى اللسان : والمنيئة : الجلد أول ما يدبغ ثم هو أفيق والجمع أفق مثل أديم وأدم والأفق اسم للجمع وليس بجمع لأن فعيلا لايكسر على فعل وقال اللحيانى لايقال فى جمعه أفق البتة .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٨ « وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً كرهوا ذلك ، كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين فكما تكره الواوان ، كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة من الواو وذلك قولك : الرسل والطنب والعنق ويريدون الرسل والطنب » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص١٩٤ « وقالوا : فصيل وفصال شبهوه بظريف وظراف ودخل مع الصفة فى بنائها . كما دخلت الصفة فى بناء الاسم وسَتراه فقالوا : فصيل حيث قالوا : فصيلة كما قالوا ظريفة وتوهموا الصفة حيث أنثوا وكان هو المنفصل من أمه . .

واعلم أنّ قولهم : ظَرِيف وظُرُوف[1] إنّما جُمع على حذف الزائدة وهي الياء ،فجاء على

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٨ « وزعم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم يكسر على ظريف كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر .

وقال أبو عمر : أقول فى ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك فى مذاكير » .

* * *

سبق أن نبهت على أن فى كتاب سيبويه زيادة أضيفت إليه وهى هذا النص من قوله : قال عمر

وهذه المسألة مما وجه إليها نقده المبرد ويغلب على ظنى أن هذه الزيادة أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد .

* * *

وقد لخص السيرافى الخلاف بين الخليل والجرمى فقال :

الخليل يجعل ظروفا اسما للجمع فى ظريف أو يجعله جمعا لظرف وإن كان لا يستعمل ويكون ظرف فى معنى ظريف ، كمايقال عدل فى معنى عادل . . .

وقال أبو عمر الجرمى : ظروف جمع لظريف وإن كان الباب فى ظريف ألا يجمع على ظروف ، كما أن كثيراً من الجموع قد خرجت من بابها .

* * *

ونسوق هنا نص لنقد المبرد لسيبويه ، قال :

قال أبو عمر الجرمى : ظروف تكسير ظريف على غير الباب وليست بمنزلة مذاكير ، لأنك لو صغرت ظروفا قلت : ظريفون فرددته إلى ظريف ، ولو حقرت مذاكير لقلت : مذيكيرات لم ترده إلى ذكر .

ورد ابن ولاد على المبرد فقال :

قول أبى عمر : أن ظروفا جمع ظريف على غير الباب غلط . وإنما هو على غير الواحد . وبين اللفظين فرقان :

ذلك لأن الذى يجمع على غير الباب مثل قولك : زند وأزناد ، وفرد وأفراد . وكان الباب أن يبنى على أفعل كفلس وأفلس وكلب وأكلب . وإنما شبه بجذع وأجذاع وقفل وأقفال فحمل على غير بابه ، لأنه ليس بينهما فى البناء اختلاف غير حركة .

وأما ظريف فليس كذلك ، لأنه على وزن (فعيل) والذى يجانسه فى البناء ويقاربه فعال كغزال وفعال كحمار وفعول كرسول. فهذه أخواته ، وليس شىء من هذه الأبنية المقاربة يجمع على (فعول) فيكون ظروف شاذا قد حمل على ما قاربه من الأبنية ، ولم يحمل على بابه كما فعل ذلك فى فعل وفعل ، وفعل وليس يقال فى هذا أنه جاء على غير بناء واحده ، كما كانت ملامح ومذاكير على غير بناء الواحد .

وليس هذا أيضاً بمنزلة ركب ، وجامل وباقر ، لأن هذه الجموع موحدة دالة على معنى الجمع . والدليل على ذلك قولهم : هذا الركب ، وهذا الجامل . فأما ظروف ومذاكير فجمع لأنك تجمع فتقول : هؤلاء الظروف ، كما تقول : هؤلاء الظرفاء ، وتؤنث المذاكير .

فأما ظروف فهو جمع على غير لفظ واحده ، وليس هو بموحد اللفظ كالراكب للدلالة التى ذكرناها . وعلى هذا قسم سيبويه هذه الجموع وفصل كل نوع منها عن صاحبه .

مثال فُلُوس وأُسود ، وكذلك فَلُوّ[٢] وأَفْلاء ، وعَدوّ وأعداء . إنّما جاء على حذف الزيادة ؛ كقولهم ؛ عَضُد وأَعْضَاد .

/ فهذا ما ذكرت لك من دخول الجمْع بعضِه على بعض .

٢ / ١٨٩

= وإنما لحقه الغلط فى ظروف ، لأنه حقره بلفظ ظريف ثم جمعه وحقر مذاكير بلفظ مذكار الذى لم يستعمل ، ولم يحقر بلفظ ذكر . فصار هذا عنده فرقاً . والعلة فى ذلك أن واحد مذاكير يأتى أبدا فى القياس على طريقه واحدة ووزن واحد ، لأن مفاعيل إنما هو جمع لمفعال أو مفعول وهما واحد وجمعهما يرجع إلى مثال واحد وكذلك تحقيرهما . . وإما ظروف فهى فعول و(فعول) تأتى جمعاً لأبنية مختلفة . فلما لم يلزم طريقة واحدة ، ولاكان له مثال من الواحد هو أحق به من غيره ، كما كان لمفاعيل جمعوه على واحدة المستعمل . ومع هذا فليس ذكر من لفظ مذاكير للزوائد التى فى لفظ مذاكير ، وليس واحدها من لفظها بمستعمل . وواحد ظروف من لفظها مستعمل وإن لم يكن مكسرا عليه الجمع . فهذا الفرق بينهما .

وإنما واحد مذاكير من لفظها مستعمل وأن لم يكن مكسراً عليه الجمع مذكارا ولم يستعملوه . فهو بمنزلة عباديد ، لأنهم لم يقولوا ؛ عبديد ولاعبداد . فأنت لو حقرت عباديد لقلت : عبيديدون أو عبيديدات . وإنما ظراف جمع ظريف على القياس والباب وأما ظروف فجمع لم يكسر عليه ظريف . وإن كان واحدا من لفظه وإنما هو بمنزلة شاهد وشهود ، وجالس وجلوس .

ولو صغرت هذا كله لرددته إلى الواحد المستعمل ، لأنه من لفظ الجمع . وإن كان غير مكسر عليه . فتقول : شويهدون جويلسون كما قلت : ظريفون . حقرت شاهدا وجالساً ثم جمعت بالواو والنون .

وأما مذاكير كما قلنا فبمنزلة عباديد . لم يستعمل له واحدا من لفظه فلذلك حقرته علىواحده فى القياس . إذ لم تجد له واحدا فى الاستعمال من لفظه ، ألا ترى أن سيبويه قد جمع ظروفا وعباديد فى باب واحد ، لأنه جمع على غير الواحد . فقد اتفقا فى هذا المعنى وافترقا بأن هذا له واحد مستعمل من لفظه وليس لهذا واحد مستعمل من لفظه .

الانتصار ص ٢٩٧ — ٣٠٠ .

(١) كقنو ، وعدو ، وسمو : المهر .

هذا باب

جمع ما لحقته الهمزة فى أوله من الثلاثة

وذلك نحو : أَفْكَلٍ وأَيْدعٍ ، وإِصْبَعٍ وإِثْمِدٍ وأُبْلُمٍ [1]. فهذه الأسماء كلُّها تُجمع على أفاعل ؛ نحو : أفاكِلَ ، وأصابعَ ، وأبالمَ .

وكذلك (أفعَلُ) الذى لا يتمّ نعتًا إلّا بقولك : من كذا يجرى مَجْرَى الأسماء[2] . تقول : الأصاغر والأكابر .

وكلُّ (أفعَلٍ) مما يكون نعتا سمّيت به فإلى هذا يخرج . تقول : الأحامر ، والأحامس ، وما كان من هذا للآدميّين لم يمتنع من الواو والنون ، كما قال الله عزّ وجلّ : (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ[3]) و(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا[4]) فهذا كلُّهُ على هذا .

ومؤنث (أفعَل) الذى يلزمه (مِنْ) يكون على (فُعْلَى) ؛ نحو : الأصغر والصغْرى والأكبر والكُبْرى ، والأمجد والمجْدى[5] .

---

(١) الأفكل : الرعدة . الأيدع : الزعفران . الأثمد : حجر يتخذ منه الكحل . الأبلم : الخوص .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١١ « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل ، ألا ترى أنك لاتصف به كما تصف بأحمر ونحوه لاتقل رجل أصغر ولا رجل أكبر سمعنا العرب تقول : الأصاغرة ، كما تقول : القشاعمة وصيارفة حيث خرج على هذا المثال فلما لم يتمكن هذا فى الصفة كتمكن أحمر أجرى مجرى أجدل وأفكل ، كما قالوا : الأباطح ، والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء .

وإن شئت قلت الأصغرون ، والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا » .

وانظر الكامل جـ ١ ص ١٧٨ ، جـ ٦ ص ١٢٢ .

(٣) الشعراء : ١١١ .

(٤) الكهف : ١٠٣ .

(٥) فى التصريح جـ ٢ ص ١٠٤ : قال أبو سعيد على بن سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه : ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع . فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما .

الأشارف ، الشرفى ، والأظارف ، الظرفى . كما قيل ذلك فى الأطول ، والأفضل . وكذلك الأكرم ، والأمجد قيل فيهما : الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمى ، والمجدى .

* * *

وجمعه بالألف والتاء . تقول : الصغْريات ، والكبريات ، وتكسّره على (فُعَل)[1] ؛ لأن الألف فى آخره للتأنيث فتكسّر على (فُعَلٍ) . فتقول : الصغرى والصُّغَر ، والكبْرى والكُبَر ، كما/ تقول : ظُلمَة وظُلَمٌ ، ، وغُرْفة وغُرَف .

2/490

* * *

فإن كان (أفْعَل) نعتًا مكتفيًا فإنَّ جمعه على (فُعْل)[2] ساكنَ الأوسط . وذلك قولك : أحْمر وحُمْرٌ ، وأخْضَرُ وخُضْر ، وأبْيض وبيض ، فانكسرت الباءُ لتصحّ الياءُ ؛ ولو كان من الواو لثبت على لفظه نحو : أسْود وسُود ، وأحْوَى وحُوٌّ .

وكذلك مؤنثه . تقول : حمراءُ وحُمْر ، وصفراءُ وصُفْر .

فإن جعلت (أحمر) اسمًا جمعته بالواو والنون فقلت : الأحْمرون ، والأصْفرون . وقلت فى المؤنّث : حمروات ، وصفروات ، وجاء عن النبى صلَّى الله عليه وسلَّم :ليس فى الخَضْرواتِ صَدَقةٌ[3] » لأنَّه ذهب مذهب الاسم . والخضروات فى هذا الموضع : ما أُكِلَ رَطْبًا ، ولم يصلُح أن يُدّخر فيُؤكلَ يابسًا .

= ويرى الرضى فى كتابيه : شرح الكافية وشرح الشافية أن تأنيث أفعل التفضيل المحل بأل قياسى (شرح الكافية ج٢ ص ١٥٥ – ١٥٦ ، وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٥) .

وصنيع المبرد هنا ثم عده ذلك من المقصور القياسى ص ٦٧ من الجزء الثالث يشعر بأنه يرى قياسيته .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعلى أفعل فإنك تكسره على فعل وذلك قولك : الصغرى والصغر ، والكبرى والكبر والأولى والأول وقال تعالى جده (إنها لاحدى الكبر) . »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر على فعل (كما كسروا) فعولا على (فعل) من الثلاثة وفيه زائدة ، كما أن فى فعول زيادة وعدة حروفه كعدة حروف فعول إلا أنهم لايثقلون فى أفعل الجمع العين إلا أن يضطر شاعر وذلك احمر وحمر وأخضر وخضر وأبيض وبيض وأسود وسود وهو مما يكسر على (فعلان) وذلك حمران وسودان وبيضان وشمطان وإدمان والمؤنث من هذا يجمع على فعل وذلك حمراء وحمر وصفراء وصفر » .

(٣) ضعفه السيوطى فى (الجامع الصغير) وقال شارحه المناوى فى كتابه (فيض القدير) شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٤ قال الغريانى فى مختصر الدارقطنى ؛ : وفيه الحارث بن نبهان – ضعفوه وعقبه الترمذى بقوله : إسناده غير صحيح وقال الذهبى فى المهذب : منقطع وقال عنه أيضاً : طرقه واهية . وانظر نصب الراية للزيلعى ج ٢ ص ٣٨٦ – ٣٨٨

ولو سمّيت رجلا (أَحْمَر) لم يجز فى جمعه حُمْر ؛ لأنّ هذا إنّما يكون جمعًا لما كان نَعْتًا، ولكن أحامر. فهذا جملة هذا الباب.

* * *

(٢/٤٩١) /وما كان من الأسماء على (فاعِل) فكان نعتًا فإنّ جَمْعه (فاعِلون) ؛ لأنّ مؤنّثه تلحقه الهاء، فيكون جمعه (فاعلات) ؛ وذلك قولك : ضارب وضاربون، وقائم وقائمون. والمؤنّث : قائمة وقائمات، وصائمة وصائمات. فهكذا أَمْرُ هذا الباب.

فإن أردت أن تكسّر المذكّر فإنّ تكسيره يكون على (فُعّل)، وعلى (فُعّال)[1].

فأمّا (فُعّلٌ) فنحو : شاهد وشُهَّد، وصائم وصُوَّم. و(فُعّالٌ) : نحو : ضارب وضُرّاب، وكاتب وكُتّاب.

ولا يجوز أن يجمع على (فواعِل)[2]، وإن كان ذلك هو الأَصْلَ ؛ لأنّ «فاعِلَة» تُجمع على (فواعِل). فكرهوا الْتِبَاسَ البناءين ؛ وذلكَ نحو : ضاربة وضوارب، وجالسة وجوالس، وكذلك جميع هذا الباب.

وقد قالوا : فارِسٌ وفَوارس ؛ لأنّ هذا لا يكون من نعوت النساء. فأَمِنوا الالتباس فجاءُوا به على الأصل.

وقد قالوا : هالك فى الهوالك ؛ لأنّه مثَل مستعمل، والأمثال تَجرى على لفظ واحد، فلذلك وقع هذا على أصله :

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٦ «وإما ما كان (فاعلا) فإنك تكسره على (فعل) وذلك قولك : شاهد المصر وقوم شهد، وبازل وبزل، وشارد وشرد، وسابق وسبق، وقارح وقرح، ومثله من بنات الياء والواو التى هى عينات صائم وصوم ونائم ونوم، وغائب وغيب، وحائض وحيض. ومثله من الواو والياء التى هى لامات غزى وعفى.

ويكسرونه أيضاً على فعال (وذلك قولك : شهاد وجهال وركاب وعراس وزوار وغياب وهذا النحو كثير.

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ١٢٠ - ١٢١

وإذا اضطرّ شاعر جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنّه الأصل .

قال الشاعر :

/ وإذَا الرجالُ رأَوْا يَزِيد رأَيْتَهُمْ   خُضُعَ الرقابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ[1]

٢/٤٩٢

فأمّا قولهم : عائذٌ وعُوْذ ، وحائِل وحُوْل ، وهالك وهَلْكى ، وشاعر وشعراء فمجموع على غيربابه .

فأمّا ما كان من هذا على (فُعْل) فإنّه جاء على حذف الزيادة كما تقول : ورد وُوُرْد[2] ، وأسَد وأسْد .

وأمّا (هلْكَى) فإنّما جاء على مثال (فَعِيل) الذى معناه معنى المفعول ؛ لأنّ جمع ذلك يكون على (فَعْلَى) ؛ نحو : جريح وجَرْحَى ، وصريع وصَرْعى ، وكذلك جميع هذا الباب . فلمّا كان (هالك) إنّما هو بَلاء أصابه كان فى مثل هذا المعنى فجمع على (فَعْلَى) ، لأنّ معناه معنى (فَعِيل) الذى هو مفعول . وعلى هذا قالوا : مريض ومَرْضَى ؛ لأنّه شيء أصابه ، وأنت لاتقول مُرِضَ ولا ممروض[3] .

فأمّا قولهم : شاعر وشُعراء[4] فإنّما جاء على المعنى ؛ لأنّه بمنزلة (فَعِيل) الذى هو فى معنى الفاعل ؛ نحو : كريم وكُرَماء ،وظريف وظُرفاء ، وإنّما يقال ذلك لمنْ قد استكمل الظَّرف

---

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٢١

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد » .

الوردة : حمرة تضرب إلى صفرة . فى شرح الشافية للرضى جـ ٢ ص ١٥٧ « ويجمع كثيراً على فعل بضمتين كبزل وشرف تشبيهاً بفعول لمناسبته له فى عدد الحروف ثم تخفف عند تميم بإسكان العين » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٣ : « وقال الخليل : إنما قالوا مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك ، لأن ذلك أمر يبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٦ . وقد يكسر على (فعلاء) شبه بفعيل من الصفات ، كما شبه فى فعل بفعول وذلك شاعر وشعراء ، وجاهل وجهلاء ، وعالم وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم وليس من هذا شيء إذا كان للآدميين يمتنع من الواو والنون وليس فعل وفعلاء بالقياس المتمكن من ذا الباب . . !

٢/٤٩٣ وعُرِف/ به . فكذلك جميع هذا الباب . فلما كان (شاعر) لا يقع إلّا ان هذه صناعته ، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة ، وأصله الثلاثة ـ كان بمنزلة (فَعِيل) الذى ذكرنا .

ف(فاعِل) و(فَعِيل) من الثلاثة وفى ...[1] صنف من هذا زائدة وهى حرف اللين ، كما هى فى الباب الذى هو مثله . فلذلك حُمِل أحدُهما على الآخر .

وقد قالوا فى (فَعِيلٍ) : شرِيف وأشْراف ، ويَتيم وأَيْتام على حذف الزيادة ، كما قالوا : أَقْمَار وأَصْنَام .

وأمّا قولهم : خادم وخَدَم ،وغائب وغَيَبٌ فإنّ هذا ليس يجمع (فاعِلٍ) على صحّة إنّما هى أسماء للجمع ، ولكنّه فى بابه كقولك : عمود وعَمَد ، وأَفيق وأَفَق ، وإهاب وأَهَب .

واو قالوا : (فُعَل) لكان من أبواب جمع (فَاعِل)[2] ؛كما أنّك او قلت فى (فَعِيل) و(فَعُول) وجميع بابهما : (فُعُل) لكان الباب ، نحو : كِتاب وكُتُب ، وإهاب وأُهُب ،وعمود وعُمُد ، وكذلك كاتب وكَتَبة ، وعالم وعَلَمة ، وفاسق وفَسَقة[3] .

فإن كان (فاعِل) من ذوات الواو والياء التى هما لامان كان جمعه على (فُعَلَة)[4] ؛ لأنّ فيه مُعاقبةً لفَعَلة فى الصحيح . وذلك قولك : قاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغُزَاة/ ، ورامٍ ورُماة . ٢/٤٩٤

---

(١) شبه سيبويه فاعلا بفعيل فى أن كلا منهما يكون صفة ٢ ص ٢٠٦ فيظهر أن الساقط هنا يدور حول هذا المعنى وإن كلا منهما فيه حرف لين زائد ويجوز أن يكون الساقط لفظة « بنائهما » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٦ « وكسر على (فعل) لأنه مثله فى الزيادة والزنة وعدة الحروف ، وذلك بازل وبزل وشارف وشرف ، وعائد وعوذ ، وحائل وحول ، وعائط وعيط » .

وجاء أيضاً فى قول الأعشى :

إن تركَبُوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أَو تنزلونَ فإنا معشــــرٌ نُزُل

وقد تكلم سيبويه فى جـ ١ ص ٤٢٩ على رفع تنزلون .

وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٦١٢ — ٦١٣ وديوان الأعشى ص ٦٣ والمغنى جـ ٢ ص ١٩٧

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٦ « ويكسرونه على (فعلة) وذلك فسقة ، وبررة وجهلة وظلمة وفجرة وكذبة ، وهذا كثير ، ومثله خونة وحوكة وباعة » .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ١٢٥ وسيكرره فيما يأتى أيضاً :

وكلام المبرد فى كل هذه المواضع صريح فى أن نحو قضاة جمع تكسير لقاض . وابن يعيش والرضى ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع .

والمعتلّ قد يختصّ بالبناء الذى لا يكون فى الصحيح مثلُه .

من ذلك أنَّ المعتل يكون على مثل «فَيْعِل» ، ولا يكون مِثْلُ ذلك فى الصحيح ؛ نحو : سيِّد ، وميِّت ، وهيِّن ، وليِّن ، ونحو ذلك ، ولايكون فى الصحيح إلّا (فَيْعَل) نحو : جَيْدَر[1] ، وصيرف .

ويجىءُ المصدر فى المعتل على (فَيْعَلُولَة) . ولا يكون مِثْلُ هذا فى الصحيح ، وذلك نحو : كَيْنُونة ، وقَيْدُودة ، وصيرورة . فهذا ما ذكرت لك من أنَّ المعتلَّ يختصُّ بالبناء الذى لايكون مِثْلُه فى الصحيح .

= فى شرح المفصل لابن يعيش جـ ٥ ص ٥٤ « وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكسير لفاعل على الصحة إنما هى أسماء الجمع » .

وفى شرح الشافية للرضى جـ ٢ ص ١٥٦ « وإذا كسر على فعلة فى المعتل اللام بضم الفاء . . وقال الفراء : أصله فعل بتشديد العين .

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرهة وغزى وليس بجمع لعدم فعلة جمعاً فى غير هذا النوع » .

وقال سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٦ « ونظيره من بنات الياء والواو التى هى لام يجىء على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة » .

(١) الجيدر : القصير .

هذا باب

جَمع الأسماءِ التى هى أعلام من الثلاثة[1]

اعلم أنّك لو سمّيت رجلا (عَمْرا) أو (سَعْدا) فإنّ أدنى العدد فيه أَعْمُر ، وأَسْعد[2] .

وتقول فى الكثير : عُمور ، وسُعود ، كما كنت قائلا : فَلْس وأَفْلُس وفُلوس ، وكَعْب وأَكْعُب وكُعُوب . قال الشاعر :

وشَيَّدَ لى زُرَارَةُ باذِخــات وعَمْرُو الخَيْرِ إذ ذُكِرَ العُمُورُ[3]

٢/٤٩٥ / وقال آخر :

رأَيْتُ سُعُودا مِنْ شُعوبٍ كَثِيرةٍ فلم أَرَ سعْدا مِثْلَ سَعْدِ بنِ مالك[4]

فأمّا الجمع بالواو والنون فهو لكلّ اسم معروف ليس فيه هاء التأنيث .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٩٦ باب جمع أسماء الرجال والنساء .

(٢) فى سيبويه : « اعلم إنك إذا جمعت اسم رَجل فأنت بالخيار إن شئت ألحقته الواو والنون فى الرفع والياء والنون فى الجر والنصب ، وإن شئت كسرته الجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع . .

فن ذلك إذا سميت رجلا بزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار إن شئت قلت : زيدون ، وإن شئت قلت : أزياد كما قلت : أبيات ، وإن شئت قلت : الزيود ، وإن شئت قلت العمور والأعمر » .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٩٧ على جمع عمرو على عمور .

شيد : رفع وطول وأصل التشييد تطويل البناء . الباذخ : الشرف العالى ، وزرارة وعمرو من بنى دارم .

نسب البيت فى سيبويه إلى الفرزدق وليس فى المطبوع من ديوانه كما نسبه إليه الأعلم والمخصص جـ ١٧ ص ٨١ واللسان (عمرو)

(٤) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٩٧ على جمع سعد على سعود .

الشعوب : جمع شعب وهو فوق القبيلة ، كما أن القبيلة فوق الحى ، وسعد بن مالك : رهط طرفة وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٠

والبيت من قصيدة فى ديوان طرفة بن العبد ص ٩٩ — ١٠٢ ، وبعضها فى الأصمعيات ص ١٦٦ — ١٦٧ وانظر المخصص جـ ١٧ ص ٨١ ، والاشتقاق ص ٥٧

قال الشاعر :

* أَنَا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِينا[1] *

فأمّا ما كان مثل (هِنْد)[2] فإنّ جمعه هِنْدات، وهِنِدات، وهِنَدات، كما قلت لك فى مثل كِسْرة فى هذه اللغات، لأنّ (هند) اسم مؤنّث فجمعتها بالتاء ولم تكن فيها هاء، وكذلك قِدْر ولو سمّيت بها مؤنّثا فأردت تكسيره قلت: أَهْناد، وهُنود: كما تقول: جِذْع وأجذاع وجذوع. وفى (جِمْل): أجمال وجمول. قال الشاعر:

أَخَالِدُ قد عَلِقْتُكِ بَعْدَ هِنْد فَشَيَّبَنى الخَوالِدُ والهُنُود[3]

فإن سميتها (جُمْلا) و(حُسْنا) قلت: جُمْلات وحُسْدات/ كما تقول: ظُلْمات وغُرْفات. وتقول: جُمَلات وحُسَنات؛ كما تقول: ظُلَمات وغُرَفات.

٢ / ٤٩٦

فإن قيل فى هند: هِنَد مثل كِسر ـ فكذلك جُمْل وحُسْن، مثل ظُلَم وغُرَف فجيّد بالغ.

ولو سميت امرأة أو رجلا قَدَما لقلت: أَقْدَام[4]؛ كما تقول: أَصْنام وأَجْمال؛ لأنّ التكسير يجرى فى المذكّر والمؤنّث مَجْرى واحدًا.

---

(١) استشهد به سيبويه فى ج ١ ص ٢٨٩ فقال: زعم يونس: أنه سمع رؤبة يقول: أنا ابن سعد أكرم السعدينا نصبه على الفخر.

وذكره فى ج ٢ ص ٩٦ على جمع سعد جمع مذكر سالماً.

والرجز لرؤبة وهو فى ديوانه ص ٩١

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٩٧ « وإنْ سمّيتها بهند أو جمل فجمعت بالتاء فقلت جملات ثقلت فى قول من ثقل ظلمات وهندات فيمن ثقل فى الكسرة فقال: كسرات ومن العرب من يقول: كسرات.

وإن شئت كسرت كما كسرت بردا وبشرا فقلت: أهناد وأجمال ».

وقال فى ص ٩٨ « وقالوا الهنود كما قالوا الجذوع » وقال فى ص ٩٦ « وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار إن شئت جمعته بالتاء، وإن شئت كسرته على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع ».

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٨ على تكسير خالدة على خوالد، وهند على هنود وخالد مرخم خالدة.

والبيت لجرير من قصيدة طويلة فى ديوانه ص ١٦٠ – ١٩٦ يهجو فيها التيم وانظر المخصص ج ١٧ ص ٨٢

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٩٧ – ٩٨ « وإن سميت امرأة بقدم فجمعت بالتاء لثقلت كما تقول: هندات وجملات . . وإن شئت كسرت كما كسرت حجرا . . » .

فإن أردت الجمع المسَلَّم ، وعنيت مذكّرا قلت : قَدَمون :كما تقول : فى حَسَن اسم رجل: حَسَنُون . وعلى ما بيّنت لك يجرى الجمع فى المسلَّم المؤنّث فكلُّ ما كان يقع على شىء قَبْلَ التسمية فإنَّ تكسيره باقٍ عليه إذا سمّيت به . فأمّا الجمع المسلَّم فمنتقل بالتأنيث والتذكير

ولو سمّيت امرأة عَبْلة أو طلْحة لقلت : عِبال وطِلاح[1] . ولم يجز أن تقول فى طلْحة : طَلْح ؛ لأنَّ الجمْع الذى ليس بينه وبين واحده إلَّا الهاء إنَّما يكون للأنواع ؛ كقولك : تمرة وتمرٌ ، وسِدْرة ، وسِدْر ، وشعيرة وشَعِير .

٢/٤٩٧ ولو سمّيت رجلا بفَخِذ لقلت فى / التكسير : أفخاذ ؛ كما كنت قائلا قبل التسمية به . فأمّا الجمْع المسلَّمَّ فَفَخِذون . فقس جميع ما يرد عليك بهذا تُصِبْ إن شاء الله .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٩٨ « ولو سميت رجلا أو امرأة بعبلة ثم جمعت بالتاء لثقلت ، كما ثقلت تمرة لأنها صارت اسما وقد قالوا العبلات فثقلوا حيث صارت اسماً وهم حى من قريش » وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٧٤ ، ٧٥

هذا باب

ما كان اسما على فاعِلٍ غَيْرَ نعت معرفةً أو نكرةً

اعلم أنّ ما كان من ذلك لآدميّين فغير ممتنع من الواو والنون . لو سمّيت رجلاً (حاتِمًا) أو (عاصِمًا) لقلت : حاتِمُون ، وعاصِمُون . وإن شئت قلت : حَوَاتِم وعَواصِم ؛ لأنّه ليس بنعت فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنّثه ، ولكنّه اسم . فحكمُه حكمُ الأسماء التى على أربعة أحرف.

وإن كان لغير الآدميّين لم تُلحقه الواو والنون . ولكنّك تقول : قوادم فى قادِم الناقة ، وتقول : سَواعِد فى جمع ساعِد . هكذا جميع هذا الباب[1] .

فإن قال قائل : فقد قال الله عزّ وجلّ فى غير الآدميّين : (إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ / وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَاجِدِينَ)[2] .

٢ / ٤٩٨

فالجواب عن ذلك : أنّه لمّا أخبر عنها بالسجود - وليس من أفعالها وإنّما هو من أفعال الآدميّين - أجراها مُجراهم ؛ لأنّ الآدميّين إنّما جمِعوا بالواو والنون ، لأنّ أفعالهم على ذلك. فإذا ذُكِر غيرُهم بذلك الفِعْلِ صار فى قياسهم ؛ ألا ترى أنّك تقول : القوم ينطلقون ، ولا تقول : الجمال يسيرون .

وكذلك قوله عزّ وجلّ : (كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)[3] . لمّا أخبر عنها أنّها تَفْعَل - وإنّما حقيقتُها أن يُفْعل بها فتجرى - كانت كما ذكرت لك .

---

(١) فى سيبويه حـ ٢ ص ١٩٨ « وما كان من الأسماء على فاعل أو فاعل فإنه يكسر على بناء فواعل وذلك : تابل وتوابل ، وطابق وطوابق ، وحاجز وحواجز ، وحائط وحوائط وقد يكسرون الفاعل على فعلان نحو حاجر وحجران ، وسال وسلان وحائر وحوران . . . » .

(٢) يوسف : ٤

(٣) الأنبياء : ٣٣

ومن ذلك قوله : (بَلْ فَعلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ)[1] ، إنَّما ذلك لدعواهم أنَّها فَعَّالة ، وأنَّها تُعْبَد باستحقاق ، وكذلك (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاء يَنْطِقُونَ)[2] ومثله : (قَالَتْ نَمْلَةٌ يا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مساكِنَكُمْ)[3] لمّا/ جعلها مُخاطبَة ومُخاطِبة . وكلُّ ما جاء من هذا فهذا قياسُه . قال الشاعر :

تَمززْتُها والديكُ يَدْعُو صَباحَـهُ ... إذا ما بنُوا نَعْشٍ دنَوْا فَتَصَوَّبُوا[4]

لما ذكرت من أنَّه جعل الفِعْل لهذه الكواكب ، وعلى هذا قال الشاعر :

---

(١) الأنبياء : ٦٣

(٢) الأنبياء : ٦٥

(٣) النمل : ١٨

وفى سيبويه جـ ١ ص ٢٤٠ « وأما (كل فى فلك يسبحون) و(رأيتهم لى ساجدين) و (يا أيها النمل أدخلوا مساكنكم) فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لمـا ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه ، كما تحدث عن الأناسى ، (فى فلك يسبحون) لأنها جعلت فى طاعتها وفى أنه لا ينبغى لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ولا ينبغى لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ، ويبصر الأمور » .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٠ على تذكير بنات نعش لإخباره عنها بالدنو والتصويب كما يخبر عن الآدميين .

وقال ابن هشام فى المغنى جـ ٢ ص ٣٧ « وقد تستعمل (الواو) لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم وشذ قوله : شربت بها والديك يدعو صباحه . .

والذى جرأه على ذلك قوله بنو لا بنات ، والذى سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) مع امتناع قامت الزيدون » .

التمزز : تمصص الشراب قليلا قليلا ، مزه يمزه : مصه . ورواية سيبويه : شربت بها .

وبنات نعش : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

وتصوب بنات نعش : دنوها من الأفق للغروب .

وصف خمراً بأكرها بالشرب عند صياح الديك .

فى الصحاح : اتفق سيبويه والفقهاء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث وقال الدماميني : الظاهر أنه جائز لا واجب لأنه ساكن الوسط .

والبيت للنابغة الجعدى . انظر الخزانة جـ ٣ ص ٤٢١ – ٤٢٣ والسيوطى ص ٢٦٥

حتّى يُقِيدَك مِنْ بنيهِ رَهِينَـةً   نَعْشٌ ويَرْهَنَكَ السِّماكُ الفَرْقدا[1]

فقال : من بنيه لمّا خبّر عنه بهذا الفعْل .

---

(١) فى اللسان (رهن) وشاهد رهنته الشيء قول الأعشى :

حتّى يفيدك من بنيه رهينة . .

وروى يفيدك بالفاء كما روى كذلك فى ديوان الأعشى ص ٢٣١

وخطأ الأستاذ الميمنى فى تعليقه على السمط جـ ١ ص ١٥٦ رواية يفيدك بالفاء وقال : الصواب بالقاف وهو فى أصل المقتضب بالقاف .

ويظهر أنه من قولهم : أقاده خيلا : أعطاه إياها .

والبيت من قصيدة طويلة للأعشى — الديوان ص ٢٢٧ — ٢٢٣ وقبله :

آليت لا نعطيه من أبنائنا   رهنا فيفسدهم كمن قد أفسدا

والمعنى : حلفت على ألا نعطيه الرهائن حتى ترهنه نجوم نعش أبنائها أو يرهنه السماك الفرقدا . . والمعنى : لا يكون ذلك أبدا

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف أصليّة أو فيها حرف زائد

اعلم أنَّ جميعها[1] كلّها يكون على مثال مَفاعِل[2] فى الوزن ، وإن اختلفت مواضعُها وحركاتها تقول فى جعفر : جعافر ، وفى سَلْهب : سَلاهِب ، وفى جدول : جداوِل ، وفى عجوز : عَجَائِز ، وفى أَسْوَدَ — إذا جعلته اسمًا : أَساوِد / ؛ كما قال الشاعر : ٢ ـــ ٥٠٠

أَسُودُ شَرًى لا قَتْ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ   تَساقَتْ على لَوْحٍ دِمَاءَ الأَسَاوِدِ[3]

وقالوا : الأَباطح والأَبارق فى جمع الأَبْطَح والأَبْرق[4] ، لأَنّهما — وإن كانا نعتين — قد أُجْرِيا مُجْرى الأَسماء فى معناها .

---

(١) جميع وعامة يجوز أن تليهما العوامل وهما على حالهما فى التوكيد (الأشمونى جـ ٢ ص ٢٩٤) وقبح المبرد أن يكون كلهم اسماً ص ٣٣٥ من الثالث .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٧ « أما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع وضفادع وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقمطر وقماطر فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذا . . . » .

(٣) ذكره فى موضعين من الكامل جـ ١ ص ١٧٩ جـ ٦ ص ١٢٢ والرواية هناك : تساقوا على حرد — وفسره بقوله : على حرد : على قصد .

وفى الخزانة : حرد بفتح الحاء وسكون الراء مصدر حرد بمعنى قصد من باب ضرب وبمعنى غضب من باب فرح . اللوح : العطش .

الشرى : أرض فى جهة اليمن وهى مأسدة .

خفية : اسم غيضة ملتفة وهى مأسدة أيضاً .

الأساود : جمع أسود ، وهو العظيم من الحيات وفيـه سواد وهو اسم له ، ولو كان وصفاً لجمع على فعل (بضم فسكون) .

والبيت للاشهب بن رميلة .

أنظر الخزانة جـ ٢ ص ٥٠٨ — ٥٠٩ — والمقصور والممدود لابن ولاد ص ٥٨ والمخصص جـ ١١ ص ٤٨ والعينى جـ ١ ص ٤٨٢ ومعجم البلدان جـ ٢ ص ٣٨٠ ، جـ ٣ ص ٣٣٠

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١١ « كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء » .

الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى .

الأبرق : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل متسعة وقيل غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة .

وكذلك (الأَدْهَم) إذا عنَيْتَ الحيَّةَ فهو غير مصروف . ولكنَّه يجرى مجْرَى الأَسماء فى معناه.

وكذلك (الأَدْهَم) إذا عَنَيْتَ القيْدَ ، قال الشاعر :

هو القَيْنُ وابنُ القَيْنِ لاقَيْنَ مِثْلُه ... لفَطْحِ المساحِى أَوْ لجَدْلِ الأَداهِمِ[1]

وكذلك ما ذكرت لك فى التصغير جاء على مثال واحد أصليًا كان أو زائدا ، اتفقت حركاته أو اختلفت ، إلَّا فى تصغير الترخيم فإنَّه يحذف منه الزوائد ، ولا تحذف الأُصول : وسنذكره لك فى باب التصغير[2] إن شاء الله .

---

(١) فى الكامل جـ ١ ص ١٧٨ – ١٧٩ : أسود ان عنيت به الحية وأدهم إذا عنيت به القيد وأبطح إذا عنيت به المكان المنبطح وأبرق إذا عنيت به المكان مضارعة للأسماء ، لأنها تدل على ذات الشىء وإن كانت فى الأصل نعتاً تقول فى جمعها : الأباطح والأبارق والأداهم والأساود ثم ذكر البيت

المساحى : واحدتها مسحاة وهى المجرفة من حديد يمحى بها الطين عن وجه الأرض . وفطحها : جعلها عريضة .

وفى اللسان : فطحت الحديدة : إذا عرضتها وسويتها لمسحاة أو معزق أو غيره ثم ذكر البيت . خبر لا (مِثله) لأنه لا يتعرف بالإضافة .

والبيت من قصيدة لجرير فى هجاء الفرزدق ، الديوان ص ٥٥٣ – ٥٥٩ وشرح الحماسة جـ ٤ ص ٢٧٩

(٢) عقد له بابا هناك .

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف كلُّهن أصل

٢/٥٠١ اعلم أنّك إذا أردت جمْعه لم يكن لك بدّ من حذف حرف/ ليكونَ على مثال الجمع . والحرف الذى تحذفه هو الحرفُ الأخير ، وذلك لأنّ الجمع يَسْلَم حتّى ينتهىَ إليه فلايكون له موضع ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سَفارِج ، وفى فرزدق : فرازد ، وفى شمردل[1] : شَمَارِد وكذلك جميعُ هذا .

وقد يقال فى فرزدق : فرازق ، وليس ذلك بالجيّد ؛ وذلك لأنّ الدالَ من مخرج التاء . والتاءُ من حروف الزيادة . فلمّا كانت كذلك ، وقَرُبَتْ من الطرَف حذفوها : فمن قال ذلك لم يقل فى جَحْمرِش : جَحارِش ؛ لتباعُدِ الميم من الطرَف . فهذا يجرى مجرى الغلَط . والبابُ ما ذكرت لك أوّلا .

واعلم أنّهم يتنكّبون . جمْع بناتِ الخمسة[2] ؛ لكراهيتهم أن يحذفوا من الأُصول شيئا . فإذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك .

---

(١) الشمردل : الفتى السريع من الإبل .

(٢) ذكر سيبويه جـ ٢ ص ١١٩ أن تكسير الخماسى المجرد مستكره .

وذكر فى ص ١٠٦ أن تصغيره وتكسيره بحذف لامه وانظر ص ١٢١

هذا باب

ما عِدَّته خمسةُ أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه

فمن ذلك قولهم : صحراءُ يا فتى ، فإذا جمعت قلت : صحارٍ[1] ؛ وكان / الأصل صحاريّ. ٢/٤٠٢
وإن شئت أن تقوله قلته[2] ، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت . وإنَّما جاز الإثبات ؛
لأنَّ الألف إذا وقعت رابعةً فيما عدَّته خمسة أحرف ثبتت فى التصغير والتكسير . وإنَّما تُحذف
إذا لم يُوجد من الحذف بُدٌّ .فتقول فى مفتاح : مَفَاتيح ، وفى سِرْداح : سراديح ،وفى جُرْموق :
جراميق[3] ، وفى قِنديل : قناديل . فلا تحذف شيئا .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٥ — ١٩٦ « وكذلك ما كانت الألفان فى آخره للتأنيث وذلك قولك : صحراء وصحارى وعذراء وعذارى وقد قالوا : صحار وعذار وحذفوا الألف التى قبل علامة التأنيث . . » .

(٢) جاء هذا الأصل فى قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

وقد أغْدُوا على أشْقَر يغْتالُ الصَّحَاريا

أنظر شواهد الشافية ص ٩٥

(٣) السرادح : الناقة الطويلة أو السمينة . الجرموق : ما يلبس فوق الخف .

هذا باب

ما كانت عدّته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث

أمّا ما كان من ذلك على (فَعْلَة) فجماعه (فِعال)[1] إذا كان من غير الأنواع التى ذكرنا وذلك قولك : صَحْفَة وصِحاف . وقَصْعة وقِصاع ، وجَفْنة وجِفان .

وأمّا قولهم : جفنة ، وجِفَن ، وضَيْعة وضِيَعَ – فليس الباب ، إنّما هى أسماء المجمع . وإنّما الكلامُ جَفَنات وجِفان ، وصحفات وصِحاف ، وضيْعات وضِياع .

فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التى فيه ألف التأنيث/ ؛ نحو : حُبْلَى ، وذِفْرى ، ودُنْيَا – فإنّ جمْعه أن تقول فى حُبْلَى : حُبْلَيات ، وفى دُنْيَا : دُنْيَيَاتٌ ، وفى ذِفْرَى : ذِفْرَيات . وكذلك هذا البابُ أجْمَعُ .

٢ / ٥٠٣

وأمّا ما كان منه مؤنّثا من (أفْعَل) الذى تصف به : نحو : هذا أفضل من زيد ، وهذا أكبر من عمرو – فإنّ تكسيره على (فُعَل). تقول : الدنيا والدُّنَى . والقُصْيا والقُصَى . وكذلك إن قلت : القصوى[2] ، والكبرى والكُبر ، والصغْرى والصُّغَر .

وإن لم يكن مؤنّثا لأفْعَل فإنّه يجمع على (فَعَالَى) فى وزن فعالل ، كما قلت فى جعفر : جعافر[3] ، وفى جُنْدُب : جنادِب . وذلك قولك فى حُبْلَى : حَبَالَى .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨١ « فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الإسم على فعال وذلك قصعة وقصاع وجفنة وجفان وشفرة وشفار وجمرة وجمار وقد جاء على فعول وهو قليل وذلك قولك بدرة وبدور . . . » .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٧١ وسيبويه جـ ٢ ص ٣٨٤

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنك تكسره على (فعل) وذلك قولك الصغرى والصغر . . . وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التأنيث فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التى هى للتأنيث ويبنى على فعالى وتبدل من الياء الألف وذلك نحو قولك فى حبلى : حبالى ، وفى ذفرى ذفارى وقال بعضهم ذفرى وذفار ولم ينونوا ذفرى » .

وكذلك (فِعْلَى) . تقول فى ذِفْرى : ذَفارى[1] .

وكذلك (فَعْلَى) . تقول فى أَرْطى : أَرَاطِى[2] .

---

(١) ذفرى فيها لغتان : من نونها جعلها ملحقة بدرهم ، ومن ينون جعل الألف التأنيث .

وقد صرح بذلك المبرد فى الجزء الثالث ص ٢٩٨ من الأصل .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٨ — ٩ « فأما ذفرى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذفرى أسيلة فنونوا وهى أقلهما وقالوا : ذفرى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث .

فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع » (حذف الفاء فى جواب أما وذلك إنما يكون فى الضرورة كما صرح بذلك فى موضعه) .

الذفرى : الموضع الذى يعرق خلف أذن الناقة .

(٢) جعل المبرد ألف أرطى هنا للتأنيث إنما هو من قبيل السهو فالإجماع على أن الألف زائدة للإلحاق بجعفر بدليل تنوينها ولحاق التاء لها . وقد صرح بذلك المبرد فى أربعة مواضع من المقتضب .

قال فى الجزء الثانى ص ٣٩٢ من الأصل ونظيره من الأسماء أرطى وعلقى ويدلك على أن الألف ليست التأنيث أنك تقول فى الواحدة أرطاة وعلقاة وهذا مبين فى باب التصريف .

وقال فى ص ٥٢٧ وذلك قولك فى أرطى أريط لأن أرطى ملحق بجعفر وليست ألفه التأنيث ألا ترى أنك تقول فى الواحد أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وقال فى الجزء الثالث ص ٢٩٨ وكذلك أرطى ملحق بجعفر ووزنه فعلى ملحق بفعلل وعلى ذلك تقول فى الواحدة أرطاة وانظر ج ٣ ص ٧٢ وكذلك جعلها زائدة للالحاق فى الكامل ج ٦ ص ١٩٩

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ : وكذلك الأرطى كلهم يصرف وتذكيره مما يقويك على هذا التفسير وانظر ج ٢ ص ٣٤٤ وتصريف المازنى ج ١ ص ٣٥ — ٣٦ والمنصف ج ٣ ص ٧

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف
وفيه زيادتان مُلحِقتان أو غير مُلحِقتين

٢/٥٠٤ اعلم أنّه ما كان كذلك ممّا استوت فيه زيادتان فإنّك فى / حذف ما تشاء منهما مُخيّر إذا كانتا متساويتين ، إمّا مُلْحِقتان وإمّا غير مُلْحِقتين ؛ وذلك قولك . حَبَنْطًى ودلَنْظًى وسَرَنْدًى[1] .

فالنون زائدة وكذلك الألف وهما مُلْحِقتان بباب سفرجل .

فإن شئت قلت : حَباطٍ ، ودَلاظٍ . وسَرادٍ . وإن شئت قلت : حَبانط ، ودَلانِظ .وسَرَانِد ، لأنّ الألف فى الزيادة كالنون . وكذلك يكون هذا فى التصغير .

ومن ذلك قَلَنْسُوَة[2] ؛ لأنّ الواو والنون زائدتان وهى على مثال قَمَحْدُوة . فإن شئت قلت : قَلانِس فحذفت الواو ، وإن شئت : قلت : قَلاسٍ فحذفت النون .

وكذلك فِعْلُهما ، يقال تَقَلْنَس وتَقَلْسَى . والتصغير على هذا جرى .

فأمّا جَحنفَل[3] فليس فيه إلّا جحافِل . وكذلك قَرَنْفُل لا يجوز فيه إلّا قرافل ؛ لأنّه ليس هاهنا زيادة إلّا النونُ .

واعلم أنّ كلّ شىء حذفت منه فالعِوَض فيه جائز .وهى ياء تلحق قبل آخره .

٢/٥٠٥ وكذلك قولك فى سفرجل / سفاريج . وإن شئت قلت فى حَبَنْطًى : حَبَاطِىّ إنْ حذفت النون وعوّضت .وإن حذفت الألف وعوّضت قلت : حَبانيط .والتصغير على هذا يَجْرى[4]

---

(١) تكلم سيبويه عن زيادتى حبنطى فى التصغير ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى :

الحبنطى : القصير العظيم البطن ، الدلنظى : الشديد الدفع يقال دلظه بمنكبه : إذا دفعه . السرندى : الجرىء ويقال اسرنداه ؛ إذا ركبه .

(٢) تكلم سيبويه عن زيادتى قلنسوة فى التصغير أيضاً ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى فى ص ٥٢٤ من المقتضب قوله : (لما كانت (قلنسوة) فى وزن قمحدوة كانت النون بحذاء الأصل ، والواو بحذاء الواو الزائدة فكان قلينسة أقيس من قليسية) .

(٣) الجحنفل : غليظ الشفة .

(٤) تكلم سيبويه على التعويض عن المحذوف فى ج ٢ ص ١٠٦

وبين الأنبارى فى أسرار العربية ص ٣٥٩ لم كان التعويض بالياء دون غيرها ؟ .

هذا باب

ما تلحقه زائدتان
إحداهما مُلحِقة والأُخرى غير ملحِقة

اعلم أنّك تُجْرى المُلْحَق مُجْرى الأصلىّ فى الجمع والتصغير : وذلك أنّ المُلْحِق إنّما وُضِع بإزاء الأصلىّ لتلحق الثلاثة بالأربعة والأربعة بالخمسة . وذلك قولك فى مثل مُسْحَنْكِك سَحاكِك ، وفى مُقْعَنْسِس : قَعاسِس[1] ؛ لأنّ الميم والنون لم تزادا لتُلحقا بناء ببناء .

وكان سيبويه يقول فى مُقْنْعَسِس : مَقاعِس .وهذا غلَط شديد ؛ لأنّه يقول فى محرنجم : حراجم . فالسين الثانية فى مقعنسس بحذاء الميم فى محرنجم .

فإن قال قائل : إنّها زائدة . قيل له : فالميم زائدة أيضا ، إلّا أنّ السين مُلْحِقة بالأُصول وليست الميم كذلك . إنّما هى الميم التى تلحق الأسماء من أفعالها / ألا ترى أنّ من قال فى أَسْوَد : أُسَيْود قال فى جدول : جُدَيول ، فأجرى المُلْحق مُجْرَى الأصلىّ .

$\frac{٢}{٥٠٦}$

---

(١) اسحنكك الليل : اظلم . اقعنسس : قال أبو عمرو : سألت الأصمعى : ما الأقعاس ؟ فقال : هكذا وقدم بطنه ، وأخر صدره (أنظر المصنف ج ٣ ص ١٣) .

سيأتى فى التصغير نقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه .

هذا باب

التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه

زعم المازنيّ عن الأصمعى [أنّه] قال قال الخليل بن أحمد : وضعتُ التصغير على ثلاثة أبْنِيَة : على فلس ، ودرهم ، ودينار[1] .

وذلك أنّ كلّ تصغير لا يخرج من مثال فُلَيْس ، ودُرَيْهم ، ودُنَيْنِير فإن كانت فى آخره زائدة لم يعتدّ بها ، وصُغّر على أحد هذه الأمثلة ثمّ جِيء بالزوائد مُسلّمةً بعد الفراغ من هذا التصغير

(١) فى ابن يعيش جـ ٥ ص ١١٦ « وقيل للخليل : لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار . . . » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا باب

ما كان من المذكّر على ثلاثة أحرف

اعلم أنّ تصغيره على مثال (فُعَيْل) متحرّكا كان حرفُه الثانى أو ساكنًا : وذلك قولك فى فَلْس : فُلَيْس ،وفى عمْرو : عُمَيْر، وكذلك تقول فى عُمر ، وفى خِدْر : خُدير ، وفى رَطْب/ : رُطَيْب ، وفى جمَل : جُمَيْل . لا تبالى ما كانت حركتُه ؟ ، لأنّ التصغير يُخرجه إلى بنائه . وحُكْم التصغير : أن يُضَم أوّلُه ، ويُفتح الحرف الثانى ، ويُلحق بعده ياءُ التصغير ثالثةً[1] .

٢ / ٥٠٧

فإن كان الاسم على أربعة أحْرُف انكسر الحرف الذى بعد ياء التصغير ، كما ينكسر فى التكسير ؛ لأنّ التكسير والتصغير من واد واحد[2] . إلّا أنّ أوّل التصغير مضموم ، وأوّلَ الجمع مفتوح ، وعلامةُ التصغير ياء ثالثة ساكنة ، وعلامةُ الجمع ألفٌ ثالثة . وهما فى تغيير الاسم عن بنائه سواءٌ ؛ وذلك قولك فى جعفر : جعيفر وجعافر .

***

واعلم أنّه لا يَكون اسم على حرفين إلّا وأصلُه الثلاثةُ ، فإذا صُغّر فلابُدّ من ردّ ماذهب منه ؛ لأنّ التصغير لا يكون فى أقلّ من ثلاثة أحرف ؛ وذلك قولك فى دم : دُمَىٌّ ؛ لأنّ لأن الذاهب منه ياءٌ ؛ يدلّك على ذلك أنّك إذا أخرجته إلى الفِعْل قلت: دَمِيتُ . كما تقول: خَشِيت . وتقول فى الجمع : دِماءٌ فاعلم فتهمزُ الياء ؛ لأنّها طرفٌ بعْد ألف زائدة ، كما تقول : رداء وسقاء .

---

(١) فى أسرار العربية ص ٣٦١ - ٣٦٢ تعليل لتغيرات التصغير لم كان بالزيادة ؟ ولم كان الزائد ياء ؟ ولم ضم الأول ؟

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة فى هذه الأسماء فى حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك فالتصغير والجمع من واد واحد » . وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٥٤ وأسرار العربية ص ٣٦٢

فإذا فارقت الألف رجعت إلى أصلها فقلت : أَرْدِية ، وأَسْقِية . ولمّا اضطرّ الشاعر ردّه إلى أصله فقال :

فلَوْ أنَّا على حَجَــر ذبِحْنا جرَى الدَّمَيَانِ بالخَبرِ اليَقِينِ[1]

وتقول فى تصغير (غَد) : غُدىٌّ ، لأنَّ أَصْله غَدْو ، فكان تصغيره غُدَيْو يا فتى . ولكن الواو إذا كانت قبلها ياءٌ ساكنة قُلبت ياءً وأُدغمت الياءُ فيها ؛ كما تقول : أَيّام ، وأَصْلها: أَيْوام لأنّها جمع يَوْم . وكذلك سيِّد وميِّت ، إنّما هو سَيْود وميْوت ؛ لأنّه من يسود ويموت ؛ وكذلك قَيّام وقَيُّوم ، إنّما هو قَيْوام ، وقَيْوُوم بواوين . وهذا يُحكم فى باب التصريف[2].

* * *

والدليل على أنَّ الذاهب من (غَد) الواو أنّهم يقولون فيه : غَدْو[3] كما يقولون : غَد قال الشاعر :

لا تَقْلُوَاها وادْلُوَاها دَلْوَا إنَّ مَع اليوْمِ أخاهُ غَدْوَا[4]

---

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣١

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ١٧٢ – ١٧٣ ، ٢٢١ – ٢٢٢

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٩ « وإنما يد وغد كل واحد منهما فعل يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتيك غدوا يريدون غداً » .

(٤) فى كتاب الفاضل للمبرد ص ١٩ « ويقال : قلوت الإبل : إذا سقتها سوقاً شديداً ودلوتها : إذا هونت عليها السير ثم أنشد البيت » .

وفى أخبار النحويين البصريين ص ٥٩ أن المازنى لما دخل على الخليفة وأنشد هذا البيت طلب منه أن يفسره فقال :

لا تقلواها : لا تعنفاها فى السير يقال : قلوته إذا سرت به سيراً عنيفاً ، ودلوت : إذا سرت سيراً رفيقاً » .

ومن أمثالهم : ان مع اليوم غداً ، يضرب به الراجى للظفر بمراده فى عاقبة الأمر وهو فى بدئه غير ظافر . وهذا الرجز غير منسوب .

أنظر شواهد الشافية ص ٤٤٩ والمنصف جـ ١ ص ٦٤ ، جـ ٢ ص ١٤٩ والاقتضاب ص ٣٧٣ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٥ واللسان (دلو) و (وغدو) وسيعيد ذكره فى الجزء الثالث .

وقال لبيد بن رَبيعة :

/وما الناسُ إلّا كالديارِ وأهلُها بها يومَ حلُّوها وغَدْوًا بلاقِعُ[1]

٢٠
٥٠٩

وكلُّ ما لم نذكره من هذا الباب فهذا مجازه .

---

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨٠ على مجيء غدو على الأصل .

البلاقع : الخالية المتغيرة واحدها بلقع .

يقول : الناس فى اختلاف أحوالهم ، من خير وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار : مرة يعمرها أهلها ومرة تقفر منهم .

أهلها : مبتدأ خبره (بها) ، و (يوم) ظرف متعلق بمتعلق الخبر ، و (غدوا) ظرف لبلاقع ، وبلاقع خبر لمبتدأ محذوف أى وهى خالية غداً .

والبيت من قصيدة للبيد فى رثاء أخيه لأمه أربد ، وهى فى الديوان ص ١٦٨ — ١٧٢ والشعر والشعراء ص ٢٣٦ .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٨ والمنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ وسيعيد ذكره فى الجزء الثالث .

هذا باب

ما كان من المؤنّث على ثلاثة أحرف

اعلم أنّه ما كانَ من ذلك لا علامةَ فيه فإنّك إذا صغّرته ألحقته هاء التأنيث[1] التى هى فى الوصل تاء .

وإن كان بهاء التأنيث ثلاثةَ أحرف فقد ذهب منه حرف ؛ لأنّ الهاء لا يُعتدُّ بها . فيلزمك فى التصغير ردُّ ذلك الحرف .

أمّا ما كان من ذلك لا هاء فيه فنحو قولك فى دار : دُوَيْرة ، وفى نَعْلٍ : نُعَيلة ، وفى هند : هُنَيْدة . لا يكون إلّا على ذلك .

فأمّا قولهم فى الناب من الإبل : نُيَيْب . فإنّما صغّروه بغير هاء لأنّها به سمّيت[2] ؛ كما تقول المرأة : ما أنتِ إلّا رُجيْل ؛ لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل .

وكذا قولهم فى تصغير الحرب : حُرَيْب إنّما المقصود/ المصدر من قولك : حربته حرْبا . فلو سمّينا امرأة حرْبا أو نابا ، لم يجز فى تصغيرها إلّا حُرَيبة[3] . ونُيَيْبة .

٢
٥١٠

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « باب تحقير المؤنث – اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء وذلك قولك فى قدم قديمة وفى يد يدية وزعم الخليل : أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر قلت : فمابال عناق ؟ قال : استثقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وسألته عن الناب من الإبل فقال : إنما قالوا : نييب لأنهم جعلوا الناب الذكر اسما لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة : إنما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسماً غالباً » .

(٣) قول المبرد هنا : (ولو سميت امرأة حربا لم يجز فى تصغيرها إلا حريبة) يشعر بأن حربا عنده مؤنثة فقط .
والشمنى والبغدادى ينقلان عن المبرد أن الحرب قد تذكر .
قال الشمنى على المغنى ج ٢ ص ٧٣ : قال الخليل : وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب . قال المازنى : لأنه فى الأصل مصدر وقال المبرد : الحرب قد تذكر .
وفى الخزانة ج ٣ ص ٤٣٦ وقال المبرد : الحرب قد تذكر وأنشد :

وهو إذا الحرب هفا عقابه ... مرجم حرب تلتقى حرابه

وفى اللسان وحكى ابن الإعرابى فيها التذكير وأنشد البيت .
وانظر شواهد الشافية ص ٩٨ .

والفرس يقع للمذكّر والأنثى . فإن قصدت إلى الذكر قلت : فُرَيْس ، وإن قصدت إلى الأنثى قلت : فُرَيْسة[1] .

وأمّا ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التأنيث فنحو : (شاة) تقول فى تصغيرها: شُوَيْهة[2] فتردّ الهاء الساقطة .

والدليل على أنّ الذاهب منه هاء قولك فى الجمع : شِياهٌ فاعلم . وتقول فى تحقير (شَفَة) : شُفَيْهة[3]، لأنّ الذاهب كان هاء . يدلّك على ذلك قولك : شافهت الرجل ، وشَفَة وشِفاةٌ فاعلم.

ومن ذلك (سنَة) فتقول فى تصغيرها : سُنَيَّة وسُنَيْهة[4]، لأنّه يجتذبها أصلان : الواو ، والهاء . فمن قال : سنوات ، واكتريته مُساناة ، وقرأ : (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ وَانْظُرْ[5]) فوصل بغير هاء فهو على قول من أذهب الواوَ . فهذا يقول / سُنَيَّة .والأصل سَنَوة . لا يجوز غيرُه فى قوله . ومن قال : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ) وقال : اكتريته مسانهةً ،فهذا يزعم أنّ الذاهب الهاء . ولا يجوز على قوله إلّا سُنَيْهة ، والأصل عنده سنهة .

٢
―――
٥١١

وكذلك ما لم يكن فيه من ذوات الحرفين هاء وكان مؤنّثا فأمرُه مثل ما ذكرت لك ؛ لأنّك تردّ الحرف الذاهب ، ثمّ تُجريه مُجرى هند ، ودعد ، وقِدْر ، وشمس ، لأنّه ما كان على حرفين فلابدّ من ردّ الثالث فيه . فإذا ردّ صار بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف ممّا لم ينقص منه

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٧ « ولو سميت امرأة بفرس لقلت : فريسة » .

وقال فى ص ١٧٤ « الفرس قد ألزموه التأنيث وصار فى كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر » وانظر المقتضب ص ١٧٣ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢٦ « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى وفى شاة شويهة » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢٢ « ومن ذلك أيضاً شفة تقول : شفيهة يدلك على أن اللام هاء شفاه وهى دليل أيضا على أن ما ذهب من شفة اللام وشافهت » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٢٢ « ومن قال فى سنة : سانيت قال : سنية ، ومن قال سانهت قال : سنيهة » .

(٥) البقرة : ٢٥٩ — القراءة بحذف الهاء من السبعة ، فقد قرأ حمزة والكسائى ويعقوب وخلف بحذف الهاء وصلا وإثباتها وقفاً . والباقون بإثباتها وقفاً ووصلا .

الإتحاف ص ١٦٢ غيث النفع ص ٥٥ .

شيء ؛ وذلك [قولك][1] فى يد : يُدَيّة ؛ لأنّ الذاهب كان ياءً . يدلُّك على ذلك قولهم : يَدَيْت إليه يدًا ، وكذلك أياد ، وكلُّ ما لم نذكره مّما كان على هذا المثال فهذا قياسه .

* * *

واعلم أنّك إذا سمّيت مذكّرًا بمؤنّث لا علامة فيه أنّك لا تُلحقه هاء التأنيث إذا صغّرته ؛ لأنّك قد نقلته إلى المذكّر ؛ وذلك قولك فى رجل سمّيته هندا أو شمسا أو عينا : عُيَيْن / ، وشُمَيْس ، وهُنَيْد .

٢ / ٥١٢

فإن قيل : فقد جاء فى الأسماء مِثْلُ عُيَيْنة ، وأُذَيْنَة[2] .

قيل : إنّما سُمِّى بهما الرجلان بعد أن صغّرتا وهما مؤنّثتان .والدليل على ذلك أنّك لم تسمّ الرجل عينا ولا أذنا ، ثمّ تأتى بهذا إذا صغّرته . إنّما أوّلُ ما سمّيت به عُيَيْنَةُ وأُذَيْنَةُ . فهذا بيّن جدًّا . وكذلك إن سمّيت امرأة أو مُؤنَّثًا غيرها باسم على ثلاثة أحرف مّما يكون المذكّر- فلابدّ من إلحاق الهاء إذا صغّرتها . وذلك أنّك او سمّيت امرأة حَجَرا[3] أو عمْرا أو عُمَر ، لم تقل فى تصغيرها : إلّا عُمَيْرة ، وحُجَيْرة . لا يكون إلّا ذلك ؛ كما لم يكن فى المذكّر إلّا ما وصفت لك إذا سمّيته بمؤنّث .

---

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٧ « وإذا سميت رجلا بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها فى حجر اسم امرأة ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة وإنما سمى بمحقر » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٧ « قلت : فما بال المرأة إذا سميت بحجر قلت حجيرة ؟ قال : لان حجرا قد صار اسما لها علما وصار خالصاً وليس بصفة ولا اسما شاركت فيه مذكرا على معنى واحد ولم ترد أن تحقر الحجر » .

هذا باب
تصغير ما كان من المذكَّر على أربعة أحرف

اعلم أنَّ تصغير ذلك على وزن واحد ، كانت فيه زوائدُ أو كانت الحروف كلُّها أصليَّةً اختلفت حركاتُه أو اتَّفقت / ، كانت الزوائد مُلْحِقة أو للمدّ واللين[1] ؛ وذلك قولك فى جعفر : جُعَيْفِر ، وفى قِمَطْرٍ : قُمَيْطِر ، وفى درهم : دُرَيْهِم ، وفى عُلَبِط : عُلَيْبِط[2] وفى جُلْجُل: جُلَيْجِل[3] ، وفى زِهْلِق[4] : زُهَيْلِق ، وفى عجوز : عُجَيِّز ، وفى رغيف : رُغَيِّف ،وفى كتاب : كُتَيِّب .

٢/٥١٣

* * *

واعلم أنَّ ما كانت فيه الواوُ متحركةً فى التكبير زائدة مُلْحِقةً أو أصليَّة فأنت فى تصغيره بالخيار :

إن شئت أبدلت من الواو فى التصغير ياءً للياء التى قبلها ، وهو أجود وأقيس .

وإن شئت أظهرت الواو ؛ كما كانت فى التكبير متحرّكة ؛ وذلك قولك فى أَسْوَدَ : أُسَيِّد ، وفى أَحْوَل : أُحَيِّل ، فهذا الأصليّ . والزائدة تقول فى قَسْوَر : قُسَيِّر ، وفى جدول :جُدَيِّل

وإن شئت قلت فيه كلِّه : أُسيود ، وقُسيور ، وجُديول ، وإنَّما استجازوا ذلك لمّا رأوا التصغير والجمع على منهاج واحد وكان جمْع هذا إنَّما يكون : قَساوِر ، وجداوِل .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « وأما فعيعل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثانى ، وذلك نحو : جعيفر ومطيرف وقولك فى سبطر : سبيطر وفى غلام غليم فإذا كانت العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال فعيعل تحركن جمع أو لم يتحركن اختلفت حركاتهن أو لم تختلف كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على فعيل تحركن جمع أو لم يتحركن ، اختلفت حركاتهن أو لم تختلف » .

(٢) رجل علبط وعلابط : ضبخم عظيم .

(٣) غلام جلجل وجلاجل : خفيف الروح نشيط فى عمله والجلجل : الجرس الصغير أيضاً .

(٤) الزهلق : الحمار السمين المستوى الظهر من الشحم أو الحمار الخفيف .

٢/أ٥١٤ فأمّا الأوّلون فعلموا أنّ الواو إنّما تنقلب للياء التى قبلها ، وأنّ الألف لا يُوجد فيها / مِثْلُ ذلك . والوزن واحد . والقلب لعلّة توجبه . وكُلٌّ قد ذهب مذهبًا ، إلّا أنّ القلب أقْيَسُ لما ذكرت لك[1]

فإن كانت الواو ساكنةً فى التكبير لم يكن إلّا القَلْبُ[2] ؛ وذلك لأنّ ما تحرّكت واوه الوجهُ فيه القَلْبُ . ويجوز الإظهار لتحرّك الواو . فلمّا كانت المتحرّكةُ الوجْهُ فيها القلْبُ لم يكن فى الساكنة غيرُه ؛ وذلك قولك فى عجوز : عُجَيِّز ، وفى عمود : عُمَيِّد .

* * *

واعلم أنّه إذا كانت فى ذوات الأربعة زائدة يبلغ بها الخمسة فى العدد بإلحاق أو غير إلحاق — فإنّ تلك الزائدة تُحذف فى التصغير ، إلّا أن تكون واوا رابعةً أو ياء أو ألفًا فى ذلك الموضع فإنّها لا تحذف[3] ، لأنّها تصير على مثال دُنَيْنِير .

فإن لم يكن ذلك فالحذف لازم ؛ لأنّه يكون على مثال دُرَيْهِم . وذلك

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٠ — ١٣١ « وذلك قولك فى أسود : أسيد وفى أعور : أعير وفى مرود : مريد . . . واعلم أن من العرب من يظهر الواو فى جميع ما ذكرنا وهو أبعد الوجهين يدعها على حالها قبل أن تحقر . . . واعلم أن أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادة فيجوز فيها ماجاز فى أسود وذلك نحو : جدول ، وقسور تقول : : جديول ، وقسيور ، كما قلت : أسيود . . وذلك لأن هذه الواو حية وإنما ألحقت الثلاثة بالأربعة ألا ترى أنك إذا كسرت هذا النحو لجمع تثبت الواو ، كما ثبتت فى أسود حين قالوا : أساود وفى مرود حين قالوا مراود وكذلك جداول وقساور » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣١ « واعلم أن من قال : أسيود فإنه لا يقول فى مقام ومقال : مقيوم ومقيول لأنها لوظهرت كان الوجه ألا تترك فإذا لم تظهر لم تظهر فى التحقير وكان أبعد لها . . » وقال فى آخر الصفحة « وأما واو عجوز وجزور فإنها لاتثبت أبدا وإنما هى مدة تبعت الضمة ولم تجىء لتلحق بناء ببناء ألا ترى أنها تثبت فى الجمع إذا قلت : عجائز ، فإذا كان الوجه فيما يثبت فى الجمع أن يبدل فهذه الميتة التى لاتثبت فى الجمع لايجوز فيها أن تثبت » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠٦ « وأما فعيعيل فلكل ما كان على خمسة أحرف وكان الرابع منه واوا أو ألفاً أو ياء وذلك نحو قولك فى مصباح : مصيبيح وفى قنديل : قنيديل وفى كردوس : كريديس وفى قربوس : قريبيس وفى حمصيص : حميصيص »

وقال فى ص ١١٣ « وإذا حقرت المسرول فهو مسيريل ليس إلا هذا لأن الواو رابعة ولو كسرته للجمع لم تحذف فكذلك لاتحذف فى التصغير فإذا حقرت أو كسرت وافق بهلولا وأشباهه » .

٢/٥١٥ قولك فى سُرادق : سُرَيْدِق ؛ لأنَّ الألف زائدة ، وفى جَحَنْفَل / جُحَيْفِل[1] ؛ لأنَّ النون زائدة ، وكذلك ما كان مِثْل ذلك .

وأما (معاوية) فمن بنات الثلاثة وسنشرح لك أحكامها لتقف عليها إن شاء الله .

***

اعلم أنَّ ذوات الثلاثة إذا لَحِقَتْها زائدتان مُسْتَوِيتان ، فأنت فى الحذف بالخيار ، أيُّهما شئتَ حذفتَ .

فإن كانت إحداهما مُلْحِقة لم يجز حذفُها ، وحذفت الأُخرى ؛ لأنَّ المُلحِق كالأصلِ . فإن كانتا مُلْحِقتين فأنت فى حذف أيِّهما شئت مُخيَّر .

وإن كانتا غير مُلْحِقَتَيْنِ وإحداهما للمعنى ، حذفت التى ليست للمعنى ، وأبقَيْت التى المعنى من أجْلها يُعْلَم .

فأمَّا ما استوت فيه الزيادتان فقولك فى (حَبنْطَى) : حُبَيْطٍ فاعلم ، وإن شئت حُبَيْنِطٌ[2] ؛ وذلك ؛ لأنَّه من الثلاثة ، والنون والألف فيه زائدتان مُلْحِقتان بسفرجل. فإن حذفت النون قلت : حُبَيْطٍ ، وإن حذفت الألف قلت: حُبَيْنِطٌ ، وإن عوّضت فيمن حذف النون قلت : حُبَيْطِيٌّ فاعلم ، وفيمن حذف الألف حُبَيْنِيطٌ .

وكذلك جمعه : تقول : حبانط فاعلم ، وإن عوّضت قلت : حبانيط .

٢/٥١٦ فإن حذفت النون قلت : حباطٍ وإن / عوّضت قلت : حَباطِيّ ، فعلى هذا يجرى .

ولو حقَّرت مِثْل (مُغْتَسِل)[3] لقلت : مُغَيْسِلٌ . وإن عوّضت قلت : مُغَيْسِيلٌ . لا يكون إلّا

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول فى جحنفل : جحيفل وإن شئت جحيفيل كما كنت قائلا ذلك لو كسرته وإنما هذه النون زائدة كواو فدوكس وهى زائدة فى جحنفل لأن المعنى المظم والكثرة » .

الجحنفل : الغليظ الشفة .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وكذلك حبنطى إن شئت حذفت النون فقلت حبيط وإن شئت حذفت الألف فقلت : حبينط ، وذلك لأنهما زائدتان ألحقتا الثلاثة ببنات الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحذف ألزم لها منه للأخرى » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وإذا حقرت مستمعا قلت : مسيمع ومسيميع تجريه مجرى مغيسل تحذف الزوائد كما كنت حاذفها فى تكسيركه للجمع لو كسرته » .

ذلك ؛ لأنّ الميم والتاء زائدتان ، والميم للمعنى ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : مُغْتسل كان مؤدّيا للمعنى . فالميم لا تحذف .

فإذا حقّرت (مُعاوية) فيمن قال : أُسَيِّد قلت : مُعَيّة . وكان الأصل مُعَيِّية . ولكنّهم إذا اجتمعت ثلاث ياءات فى بناء التصغير حُذِفت[1] الياءُ المعتلّة لاجتماع الياءات .

ومن قال فى أسود : أُسَيْوِد قال فى تصغيرمعاوية : مُعَيْوِية ؛ لأنّه يحذف الألف فيصير مُعَيْوِية ، ولا تجتمع الياءات فيلزمَك الحذف[2].

* * *

فأمّا ما ذكرت لك ممّا يُحذف لاجتماع الياءات فقولك فى تصغير عطاءُ : عُطَىٌّ فاعلم ؛ لأنّك حذفت ياء والأصل : عُطَيِّيٌّ فصار تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف[3].

فعلى هذا تقول فى تصغير (أَحْوَى) : أُحَىٌّ[4] فاعلم على قولك : أُسَيِّد ، ومن قال : أُسَيْوِد قال : أُحَيْوٍ فاعلم .

---

(١) يحسن أن يكون : حذفوا ليكون هناك رابط لجملة الخبر أو يقال : ولكنه فيكون الضمير ضمير الشأن فيستغنى عن الرابط .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣١ — ١٣٢ « وأما (معاوية) فإنه يجوز فيها ما جاز فى أسود لأن الواو من نفس الحرف وأصلها التحريك وهى تثبت فى الجمع ألا ترى أنك تقول : معاو » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢٦ « ومن ذلك أيضاً عطاء وقضاء ورشاء تقول : عطى وقضى ورشى لأن هذا البدل لا يلزم . . »

وقال فى ص ١٣٢ « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التى هى آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فعيل ويجرى على وجوه العربية وذلك قولك فى عطاء : عطى وقضاء : قضى : وسقاية : سقية وإداوة : أدية وفى شاوية شوية . . »

وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٩٣ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٢ « وكذلك (أحوى) إلا فى قول من قال : أسيود ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة فى أوله ولايلتفت إلى قلته ، كما لا يلتفت إلى قلة يضع وأما عيسى فكان يقول أحى ويصرف وهذا خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحمر وصرفت أرأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت : أرس .

وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى ولو جاز ذا لقلت فى عطاء عطى . . وأما يونس فقوله هذا أحى . وهو القياس والصواب» ، انظر شرح الرضى للشافية جـ ١ ص ٢٣١ — ٢٣٤

/ وتقول فى تصغير (عِثْوَلٌ) : عُثَيْلٌ فاعلم ؛ لأنَّ فيه زائدتَيْنِ : الواو وإحدى اللامين . ٢/٥١٧
والواو أَحَقٌّ عندنا بالطرح ؛ لأنَّها من الحروف التى تزاد . واللام مضاعفة من الأُصول . وهما جميعا للإلحاق بمثل جِرْدَحْل .

وكان سيبويه(١) يختار عُثَيِّلٌ ، وعُثَيول فيمن قال : أُسَيْوِد ، ويقول : هى مُلْحِقة ، وهى أَبْعَدُ من الطرَف . وقد يجوز ما قال . ولكنّ المختار ما ذكرنا ، للعلّة التى شرحنا .

= وقال المبرد فى الكامل جـ ٣ ص ١٩٣ — ١٩٤ « وتقول فى تصغير أحوى : أحى فى قول من قال فى أسود : أسيد وهو الوجه الجيد . . .

ومن قال فى تصغير أسود : أسيود . . قال فى تصغير أحوى أحيو » .

وصريح كلام المبرد فى المقتضب والكامل أنه اختار فى تصغير (أحوى) ما اختاره سيبويه وهو أحى بقلب الواو ياء ومنع الصرف .

والسيرافى ينسب إليه أنه أبطل رد سيبويه بأصم وقال لأن أصم لم يذهب منه شىء لأن حركة الميم الأولى قد ألقيت على الصاد ثم أخذ يرد على المبرد نقده . انظر تعليق السيرافى بهامش سيبويه جـ ٢ ص ١٣٢ ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١٢ « وإذا حقرت (عثول) قلت عثيل وعثييل لأنك لو جمعت قلت : عثاول وعثاويل وإنما صارت الواو تثبت فى الجمع والتحقير لأنهم إنما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة فصارت عندهم كشين قرشب وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة فى قرشب فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا قراشب فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين وكذلك قول العرب وقول الخليل » .

* * *

تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال :

قال محمد : وهذا غلط من قبل أن الواو زائدة واللام مثلها والواو أولى بالحذف لأنها من حروف الزيادة واللام إنما هى من حروف التضعيف وليس هكذا قرشب وأنت مخير فى حذف أيهما شئت إلا أن حذف الواو فى قولك : عثيل أجود وهذا قول أبى عثمان .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : وهذا نقض لرده عليه فى مقعنسس لأنه جعل الميم أولى بالحذف من السين لأن السين عنده ملحقة وهو يقول : إن الراء فى خمر أولى بالحذف من الميم فيقول فى محمر محيمر وفى محمار محيمير وكذلك الدال من مقدم فهو يجعل الميم أولى بأن يبقى فى الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف ، فينبغى أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لها ما هو أولى منه .

وأما قوله : إنه مخير فى حذف أيهما شاء فليس الأمر كذلك إنما يحذف أيهما شاء إذا استوت الزيادتان كزيادتى قلنسوة وأما إذا كانت إحداها أولى من الأخرى أبقينا التى هى أولى كزيادة توجب فى الكلمة معنى وأخرى للحشو فتكون التى توجب المعنى أولى بالإبقاء والتى للحشو أولى بالإلقاء .

الانتصار ص ٢٥٩ — ٢٦٠ .

ومن عوّض على قول سيبويه قال : عُثَيِّل وعُثَيْويل ، وعلى قولنا : عُثَيْلِيْل فهذا وجْهُ هـذا .

* * *

ولو حقّرت مثال مفتاح ،وقنديل،وشِمْلال لم تحذف شيئا ، وكنت قائلا : قُنَيْدِيل، ومُفَيْتِيح، وشُمَيْلِيل[1] ، وذلك لأنّك كنت قائلا لو عوّضت فى مثل سفرجل : سُفَيْرِيج . فأنت – إذا أتيت بها فيما لم تكن فيه– أحْرَى ألّا تحذِفَها فيما هى فيه أو ما تكون بدلاً منه . وإنّما تثبت فى هذاالموضع ، لأنّه موضع تلزمه الكسرة، والياءُ إنما هى حرف لين ، فدخلت بدخول ما هو منها / وهو الكسرة ، وكذلك الجمع للذوات الأربعة إنّما يجرى مَجْرَى تصغيره فى كلّ شىء ، فيجريان فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة .

٢
٥١٨

= وفى شرح الرضى للشافية جـ ١ ص ٢٥٤ وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس .

وأقول : إن سيبويه رجع إلى هذا القياس فى تصغير عفنجج فقال فى جـ ٢ ص ١١٢ : « وتقول فى تحقير عفنجج عفيجج وعفيجيج تحذف النون ولا تحذف من اللامين لأن هذه النون بمنزلة واو غدودن وياء خفيدد وهى من حروف الزيادة والجيم ههنا المزيدة بمنزلة الدال المزيدة فى غدودن وخفيدد وهى بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تضاعف».

العثول : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضاً الكثير شعر الجسد والرأس .

(١) مضى فى ص ٢٤٤ .

هذا باب

تحقير بنات الخمسة

اعلم أنّك إذا صغّرت شيئا على خمسة أحرف كلّها أصْلٌ فإنّك لا تحذف من ذلك إلّا الحرفَ الأخير ؛ لأنّه يَجْرِى على مثال التحقير ، ثمّ تَرْتَدِع عنده . فإنّما حذفت الذى يخرج من مثال التحقير[1] ؛ وذلك قولك فى سفَرْجل : سُفَيْرِج ، وفى شَمرْدَل : شُمَيْرِد ، وفى جَحْمَرِش : جُحَيْمِر ، وفى جِرْدَحْل[2] : جُرَيْدِح . وكذلك إن كانت فى ذوات الخمسة زائدة حذفتها ، ثمّ حذفت الحرف الأخير من الأُصول حتّى يصير على هذا المثال ؛ وذلك قولك فى عَضْرَفُوط[3] : عُضَيْرِف ، وفى عَنْدَلِيب : عُنَيْدِل ، وفى قَبَعْثَرَى : قُبَيْعِث . / والعِوَضُ فى هذا كلّه جائز ؛ وذلك قولك : قُبَيْعِيْث ، وعُضَيْرِيْف . وكذلك كلُّ ما حُذِف منه . فهذا قياس هذا الباب .

$\frac{2}{519}$

ومن العرب من يقول فى الفرزدق : فريزق . وليس ذلك بالقياس ، إنّما هو شبيه بالغلَط[4]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠٦ . باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . .
وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبعثرى وشمردل وجحمرش وصهصلق فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزق وشميرد وقبيعث وصهيصل » .

وقال فى ص ١٢١ « باب تحقير بنات الخمسة – زعم الخليل أنه يقول فى سفرجل سفيرج حتى يصير على مثال فعيعل وإن شئت قلت سفيريج وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهى إليه ويكون على مثال مايحقرون من الأربعة . . » .

(٢) جردحل : جمل غليظ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢١ « واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها فى التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجريته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك فى عضرفوط عضيرف كأنك حقرت عضرف وفى قذعميل قذيمم وقذيعل فيمن قال فريزق . . وكذلك الخزعبيلة تقول خزيعبة ولا يجوز خزيعيلة لأن الباء ليست من حروف الزيادة » .
العضرفوط : ذكر العظاء . القبعثرى : الجمل الضخم .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢١ « وقال بعضهم فريزق لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها . . وكذلك خدرنق . . ولا يجوز فى جحمرش حذف الميم وإن كانت تزاد . . فهذان قولان والأول أقيس » .
الجحمرش : العجوز ، الشمردل : السريع من الإبل والفتى الحسن الخلق .

وذلك لأنَّ التاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها . فلمّا كانت طَرَفًا ، وكانت أشْبَهَ ما فى الحرف بحروف الزيادة ـ حذفتها .

ومن قال هذا قال فى جمْعه : فرازق . والجيّد : فرَازِد وفُرَيْزِدْ ؛ لأنَّ ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصليًّا فهو بمنزلة غيره من الحروف .

ومن قال : فُريزق لم يقل فى جَحْمَرِش : جُحَيْرِش ، وإن كانت الميم من حروف الزيادة لبعدها من الطرف . ولكنّه يقول فى مثل شَمرْدل : شُميْرد . وإن كان هذا أبْعَد ؛ لأنَّ اللام من حروف الزيادة .

هذا باب

تصغير الأسماءِ المبنيَّةِ من أفعالها

/ اعلم أنَّك إذا حقَّرت (مَضروبًا) قلت : مُضَيْرِيب . لا تحذف منه شيئا ؛ لأنَّ الواو رابعة . (٢/٥٢٠) وقد تقدّم القول فى هذا وأنَّك لست تحذف إلَّا مضطرًا .

فإن حقَّرت (مُدحرِجًا) أو (مُدَحْرَجًا) قلت : دُحَيْرِج ؛ لأنَّ الميم زائدة ، وليس ها هنا من حروف الزيادة غيرُها .

فإن حقَّرت مثل (مُنْطَلِق) قلت : مُطَيلِق[1]. تحذف النون ولا تحذف الميم ، وإن كانتا زائدتين ، لأنَّ الميم للمعنى ؛ ألَا ترى أنَّك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلِّ فاعل ومفعول ، وتدخل على المفعول من الثلاثة واسم الزمان ، والمكان ، والمصدر ، كقولك : سرت مَسِيرًا ، وأدخلته مُدخلا كريما ، وهذا مَضْرِب زيد ، ومَدْخَل زيد .

فإن حقَّرت مثل (مُقْتَدِر)[2] قلت : مُقَيْدِر . تحذف التاء من مفتعل ؛ كما حذفت النون من منفعل ؛ لأنَّ العدّة قد خرجت على مثال التصغير . فلابُدَّ من حذف الزيادة .

والعِوَض /ـ فى جميع هذا جائز ، لأنَّك قد حذفت منه . تقول فى منطلق إذا عوّضت : (٢/٥٢١) مُطَيْلِيق ، وفى مقتدر : مُقَيْدِير .

فإن حقَّرت مِثْلَ (مُقاتِل) قلت : مُقَيْتِل ، تحذف الألف ، وإن عوّضت قلت : مُقَيْتِيل .

فإن حقَّرت مِثْل (مُسْتَضْرِب) قلت : مُضَيْرِب ، ومضيريب[3] ، تحذف التاء والسين ، ولا تحذف الميم ؛ لما ذكرت لك .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول فى منطلق : مطيلق ومطيليق لأنك لو كسرته كان بمنزلة مغتلم فى الحذف والعوض » .

(٢) تقدم فى ص ٢٤٥ تصغير مغتسل .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وكذلك مستزاد تحقيره مزيد لأنه مستفعل فهذه الزيادات تجرى على ما ذكرت لك » .

وكذلك ما كان من (مُفْعَوْعِل) مثل مُغْدَوْدِن . تحذف الواو وإحدى الدالين ، فتقول : مُغَيْدِن[1] ، ومُغَيْدِين . ولا تحذف الميم ؛ لأنّها للمعنى .

وكلُّ ما كان على شيء من الأبنية فهذا قياسه .

وتقول فى مثل (مُحْمَرّ) : مُحَيْمِر[2]. تحذف إحدى الراءين .

وكذلك تقول فى تصغير (مُحْمارّ) : مُحَيْمِير. تحذف إحدى الراءين ، ولا تحذف الألف لأنّها رابعة ، ولو حذفتها لم يكن بدٌّ من حذف إحدى الراءين ليكون على مثل التصغير والجمعُ على ذلك . تقول : مَحامِر فى مُحْمَرّ ، ومَحامِير فى مُحْمارّ[3].

٢/٥٢٢ وتقول فى مثل (مُقْشَعِرّ) : قُشَيْعِر ، وقُشَيْعِير إن عوّضت / تحذف الميم وإحدى الراءين ، لأن الحرف يبقى على أربعة ، فلو حذفت غيرَ الميم كنت حاذفاً من الأصل تاركًا الزيادة ، فتخرج إلى مثال تصغير مدحرج .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١١ « وتقول فى مغدودن مغيدين إن حذفت الدال الآخرة كأنك حقرت مغدون لأنها تبقى خمسة أحرف رابعتها الواو فتصير بمنزلة بهلول وأشباه ذلك .

وإن حذفت الدال الأولى فهى بمنزلة جوالق كأنك حقرت مغودن » .

وأقول : الأولى هنا حذف الدال الثانية ، لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره . وسينص على ذلك المبرد وسيبويه ، انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء المطبوع .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١١ « وتقول فى محمر : محيمر ومحيمر كما حقرت مقدماً لأنك لو كسرت محمراً للجمع اذهبت احدى الراءين لأنه ليس فى الكلام مفاعل » .

صرح المبرد بجمع محمر ، ومحمار جمع تكسير ويقول سيبويه هنا : لو كسرت محمراً للجمع وقال أيضاً فى هذه الصفحة : لو كسرت (منطلق) . لو كسرت (مستمع) ولكنه فى جـ ٢ ص ٢١٠ يمنع تكسير الوصف المبدوء بالميم اسم فاعل أو اسم مفعول .

(٣) المبرد جمع نحو محمر ومحمار جمع تكسير وقال فى ص ٥٤٩ من الأصل مياسير ، ومياقين (جمع موسر ، وموقن) . وترى سيبويه يمنع تكسير الأوصاف المبدوءة بالميم سواء كانت اسم فاعل أو مفعول قال فى جـ ٢ ص ٢١٠ : « والمفعول نحو مضروب : مضروبون . . وكذلك مفعل ، ومفعل . . » .

وانظر شرح بانت سعاد لابن هشام ص ٤٠ — ٤٦ .

والظاهر أن ابن مالك لايمنع ذلك بدليل قوله : « والسين والتاء من كمستدع أزل » وغير ذلك .

فى سيبويه جـ ٢ ص ١١١ « وتقول فى محمار محيمير ولاتقل محيمر لأن فيها إذا حذفت الراء ألفاً رابعة فكأنك حقرت محمار »

وكذلك (مُطْمئِنّ). تقول : طُمَيْئِن ، وطُمَيْئِين[1] إن عوّضت. وتقول فى مثال (مُحْرَنْجِم) حُرَيْجِم ، وحُرَيْجِيم إن عوّضت . فتحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، ولا تجد من ذلك بُدًّا ، لأنه يبقى على أربعة أحرف .

وكان سيبويه يقول فى تصغير (مُقْعَنْسِس) : مُقَيْعِس ومُقَيْعِيس[2]. وليس القياس عندى

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ « وإذا حقرت مقشعرا أو مطمئنا حذفت الميم وإحدى النونين حتى يصير إلى مثال ما ذكرنا ولابد لك من أن تحذف الزائدتين جميعا ، لأنك لو حذفت إحداهما لم يجىء ما بقى على مثال فعيعل ولا فعيعيل . . وذلك قولك فى مقشعر قشيعر وفى مطمئن طميئن » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « فأما مقعنسس فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السينين زائدة خامسة تثبت فى تكسيرك الاسم للجمع والتى تبقى هى النون ألا ترى أنه ليس فى الكلام مفاعل » .

* * *

وهذه المسألة مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه :

علق على قول سيبويه : « وإذا حقرت مقعنسسا قلت : مقيعس تحذف النون وإحدى السينين » بقوله : .

قال محمد : وهذا خطأ وهو نقض قوله فيما عليه أصل التغيير عنده وذلك أن الملحق عنده بمنزلة الأصل وعند جميع النحويين وهو يعلم أن سين مقعنسس الزائدة ملحقة بميم محرنجم ولذلك لم تدغم فيما التى قبلها وقد أوجب فى تصغير محرنجم حريجم فحذف الميم إذ لم يكن بعدها إلا أصل فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أن يقول قعيسس وهو القياس اللازم .

وقد رد عليه ابن ولاد فى الانتصار بقوله :

قال أحمد : وقد زعم محمد فى مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره ههنا وغلط فى المسألتين جميعا وذلك أنه زعم فى عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل وقال فى تصغيره عثيل وهو مع هذا يزعم أن واو عثول كشين قرشب فترك اللام الزائدة التى هى مكررة عن الأصل وحذف الواو التى فى موضع شين قرشب ورأى ذلك أولى بالحذف وقال هى زائدة والزائد أولى بأن يحذف فحصلنا عليه هذا القول ثم رأيناه قد وافق فى أن حذف الدال من مقدم وهى مكررة عن الأصل أولى من حذف الميم فقال فيه مقيدم ، لأن العرب قالت : مقادم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررا عن الأصل لأن المكرر عن الأصل كالحشو والميم زيدت فى الأول لمعنى فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوا فى الكلمة فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هى عند العرب فكيف جاز أن يحذف الميم فى مقعنسس ويبقى السين ؟ وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق للمكرر وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب .

والذى عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى وليس فى الملحق معنى فى البناء والملحق أولى من المضاعف الذى ليس بملحق لأن ذلك جرى مجرى الأصل . . .

الانتصار ص ٢٥٣ – ٢٥٥

ما قال ؛ لأن السين فى مقْعَنْسِس مُلْحِقة ، والملحِق كالأصلىّ . والميم غير مُلْحِقَة . فالقياس : قُعَيْسِس وقُعَيْسِيس ، حتّى يكون مثل حُرَيجم وحُرَيْجِيم .

= ليس فى كلام المبرد تناقض فهو يؤثر بقاء التكرير الذى للإلحاق سواء كان معه زائد آخر للإلحاق نحو عثول أم زائد دل على المعنى كما فى نحو : مقعنسس . أما التكرير الذى ليس للالحاق فيحذف إن كان معه زائد دل على المعنى نحو : محمر ومقدم .

فى الخصائص ج ٢ ص ٤٧٨ « فى قولهم : خناقق (جمع خنفقيق) تقوية لقول سيبويه فى تحقير مقعنسس وتكسيره مقاعس ومقيعس فاعرفه فإنه قوي فى بابه » وانظر ج ٢ ص ٦٢ وجه التقوية : إنه حذف الحرف المكرر وهو القاف وأبقى النون وهى زائدة غير مكررة وقال الرضى فى شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٩ قول سيبويه أولى لأن السين وإن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية أو قريبة من الطرف إن كانت هى الأولى والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى إفادة معنى .

هذا باب

ما لحقته زائدتان : إحداهما مُلحِقَةٌ والأخرى غير مُلحِقة

وذلك قولك : ثمانٍ ويمانٍ

اعلم أنّك إذا حقّرت ثمانية وعلانية ، فإنّ أقيس ذلك/ – وأجْوَدَه أن تقول : ثُمَيْنِيَة ، وَعُلَيْنِيَة ؛ وذلك لأنّ الياء فيهما مُلْحِقة[1] واقعةٌ فى موقع المتحرّك . والألف غير مُلْحِقة ولا يقع فى موضعها إلّا حرف مدّ ، فإنّما هى بمنزلة ألف عُذَافِرة[2] ، والياءُ بمنزلة الراء. فلمّا، لم يجز فى عُذافِرة إلّا عُذَيْفِرَة ، فكذلك يجب فيا ذكرت لك .

٢ / ٥٢٣

وقد أجازوا ثُمَيِّنة ، وعليِّنة ، واحتجّوا بأنّهما زائدتان ، وقالوا : الأُولى وإن لم تكن مُلْحِقة فهى بعيدة من الطرف . وهو وجه ردىءٌ . كما أنّ قَلَنْسوة لمّا كانت فى وزن قَمَحْدُوة كانت

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٦ « وإذا حقرت علانية أو ثمانية أو عفارية فأحسنه أن تقول : عفيرية وعلينية وثمينية من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عذافر وصمادح وإنما مد بها الاسم وليست تلحق بناء ببناء والياء لا تكون فى آخر الاسم زيادة إلا وهى تلحق بناء ببناء » .

* * *

وقد ردد الرضى فى شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٧ هذا الكلام فقال : إن ياء ثمانية وعلانية للالحاق .

ولست أدرى كيف يكون نحو ثمانية وعلانية ملحقا ؟ والمعروف أن بناء فعالل وفعاللة مختص بالجمع فلا يكون مثله فى المفردات .

فليس لنا فى مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلانية ويقول الرضى : إن الياء فى مقام الحرف الأصلى فى نحو ملائكة . وفى كتب الصرفيين نصوص كثيرة صريحة فى أنه لابد فى الإلحاق من وجود بناء يلحق به وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للالحاق .

انظر الخصائص ج ١ ص ٣١٨ – ٣١٩ والمنصف ج ١ ص ١٧٨ وابن يعيش ج ٦ ص ١٤٠ ، ج ٩ ص ١٤٧ والمخصص ج ١ ص ٩٧ والمغنى فى تصريف الأفعال ص ٦٩ – ٧١ .

وما أظن أحدا يستسيغ الحاق المفرد بالجمع وما فائدة الإلحاق حينئذ ؟

(٢) العذافرة : الناقة الشديدة .

النون بحذاء الأَصلِّ والواو بحذاء الواو الزائدة ، فكان قُلَيْنِسَة أَقْيَس من قُلَيْسِية[1] . فهذا مَجْرَى هذا .

واعلم أنّه كلُّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأُخرى ، لم تحذف غيرها ؛ وذلك نحو : عيْضَموز ، وعَيْطَمُوس . تقول : إذا حقّرت : عُضَيْمِيز ، وعُطَيْمِيس ؛ لأنّك لو حذفت الواو لاحتجت أن تحذف الياء ليكون على مثال التصغير . وأنت إذا حذفت / الياء وحْدَها لم تحتج إلى حذف الواو ؛ لأنّها تقع رابعةً ، فيصير تحقيره مِثْلَ تحقير سُرْحوب ، وقِنْدِيل . فكلّما قل من الحذف[2] لم يصلح غيره ؛ ألا ترى أنّك لو جمعت لم تقل إلّا أعاطيس ، وعضاميز ، وسراحيب ؟ فعلى هذا فأَجْر هذا الباب[3] .

٢ / ٥٢٤

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١٥ « وذلك نحو قلينسة إن شئت قلت : قليسية وإن شئت قلت قلينسة ، كما فعلوا ذلك حين كسروا للجمع فقال بعضهم : قلانس وقال بعضهم : قلاس وهذا قول الخليل » .

وقد سوى المبرد بين الزيادتين ولم يرجح وجها على آخر فى الجزء الأول ص ١١٩ والجزء الثانى ص ٢٣٤

القمحدوة : العظم الناشىء فوق القفا خلف الرأس .

(٢) المناسب حذف (من) أو يقول : وكل ما

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١٩ « وتقول فى عيطموس : عطيميس ، كما قالوا عطاميس ليس إلا لأنها تبقى واوا رابعة إلا أن يضطر شاعر كما قال غيلان :

قد قربت ساداتها الروائسا والبكرات الفسج العطامسا

وكذلك عيضموز عضيميز لأنك لو كسرته للجمع لقلت : عضاميز » .

العيطموس : التامة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة .

العيضموز : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

هذا باب

ما يُحقَّر على مثال جمعه
على القياس لا على المستعمَل[1]

وذلك قولك فى تحقير دانِقَ : دُوَيْنِق ، وطابَق : وطُوَيْبِق ، وخاتم : وخُوَيْتِم . ولا تلتفت إلى قولهم : خواتيم ، ودَوانيق ، وطَوابيق ؛ لأنَّ الجمْع على الحقيقة إنَّما هو دَوانق ، وخَواتم ، وطَوابق ؛ كما تقول فى تابَل[2] : توابل ، وفى فارس : فوارس . وعلى هذا قال الشاعر :

* وَتُتْرَكُ أموالٌ عليها الخَواتِمُ[3] *

فأمَّا دوَانِيق فإنَّ الياء زيدت للمدّ فى تكسيره ؛ كما تُزاد حروف/ المدّ فى الواحد . وكذلك طوابيق . (٢ / ٥٢٥)

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١٠ « باب ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرته للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره — وذلك قولك فى خاتم : خويتم ، وطابق : طويبق ، ودانق دوينق والذين قالوا : دوانيق ، وخواتيم ، وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن من كلامهم ؛ كما قالوا : ملامح والمستعمل فى الكلام لمحة ، ولا يقال : ملحمة غير أنهم قد قالوا خاتام حدثنا بذلك أبو الخطاب وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب : خويتيم فاذا جمع قال : خواتيم . . »

(٢) التابل : من أبزار الطعام .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١٠ « وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً : خواتم ودوانق وطوابق على فاعل كما قالوا : تابل وتوابل » .

وفى الخصائص جـ ٢ ص ٤٩٠ يجوز أن يكون جمع خاتم أى آثار الخواتم ويجوز أن يكون جمع ختم ومثله فى المخصص جـ ١٠ ص ١٠٨

والبيت للأعشى من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيبانى ، وقبله :

فأُقْسِمُ إنْ جَدَّ التقاطعُ بيننا ... لَتَصْطَفِقَنْ يومًا عليك المـآتمُ

يقلن حرامٌ ما أُحِلّ بربِّنا ... وتُترك أموال عليها الخوتِمُ

والمعنى : أن جد التقاطع بيننا لتقتلن مخلفا أموالك التى تعتز بها عليها الخواتم ولتجتمعن عليك النساء فى مأتمك يندبنك نائحات يقلن : حرام ما أحل بسيدنا .

انظر الديوان ص ٧٧ — ٨١

فأمّا خواتيم فإنّه على قياس من قال : خاتام ؛ كما قال الشاعر :

أعَزُّ ذاتَ المِئْزَرِ المُنْشَقِّ   أخَذْتِ خاتَامِى بِغَيْرِ حَقّ[1]

فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المدّ فى هذا الضرب من الجمع جاز له ؛ للزوم الكسرة ذلك الموضعَ . وإنّما الكسرةُ من الياء . قال الشاعر :

تَنْفِى يَداها الحَصَى فى كلّ هاجِرة   نَفْىَ الدراهيم تَنْقَادُ الصياريفِ[2]

(١) فى الكامل جـ ٥ ص ٢٠٢ – ٢٠٣ « ونظيره من الكلام ساباط وخاتام .

قال الراجز :

يامى ذات الجورب المنشق   أخذت خاتامى بغير حق

قال أبو الحسن : يقال : خاتِم على وزن دانق وخاتَم على وزن ضارب وخيتام على وزن ديان وخاتام على وزن ساباط » وانظر شواهد الشافية ص ١٤١

وفى اللسان (ختم) روى الرجز هكذا :

يا هند ذات الجورب المنشق   أخذت خيتامى بغير حق

ويروى خاتامى :

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠ « وربما مدوا مثل مساجد فيقولون : مساجيد ومنابير شبهوها بما جمع على غير واحده فى الكلام » ثم أنشد البيت :

وفى الخزانة : ذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل فى بعض اللغات درهام قال : فيكون على هذا تصحيح الجمع .

وذكر البيت المبرد فى الكامل جـ ٢ ص ٨٨ وجعل الياء حرف إشباع من الكسرة .

كل ما رددته فقد نفيته . الهاجرة : وقت اشتداد الحر – التنقاد : من نقد الدراهم ، وهو التمييز بين جيدها ورديئها .

وصف ناقته بسرعة السير فى الهواجر فيقول : إن يديها لشدة وقعها فى الحصى ينفيانه ، فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صوت كصوت الدراهم إذا انتقدها الصيرفى . وانظر الخزانة جـ ٢ ص ٢٥٥ – ٢٥٦ وشرح الحماسة جـ ٤ ص ٣٧٧ والبيت فى ديوان الفرزدق مفردا ص ٥٧٠ .

هذا باب

ما كان على أربعةِ أحْرُفٍ ممّا آخِرُه حرفُ تأنيث

اعلم أنّه ما كان من ذاك فإنّ ثالثه يُتْرَك مفتوحًا ؛ لئلّا تنقلب ألف التأنيث . وذلك قولك فى حُبْلَى : حُبَيْلَى[1] ؛ لأنّه لو قيل فيها كما قيل فى جعفر : جُعَيْفِر - لصارت الألف ياء فذهبت علامة التأنيث .

وكذلك تقول فى دِفْلَى : دُفَيْلَى[2] ، وفى دنيا : دُنَيّا .

فإن كانت الألف زائدة لغير التأنيث انكسر ما قبلها / وانقلبت ياءً . وذلك قولك فى أرْطَى : أرَيْطٍ[3] ؛ لأنّ أرْطَى مُلْحَق بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنّك تقول فى الواحدة : أرْطاة ؟ فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاءُ التأنيث ؛ لأنّه لايدخل تأنيث على تأنيث .

٢
٥٢٦

وتقول فى مِعْزَى : مُعَيْزٍ[4] فاعلم ، وهكذا كلّ ما كانت ألفه للتأنيث .

* * *

فأمّا الهاءُ فإنّهَا بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم ؛ ألاترى أنّها تَدْخُل على المذكّر ، فلا تُغَيِّر بناءه ؟. فإنّما الباب فيها أن يُصغَّر الاسم من أىّ باب كان على ما يجب فى مِثْله ، ثمّ تأتى بها ؛ وذلك

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتأنيث ، فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف .

وذلك نحو حبلى وبشرى وأخرى تقول : حبيلى وبشيرى وأخيرى ، وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير وجعلوها هاهنا بمنزلة الهاء التى تجىء للتأنيث . . »

(٢) الدفلى : نبت .

(٣) انظر ص ٢٣٣ من هذا الجزء .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وإن جاءت هذه الألف لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء . . وهو قوله فى معزى : معيز كما ترى ، وفى أرطى : أريط كما ترى » .

قولك فى حمدة : حُمَيْدَة[1] ، وفى نخلة : نُخَيْلَة ، وفى قَسْورة : قُسَيِّرة . ومن قال فى أَسْود : أُسَيْود قال : قُسَيْوِرة ، وفى هِلْباجَة : هُلَيْبِيجة[2] ؛ لأنَّك لو صغَّرت هِلْباجا لقلت : هُلَيْبِيج فلم تحذف منه شيئا .

٢/٥٢٧ / فإنَّما يجرى على الصدْر ما يجرى عليه ، ثمّ تأْتى بالهاء .

وتقول فى تصغير سَفَرْجلة: سُفَيْرِجة ؛ لأنَّك كنت قائلا فى سفرجل: سُفَيْرِج . فهذا حكم الألف والهاء .

* * *

فأمَّا ما لحِقته ألفان التأْنيث – فإنَّك قائل فيه ما قلت فى الهاء ، لاما قلت فى الألف المقصورة وسنبيِّن ذلك إن شاء الله .

تقول فى حَمْراء: حُمَيْرَاء[3] يا فتى ؛ لأنَّ الآخرمتحرّك، فهوكالهاء . وتقول فى خُنْفُسَاء : خُنَيْفِسَاء[4] يا فتى ؛ لأنَّك كنت تقول فى خُنْفُس : خُنَيْفِس . فإنَّما تُسلِم الصدْرَ ، ثمّ تأْتى

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠٧ « وذلك قولك فى طلحة : طليحة وفى سلمة : سليمة وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة لأنها تضم إلى الأسم ، كما يضم (موت) إلى حضر و (بك) إلى بعل » .

(٢) الهلباجة ، بكسر الهاء : الأحمق الضخم والأكول الجامع لكل شر .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف – اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذى بعد ياء التصغير ولا تغير الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنهما بمنزلة الهاء وذلك قولك : حميراء وصفيراء ، وفى طرفاء : طريفاء » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠٩ « باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث . . أما ما لحقته ألفا التأنيث فخنفساء وعنصلاء وقرملاء فاذا حقرت قلت : قريملاء وخنيفساء وعنيصلاء ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء فى بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث حى آخر الإسم وتحرك كتحرك الهاء وإنما حذفت الألف لأنها حرف ميت . . فأما الممدود فإن آخره حى كحياة الهاء وهو فى المعنى مثل ما فيه الهاء فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا إسما واحدا . . » .

بالألفين . وتقول فى مَعْيُوراء[1] : مُعَيْيِراء . تُسلم الصدر على ماذكرت لك ؛ لأنَّ الألفين يجريان مَجْرَى الهاء .

***

فأمّا الألف المقصورة فإنّها فى الاسم كبعضه . وقد ذكرتها لك رابعةً بحيثُ لا يُحذف من التصغير شىء . وسأذكرها خامسةً وسادسةً .

اعلم أنك إذا صغرت شيئا فيه الألف المقصورة وهو على / خمسة أحرف بها أو أكثر من ذلك ــ فإنّك تحذفها ، كما تحذف الحرف الخامس[2] وما بعده من الأصل والزوائد . 2/528

تقول فى (قَرْقَرَى) : قُرَيْقِر[3] لأنّك حقّرتْ قرقرا ، فانتهى التحقير ، وهذه الألف زائدة. ولم تكن لِتكونَ بأقوى من لام سَفَرْجَل وما أشبهها من الأُصول ، ولم تكن متحرّكة ، فتصير كاسمٍ ضُمّ إلى اسم بمنزلة الهاء والألف الممدودة . فألف (قَرْقَرى) للتأنيث وهى محذوفة لما ذكرت لك .

فإن قلت فى مثل (حَبَرْكَى)[4] وألفهُ مُلْحقة بسفرجل قلت : حُبَيْرِك لماذكرت لك . وإن عوّضت قلت : حُبَيْرِيك ، وقُرَيْقِير .

وإنْ كانت مع الألف زائدة غيرها حذفت أيّتَهما شئت ؛ وذلك قولك فى مثل (حُبَارى)[5] : حُبَيْرَى ، وهوَ أقيس ؛ لأنَّ الألف الأُولى من حبَارَى زائدة لغير معنى إلّا للمدّ . وألف حُبَارَى الأخيرة للتأنيث . فلأَنْ تَبقى التى للمعنى أَقْيَسُ .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت معيوراء ومعلوجاء قلت : معيليجاء ومعيراء لا تحذف الواو لأنها ليست كألف مبارك هى رابعة » .

فى اللسان : « الأزهرى : المعيورا : الحمير مقصور وقد يقال المعيوراء ممدودة مثل المعلوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد كله ويقصر » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت وذلك قولك فى قرقرى : قريقر وفى حبركى : حبيرك وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ، لأنها ميتة مثلها ، ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت . . . » .

(٣) موضع مخصب باليمامة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٤) القراد الطويل الظهر القصير الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، ويقال : حباريات . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٤ ــ ٢٠٥ .

وقد قالوا : حُبَيِّر ، فحذفوا الأخيرة ؛ لأنّهما زائدتان . وما دونَ الطرَف أقوى ممّا كان طرَفا .

٢/٥٢٩ / وكان أبو عمرو بن العلاء يقول فى تصغيرها : حُبَيِّرة[1] ، فيحذفها ، ويُبْدِلُ منها هاء التأنيث ؛ لتكون فى الاسم علامةُ تأنيث ، ويفعل ذلك بكلّ ما فيه ألف التأنيث خامسةً فصاعدًا . ويقول : لم يجز إثباتها لأنّها ساكنة . فإذا حذفتها لم أُخْلِ الاسم من علامة تأنيث ثابتة ..

ومن قال فى حُبارَى : حُبَيِّرة قال فى تحقير (لُغَّيْزَى) : لُغَيْغِيزَة[2] على مذهب أبى عمرو .

وقول جميع النحويّين يُثبتون الياء فى لُغَّيْزَى ؛ لأنّهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف . وقد مضى تفسير هذا[3] .

واعلم أنّ ياء (لُغَّيْزَى) ليست بياء التحقير ؛ لأنّ ياء التحقير لا تكون إلّا ثالثةً ، وهذه رابعةٌ ؛ كما أنّ الألف فى حُبارَى لا تكون للجمع ؛ لأنّ الجمع من هذا الحيِّز لا يكون إلّا مفتوح الأوّل ، ولا تكون ألفه إلّا ثالثةً فى موضع ياء التصغير .

* * *

واعلم أنّ سيبويه يقول فى تحقيربَرُوكاء ، وبَراكاء ، وخُراسان : بُرَيْكاء ، وخُرَيْسان ، ٢/٥٣٠ فيحذف ألف خراسان الأُولى / ، وواو بروكاء ؛ كما يحذف ألف مبارك . وليس هذا بصواب

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « ومما لا يكون الحذف ألزم لاحدى زائدتيه منه للأخرى (حبارى) إن شئت قلت : حبيرى كما ترى وإن شئت قلت : حبير وذلك لأن الزائدتين لم تجيئا لتلحقا الثلاثة بالخمسة وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث والأولى كواو عجوز فلابد من حذف إحداهما لأنك لو كسرته للجمع لم يكن لك بد من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقلنسوة . . وأما أبو عمرو فكان يقول : حبيرة ويجعل الهاء بدلا من الألف التى كانت علامة للتأنيث إذا لم يصل إلى أن تثبت » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت (لغيزى) قلت : لغيغيز تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك لو حذفتها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان إن حذفت إحداهما ثبتت الأخرى لأن ما يبقى لو كسرته كان على مثال مفاعيل وكانت الأخرى إن حذفتها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التى إذا حذفتها استغنيت » .

اللغيزى : مايعمى به .

(٣) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وعبارة المبرد أوضح وأخصر من عبارة سيبويه هنا .

ولا قياس . إنّما القياسُ ألّا يَحذف شيئًا ؛ لأنّك لستَ تجعل ألفَى التأنيث ، ولا الألفَ والنون بمنزلة ما هو فى الاسم . ونحن ذاكرون احتجاجَه ، والاحتجاجَ عليه إن شاء الله .

حُجّتُه أنّه يقول : إذا وقعت الألف ثالثةً فى موضع ألف مُبارَك حُذفت لكثرة العدد ؛ وذلك أنّ الألف والنون ليستا ممّا يجوز حذفُه ، وهما كهاء التأنيث فى اللزوم ، وليستا بمنزلتهما فى أنها كاسم ضم إلى اسم . فتحقر الصدر وتترك ما بعده ولكنهما بمنزلة ، هو من الاسم .

فيقال له : إن كانتا بمنزلة ما هو بالاسم وجب عليك ألّا تُحَقِّرما هما فيه ؛ إذا كان على ستّة أحْرُف بهما .

وإن كانتا بمنزلة شىء ضُمّ إلى الصدر وجب أن يحقّر ما قبلهما ؛ كما تفعل ذلك بما قَبْلَ الهاء ، ثمّ تأتى بهما ؛ كما تأتى بالاسم الأخير بَعْدَ الأوّل فى مثل حضرموت ومَعْدِ يكَرِب . وكذلك حُكْمُ ألف التأنيث، وياءُ النسب كهاء التأنيث. ألا ترى أنّك تقول فى زَعْفَرَان : زُعَيْفِران ؟ فلو كانت / الألف والنون كاللام فى سفرجل لكان هذا التحقير محالًا ، ولكنّك تقول فى خُنْفُسَاء : خُنَيْفِسَاء ، وفى مدائنىّ : مُدَيْئِنِىّ[1] . فإنّما حقُّ هذا ما ذكرت لك ؛ ألا ترى أنّ ما قَبْلَ الألف والنون فى التحقير إذا لم يكن مُلْحَقًا الجمع مفتوحٌ ، وما قبل ألفى التأنيث لا يكون إلّا مفتوحا ؛ كما يكون ما قبل الهاء . فهذا بيّن جدًّا[2] .

$\frac{2}{531}$

(١) فى الأصل : مدينى بتخفيف الياء الثالثة وتصغير نحو قبائل علما سيأتى فى ص ٢٨٦ .

(٢) تصغير نحو بروكاء وبراكاء مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه ونسوق أولا كلام سيبويه ، ثم نتبعه نقد المبرد ، ثم رد ابن ولاد .

فى سيبويه جـ ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت بروكاء وجلولاء قلت : بريكاء وجليلاء ، لأنك لا تحذف هذه الزوائد ، لأنها بمنزلة الهاء وهى زيادة من نفس الحرف كألف التأنيث . فلما لم يجدوا سبيلا إلى حذفها ، لأنها كالهاء فى ألا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف صارت بمنزلة كاف مبارك وراء عذافر ، وصارت الواو كالألف التى تكون فى موضع الواو والياء التى تكون فى موضع الواو إذا كن سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك لأن الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التأنيث » .

وقال فى ص ١١٨ « ولو جاء فى الكلام نعولاء ممدودة لم تحذف الواو ، لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة فهى بمنزلة شىء من نفس الحرف وذلك حين تظهر الواو فيمن قال : أسيود فهذه الواو بمنزلة واو أسيود .

ولو كان فى الكلام أفعلاء العين منها ولو لم تحذفها ، فإنما هذه الواو كنون عرضنة ، ألا ترى أنك كنت لاتحذفها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث ولم يكن ليلزمها حذف ، كما لم يلزم ذلك نون عرضنى لو مددت .

وكان سيبويه يقول فى تحقير (جِدارَيْن) إذا أردت التثنية : جُدَيِّران ، فيحقِّر جدارا ، ثمَّ يُلْحِق الألف والنون .

= ومن قال فى أسود أسيد وفى جدول جديل قال فى فعولاء إن جاءت فعيلاء تخفف لأنها صارت بمنزلة السواكن لأنها تغير ها وهى فى مواضعها فلما ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن فى الحذف وهذا قول يونس » .

* * *

وهذا هو نقد المبرد :

« قال محمد : وقوله هذا غلط بين يلزمه أن يقول : بريكاء ، كما كان لو حقر بروكة (قال) بريكة واحتجاجه بألف مبارك ليس بحجة لأن كاف مبارك من الكلمة فلذلك حذف الألف لأنه لا يصغر خمسة أحرف وزعم تحقيقاً لهذا القول أن من قال فى أسود أسيود وبنى منه أفعلاء فإنه يقول : أسيوداء فاعلم ومن قال أسيد فجعلها فى اللفظ (كـ) واو عجوز قال : أسيداء فخفف إذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك وهذا توكيد لذلك الخطأ لايجوز على حال إلا أسيداء وأسيوداء ولو كان مثل عجوز تلحقه ألف التأنيث الممدودة لم يجز إلا التثقيل كما قال فى بروكاء وهو مثله وفى وزنه » .

* * *

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : أما إلزامه أن يجعل بروكاء فى التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول بريكاء ، كما يقول : بريكة فليس بصحيح ، لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء فى حال فليست بمنزلتها فى كل حال .

ألا ترى أنه قد فرق بينهما فى غير موضع وفى هذا الموضع بعينه فقال : إن الهمزة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء لأن الهاء كاسم ضم إلى اسم تقول : ضارب ثم تقول : ضاربة فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكرا ، وليست الألف فى حمراء كذلك إنما هى مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خاليا منها فجعلها بمنزلة كاف مبارك لهذه العلة فهى كهاء التأنيث لأنها للتأنيث كالهاء ومتحركة كالهاء فثبت فى الاسم الخماسى مصغرا كما تثبت فيه الهاء لمشابهتها إياها فى هذا المعنى ، ولذلك زعم أنهم أجروها مجرى الهاء يريد أنها تثبت فى الخماسى ، كما تثبت الهاء فى التحقير . وإنما فارقتها فى أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه ، فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر فحذف معها الزائد الثالث الذى فى موضع ألف مبارك ، كما حذفت ألف مبارك ، وخالفت الهاء فى هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء فى الموضع الذى أشبهتها فأعطوها حقها فى الموضعين وإنما قالوا بريكة بالتثقيل ولم يحذفوا الساكن مع الهاء لأن الهاء لايعتد بها مع الاسم فكأنك قلت : بروك ثم حقرته والهاء غير معتد بها وكذلك عجوز وليست همزة التأنيث كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذفت معها الزائد لهذا الفرق الذى بينهما ، ولأنه قد تحذف زوائد الكلمة فى ترخيم التصغير لغير علة فكيف إذا وقعت علة توجب الحذف .

فأما إذا وقع فى موضع هذا الزائد حرف ملحق أو أصيل كقولك فعولاء فلو جاءت ملحقة فى أسود لتكلم بها والواو فيها أصلية لم تحذف فى التحقير وقالوا فعيولاء وأسيوداء ، ولم يجر هذا مجرى المدة الزائدة وهذا فى لغة من قال : أسيود فى تحقير أسود وجريول فى تحقير جرول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجرى هذه الحروف مجرى الحروف السواكن فى مثل عجوز فيقول : أسيد ، كما يقول عجيز فلما أجروها مجرى السواكن فى التغيير والقلب فى هذه اللغة لزم الحذف فى الموضع الذى تحذف فيه هذه السواكن للخفة التى ذكرناها فى الهمزة التى للتأنيث وأنها من بناء الكلمة فوجب حذف السواكن معها ، كما تحذف من الخماسى فجاء سيبويه بقياس اللغتين فن غيرها وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفهما فى الموضع الذى يحذف فيه الساكن ومن لم يغيرها وجعلها كالأصلى أبقاها ، ولم يحذفها . =

فإذا سُمي بهما رجل لم يقل: إلأُجُدَيْران على ما ذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله.

ويقول فى تصغير دجاجَتَيْن اسم رجل : دُجَيْجتان ، فلا يحذف من أجل هاء التأنيث .
ويقول: دجاجة بمنزلة دَرَابْجِرْد فى أنّه اسم ضُمّ إلى اسم ، ودجاجتان بمنزلة دَرا بَجِرْدَيْن[1].

والقياس فى هذا كُلّه واحد .

= وأما قوله : إن الكاف من مبارك أصلية والهمزة من بروكاء زائدة فالأصل والزائد إن كان من بناء الكلمة يحذف فى الخماسى، ويثبت الزائد والأصلى جميعاً إذا لم يخرج عن المثال فنون رعشن ثابتة فى التحقير كثبات راء جعفر ، ويحذف الأصل فى الخماسى فتقول سفيرج فى سفرجل فليس لذكر الزائد والأصلى إذا وقع طرفا فى الخماسى معنى إلا أنهما يستويان فى الحذف (الانتصار ص ٢٦٠ — ٢٦٤) .

البروكاء : الثبات فى الحرب والجد وساحة القتال أيضاً .

جلولاء : ناحية من سواد العراق ومدينة مشهورة بأفريقيا .

وانظر معجم البلدان جـ ٢ ص ١٥٦ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١٨ « ولو سميت رجلا جدارين ثم حقرته لقلت : جديران ولم تثقل ، لأنك لست تريد معنى التثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث .

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظريفين أو ظريفات خففت .

فإن سميت رجلا بدجاجة أو دجاجتين ثقلت فى التحقير لأنه حينئذ بمنزلة دراب جرد والهاء بمنزلة جرد الاسم بمنزلة دراب وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجتين كدراب جردين » .

دراب جرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس معناه دراب كرد . دراب اسم رجل وكرد معناه عمل فعرب بنقل الكاف إلى الجيم . — معجم البلدان جـ ٢ ص ٤٤٦ .

* * *

وقد اعترض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه على هذا بما اعترض به على تصغير بروكاء ، ورد عليه ابن ولاد بقوله :

جداران وظريفون إذا سميت بهما ثم حقرت يجريان هذا المجرى تحذف منهما حرف اللين ، ولا تثقله ، كما فعلت ذلك فى بروكاء ، لأنك قد أجريت الزيادتين مجرى ما هو من الاسم ومبنى معه ولم يكن كهاء التأنيث التى هى مضمومة إلى الاسم الذى (ألحقت به) بعد تمامه (الانتصار ص ٢٦٥) .

هذا باب

ما لحقته الألفُ والنونُ زائدتَين

٢/٥٢٢ / اعلم أنّك إذا حقّرت غَضْبَان ، وسكْران ، ونحوهما قلت : غُضَيْبَان ، وسُكَيْرَان[1] .

وكذلك إذا حقّرت (عُثمان) ، أو (عُرْيان) قلت : عُثَيْمَان ، وعُرَيّان ؛ لأنّ حقّ الألفِ والنون أن يَسْلما على هيئتهما بعْدَ تحقير الصدْر ، إلّا أن يكون الجمْع ملحَقا بالأُصول. فتفعل ذلك بتصغير الواحد ، فيجرى الواحد فى التصغير مَجْرَى الجمع .

فأمّا الملحق فمثل قولك : (سِرْحان) تقول فى تصغيره : سُرَيْحِين ، لأنّك تقول فى الجمع : سَرَاحِين . وتقول فى (سُلْطَان) : سُلَيْطِين . كقولك فى الجمع : سَلاطِين ، وتقول فى (ضِبْعَان) : ضُبَيْعِين . كقولك : ضَبَاعِين . وكذلك قُرْبان[2] .

ولوكنت تقول فى (عثمان) : عَثامِين فى الجمع ــ لقلت فى التصغير : عُثَيْمِين ؛ ألا ترى أنّ (فَعْلان) الذى له (فَعْلَى)، نحو : عطشان، وسكران ، وغضبان ، وظمآن ــ لا يكون فى جمع شىء منه (فَعالين) ؛ لأنّه لا يكون مُلْحقا ؟

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ – ١٠٨ « وكذلك فعلان الذى له فعلى عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التى فى حمراء لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كان يجرون على الألف كما يجرى على الهمزة ما كان يجرى على التى هى بدل منها . . . »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فعلان كسر للجمع على مفاعيل فإن تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال وفعل به ما ليس لبابه فى الأصل فكما كسر للجمع هذا التكسير حقر هذا التحقير وذلك قولك : سريحين فى سرحان لأنك تقول سراحين وضبعان ضبيعين ، لأنك تقول : ضباعين ، وحومان : حويمين لأنهم يقولون : حوامين ، وسلطان : سليطين لأنهم يقولون سلاطين ويقولون فى فرزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين . . . » .

السرحان : الذئب . الضبعان : ذكر الضباع .

فكذلك جميع هذا الباب[1]. ما كان ملحق الجمع / وجب فى تصغير واحده الإلحاق . ٢/٥٢٣
وما كان غير ملحق الجمع لم يكن تصغيره إلّا كتصغير (فَعْلان) الذى له (فَعْلَى) .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠٩ « وإذا جاء شىء على عدة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسرته للجمع فتحقيره كتحقير فعلان الذى له فعلى إذا لم تعلم فالذى هو مثله فى الزيادتين والذى يصير فى المعرفة بمنزلته أولى به حتى تعلم ولو سميت رجلا بسرحان فحقرته لقلت : سريحين . . » .

وللرضى طريقة أخرى ، انظر شرح الشافية جـ ١ ص ١٩٦ — ٢٠٠ .

هذا باب

ما كانت فى آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث

وذلك نحو : عِلْبَاءٍ ، وحِرْبَاءٍ ، وزِيزاءٍ ونحوه

اعلم أنَّك لا تقول فى تحقيره : إلّا عُلَيْبِىٌّ ، وحُرَيْبِىٌّ ؛ لأنَّ الألفين ليستا للتأنيث . إنَّما هما مُلْحِقَتَان بمثل سِرْداح ، لأنَّك لا تقول فيه : إلّا سُرَيْدِيح ، كما لا تقول فى شِمْلال : إلّا شُمَيْلِيل .

وكذلك (قُوْباءُ) فاعلم ؛ لأنَّ من قال كذا إنَّما ألحقه بطُومارٍ . فلا تقول فى تصغيره : إلّا قُوَيْبِىٌّ ؛ كما تقول فى تصغير طومار : طُوَيْمِير . ولا يجوز فيه إلّا التذكير والصرف لما ذكرتُ لك[1]. ومن قال : هى القُوَباء فأنَّث كان بمنزلة قولك : عُشَراء ، ورُحَضاء . فلا يكون تصغيرها على هذا إلّا قُوَيْباء . ولا ينصرف فى معرفة ولا نكرة . وقد مضى القول فى ذلك فى باب مالا يجرى / وما لا يجرى[2] .

٢/٥٣٤

وكذلك (غَوْغَاءُ) . منْ ذكَّر صرف وهو عنده بمنزلة القَضْقَاض والخَضْخَاض . وكان حدّه أن يقول : غوغاو . ولكنَّك همزت الواو لوقوعها طَرَفًا بعد ألف زائدة . فمن قال هذا قال فى التصغير : غُوَيْغِى ، وصرف . ومن أنَّث وجعلها كعَوْراء لم يصْرفْ ، وقال فى التصغير : غُوَيْغَاءُ[3] فاعلم .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدودا منصرفاً فإن تحقيره كتحقير الممدود الذى هو بعدة حروفه مما فيه الهمزة بدلا من ياء من نفس الحرف وإنما صار كذلك لأن همزته بدل من ياء بمنزلة الياء التى من نفس الحرف وذلك نحو علباء وحرباء ، تقول عليبى وحريبى كما تقول فى سقاء : سقيّ وفى مقلاء : مقيلى » .

العلباء : عرق فى العنق . الحرباء : ذكر أم حبين . الزيزاء : ما غلظ من الأرض . القوباء : المرض الجلدى المعروف . وقوباء ، وطومار ملحقان بقرطاس بضم القاف . السرداح : الضخم من كل شىء . الطومار : الصحيفة .

(٢) لم يمض القول كما ذكر وإنما سيتكلم على ذلك فى آخر الجزء الثالث ص ٣٤٠ .

ثم يعيد الحديث أول الجزء الرابع ص ٣٤١ من الأصل . العشراء : الناقة مضى على حملها عشرة أشهر . الرحضاء : العرق .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠ « وأما غوغاء فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤنث ولايصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضقاض فيذكر ويصرف ويجعل الغين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد » .

= وقال فى ص ١٠٨ « واعلم أن من قال غوغاء فجعلها بمنزلة قضقاض وصرف قال غويغى ، ومن لم يصرف وأنث فإنها عنده بمنزلة عوراء يقول : غويغاء كما يقول : عويراء .

ومن قال : قوباء فصرف قال قوببى كما تقول : عليى .

ومن قال : هذه قوباء فأنث ولم يصرف قال قوبباء كما قال حميراء » .

وانظر ص ٣٨٦ من سيبويه أيضاً . الغوغاء : الجراد ورعاع الناس .

أسد قضقاض : يحطم كل شيء ، ويقضقض فريسته .

الخضخاض : ضرب من القطران تهنأ به الإبل .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

ممّا حُذف منه حرف وجُعل مكانَه حرف

اعلم أنّ تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه وردّ ما ذهب منه .

فأمّا ما كان فى أوّله ألف الوصل من هذا الباب فإنّها تسقط منه لعلّتين :

إحداهما : لتحرّك ما بعدها ؛ لأنّها إنّما دخلت لسكونه .

والعلّة الأُخرى : أنّها زائدة على ما ذكرت لك فى أصْل الباب .

٢/٥٢٥ وذلك / : ابن ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنتان ، وابنة تأنيث ابن . تقول فى تصغير ابْن : بُنَىّ ؛ لأنّ الذاهب منه ياءٌ أو واو ، يدلّك على ذلك قولهم : أَبْناءٌ فاعلم . وكذلك اسم وأسْماءٌ ، تقول فى تصغيره : سُمَىّ .

واثنان بهذه المنزلة : تقول فى تصغيره : ثُنَيّان ، لأنّ الألف والنون زائدتان للتثنية .

وتقول فى تصغير ابنة : بُنَيّة . وفى تصغير است : سُتَيْهة ؛ لأنّ الذاهب منه هاء . يدلّك على ذلك قولهم : أَسْتاه[1] فاعلم . فهذا مَجْرى هذا ؛ كما قال فى سنة : سُنَيّة ، وسُنَيْهة. فسُنيّة فيمن قال : سنوات ، وسُنَيْهة فيمن قال : سنهات . وقد مضى تفسير هذا[2].

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفا موصولة .

فن ذلك اسم وابن تقول : سمى وبنى حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها وإنما تحتاج إليها فى حال السكون ويدلك على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم : أسماء وأبناء ومن ذلك أيضاً است تقول : ستيهة يدلك على ذهاب اللام وأنها هاء قولك : أستاه » .

(٢) المحذوف من سنة الهاء أو الواو تقدم فى ص ٢٤١ وسيكرره فى الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل وتكلم من المحذوف من ابن وابنة واسم واست فى ص ٩٢ ، ٩٣ من هذا الجزء كما تحدث عن ذلك فى الجزء الأول ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

وأمّا ما لم تكن فيه ألفُ الوصل فنحو قولك : أخت . تقول فى تصغيرها : أُخَيَّة « فتحذف التاء ، وتردّ الواو التى كانت فى قولك : أخوات ، وإخوة ، وأخَوان .

وكذلك بِنت ، وهنْت . تقول : هُنيَّة ، وبُنَيَّة ؛ لأنّ المحذوف من هذه الواوُ ؛ لأنّه يقال : هَنَوات / [1] قال الشاعر :

٢ / ٥٢٦

أرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِى ومَلَّنِى عَلَى هَنَوَاتٍ كُلُّها مُتَتَابِعُ [2]

وكذلك تقول فى تصغير (هنٍ) : هُنَىّ .

وقد قال قوم : المحذوف منه هاء ، فقالوا فى تصغير هنٍ : هُنَيَّة وفى تصغير هَنَة : هُنَيْهة ، وهُنَيَّة . إلّا أنّ جُمْلة هذا الباب أنّه لا يكون المحذوف من الثلاثة إلّا حرفَ لين ياء أوْ واو أو حرفا خفيًّا وهو الهاء أو يكون مُضاعَفا ، فتحذف منه استثقالا ؛ كما حذف هذا لخفائه .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث .

اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل كما يردون ما كانت فيه الهاء . . .

وذلك قولك فى أخت أخية وفى بنت بنية وذيت ذييه وفى هنت : هنية . ومن العرب من يقول فى هنت : هنيهة ، وفى (هن) هنية ، يجعلها بدلا من الياء كما جعلوا الهاء بدلا من الياء فى ذه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨١ على أن من العرب من يقول فى جمع هنت هنوات .

الهنوات : الأفعال القبيحة .

وقال الأعلم وروى التتابع بالياء وقال هو بمعنى التتابع .

ورواه التتابع بالياء ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٣٨ وقال التتايع : التهافت فى الشر : قيل هو اللجاج ولا يكون إلا فى الشر

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ١٦٧ والمنصف ج ٣ ص ١٣٩ واللسان (هنو) ولم ينسب لقائل معين .

هذا باب

ما يصغّر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها

اعلم أنّ أسماء الأماكن كسائر الأسماء خاصّها وعامّها . تقول فى دار : دُوَيْرَة ، كما تقول فى هِند : هُنَيْدة . وكذلك (مكان) . تقول فيه : مُكَيِّن ، وفى بيت : بُيَيْت / وبِيَيْت[1] .

٢
٥٣٧

فأما الأسماء المبهمة فنحو : خَلْف ، ودُونَ ، وفَوْق . تقول : خُلَيْف ذاك ، ودُوَيْنَ ذاك ، وفُوَيْقَ ذاك ؛ لأنّك أردت أن تقرّب ما بينهما وتُقَلِّله[2] .

فإن قلت : هو عِنْد زيد لم يجز أن تصغرّ (عند) ؛ وذلك أنّه قد يكون خَلْفَه بكثير وبقليل ، وكذلك دُونَه ، وفوقه . فإذا صغَّرتَهما قلَّلت المسافة بينهما . وإذا قلت : (عندى) فقد بلغت إلى غاية التقريب . فلا معنى للتصغير[3] .

وجُمْلَةُ باب الأماكن التذكيرُ إلّا ما خصّه التأنيث منها نحو قولك : غرفة . وعُلّيّه . ومَشْرقة[4] ، ومَشْربة[5] .

---

(١) كسر الحرف الأول فى تصغير نحو : بيت وشيخ من الأجوف اليائى لغة لبعض العرب كما أن ذلك لغة فى جمع التكسير أيضاً الذى على وزن فعول وقد قرىء فى السبعة (فى بيوتكم) بكسر الباء .

انظر غيث النفع ص ٦٤ ، الإتحاف ص ١٧٥ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٨ « واعلم أنك لا تحقر فى تحقيرك هذه الأشياء الحين ولكنك تريد أن تقرب حينا من حين وتقلل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت : دوين ذاك وفويق ذاك فإنما تقرب الشىء من الشىء وتقلل الذى بينهما وليس المكان بالذى يحقر ومثل ذلك قبيل وبعيد » .

(٣) فى المخصص جـ ١٤ ص ١١٠ « ولا تصغر (عند) لأن تصغيرها إذا صغرت إنما هو تقريب كما تقول : فويق وهى فى نهاية التقريب لأن (عند زيد) لا يكون شىء أقرب إليه مما عنده فلما كانت موضوعة لما يوجبه التصغير فى غيرها من الظروف إذا صغرت — لم تصغر » .

(٤) المشرقة : موضع القعود للشمس فى الشتاء وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء وضمها وكسرها المخصص جـ ١٤ ص ٢٠٢ .

(٥) المشربة — بفتح الراء وضمها : أرض لينة دائمة النبات والغرفة والعلية والصفة . العلية : بالضم والكسر : الغرفة .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار ، إنّما هى فى بابها بمنزلة نار ، وقِدْر ، وشَمْس . وكذلك تقول فى تصغيرها : دُويرة وقد بيّنت لك فى باب الظروف[1] أنّ هذه المخصوصة لا يتعدّى الفِعل إليها ، لأنه لا دليلَ فيه عليها . فإنّما يتّصل بها ؛ كما تتّصل بسائر الأسماء ، / وذلك قولك: قمت فى دار زيد ، وذهبت إلى زيد ، ووضعته فى يد زيد ، ورأيت أثرًا فى رجل زيد . ولا يصلحُ أن تقول : قمت دار زيد ، ولا قمت المسجدَ الجامع يا فتى ؛ لأنّ (قمت) لا يدلّ على مكانٍ مخصوص . وإنّما يتعدّى إلى ما يَعْتَوِر الأسماء . فلا يخلو منه شىءٌ أو من بعضه . نحو قمت خلفَ زيد ، وسرت أمامَ عبد الله ، وقمت مكانًا . وقد مضى تفسير هذا فى بابه[2] .

٢ / ٢٣٨

فالظروف إنّما هى هذه على الحقيقة . فما جاء منها مؤنّثًا بغير علامة : قُدّام ووراء ، وتصغيرهما : قُدَيْدِمَة ووُرَيِّئة[3] .

فإن قلت : فما لهاتين لحِقَتْ كلّ واحدة منهما الهاء ، وليستا من الثلاثة ؟

قيل : لأنّ الباب على التذكير . فلو لم يُلحِقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل . قال القُطامِىّ :

---

(١) سيأتى فى الجزء الرابع .

(٢) لم يتقدم ذلك وإنما سيأتى حديث الظروف فى الجزء الرابع ص ٦٢٠ من الأصل .

(٣) فى الخصائص جـ ٣ ص ٢٧٨ – ٢٧٩ « ومن البدل الجارى مجرى الزائد ، عندى لا عند أبى على – همزة (وراء) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : تواريت عنك إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التى فى ضهيأة فكما أنك لو حقرت ضهيأة لقلت : ضهيئة فأقررت الهمزة فكذلك قالوا فى تحقير وراء : وريئة ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : ورية كما قالوا فى صلاءة : صلية فهذا ما أراه أنا وأعتقده فى وراء هذه وأما أبو على – رحمه الله – فكان يذهب إلى أن لامها فى الأصل همزة وأنها من تركيب ورأ وأنها ليست من تركيب ورى واستدل على ذلك بثبات الهمزة فى التحقير على ما ذكرنا وهذا – لعمرى – وجه من القول إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعا أما الظاهر فلأنها فى معنى تواريت وهذه اللام حرف علة لا همزة وأن تكون ياء واجب لكون الفاء واوا .

وأما القياس فما قدمناه من تشبيه البدل بالزائد » .

وفى شرح الرضى للشافية جـ ١ ص ٢٤٤ « وقال بعضهم بل لامه واو أو ياء مثل كساء من وريت بكذا وهو الأشهر فتصغيره على هذا وريه لا غير بحذف الياء الثالثة » .

ولا يصلح أن تكون اللام واوا لأن الفاء واو .

قُدَيدِيمةُ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ ، إنَّنى ... أرَى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ[1]

٢/٥٣٩ / وقال الآخر : * يومٌ قُدَيدِيمةَ الجوزاء مَسْمُومُ[2] *

فكلُّ ما وردَ عليك من هذه الظروف ليست فيه علامةُ التأنيث فهو على التذكير . تقول فى تصغير خَلْف : خُلَيف ، وأمام : أُمَيِّم ؛ كما تقول فى قَذال : قُذَيِّل[3].

وكلُّ شىء يجرى مجرَى (عند) فَغير مصغَّر لما ذكرت لك من امتناعه فى المعنى . فكذلك سِوَى وسَواء يا فتى : إذا أردتَ بهما معنى المكان ؛ لأنَّ قولك : عندى رجل سِواك ، إنَّما هو : عندى رجل مكانَك يحلّ محلَّك ، ويُغنى غَناءك . لا يُصغَّران[4] لقلَّة تمكُّنهما .

فإن أردت بقولك (سَواء) : الوسَط[5] من قوله عزَّ وجلَّ : (فَرَآهُ فِى سَوَاءِ الجَحِيمِ)[6] وكما قال الشاعر :

---

(١) قديديمة تصغير قدام ولحقت التاء فى التصغير شذوذا لأنه زاد عن ثلاثة أحرف وليس فى ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء .

وهمزة (إنى يجوز فيها الفتح على تقدير لام العلة والكسر على الاستئناف .

والبيت من قصيدة للقطامى فى ديوانه ص ٤٣ — ٥٠ ، وذكر فى اللسان (قدم) وفى كتاب (المذكر والمؤنث) المبرد ص ١٥ .

وسيعيد حديث تأنيث قدام ووراء وذكر الشواهد فى الجزء الرابع ص ٣٧٥

(٢) فى المخصص جـ ٩ ص ٩٠ ابن السكيت . اسم يومنا وسم وسم ، وأنشد أبو على :

وقدْ عَلَوْتُ قُتـودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُـنى ... يـومٌ قديديمةَ الجوزاء مسمـومُ

ثم ذكره فى جـ ١٦ ص ٨٣ شاهدا على إلحاق تاء التأنيث فى التصغير شذوذا .

وانظر اللسان (سم) . الجوزاء : برج من أبراج السماء .

قتود الرحل : جمع قتد أو قتد وهو خشب الرحل . سفعه السموم : لفحه . والبيت من قصيدة مفضلية لعلقمة بن عبدة برواية :

وقـد علوت قتود الرحـل يسفعـنى ... يوم تجىء بـه الجوزاء مسمـوم

أنظر شرح المفضليات لابن الأنبارى ص ٨١٩ ودار المعارف ص ٤٠٣ وهى فى ختام ديوانه .

(٣) القذال : جماع مؤخر الرأس .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٥ «سواك لا يحقر لأنه ليس اسما متمكنا وإنما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير (ليس) قبح تحقير سوى» .

وقال فى جـ ١ ص ٢٠٣ «ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواءك والذى كزيد فحسن هذا كحسن من فيها والذى فيها ولا تحسن الأسماء ههنا» .

(٥) فى سيبويه جـ ١ ص ١١٢ «وكذلك نصف النهار لأنك قد تقول : بعد نصف النهار وموعدك نصف النهار وكذلك سواء النهار لأنك تقول : هذا سواء النهار إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا نصف النهار» .

(٦) الصافات : ٥٥

يا وَيْحَ أنْصَارِ النبيِّ ورَهْطِــهِ بَعْدَ المُغَيَّبِ في سَواءِ المُلْحَدِ[1]

ـصغَّرته ، فقلت : سُوَىٌّ فاعلم . تحذف الياء لاجتماع / الياءات . وكذلك إن أردت بسَواء ـ ٢/٥٤٠
معنى الاستواء ـ كقولك هذا درهم سَواءٌ ، أى تمام ـ صغَّرته ؛ كما يلزمك فى كلِّ متمكِّن .

فإن قال قائل : ما معنى قولك : لقلَّة تمكُّنها ؟

فإنَّما قِلَّةُ تمكنها : أنَّهما داخلتان فى معنى (غير) . تقول : عندى رجل سِوى زيد ، أى : غير زيد . و(غير) ليس ممَّا يصغَّر[2] ؛ لأنَّك إذا قلت : جاءنى غَيْرُك ـ لم تَخُصَّص واحدًا من الناس ، إنَّما زعمت أنَّه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيرا.

ولو قلت : عندى مِثْلك فحقَّرت المِثْل كان جيِّدا[3] ؛ لأنَّك إذا حقَّرت الذى هو مِثْلُه زعمت أنَّه هو حقير ؛ لأنَّك حقَّرت الآخر من حيث زعمت أنَّه مِثْله .

وكذلك تحقير شِبْه ، ونَحْوٍ ، وشَبِيهٍ ؛ لأنَّ الشىء لا يُشْبِه الشىء فى جميع حالاته ، وإنَّما يُشْبِهه من حيث تُشَبِّهه به ، ولا يكون إلَّا على مقدِّمة : تقول : كان خالد القَسْرِىّ[4] مِثْل حاتم الطائىّ . لم تُرِد / الزمان والقِدَم ، ولم تُرِد الجاهليَّة والإسلام ، ولم ترد أن القبيلة تجتمع عليهما ، ٢/٥٤١
ولكنَّك ذكرت جُود خالد ، فقَرَنْته بحاتم لما سبق له .

وكذلك لو قلت : كان جَرِير كامرئِ القيس بعد أن تذكر الشعر والمرتبة فيه ، فهذا دليل التشبيه . فإن قلت : هذا مُثَيْل هذا ، وقد قدَّمت نحوًا ممَّا ذكرنا ـ عُلِم أنَّك حقَّرته من حيث حقَّرت المشبَّه به . فبالمعنى يصلُح اللفظ ويفسُد .

---

(١) البيت لحسان يبكى النبى ـ صلى الله عليه وسلم . من قصيدة فى الديوان ص ٨٧ ـ ٨٩ وهى فى سيرة ابن هشام ـ انظر الروض الأنف جـ ٢ ص ٣٧٩ وأشعار الصحابة ص ٢٦٨ ـ ٢٧١ والكامل جـ ٨ ص ١٣٧ استشهد بالآية وبالبيت على أن سواء بمعنى وسط .

الملحد : بفتح الميم وبضمها لأنه يقال : لحده وألحده .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٥ «ولا يحقر (غير) لأنها ليست بمنزلة مثل وليس كل شىء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله كما لا يكون كل شىء مثل الحقير حقيرا . . و (غير) أيضا ليس باسم متمكن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام» .

وانظر المخصص جـ ١٤ ص ١٠٩ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٥ «وأما قول العرب : هو مثيل هذا وأميثال هذا فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير كما أن المشبه به حقير» .

انظر المخصص جـ ١٤ ص ١٠٩ .

(٤) انظر نسبه فى الروض الأنف جـ ١ ص ١٩ .

هذا باب

تحقير الظروف من الأزمنة

والزمان خاصُّه وعامُّه يتَّصل به الفِعْل . وذلك أنَّ الفِعْلَ إنَّما بُنِى لما مضى من الزمان ولما لم يمضِ .

فإذا قلت : ذهب ـ عُلِم أنَّ هذا فيما مضى من الزمان .

وإذا قلت : سيذهب ـ عُلِم أنَّه لمَّا لم يأتِ من الزمان .

وإذا قلت : هو يأكل ـ جاز أن تعنى ما هو فيه ، وجاز أن تريد هو يأكل غدًا .

٢ / ٥٤٢

والمكان لا يكون / فيه مِثْلُ ذلك . فالفِعْل ينقضى كالزمان ، لأنَّ الزمان مرورُ الأيَّام والليالى ، فالفِعل على سنَنِه يمضى بمضيِّه . وليست الأمكنة كذلك ، إنَّما هى جُثَث ثابتة ، تفصل بينها[1] بالعين ، وتعرف بعضَها من بعضٍ ، كما تعرف زيدًا من عمرو[2] .

فكلُّ متمكِّن من الزمان يُصغَّر . تقول : يُوَيم[3] فى تصغير يوم ، وعُوَيم فى تصغير عام. وإنَّما صغَّرته بالواو دونَ الياء ؛ لأنَّ ألفه منقلبة من واو . يدلّك على ذلك أعْوام ، وقولك : عاومَتِ النخلة[4] . وهذا يشرح فى باب على حِياله بجميع عِلله[5] إن شاء الله .

وكذلك كلُّ ما كان مِثْلَه يُردّ فى التصغير إلى أصله ؛ تقول فى لَيْل : لُيَيْل ، فأمَّا لُيَيْلِيَة فلها علَّة نذكرها فى بابها[6] إن شاء الله .

---

(١) فى الأصل : بينهما .

(٢) سيكرر هذا الحديث فى الجزءين الثالث والرابع وهو فى سيبويه جـ ١ ص ١٦ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٦ « واعلم أن اليوم والشهر والساعة يحقرن » .
وانظر المخصص جـ ١٤ ص ١١٠ فقد نقل عن السيرافى كلاما قيما فى معنى تصغير اليوم والليلة والشهر مع أنها محددة لا تزيد ولا تنقص .

(٤) عاومت النخلة : حملت سنة ، ولم تحمل سنة كعومت .

(٥) سيأتى فى ص ٢٨٠ من المطبوع .

(٦) سيأتى فى ص ٢٧٨ من المطبوع .

وتقول فيما كان علَمًا[1] فى الأيّام كذلك ، فى تصغير سَبْت : سُبَيْتٌ ،وفى تصغير أَحَد :

---

(١) سيبويه يمنع تصغير أيام الأسبوع جـ ٢ ص ١٣٦ .

* * *

وقد رد عليه المبرد فى نقده لكتابه فقال : ص ٢٧٥ – ٢٧٦

« زعم أنه لا يحقر الثلاثاء والأربعاء لأنهما وما أشبههما أعلام وإنما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة .

قال محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزيد وعمرو ، ولا اختلاف بين النحويين فى إجازة تحقير إسم المكان معرفة كان أو نكرة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما إدعاؤه الإجماع فى مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تبطل الإجماع الذى ذكره ولو كان كل من سواه يوافق محمدا فكيف والأمر على خلاف ما ذكر ؟

ولكنا نبين حجة سيبويه ، ونبطل الإعتلال فى تخطئته فنقول :

إنما منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يوما يكون جوابا لكم يقول القائل : كم مررت ؟ فيقول المجيب : يوما أو يومين فإذا كان مقدارا أجاز تحقيره وتقليله . فأما السبت والأحد وما جرى مجراهما فلم يوضع للمقادير وإنما هى أعلام وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار وهى تكون فى جواب متى سرت ؟ فيقول المجيب : السبت فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل لأن التحقير فى المقادير إنما هو كتقصير الشىء أو تقليل عدده .

وأما زيد وما أشبهه فهو وإن كان علما فقد يسمى به غير واحد ، ولم يجر السبب فى كلامهم هذا المجرى ولا سموا به غيره من الأيام .

وأما قوله ان المكان يجرى مجرى الزمان فهو كذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علما كمكة وعمان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن المصغر والمكبر من باب الإضافة تقول : هذا صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه فان لم يكن ثم أكبر منه لم يجز أن تنسبه إلى الصغر ولكن يجوز ذلك فى النكرات من الأماكن كما جاز فى النكرات من الزمان ، فتقول : فريسخ تصغير فرسخ لأنه قد يكون فرسخ أطول من فرسخ على حسب الوضع والتقدير .

فإذا قلت : ان السبت يتكرر كما يتكرر يوم فلو كان يجرى هذا مجرى يوم لكان نكرة كيوم ولكنهم جعلوه اسماً لأول كل جمعة فصار كأنه اسم لشىء واحد ولم يوضع على التكرير ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا فى يوم .

وانظر المخصص جـ ١٤ ص ١١١ فقد نقل أن المازنى والجرمى يجيزان التصغير .

* * *

وكلام المبرد هنا صريح فى أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله :

وتقول فيما كان علماً فى الأيام فى تصغير سبت . .

ونسب إليه السيوطى فى الهمع أنه خالف سيبويه فى علميتها قال جـ ١ ص ٧٤ :

« وخالف المبرد فقال انها غير أعلام ولاماتها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات » .

٢/٥٤٣ أُحَيْد ، فى الاثنين : ثُنَيَّان ؛ لأنَّ الألف ألف وصل فهى / بمنزلة قولك فى ابن : بُنَىّ ، وفى اسم : سُمَىّ ، وفى الثلاثاء : ثُلَيْثَاء فى قول سيبويه ، وفى قولنا : ثُلَيِّثاء ؛ لأنَّك إنَّما صغرت ثلاثا فتُسْلِم الصدر ، ثمَّ تأْتى بَعْدَه بألفى التأنيث ، وفى الأربعاء : الأُرَيْبِعاءُ ، وفى الخميس : الخُمَيِّس ، وفى الجمعة : جُمَيْعة .

وكذلك الشهور[1]. تقول فى المحرّم : مُحَيْرِم . تحذف إحدى الراءين حتَّى تصير على مثال جعفر . فإن عوّضت قلت : مُحَيْرِيم ، وفى صفر : صُفَيْر ، وفى ربيع : رُبَيِّع .

وفى جُمَادى أنت مخيّر : إن شئت قلت : جُمَيْدَى وهى أجود ، وإن شئت قلت : جُمَيِّد وتفسيره كتفسير[2] حُبَارَى ، وفى رجب : رُجَيْب ، وفى شعبان : شُعَيْبَان . وكذلك رَمَضَان : رُمَيْضَان ، وفى شَوّال ، شُوَيْوِيل ، لأنَّه فَعَّال مثل حَمّاد ، وفى ذى القِعْدة : ذُوَىّ القعدة ؛ لأنَّ التصغير إنَّما يقع على الاسم الأوّل ؛ ألا ترى أنَّك لو صغَّرت غلام زيد لقلت : غُلَيِّم زيد ؟ فكذلك هذا وما أشبهه .

٢/٥٤٤ وتقول فى أسماء الأوقات من الليل والنهار كذلك . تقول فى تصغير ساعة : سُوَيْعة ، وفى غُدْوة : غُدَيّة ، وفى بُكْرَة بُكَيْرة / وفى ضَحْوة : ضُحيّة : وفى ضُحَى ضُحيٌّ . وكذلك تصغير

= وينسب إليه الرضى أنه قال ذلك فى الاثنين .

انظر شرح الكافية جـ ٢ ص ١٢٧ .

والمبرد إنّما خالف سيبويه فى أن أجاز تصغيرها ولم يخالفه فى علميّتها .

قال المبرد فى الجزء الثالث ص ٣٣٦ « وأما قولهم الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بمعدول لأن المعنى واحد وليس فيه تكثير ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعديل والعدل والعديل ما كان من الناس والعدل ما كان من غير ذلك والمعنى فى المعادلة سواء ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران لأنهما معرفة وقد أبان ذلك الأحد والإثنان لأنه على وجهه » .

وقال فى الجزء الرابع ص ٦٠٨ فأما قولهم : النجم إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علما فإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم والدليل على أنه علم . . . » .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٦ « ولا تحقر أسماء شهور السنة فعلامات ما ذكرنا من الدهر لاتحقر ، إنما يحقر الاسم غير العلم الذى يلزم كل شىء من أمته ، نحو : رجل وامرأة وأشباههما » وانظر المخصص جـ ١٤ ص ١١١ .

(٢) أنظر ص ٢٦١ .

الضّحاء ، لأنّك تحذف الياء . فيصير مثل تصغير ضُحًى ؛ كما تقول فى تحقير عطاء . عُطَىٌّ . وقد مضى القول فى هذا[1] .

وتقول فى عَشِيّة : عُشَيَّة . فأمّا قولهم : عُشَيْشية ، وعُشَيَّانات . ومُغَيْربان . وأُصَيْلال ، وأُصَيْلان ، وأُصَيْلانات[2] ، ومُغَيربانات - فنذكره فى موضعه - مع ذكرنا اللُّيَيْلِيَة ، والأُنَيْسِيان وما أشبه ذلك[3] ممّا يخالف تصغيره مكبّرة إن شاء الله .

وكلّ متمكّن من أسماء الدهر فتصغيره كتصغير نظائره من سائر الأسماء . فعلى هذا فأجْرِهِ ؛ ألا ترى أنّهم قالوا : آتيك بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ[4] ، وأجْرَوْه مصغّرا على تصغير مِثْله .

---

(١) تقدم فى ص ٢٤٦ من هذا الجزء .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٧ « فمن ذلك قول العرب فى مغرب الشمس مغيربان الشمس وفى العشى آتيك عشياناً وسمعنا من العرب من يقول فى عشية : عشيشية فكأنهم حقروا مغربان وعشيان وعشاة .

وسألت الخليل عن قولك : آتيك أصيلالا فقال : إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أصيلانا»

وفى شرح الشافية جـ ١ ص ٢٦٧ — ٢٦٨ « ولم يصغر شىء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلان جمع أصيل تشبيهاً بعثمان فيقال : أصيلان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال : أصيلال ، وهو شاذ على شاذ » .

وقال الرضى أيضاً ص ٢٧٤ « قياس إنسان أنيسين كسريحين فى سرحان فزادوا الياء فى التصغير شاذا . . ومن قال إنسان أفعان من نسى فأنيسيان قياس عنده . .

وقالوا فى تصغير ليلة لييلية بزيادة الياء ، كما فى أنيسان وكأنه تصغير ليلاة . . » .

وانظر المخصص جـ ١٤ ص ١١٢ — ١١٤ .

(٣) لم يتكلم المبرد فى المقتضب عن التصغير الشاذ فى غير هذا الموضع .

(٤) فى اللسان : « أبو عبيد : يقال : لقيته بعيدات بين : إذا لقيته بعد حين . وقيل : بعيدات بين أى بعيد فراق . وذلك إذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه .

قال : وهو من ظروف الزمان التى لاتتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً . . . ويقال : انك لتضحك بعيدات بين أى بين المرة ثم المرة فى الحين » .

هذا باب

تصغير ما كان من الجَمع

اعلم أنّك إذا صغّرت جَمْعا على بناء من أَبْنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله . فإن صغّرته وهو بناء للكثير /رددته إلى أدنى العدد إنْ كان ذلك فيه . [فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد ، و صغّرته][1] إن كان مذكّرا آدميّا وجمعته بالواو والنون . وإن كان من غيرهم أو مؤنّثا منهم فبالألف والتاء . وقد مضى تفسير هذا[2] . وإنّما أعدناه لما بعده .

٢
٥٤٥

اعلم أنّك إذا سمّيت رجلا بجماعة-فإنّك تصغّر ذلك الاسم كما تصغّر الواحد . تقول فى رجل اسمه أَكْلُب : أُكَيْلِب ، وكذلك أَحْمِرة تقول فيها : أُحَيْمِرة ، وفى غِلْمة : أُغَيْلمة . لا يكون إلّا كذلك .

فإن سمّيته بِغلْمان أو غِرْبان أو قُضْبان أو رُغفان كان تصغيره كتصغير غِلْمَان ونحوه . تقول : غُلَيمان ، وغُرَيْبان ، وقُضَيْبان ولا تقول : غُرَيْبين ، كما تقول فى سِرْحان : سُرَيْحِين ؛ لأنّك إنّما قلت : سُرَيْحين لقولك : سَراحِين ؛ لأنّ (سِرْحانًا) واحد فى الأصل .

فإن قلت : فأنا أقول : مَصِير ومُصْران للجميع ثم أقول فى جمع الجمع : مَصارِين[3] ، فكيف أُصغّر مُصْرانًا ؟

فإنّ مُصْرَانًا تصغيرُه لا يكون إلّا مُصَيْرانا ، لأنّه إنّما ألحقته الألف والنون المجمع ، فلا تغيّر علامة الجمع ؛ ألا ترى أنّه ما كان على (أفعال) نحو : /أبيات : وأجمال ، وأقتاب لم تقل فيه إلّا أُجَيْمال ، وأُقَيْتاب ، وأُبَيّات ، فإن كان جمعا لجمع قلت : أبيات وأبابيت ؛ كما تقول : أظْفار وأظَافِير ولكنّ العلّة فيما ذكرت لك .

٢
٥٤٦

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) تقدم فى ص ١٥٧ من هذا الجزء وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) فى اللسان : « المصير : المعى وهو فعيل والجمع أمصرة ومصران مثل رغيف ورغفان ومصارين جمع الجمع عند سيبويه . قال الأزهرى : المصارين جمع المصران جمعته العرب على توهم النون أنها أصلية » .

وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر .

هذا باب

ما كان على فَعَلٍ من ذوات الياء والواو

نحو : باب وناب ودار وما أشبهه

اعلم أنَّ هذا الجمع[1] ينقلب ياؤه وواوه ألفا ، لا نفتاح ما قبل كلٍّ واحدة منهما؛ نحو: دار ، وغار ، وباب ، إلَّا أنْ يجيء حرف على أصله لعلَّة مذكورة فى باب التصريف[2]؛ نحو: القَوَد ، والصيَد ، والخوَنَة ، والحَوَكة . فأمَّا مَجْرَى الباب فعلى ما ذكرت لك .

فإن صغَّرت شيئا من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل[3] ، وذلك أنَّ ياء التصغير تقع بَعْدَه ساكنة ، فلا يجوز أن تُسَكِّنه ، فتجمع بين ساكنين . فإذا حركته عاد إلى أصله ؛وذلك قولك فى تحقير نار: نُوَيْرة، وباب: بُوَيْب . يدلُّك على أنَّ الواو الأَصْلُ -قولُك : أنْوَار؛ لأنَّها من النور ، وقولك : بَوَّبْت له بابا . وكذلك غار . تقول : غوير ؛ لأنَّه من غار يغور .

فأمَّا (ناب) فتصغيرُه نُيَيْبٌ . فإن قلت : نِيَيب فإنَّ ذلك يجوز فى كلِّ ما كان ثانيه ياء فى التصغير[4] / لأنَّه من نيَّبت .

٢ / ٥٤٧

وكذلك (غار) : تقول فيه : غُيير ، وغِيير ؛ لأنَّه من غيَّرت[5] ونيَّبت.

---

(١) لايريد الجمع الاصطلاحى .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ١١٣ — ١١٤ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه .
إن كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء ، كما أنك لو كسرته رددت الواو إن كانت عينه واوا والياء إن كانت عينه ياء وذلك قولك فى باب : بويب . كما قلت : أبواب ، وناب : نييب كما قلت أنياب وأنيب . فإن حقرت ناب الإبل فكذلك . . » .

(٤) ذكرنا فيما سبق ص٢٧١ أن ذلك لغة لبعض العرب .

(٥) قال السيرافى : كقولك فى ناب نييب ، وفى غار غيير إذا أردت الغيرة .
(هامش سيبويه ج ٢ ص ١٢٧) .
وفى القاموس : غار على امرأته وهى عليه تغار غيرة وغيرا وغارا .
وفى النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٥ « وفى حديث على قال يوم الجمل : ما ظنك بامرىء جمع بين هذين الغارين أى الجيشين والغار : الجماعة . هكذا أخرجه أبو موسى فى الغين والواو وذكره الهروى فى الغين والياء . . » .

وتقول فى تصغير (تاج) : تُويج ؛ لأنّه من توّجت . وكلٌّ ما لم أذكره لك فهذا مَجْراه ، وكذلك سائر ما كان على ثلاثة أحرف ، تقول فى عين : عُيينة وعِيَيْنَة ، وفى شىء : شُيَىْء ، وشِيَىْء ، وكذلك كلٌّ ما عُلِمَ أَصْلُه من هذا الباب ، فإن لم يُعلم أصلُه رُدّ إلى واحده فى التكبير أو إلى فِعْله فإنّ دليله يظهر ، فإن لم يكن مشتقا نُظر هل تقع فيه الإمالة ؟ فإن كانت ألفه ممالة فهو من الياء . وإن كانت مُنْتَصِبة لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو[1] .

واعلم أنّ كلَّ حرف كان مكسورًا أو مضمومًا بعده[2] ياءٌ أو واو فليس بدليل ، لأنّ الواو الساكنة تَقلِبها الكسرةُ ياءً ، والياءُ الساكنة تقلبها الضمّةُ واوا . فمن ذلك قولك : ميزان وميعاد ، ومِيقات . تقول فى تحقيره : مُوَيْزِين ، ومُوَيْقِيت ، ومُوَيْعِيد ؛ لأنّه من الوقت ، والوعد والوزن . فإنّما قَلَبَت الواوَ الكسرةُ ./ ٢/٥٤٨

وما كان منقلبا لعلّة ، ففارقته العِلّة فارقه ما أحدثته ؛ ألا ترى أنّك تقول فى الجمع : مَوازين ، ومواعيد ، ومَواقيت ؛ كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقّتُّ ؟

ومثل ذلك فى الياء مُوْسِر ، ومُوْقِن . لا يكون فى التحقير إلّا بالياء ؛ لأنّ الواو إنّما جاءت بها الضمّة[3] ؛ لأنّها من أيقنت ، وأيْسرت ، وكذلك : مَياسير ، ومَياقِين . فإن حقَّرت قلت : مُيَيْسِير ، ومُيَيْقِن ، تردّها الحركةُ إلى أصلها .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وإن جاء اسم نحو الناب لاتدرى أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر . فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك ومن العرب من يقول فى ناب : نويب ، فيجىء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم » .

(٢) فى الأصل : بعد .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٥ « باب تحقير كل حرف فيه بدل . .

فن ذلك ميزان وميعاد تقول : مويزين ومويعيد ومويقيت وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله وكذلك فعلوا حين كسروه للجمع . .

ومما يحذف منه البدل ويرد الذى من نفس الحرف موقن وموسر وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما يستثقلون وذلك ميقن وميسر . . . » .

وكذلك (رِيح) . لو حقَّرتها لقلت : رُوَيْحة ؛ لأنَّها من روَّحت ، وإنَّما انقلبت الواو ياءً للكسرة قبلها ، وأنَّها ساكنة ، ألا ترى أنَّك تقول فى الجمع : أَرْواح . وكذلك ثِياب، وحِياض تقول فى تصغيرهما : أُثَيّاب ، وأُحَيّاض ؛ لأنَّك تردّها إلى أقلّ العدد . وإنَّما تنقلب الواو ياء لياء التصغير قبلها . ولولا ياء التصغير لظهرت لمفارقة الكسرة إيَّاها ، فكنت قائلا : أَثْواب ، وأَحْواض ، وأَسواط . كما تقول : ثوب ...[1].

/ وحوض ، وسَوْط . وكذلك دِيمة تحقيرُها دُوَيْمة ؛ لأنَّها من دام يدوم . فهذا وجه هذا ‎ ٢/٥٤٩

(١) وضعت فى النسخة ص ٥٩٠ مكان ص ٥٥٠ كل منهما مكان الأخرى خطأ . فجاء الاضطراب فى الموضعين . وبنقل ص ٥٩٠ إلى هنا يستقيم الكلام ، كذلك بوضع ص ٥٥٠ هناك استقام الكلام .

هذا باب

ما كانت الواو فيه ثالثةً فى موضع العين

اعلم أنّها إذا كانت ظاهرةً فى موضع العين فأنت فيها بالخيار : إن شئت قلبتها لياء التصغير التى تقع قبلها ـ وهو الوجه الجيّد ـ فقلت فى أسْود : أُسَيِّد ، وفى أحْوَل : أُحَيِّل وفى مِقْود : مُقَيِّد . فهذا الأصلُ .

وأمّا الملحَق فنحو : قَسْور[1] وجَدول ، تقول فيهما : قُسَيِّر ، وجُدَيِّل ؛ وذلك أنّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحرّكة قُلبت الواوُ لها ياء ، ثمّ أُدغمت فيها . وقد مضى تفسير هذا[2] . وذلك قولك : ميّت ، وسيّد ، وهيّن . إنّما كنّ فى الأصل : مَيْوِتًا ، وسَيْوِدا ، وهَيْوِنا ؛ وكذلك قَيّام وقَيّوم ، إنّما هو قَيْوَام وقَيْوُوم ، وكذلك أيّام ، وفيما ذكرنا دليل على ما يرد منه .

٢/٥٥٠ فإن شئت / قلت فى هذا أجْمَعَ بإظهار الواو ، أى فى باب أسْوَد ، وجَدْول ، وقَسْور ، فقلت : أُسَيْوِد ، وجُدَيْول ، وقُسَيْوِر . وإنما جاز ذلك لأنّ الواو ظاهرة حيّة ، أى متحرّكة . وهى تظهر فى التكسير[3] فى قولك : جَداول ، وقساوِر . فشبهوا هذا التصغير به والوجه ما ذكرت لك أوّلا .

فإن كانت الواو ساكنةً ، أو كانت مُبْدلة ، لم تظهر فى التصغير . فأمّا الساكنة فنحو واو عَجُوز ، وعَمود . لا تقول إلّا عُجَيِّز وعُمَيِّد ؛ لأنّ الواو مدّة ، وليست بأصليّة ، ولا مُلْحِقَة . ألا ترى أنّك لو جئت بالفِعْل من جدول ، وقسور لقلت : قَسْورت ، وجَدْولت ، فكانت كالأصل . ولو قلت : ذلك فى عجوز لم يجز ؛ لانها ليست بمُلْحِقَة .

---

(١) القسور ، والقسورة : الأسد .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ١١٨ وفى هذا الجزء ص ٢٤٣ — ٢٤٤ .

(٣) فى الأصل : التكبير .

وأمّا الاصليّة المنقلبة فهو مَقام ، ومَقال . لا تقول فيهما إلّا مُقيِّم ، ومُقَيِّل ؛ لأنك كنت تختار فى الظاهرة المتحرّكة القَلْبَ للياء التى قبْلها . فلم يكن فى الساكنة / والمبدلة إلّاما ذكرت لك . (٢/٥٥١)

واعلم أنه من قال فى أَسْود : أُسَيْوِد قال فى معاوية : مُعَيْوية ؛ لان الواو فى موضع العين . ومن قال : أُسيِّد على اختيار الوجه الجيِّد قال : مُعَيَّة[1] فيحذف الياء التى حذفها فى تصغير عطاء ونحوه ، لاجتماع الياءات .

ومن كانت (أَرْوَى) عنده (أَفْعَل) قال فى تصغيره : أُرَيّة مثل قولك : أُسَيِّد . ومن قال : أُسَيْوِد قال : أُرَيْوِية . ومن كانت عنده (فَعْلَى) لم يقل فى أُرْوِيّة : إلّا أُرَيّة ؛ لان الواو فى موضع اللام على هذا القول ، وإليه كان يذهب الأخفش ، والأوّل قول سيبويه[2] .

---

(١) تقدم تصغير معاوية فى ص ٢٤٦ من هذا الجزء وقد جاء معية فى قول الصمة :

وقاءً ما مُعَيَّـة من أبيه ... لمن أوفى بعهد أو بعقد

أنظر شواهد الشافية ص ٩٧ وشرح الشافية للرضى ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ – ١٣١ «وذلك قولك فى أسود : أسيد ، وفى أعور : أعير ، وفى مرود : مريد ، وفى أحوى : أحى وفى مهوى : مهى ، وفى (أروية) ، أرية ، وفى مروية ، مرية» .

وفى شرح الشافية للرضى ج ١ ص ٢٣٥ – ٢٣٦ «وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت (مروية) إسم مفعول من روى قلت مرية والأصل مريية وكذا تصغر أروية فيمن قال : أنها أفعولة وأما من قال فعلية والياء للنسبة فإنه يقول فى تصغيرها أريية بيائين مشددتين» .

الأروية : الأنثى من الوعول وانظر اللسان فقد عرض لهذا الخلاف .

وفى المخصص ج ٨ ص ٢٩ «أبو عبيد : الأروية : الأنثى من الوعول» . .

ابن السكيت : يقولون أروية للذكر والأنثى» .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا باب

ما كانت الواو منه فى موضع اللام

اعلم أنّها إذا كانت فى موضع اللام فلا سبيلَ إلى إقرارها على لفظها ؛ لأنّه كان يُختار فيها القلبُ وهى فى موضع العين . / فلمّا صارت فى الموضع الذى يَعتلُّ فيه ما يصحّ فى موضع العين لم يكن فيها إلّا القلبُ[1]. وذلك قولك فى غَزْو : غُزَىّ ، وفى جرْو : جُرَىّ ، وفى عُرْوة عُرَيّة ، وفى تَقْوى : تُقَيّا ، وفى عُرَواء[2]: عُرَيّاء [يا فتى][3] . لا يكون إلّاذلك .

٢ / ٥٥٢

ومن قال فى(أُرْوِيّة):إنّها فُعْلِيّة قال فى أَرْوَى: أُرَيّا . ليس غَيْرُ ؛ لأَنّ أروى عنده على هذا القول (فَعْلى) .

ومن جعل أَرْوى(أَفْعَل) لم يقل إلّا أُرَىٌّ فاعلم ؛ فيحذف ياء لاجتماع الياءات . ومن قال فى أَسْود : أُسَيْوِد على المجاز قال : أُرَيْوِ فاعلم[4]. فهذا مَجْرَى هذا الباب .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٢ « باب تحقير بنات الياء والواو اللاتى لاماتهن ياءات وواوات .

اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فان تحقيره يكون على مثال فعيل ويجرى على وجوه العربية ، لأن كل ياء أو واو كانت لاما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل وتكون ياء التصغير مد غمة ، لأنهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن وذلك قولك فى قفا : قفى وفى فتى : فتى وفى جرو : جرى وفى ظبى : ظبى » .

وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٩٤

(٢) العرواء : الحمى .

(٣) تصحيح السيرافى وفى الأصل : عريا من غير همزة .

(٤) ذكر المبرد فى الموضعين وزن أروى وأروية عند سيبويه والأخفش وبين ما يترتب على هذا الخلاف فى التصغير ولم يرجح رأيا على آخر .

وفى اللسان نقل عن ابن سيده بأن المبرد يرى أن وزن أروى فعلى ثم يبطله فقال :

« قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعل ؛ لكون أروية أفعولة » .

هذا باب

ما يسمَّى به من الجماعة

اعلم أنَّك إذا سمَّيت رجلًا بمساجد ، ثمّ أردت تحقيره قلت : مُسَيْجِد ، فحذفت الألف الزائدة ، / لأنَّك لاتصغِّر شيئا على خمسة أحرف . فإن عوّضت قلت : مُسيْجيد . ٢/٥٥٣

فإن سمّيت بمفاتيح قلت : مُفَيْتِيح ، فتَحذف الزائدة الثالثة ، وتُقِرّ الياء ؛ لأنَّها رابعة فى الاسم .

فإن سمَّيت قبائل أو رسائل قلت : قُبَيْئِل ، ورُسَيْئِل فى قول جميع النحويِّين إلَّا يونس ابن حبيب[1] ، فإنَّه كان يقول : قُبَيِّل ، ورُسَيِّل . وذلك ردىء فى القياس .

أمَّا النحويّون فأقرّوا الهمزة ، وحذفوا الألف ، لأنَّ الهمزة متحرّكة والألف ساكنة . والمتحرّك حرف حىّ ، وهو فى مواضع الملحِقة بالأُصول ؛ ألا ترى أنَّ الهمزة من قبائل فى موضع الفاء من عُذافر[2] ، والألف لا تقع من هذا البناء فى موضعها إلَّا زائدةً . فكانت أحق بالحذف .

وأمَّا يونس فكان يقول : لمَّا كانتا زائدتين كانت التى هى أقرب إلى الطرَف أولى بالحذف وليس هذا القول بشىء لما ذكرت لك .

فأمَّا تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلَّا قُبيِّلات ، ورُسيِّلات ؛ / لأنَّك إنَّما حقَّرت الواحد نحو : قبيلة ورسالة ، ثمّ جمعته جمْع أدنى العدد . وقد مضى القول فى هذا[3] . ٢/٥٥٤

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت رجلا إسمه قبائل قلت : قبيئل وإن شئت قلت : قبيئيل عوضا مما حذف والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء للمد وإنما هى بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهى فى ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر وهذا قول الخليل وأما يونس فيقول قبيل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قراسية وياء عفارية وقول الخليل أحسن ، كما أن عفيرية أحسن » .

(٢) العذافر : الأسد والعظيم الشديد من الإبل والأنثى عذافرة .

(٣) أنظر ص ٢٧٩ من هذا الجزء .

هذا باب

تحقير الأسماء المبهمة

اعلم أنّ هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها فى معناها ، وكثيرٍ من لفظها ، وقد تقدّم قولنا فيها . وإنّما نذكر منه بعضًا استغناء بما مضى[1] .

فمن مخالفتها فى المعنى وقوعُها على كلّ ما أومأْت إليه ، وأمّا مخالفتها فى اللفظ فأن يكون الاسم منها على حرفين أحدُهما حرفُ لين : نحو : ذا ، وتا .

فإذا صُغِّرت هذه الأسماءُ خُولف بها جهةُ التصغير ، فتُرِكتْ أوائلُها على حالها[2] ، وأُلحقت ياءُ التصغير لأنّها علامة ، فلا يُعرَّى المصغّر منها . ولو عُرِّى منها لم يكن على التصغير دليل . وأُلحقت ألفٌ فى آخرها تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمّةُ / فى غير المبهمة ؛ ألا ترى أنّ كلّ اسم تصغّره من غير المبهمة تضمّ أوّله ؛ نحو : فُليس ، ودُريهم ، ودُنينير ؟

٢ / ٥٥٤

وذلك قولك فى تصغير (ذا): ذَيّا ، فإن ألحقت التنبيه قلت: هاذيّا. وفى تصغير (ذاك): ذَيّاك ، فإن ألحقت التنبيه فقلت : هاذاك ـ قلت : هاذيّاك .

فإن قال قائل : ما بال ياء التصغير لحِقَتْ ثانيةً ، وإنّما حقُّها أن تلحق ثالثةً ؟

قيل :إنّما لحِقَتْ ثالثةً ، ولكنّك حذفت ياء لاجتماع الياءات،فصارت ياءُ التصغير ثانيةً .

---

(١) الحديث عن أسماء الإشارة سيأتى فى الجزء الثالث .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٩ « باب تحقير الأسماء المبهمة » .

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأنها لها نحوا فى الكلام ليس لغيرها . فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك فى هذا : هذيا وذاك : ذياك وفى الأولى : أليا وإنما ألحقوا هذه الألفات فى أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك . قلت : فما بال ياء التصغير ثانية فى ذا حين حقرت ؟ قال : هى فى الأصل ثالثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من ذييا وأما (تيا) فإنما هى تحقير (تا) وقد استعمل ذلك فى الكلام » .

وكان الأَصل : ذَيَيًا إذا قلت (ذا) ، فالأَلف بدل من ياء، ولا يكون اسم على حرفين فى الأَصل فقد ذهبت ياءُ أخرى .

فإن حقّرت (ذِهِ) أَو (ذِى) قلت : تَيًّا . وإنّما منعك أَن تقول : ذَيًّا كراهةُ التباس المذكَّر بالمؤنَّث[1] ، فقلت : تيًّا ؛ لأَنَّك تقول : (تا) فى معنى (ذه) ، وتِى . كما تقول : ذى . فصغَّرت (تا) لئلَّا يقعَ لبْس ، فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أَو (ذى) على لفظها . قال الشاعر :

/ وَخَبَّرْتُمَانِى أَنَّمَا المَـوْتُ بِالْقُرَى ... فَـكَيفَ وهاتا هَضْبَـةٌ وقَلِيبُ[2]

٢/٥٥٦

ويروى : روضة وكثيب ، أى وهذه . وقال عِمْرَان بن حِطَّان :

ولَيْسَ لعيْشِنا هــذا مَهاهٌ ... وليست دارنا هــاتا بــدار[3]

فإن حقّرت (ذَاك) قلت : ذَيَّاك . فإن حقّرت (ذلك) قلت : ذَيَّالِكَ .

وإن حقّرت (أُولئك) قلت : أُولَيَّائك .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٠ « وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه ، فيلتبس الأمر .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٣٩ على أنه هاتا بمعنى هذه .

الهضبة : الجبل . وأراد بالقليب القبر وأصله البئر كأنه حذر من وباء الأمصار وهى القرى فخرج إلى البادية فرأى قبرا فعلم أن الموت لا منجى منه فقال هذا منكرا على من حذره الإقامة فى القرى .

والبيت لكعب الغنوى فى رثاء أخيه أبى المغوار والقصيدة فى الأصمعيات ص ٩٧ – ١٠٠ وجمهرة أشعار العرب ، ص ٢٧٤ – ٢٧٩ وأمالى القالى جـ ١ ص ١٤٨ – ١٥١ والسمط ص ٧٧١ والخزانة جـ ٤ ص ٣٧٠ – ٣٧٥

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً جـ ٢ ص ١٣٩ كالبيت السابق .

المهاة : الصفاء والرقة وقال الأعلم هو بالهاء وروايته بالتاء تصحيف وقال السيوطى ص ٣١٣ مهاه وزنها فعال ولامها هاء أى صفاء ورونق ومنظر جميل يقال : وجه له مهاه هذا قول النحويين وقال الأصمعى : مهاة بالتاء بوزن فعلة كحصاة والمهاة : البلق والبقرة الوحشية وقيل انه أيضاً بمعنى الصفاء والرونق وفى اللسان : قال ابن برى : الأصمعى يرويه مهاة وهو مقلوب من الماء .

وقال فى الكامل جـ ٧ ص ١٧ : « وقال أبو العباس : النحويون يثبتون الهاء فى الوصل فيقولون : مهاه وتقديره فعال ومعناه اللمع والبهاء يقال : وجه له مهاه يا فتى والأصمعى يقول : مهاة تقديرها حصاة يجعل الهاء زائدة وتقديرها فى قوله فعلة والمهاة : البلورة والبقرة الوحشية » .

وسيأتى مرة أخرى فى الجزء الرابع وانظر رغبة الأمل جـ ٧ ص ١٧ ففيها بقية الشعر .

والبيت لعمران بن حطان الخارجى .

وإن حقَّرت أولى المقصور قلت : أُوليًّا يا فتى .

وإن حقَّرت هؤلاء الممدود قلت : هاؤليّائك[1] .

وإن حقَّرت هؤلاء المقصور قلت : هاؤليًّا يا فتى .

وإنّما زدت الألف قبل آخرها لئلّا يتحوّل الممدود عن لفظه فقلبوا لذلك . وكان حقيقتها هؤلّيا ؛ لأنَّ ألاء فى وزن غراب. وتحقير غراب غرنّب. وتحقير أولى لو كان غير مبهم أولَيّ فاعلم. فإن زدت الألف أوليّاء[2] .

وتقول فى تحقير الذى : اللَّذَيّا ، وفى / تحقير التى : اللَّتَيّا . قال الشاعر :

٢ / ٥٥٧

بَعْـدَ اللَّتَيّا واللُّتَيّـا والتى   إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ[3]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٠ «وأما من مد أولاء فيقول : أولياء وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء كما فعلوا ذلك فى آخر (ذا) وأوله» .

(٢) فى عبارة المقتضب سقط ونستطيع أن نتعرفه من كلام ابن سيده فى المخصص فقد وفاه حقه من الشرح قال فى ، جـ ١٤ ص ١٠٤ — ١٠٥ :

«فقال أبو العباس المبرد أدخلوا الألف التى تزاد فى تصغير المبهم قبل آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها فى آخر المصغر لوقع اللبس بين أولى المقصورة الذى تقديره هذى وتصغيره أوليا يا فتى وذلك أنهم إذا صغروا الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ويقلبوا الألف التى قبل الهمزة ويكسروها فتنقلب الهمزة ياء فتصير أوليي كما تقول فى غراب : غريب ثم تحذف إحدى الياءات كما حذف من تصغير عطاء ثم تدخل الألف فتصير أوليا على لفظ المقصور فترك هذا وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشددة والياء المنقلبة إلى الهمزة فصار أولياء لأن ألاء وزنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التى تدخل فى تصغير المبهم طرفا صارت فعالى وإذا صغرت سقطت الألف لأنها خامسة كما تسقط فى حبارى وإذا قدمناها صارت رابعة ولم تسقط لأن ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعه من حروف المد واللين لم يسقط ومما يحتج به لأبى العباس أنه إذا أدخلت الألف قبل آخره صارت بمنزلة حمراء لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهمزة للطرف وحمراء إذا صغر لم يحذف منه شىء» .

وانظر كلام المبرد فى نقده لكتاب سيبويه الذى سيأتى فيما بعد .

(٣) استشهد سيبويه جـ ١ ص ٣٧٦ على حذف الصلة اختصارا لعلم السامع واقتصر على الشطر الأول واستشهد به جـ ٢ ص ١٤٠ على تصغير التى على التيا .

وفى أمالى الشجرى جـ ١ ص ٢٤ «أنشد أبو العباس محمد بن يزيد فى المقتضب» :

بعـد التيـا والتيـا والتى   إذا علتهـا أنفـس تردت

لم يأت للموصولين الأولين بصلة لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد» .

ولو حقّرت (اللائى) لقلت فى قول سيبويه : اللُّتَيّات[1]. تصغّر (التى) ، وتجمعها ؛ كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذى يحقّر واحده .

وكان الأخفش يقول : اللُّوَيّا ؛ لأنه ليس جَمْعَ (التى) على لفظها ، فإنّما هو اسم للجمع ؛ كقولك : قوم ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس .

* * *

واعلم أنّك إذا ثنّيت أو جمعت شيئا من هذه الأسماء - لم تُلحقه ألفا فى آخره ؛ من أجل الزيادة التى لحقته ، وذلك قولك فى تصغير اللذان : اللذيّان ، وفى الذين : اللذيّين . ومن قال : اللذون قال : اللذيّون[2] .

وكان الأخفش يقول : اللذيّيْن . يذهب إلى أنّ الزيادة كانت فى الواحد ، ثمّ ذهبت لمّا جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُصْطَفَيْن . وليس هذا القول بمرضىّ ؛ لأنّ زيادة / التثنية والجمع ملحَقة .

٢ / ٥٥٨

* * *

واعلم أنّ (مَنْ) و (ما) ، و (أيّا) لا يُحقّرن[3] ؛ كما لا تُحقّر الحروف التى دخلن عليها . وكذلك (كم) ، و (كيفَ) ، و (أيْنَ) لا يُحقّرن لما ذكرت لك ، وكذلك (متى) ، وهنّ كلّهن أسماء .

= وقال البغدادى بعد أن نقل كلام ابن الشجرى : « أراد التيا والتى تأتى على النفوس لأن تأنيث التيا والتى ههنا إنما هو لتأنيث الداهية .

وتردت : تفعلت من الردى مصدر ردى يردى : إذا هلك . أو من التردى الذى هو السقوط من علو » .

الخزانة ج ٢ ص ٥٦٠ نسب الرجز فى سيبويه للعجاج والأرجوزة فى ديوانه ص ٥ - ٧ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واللائى لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات فلما استغنوا عنه صار مسقطا » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وإذا ثنيت حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف ذا وتا لكثرتها فى الكلام إذا ثنيت . . وكذلك اللذيا إذا قلت اللذيون والتى إذا قلت : اللتيات والتثنية إذا قلت اللذيان واللتيان وذيان » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « ولا تحقر (من) ولا (أى) إذا صارا بمنزلة الذى لأنهما من حروف الاستفهام . . . فـ (من) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذى) لأنه إنما يريد به معنى (الذى) وقد استغنى عنه بتحقير (الذى) » . =

و (كُلٌّ) لا يُحقَّر ؛ لأنَّه عموم فليس للتحقير فيه معنى ؛ لأنَّ (كُلاًّ) إنَّما أُكثِّر به .
وكذلك (كِلَا) . وكلُّ ما كان من هذا النحو مِمَّا لم نذكره فهذه سبيله، فأَجْرِه على هذا الباب .

= تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه طرفا من تصغير المبهمات فقال ص ٢٧٦ :
ومن ذلك قوله فى باب تحقير المبهمة ذكر أن الألف تلحق فى أواخرها .

« قال محمد : وليس كما وصف ، ولكن الألف تلحق فى أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فما لحقته الألف قبل : أولاء فيمن مد الياء .

وتصغيره لو زدتها فى آخر الياء فتدغم ياء التصغير فى ألف ألاء ثم تأتى بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تخلف خامسة من نحو حنبطى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال التصغير وأرادوا أن يسلم آخره على الكسر .

وقال فى هذا الباب : لا يصغر اللاتى لاستغنائهم بتصغير التى وجمعها فى قولهم : اللتيات وكان الأخفش يقول فى تصغير (اللاتى) اللويا (وفى) اللاتى اللويتا وهو القياس » .

* * *

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

« قال أحمد : فى هذه المسأله أربعة أجوبة :

منها : أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إلزامه صحيحا ، وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يجعل الكلام عاما وان شذ الحرف ، فهذا وجه .

والثانى : أنه ليس الأمر على ما حكاه عنه البتة وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاما فى أوائل الأسماء المبهمة لا فى أواخرها فزعم أن أوائلها لا تتغير ثم ذكر الأسماء التى تلحق أواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر وإذا قرىء نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر وأنها حكاية ظن .

والوجه الثالث : ان هذه الألف لما كانت تلحق آخر أولى المقصورة وصار موضعا لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت أولياك ألحقوها أيضاً هذه الهمزة فى المد كما ألحقوها الكاف وكانت الألف كأنها فى الطرف .

والوجه الرابع ، وهو الذى أختاره : أن تكون الهمزة هى ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت فى ألف ألاء فلما انقلبت الألف ياء صارت الهمزة ألفا وأدخلت عليها ألف التحقير فهمزت لاجتماع ألفين .

وأما قوله : كان ينبغى أن يكون على قياسه أولياء ، فخطأ : لأن الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفا .

وأما ما حكاه عن الأخفش إنما أجازه قياسا لا سماعا وسيبويه يذكر أن العرب استغنت فيه باللتيات ولم يسمع فى كلامها تحقيرا فى هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه » .

أنظر الإنتصار ص ٢٧٦ – ٢٧٩ .

* * *

فى شرح الشافية للرضى ج ١ ص ٣٨٧ : الزجاج يزيد ألف العوض فى آخر أولاء كما فى أخواته لكنه يقدر همزة أولاء فى الأصل ألفا ولا دليل عليه .

هذا باب

أسماء الجَمع التى ليس لها واحد من لفظها[1]

اعلم أنّ مَجْراها فى التحقير مَجْرى الواحد ؛ لأنّها وُضِعَتْ أسماء ، كلٌّ اسم منها لجماعة ، كما أنّك إذا قلت : جماعة – فإنّما هو اسم مفرد وإن كان المسمّى به جمعًا .

وكذلك لو سميت رجلًا بمسلمين لكان اسمًا مجموعًا وإن وقع على واحد . كما قالوا : كِلاب بن ربيعة ، والضِّباب / بن كِلاب ، وكذلك أنْمار ، وكذلك يَحابِر : إنّما هو جمع اليَحْبُور وهو طائر[2] .

٢ / ٥٥٩

وتلك الأسماءُ : نَفَر ، وقوم ، ورهط ، وبشَر . تقول : بُشَيْر ، وقُوَيْم ، ورُهَيْط .

فإن كان اسمًا لجمع غير الآدميّين لم يكن إلّا مؤنّثًا ؛ وقد مضت العلّة فى ذلك . وذلك قولك : غنم ، وإبل . تقول : غُنَيْمَة ، وأُبَيْلَة[3] ، وكذلك نِسْوة[4] ، تقول : نُسَيّة ؛ لأنّ (نِسْوة) من امرأة بمنزلة نفر من رجل . فعلى هذا فأَجْرِ هذا الباب .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٢ « باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع . . . وذلك قولك فى قوم : قويم ، وفى رجل (بسكون الجيم) : رجيل ، وكذلك النفر والرهط والنسوة وإن عنى بها أدنى العدد وكذلك الرجلة والصحبة هما بمنزلة النسوة » .

(٢) وانظر نسب يحابر وغيرها فى جمهرة الأنساب ص ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٠٦ – ٤٠٧ وفى الاشتقاق ص ٤١٢ : يحابر جمع يحبورة وهو ضرب من الطير .

(٣) سيتحدث عن ذلك فى الجزء الثالث ص ٣٠٧ من الأصل وانظر ص ١٨٦ من هذا الجزء .

(٤) النسوة اسم جمع عند سيبويه أيضا قال فى ج ٢ ص ٨٩ : « وليس نسوة بجمع كسر له الواحد » وانظر ص ١٤٢ منه .

وقال أبو حيان : هو جمع تكسير للقلة (البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩) .

هذا باب

التصغير الذى يسمّيه النحويُون تصغيرَ الترخيم[1]

وهوأن تصغّر الاسم على حذف الزوائد التى فيه . فإن لم تكن فيه زائدة صغّرته بكماله ؛ وذلك قولك فى حارث : حُرَيث ، وفى محمّد : حُمَيْد ، وكذلك أحمد، وفى تصغير سُرْحُوب[2]. سُرَيْحب ؛ لأنّ الواو فيه زائدة . وكذلك او حقّرت عجوزًا لقلت : عُجَيْزة ؛ لأنّك إذا حذفت الواو بقيت على ثلاثة أحرف / فسمّيت بها المؤنّث ، والمؤنّث إذا كان اسمًا علما على ثلاثة أحرف لحِقته الهاءُ فى التصغير كما ذكرت لك . وذلك قولك فى هند : هُنَيْدَة ، وفى شمْس : شُمَيسة .

٢/٥٦٠

فإن لم تسمّ بعجوز ، وتركتها نعتًا قلت : عُجَيْز . كما تقول فى (خَلَق) إذا نعتّ به المؤنّث : خُلَيْق .

تمّ التصغير

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣٤ « باب الترخيم فى التصغير » .
اعلم أن كل شيء زيد فى بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه فى التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف . . وذلك قولك فى حارث حريث وفى أسود سويد . وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً فى ضفندد ضفيد . وفى مقعنسس قعيس، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة . وبنات الأربعة فى الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه » .

(٢) السرحوب : الطويل .

هذا باب

الحروف التى تكون استفهاماً وخبَراً
وسنذكرها مفسرةً فى أبوابها إن شاء الله

هذا باب

(أىّ) مضافةً ومفردةً فى الاستفهام

اعلم أنّ (أيًّا) تقع على شىء هى بعضُه ، لا تكون إلّا على ذلك فى الاستفهام . وذلك قولك: أىُّ إخوتِك زيدٌ ؟ فقد علمت أنّ زيدًا أحدُها ، ولم تَدْر أيُّهما هو . وتقول : أىُّ زَيدٍ أَحْسَنُ ؟ فيكون الجواب : رأسُه أم رِجْلُه أم يدُه / ، وما أشبه ذلك .

٢
٥٦١

واعلم أنّ كلّ ما وقعت عليه أىّ (فتفسيره بألف الاستفهام و (أم) ، لا تكون إلّا على ذلك ؛ لأنّك إذا قلت : أزيد فى الدار(أم) عمرو ؟ فَعبارته : أيُّهما فى الدار ؟ ولو قلت : هل زيد منطلق ؟ أو : مَنْ زيدٌ ؟ أو : ما زيدٌ ؟ لم يكن لأىّ ها هنا مَدْخَل ؛ فـ(ـأىٌّ) واقعة على كلّ جماعة ممّا كانت إذا كانت (أىٌّ) بعضًا لها .

* * *

واعلم أنّ حروف الاستفهام مختلفة المعانى ، مستوية فى المسألة . وسنذكر من مسائل (أىّ) ما يوضِّح لك جُمْلته إن شاء الله .

تقول : أىُّ أصحابِك زيدٌ ضربه ؟ ، فالتقدير: أىُّ أصحابك واحد ضربه زيد؟ [١] ؛ لأنّ قولك : (زيد ضربه) فى موضع النعت . وإن شئت كان قولك : «زيد ضربه» خبرًا لأىّ ، وهو أوضح وأحسن فى العربيّة .

---

(١) فيه حذف الموصوف بالجملة من غير شرطه .

ولو قلت : أيُّ الرجلَين هندٌ ضاربُها أبوها ، لم يكن كلامًا ؛ لأنَّ (أيًّا) ابتداءٌ ولم تأتِ له بخبر .

٢/٥٦٢ فإن قلت : « هند / ضاربها أبوها » في موضع خبره لم يجز ؛ لأنَّ الخبر إذا كان غير الابتداء فلابدَّ من راجع إليه .

واو قلت : أيُّ مَنْ في الدار إنْ يأتيا نأتِه ، كان جيّدا[1]. كأنَّك قلت : أيّ القوم إنْ يأتِنَا نأتِه ؛ لأنَّ « مَنْ » تكون جمعا على لفظ الواحد وكذلك الاثنان. قال الله عزَّ وجلَّ : (وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)[2] وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)[3] وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ)[4] فحمل على اللفظ . وقال : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[5] فحمل مرّة على اللفظ ، ومرّة على المعنى . وقال الشاعر ، فحمل على المعنى :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي   نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[6]

فهذا مجازُ هذه الحروف .

---

(١) في سيبويه جـ ١ ص ٤٠٠ « وتقول في شيء منه (أي من أن يأتنا نعطه ونكرمه) فهذا إن جعلته استفهاما فإعرابه الرفع ، فهو كلام صحيح من قبل أن (ان يأتنا نعطه) صلة لمن ، فكمل إسما . ألا ترى أنك تقول : (من ان يأتنا نعطه بنو فلان) كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أيا إليه فكأنك قلت : أي القوم نكرمه وأيهم نكرمه . فإن لم تدخل الهاء في نكرم نصبت كأنك قلت أيهم نكرم . فإن جعلت الكلام خبرا فهو محال لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر أيهم نكرم » . وفي المطبوعة : نكرمه والبصريون يمنعون حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقراءة (وكل وعد الله الحسنى) .

(٢) الأنعام : ٢٥

(٣) يونس : ٤٢ وفي سيبويه جـ ١ ص ٤٠٤ : « باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت إثنين . . فمن ذلك قوله عز وجل (ومنهم من يستمعون إليك) » .

(٤) يونس : ٤٠

(٥) البقرة : ١١٢

(٦) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٠٤ على تثنية يصطحبان حملا على مراعاة معنى (من) لأنها كناية عن إثنين . وصف أنه أوقد نارا ، وطرقه الذئب ، فدعاه إلى العشاء والصحبة .

فأمّا «مَنْ» فإنَّهُ لا يُعنى بها فى خبرٍ ولا استفهام ولا جزاء إلّا ما يعقل . لا تقول فى جواب مَنْ عندك؟ :فرسٌ ولا متاع ، إنّما تقول : زيدٌ أو/ هند . قال الله عزَّ وجلَّ : «(فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ)[1] وقال- عزَّ وجلَّ- يعنى الملائكة : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)[2] وقال جلَّ اسمه : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِى السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ)[3] . ٢/٥٦٣

* * *

فأمّا «ما» فتكون لذوات غير الآدميّين ، ولنعوت الآدميّين . إذا قال : ما عندك ؟ قلت : فرسٌ ، أو بعيرٌ ، أو متاع أو نحو ذالك . ولا يكون جوابه زيدٌ ولا عمرو . ولكن يجوز أن يقول : ما زيدٌ ؟ فتقول : طويلٌ أو قصير أو عاقل أو جاهل .

فإن جعلت الصفة فى موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على ما يعقل .

ومن كلام العرب : سبحان ما سبَّح الرعدُ بحمده ، وسبحان ما سخَّركُنَّ لنا[4]

وقال عزَّ وجلَّ :(وَالسَّمَاءِ وما بَنَاها) . فقال قوم : معناه : ومَنْ بناها . وقال آخرون : إنّما هو : والسماء وبنائِها . كما تقول : بلغنى ما صنعت ،أىّ صنيعُك ؛ لأنَّ (ما) إذا وُصِلَتْ بالفعل كانت مصدرًا .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) قال قوم : معناه : أو مِلْك أيمانهم . وقال آخرون : بل هو : أو مَنْ[5] .

/ فأمّا (أىّ) و(الذى) فعامّتان ، تقعان على كلِّ شىء على ماشرحته لك فى (أىّ) خاصّةً . ٢/٥٦٤

= فصل بين الصلة والموصول بالنداء وهو فصل جائز . وقال الأعلم : يصح أن تكون (من) نكرة موصوفة . «لا تخوننى» : قال البطليوسى : جملة حالية . وقال غيره : هى جواب القسم الذى تضمنه «عاهدتنى» .
والبيت للفرزدق من قصيدة فى ديوانه ص ٨٧٠ – ٨٧٢
وانظر العينى ج ١ ص ٤٦١ والسيوطى ص ١٨٢ وسيعيد ذكره المبرد فى الجزء الثالث .

(١) الكهف : ١١٠
(٢) الأنبياء : ١٩
(٣) الملك : ١٦
(٤) أنظر ابن يعيش ج ٤ ص ٥ – ٦ فقد ردد هذا الحديث وذكر شواهده كما هنا .
(٥) تقدم هذا الحديث والآيات فى الجزء الأول ص ٤١ – ٤٢ ، ٤٨ والجزء الثانى ص ٥٢

هذا باب

مسائل (أىّ) فى الاستفهام

تقول : أىُّ مَنْ إن يأتِنا يأتِهِ عبدُ الله . فالتقدير : أىّ الذين إن يأتونا يأتهم عبدُالله.

ولو قلت : أىّ مَنْ إنْ يأتِ زيدًا قائمًا يوم الجمعة أخوك – لم يجز ؛ لأنّك لم تأتِ للجزاء بجواب . ولكن او قلت : أىّ مَنْ إنْ يأتِهِ مَنْ إن يأتِنا نُعطه يأتِ صاحبُك[1] – كان الكلام جيّداً ، وكانت (أىّ) مرفوعةً بالابتداء . وتأويل هذا : أىّ الذين إن يأتهم مَنْ يأتنا نعطه يأتِ صاحبُك . فقولك : «يأتِ» جواب الجزاء الأوّل ، و«صاحبك» ؛ خبر الابتداء . وتقدير هذا بلا صلة : أىّ الذين إنّ يأتهم زيد يأتِ صاحبُك ؛ لأنّ «مَنْ» الثانية وصلتَها فى موضع زيد .

٢/٥٦٥ / ولو قلت : أىَّ مَنْ إن يأتِه مَنْ إن يأتِك تأتِهِ تكرمْه نأْتى – كان إعراب (أىّ) النصب ، وكان التقدير : أيّهم نأْتى .

واعلم أنّ(أيّا) مضافةً ومفردةً فى الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواءٌ ؛ لأنّ المعنى واحد ؛ كما أنّ زيدا وزيدَ مناةٍ سواءٌ فى الاحتياج والاستغناء[2] ؛ لأنّ المعنى التسمية والإبانة عن الشخوص .

ولو قلت : أىُّ الثلاثة صاحباك – كان جيّدا ؛ لأنّ المعنى : أزيد وعمرو ؟ أَمْ عمر وخالد. أم زيد وخالد ؟ .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٠ – ٤٠١ « وتقول : أى من إن يأته من إن يأتنا نعطه يعطه تأت يكرمك وذاك أن (من) الثانية صلتها ان يأتنا نعطه فصار بمنزلة زيد فكأنك قلت : أى من ان يأته زيد يعطه تأت يكرمك فصار إن يأته زيد يعطه صلة لـ (من) الأولى فكأنك قلت : أيهم تأت يكرمك فجميع ما جاز وحسن فى أيهم ها هنا جاز فى أى من إن يأته من إن يأتنا نعطه يعطه لأنه بمنزلة أيهم » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٩٧ « واعلم أن (أيا (مضافاً وغير مضاف بمنزلة (من) ، ألا ترى انك تقول : أى أفضل وأى القوم أفضل فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى (من) كما إن زيدا وزيد مناة يجريان مجرى عمرو ، فحال المضاف فى الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد » .

ولو قلت : أيُّ الثلاثةِ ضربا‌ها ـ كان فاسدًا ؛ لأنَّك إذا قلت : «ضربا» لم يصلُح أن يوصل فعلهما إلّا إلى واحد ، وإلّا زدت فى العدد .

ولو قلت : أىّ الثلاثة ضربا عمرا ؟ وعمرو غير الثلاثة ـ لم يكن فى إجازته شكٌّ . فإن كان عمرو أحدَ الثلاثة لم يجز . وذاك إن كنت تعرف عمرًا ؛ لأنَّه قد خرج من المسألة . فإنّما ينبغى أن تقول : أىّ الرجلين ؟ فإن كنت لا تعرف عمرًا ، إلّا أنَّك تعلم أنَّه من الثلاثة ـ فالقصّة فيه كالقصّة فيما قبله ؛ لأنَّك إنَّما تسأل عن أحد اثنين ، وتحتاج إلى أن تعرف عمرا.

ولو قلت : أىّ الثلاثة أحدهما عمرو ؟ كان عند بعض النحويّين جائزًا ،وليس يجوز عندى لما أشرحه لك ؛ وذلك أنَّك إذا قلت : أىّ الرجال أحدهما عمرو ، والرجالُ زيدٌ وعمرٌو وخالد ـ فكأنَّك قلت : أهذا وهذا ؟ تعنى زيدًا وخالدًا ، أم هذا وهذا ؟ تعنى عمرا وخالدا . فليس فى هذا بيان لتخليص خالدٍ إذا كان مع عمرو من زيدٍ ؛ لأنَّ قصّتهما فيه واحدة ، ولا فيه دليل على عمرو بعينه . وليس معنى (أىّ) إلّا التبيين ، ولا تبيينَ فى هذا .

ومن أجازه قال : قد وقع فيه ضربٌ من التبيين ؛ لأنَّا نعلم أنَّ الثالث المخلّف ليس بعمرو. فيقال له : (أىّ) إنَّما خبرها هو المطلوبُ تفسيرُه ، والذى بينتْ أنَّه ليس بعمرو ليس منهما .

وتقول : أىُّ إخوانِك زيدٌ عمرو خالدٌ يكلّمه فيه عنده ؟ كما تقول : أخوك زيد عمرو خالد يكلّمه فيه عنده ، لأنَّه ابتداءٌ بعد ابتداء .

ولو قلت : أىُّ الذين فى الدار هندٌ ضاربتهم؟ جاز أن تكون اقتطعت بأىّ جماعة من جماعة والوجه ضاربته . وليس الحمل / على المعنى ببعيد ، بل هو وجهٌ جيّد . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ[1]) وقال : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْدًا[2]) فهذا على اللفظ ، والأوّل على المعنى .

٢ / ٥٦٦

---

(١) النمل : ٨٧ ـ تكلم سيبويه عن (كل) فى جملة مواضع ، فقال فى جـ ١ ص ٢٧٤ : « قومك كلهم ذاهب » . وقال فى ص ٣٠١ : « من أم كلهم صالح » .
وذكر هذه الآية فى جـ ١ ص ٢٧٣ ، ٣٠١

(٢) مريم : ٩٥

ولو قلت : أىٌّ مَنْ فى الدار يكرِمُك ؟ كان جيّدا ؛ لأنَّ المعنى : أىّ القوم يكرمُك ؟

ولو قلت : أىّ مَنْ فى الدار يكرِمْك تكرمْه ، فإن شئت جعلت (يكرمك) الأُولى من الصلة ، فكان المعنى : أىّ من يكرمك فى الدار ، فيكون الإكرام وقع لك فى الدار . وإن شئت كان فى الصلة ، وإن شئت أخرجته من الصلة ، وجعلته خبرًا ، وجعلت (تكرمه) حالا . هذا فى الرفع وإن شئت جزمتهما ، وإن شئت جعلت (أىّ) جزاء ، وإن شئت رفعت الأوّل ،وجزمت الثانى ، وجعلت (أيًّا) استفهامًا . فأمّا (مَنْ) فى هذا الموضع فهى بمنزلة الذى ، و «فى الدار» صلتها . فكأنّك قلت : أىّ القوم تكرمْه يكرمْك إذا كان جزاءً ، وتكرمُه يكرِمُك إذا كانت استفهاما .

وتقول : أيًّا تضرب ؟ وتقول : أىٌّ تضربه ؟ ؛ كما تقول : زيدٌ تضربه .

فإن قال قائل : فما بالُ النصب لا يختار هاهنا كقولك/ : أزيدا تضربه ؟ لأنّه استفهام [٢ / ٥٦٧]

فإنَّ الجواب فى ذلك : : أنَّ (أيًّا) هى الاسم ،وهى حرفُ الاستفهام ، فلا يكون قبلها ضمير. وذلك قولك : أزيدًا ضربته ، إنّما أوقعت الضمير بعد ألف الاستفهام ، فنصبت زيدًا .

ولكن لو اجتمع بعدها اسم وفعل كان المختار فيها تقديمَ الفعل . فإن قدّمت الاسم كان على فعل مضمر . وذلك قولك : أيُّهم أخاه تضربه. ولو قلت : أيّهم يضرب أخاه كان على قولك : زيدا تضربه .

ولو قلت : أيُّهم زيدًا ضاربُه ـ إذا كان (زيد) مفعولا ـ كان النصبُ فى زيد الوجْهَ إذا لم يكن (ضارب) فى معنى الماضى .

فإن رفعت على قول من قال : أزيدٌ أنت ضاربُه[1] قلت : أيُّهم زيد ضاربه هو . وإن شئت جعلت (ضاربه) خبرًا لزيد فكان (هو) إظهار الفاعل ، لأنَّ الفعل جرى على غير صاحبه . وإن شئت جعلت (هو) مقدّما ومؤخّرا على قولك : هو ضاربه أو ضاربه هو كان حسنا جميلا .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٥٥ « باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل . . . وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربه ، وأزيدا أنت ضارب له ، وأعمرا أنت مكرم أخاه ، وأزيدا أنت نازل عليه . . . » .

وتقول : أيُّهم أمةُ الله / المتكلِّم فيها هو . لا يكون فى « أمة الله » إلّا الرفع ، لأنَّ الفعل فى الصلة ، فلا يجوز أن تضمر إلّا على جهة ما ظهر .

٢ / ٥٦٨

وتقول : أىَّ يومٍ سار زيدٌ إلى عمرو ؟ كأنَّك قلت : أيومَ الجمعة سار زيد إلى عمرو ؟

فإن قلت : أىُّ يوم سار فيه زيد إلى عمرو – رفعتَ ، إلَّا فى قول من قال : يومَ الجمعة سرت فيه .

وتقول : أىُّ أصحابِك مَنْ إنْ يأتِنا مَنْ يضربُه أخوه يكرمْه ؛ لأنَّك جعلت الجزاء خبرا عن أىّ[1] .

ولو قلت : أىُّ مَنْ يأتِنى آتِه – كان محالاً ؛ لأنَّك إذا أضفت (أيًا) إلى(مَنْ) لم تكن (مَنْ) إلّا بمنزلة (الذى) . فإن قلت : أجعل (أيًا) استفهامًا ، وأجعل (مَنْ) جزاءً – فقد أحلْت؛

---

(١) ظاهر كلام المبرد هنا ان (من) شرطية فى قوله : من إن يأتنا . . والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام ومقتضى هذا ألا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط .

ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين . .) « أما » نائبة فيه عن أداة الشرط وفعلها .

عرض سيبويه للحديث عن صدارة أدوات الشرط فى جـ ١ ص ٤٤٠ – ٤٤٢ فقال لا تقع بعد إذ ولا بعد النواسخ ولا بعد (ما) النافية وأجاز وقوعها بعد إذا الفجائية وبعد لكن المخففة .

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه وافقه على أن إن وكان وليس وما الحجازية وجميع العوامل لا تدخل على أدوات الشرط وخالفه فى ما التميمية فأجاز وقوع أدوات الشرط بعدها لأنها لا تغيرها عن حالها كما لم تغير الابتداء والخبر وخالفه أيضاً فى(إذ) فقال : يجوز أن تقول فى الاختيار : أتذكر إذ من يأتنا نأته كما أجاز وقوع أدوات الشرط بعد هل ، ورد عليه ابن ولاد فى هذا .

ويبدو لى أن ما ذكره المبرد هنا من جعل (من) شرطية فى قوله : من إن يأتنا من قبيل الوهم فقد تقدم له أن جعل (من) شرطية فى مثل هذا الأسلوب فقد قال فى ص ٣٤٨ من الأصل ما نصه :

من يأته من أن يأتنا نأته عامدين تأت يكرمك . إن رفعت يكرمك فالمسألة جيدة لأن تقديرها من يأته زيد تأت فى حال إكرامه لك . . وقولك : من إن يأتنا نأته اسم واحد بمنزلة زيد . وقال فى ص ٣٤٩ : وتقول : إن يأتينى من إن يأته . ثم جعل (من) موصولة .

وقال فى ص ٣٥١ – ٣٥٢ : وتقول : من إن يأته زيد يكرمك . . فن فى موضع الذى وإن للجزاء . وانظر ص ٢٩٧ من هذا الجزء المطبوع .

وانظر فى صدارة أدوات الشرط وفى اعتراض الشرط على الشرط شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٤١ – ٢٤٤ ، ٣٦٧ ورسالة لابن هشام فى الأشباه والنظائر جـ ٤ ص ٣٢ – ٤٠ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٢٣٤ ، ٣٥٦ والخزانة جـ ٤ ص ٥٤٨

وقد عجبت من أبى سعيد السيرافى فقد مر على كلام المبرد هنا وأحدث فيه بعض تصحيحات طفيفة فرفع (على) ووضع مكانها (عن) فى هذه الجملة (جعلت الجزاء خبراً عن أى ولم يتعرض بقلمه لغير ذلك هنا .

لأنّك إذا أضفت إلى الجزاء اسما دخله الجزاء ؛ ألا ترى أنّك تقول : غلامُ مَنْ يأتك تأته، فيصير الجزاء للغلام صلة[1] .

فإن قلت : فأجعل (أيًّا) بمنزلة غلام . قيل : لا يكون كذلك إلّا أن توصل ؛ لأنّها إذا لم تكن جزاءً أو استفهامًا لم تكن إلّا موصولة .

فإن قلت : أجعلها استفهامًا . قيل : قد أحلْت ؛ لأنّك قد جعلتها جزاءً واستفهامًا فى حال ، ومتى كانت فى أحدهما بطل الآخر .

٢/٥٦٩ فإن قلت : أرفع فأقول / : أىٌّ مَنْ يأتينى آتيه ؟ – فذلك جيّد ؛ لأنّك جعلت (يأتينى) صلةً ، و(آتيه) خبرًا ، و(أيًّا) استفهامًا . فكأنّك قلت : أىّ القوم آتيه . ولو فصلت (أيًّا) مِنْ (مَنْ) لجاز فقلت : أىٌّ مَنْ يأتِنى آته ؛ فكانت (أىّ) استفهامًا ،و(مَنْ) للجزاء .

وكذلك لو قلت : مَنْ مَنْ يأتنا نكرمه ؟ لكان جيّدا . تجعل الهاء فى نكرمه راجعة إلى (مَنْ) الأولى ، فيكون التقدير : مَنِ الرجل الذى مَنْ أتانا من الناس أتيناه ؟

---

(١) اكتسب ذلك من الإضافة إلى اسم الشرط .

هذا باب

(أيّ) إذا كنت مستفهما مستثبتا[1]

إذا قال لك رجل: رأيت رجلا ـ قلت أيًّا ؟ وذلك أنَّك أردت أن تحكى كلامه .

فإن قال : جاءنى رجل . قلت : أىّ ؟ موقوفة . فإن وصلت قلت : أىٌّ يا فتى ؟ لأنَّها مرفوعة كالذى استفهمت عنه .

فإن قال : مررت برجلٍ . قلت فى الوقف : أىّ ؟ موقوف . كما تقول فى المخفوض : مررت بزيد . فإن وصلت قلت: أىٍّ ؟/ يا فتى ؟

٢ / ٥٧٠

فإن قال : جاءتنى امرأة ـ قلت : أيّة ؟ فإن وصلت قلت : أيةٌ يا فتى ؟

وكذلك النصب والخفض . تنصب إذا نصب ، وتخفض إذا خفض حكايةً لقوله ، وتقف بلا حركة ولا تنوين .

فإن ثنّى فقال : جاءنى رجلان ـ قلت : أيّانْ ؟ .

فإن قال : رأيت رجُلَيْن أو مررت برجلَيْن ـ قلت : أيَّيْنْ ؟ على حكاية كلامه .

وإن قال : جاءتنى امرأتان ـ قلت : أيّتانْ ؟ . وفى النصب والخفض : أيّتينْ ؟ وتكسر النون فى الوصل ، لأنَّها نون الاثنين .

فإن قال : جاءنى رجال ـ قلت : أيُّونْ ؟ . فإن وصلت فتحت النون .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠١ « باب أى إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة .
وذلك لو أن رجلا قال : رأيت رجلا قلت : أيا ، فإن قال : رأيت رجلين قلت : أيين ، وان قال : رأيت رجالا قلت : أيين ، فإن ألحقت (يا فتى) فى هذا الموضع فهى على حالها قبل أن تلحق (يا فتى) .
وإذا قال : رأيت امرأة قلت : أية يا فتى ـ فإن قال : رأيت امرأتين قلت : أيتين يا فتى ـ فإن قال : رأيت نسوة قلت : أيات يا فتى فإن تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت (أيا) وإن تكلم به مرفوعاً رفعت (أيا) لأنك إنما تستفهم على ما وضع المتكلم عليه كلامه » .

وإن قال : مررت برجال أو رأيت رجالا ـ قلت أيِّينْ ؟ .

وإن قال : جاءنى نساءٌ ـ قلت : أيَّاتْ ؟ . فإن وصلت قلت : أيّاتٌ يا فتى ؟

وإن قال : مررت بنساءٍ أو رأيت نساءً ـ قلت : أيّاتٍ يا فتى ؟ إذا وصلت ، فإن وقفت فبغير حركة ولا تنوين . على ما وصفت لك .

وإن شئت قلت فى جميع هذا ، ذكرا كان أو أنثى ، جمعًا كان أو واحدًا ، أىٌّ يا فتى إذا كان مرفوعا ، وأيًّا ، وأىٍّ/ ، إذا كان منصوبًا أو مخفوضا ؛ لأنَّ (أيًّا) يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد ، وللمؤنّث على لفظ المذكَّر ، وكذلك التثنية ؛ لأنَّها بمنزلة (مَنْ) و(ما) ؛ لأنَّهما فى جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد . .

٢/٥٧١

وإنَّما جاز فى (أىّ) التثنية والجمع دُونَ أخواتها ؛ لأنَّها تضاف ، وتفرد ، ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة ؛ فلذلك خالفت أخواتها .

وإن شئت تركت الحكاية فى جميع هذا ، واستأنفت . فرفعت على الابتداء والخبر ، فقلت : أىٌّ يا فتى ؟ لأنَّك لو أظهرت الخبر لم تكن (أىّ) إلَّا مرفوعة ؛ نحو قولك : أىٌّ مَنْ ذكرت ، وأىٌّ هؤلاء ؟ .

هذا باب

(أىّ) إذا كنت مستثبتاً بها عن معرفة

إذا قال رجل : رأيت عبد الله . فإنّ الاستفهام أىٌّ عبدُالله ؟ لا يكون إلّا ذلك[1] ؛ لأنّ (أيّا) ابتداء ، وعبدُ الله خبره .

ولو قلت : أىٌّ يا فتى لم يكن إلّا للنكرة ؛ لأنّك جعلتها شائعة ، إذا لم تخصّص / بها اسما . ٢/٥٧٢

ولو قال قائل : أىٌّ يا فتى ؟ على أنه أراد أن عبد الله هذا ممّن ينكِّره فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز . وليس بالوجه . فأمّا «مَنْ عبد الله ونحوه» ، فبابه ظاهر .

وإذا قلت : رأيت أخَوَيْك ـ فإنّ الوجه أن يقول : أىٌّ أخواك ؟ على اللفظ أو المعنى ؛ والحمل على المعنى حسَنٌ . وهو الذى يختاره مَن بَعْدَ سيبويه أن يقول : مَنْ أخواى ؟ لأنّه قد فهم القصّة فعنها يجيب ، وكذلك رأيت الرجل ، ومررت بالرجل .

فإن قال : رأيت الرجلَيْن أو أخَوَيْك فقلت : أيّانِ الرجلان ، وأيّانِ أخواى ؟ فهذ الذى يختاره النحويّون .

والإفراد فى (أىّ) الذى بدأنا به حسَن ؛ لما ذكرنا فى الباب الذى قَبْلَه .

ولو قلت : رأيت الرجالَ ، أو مررت بالرجال ، أو جاءنى الرجالُ ـ لقلت : أيُّونَ الرجالُ ؟ وأىٌّ الرجالُ ؟ على ما وصفت لك .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠١ « فإذا قلت : رأيت عبد الله ومررت بعبد الله قال : فإن الكلام الا تقول : أيا ولكن تقول : من عبد الله وأى عبد الله لا يكون إذا جئت بأى إلا الرفع كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : منا .
وكذلك لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : أيا ولا تجوز الحكاية فيما بعد أى كما جاز فيما بعد من ، وذلك إنه إذا قال : رأيت عبد الله قلت : أى عبد الله وإذا قال : مررت بعبد الله قلت : أى عبد الله » .

واعلم أنّه إذا ذُكِر شئ من غير الآدميّين – وقعت عليه (أىّ) كما تقع على الآدميّين ؛ لأنّها عامّة ، وليست كـ(مَنْ) .

وذلك أنّه لو قال : ركبت حمارًا – لكان الجواب : أيّا ؟ أو قال : مررت بحمار – لقلت . أىٍّ يا فتى ؟ . فإن وقفت قلت : أىّ ، على ما شرحت لك .

وإن قال : هذا الحمار – قلت : أىٌّ الحمارُ ؟ كما كنت قائلا فى الآدميّين .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة[1]

إذا قال لك رجل : رأيت رجلا ، فإنَّ الجواب أن تقول : مَنا ؟ . أو قال : جاءنى رجل ، فإنَّك تقول : مَنُو ؟ . أو قال : مررت برجل ، قلت : مَنِى ؟ وليست هذه الواو والياء والألف اللواحقُ فى(مَنْ) إعرابًا ، ولكنَّهنَّ لَحِقْن فى الوقف للحكاية . فهنَّ دليل ، ولسْن بإعراب .

فإن قال : جاءنى رجلان ، قلت : مَنانْ؟ . وإن قال : مررت برجلين أو رأيت رجلين ، قلت : مَنَيْنْ ؟ وإن قال : رأيت امرأةً أو هذه امرأةٌ أو مررت بامرأةٍ قلت : مَنَهْ) ؟ .

فإن قال : جاءتنى امرأتان . قلت : مَنْتانْ ؟ . تسكِّن النونَ ، كما كانت فى(مَنْ) ساكنة . وإنَّما حرَّكتها فيما قَبْلُ من أجْل ما بعدها ؛ لأنَّ هاء التأْنيث لا تقع إلَّا بعد حرف متحرك ، وكذلك حروف التثنية ، أعنى : الياء والألف لسكونهما / ٢/٥٧٣

فأمَّا قولك : مَنُو ، ومَنِى — فإنَّما حرَّكت معها النُون لعلَّتين .

إحداهما : قولك فى النصب ، مَنَا ؛ لأنَّ الألف لا تقع إلَّا بعد مفتوح . فلمَّا حرَّكت فى النصبْ حرَّكت فى الخفض والرفع ؛ ليكون المجْرى واحدًا .

والعلَّة الأُخرى : أنَّ الياء والواوَ خفيَّتان . فإن جعلت قبْل كلٍّ واحدة منهما الحركة التى هى منها ظهرتا ، وتبيَّنتا .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠١ « بأن » من إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة .

اعلم انك تثنى (من) إذا قلت : رأيت رجلين كما تثنى أيا وذلك قولك : رأيت رجلين فتقول : منين كما تقول : أيين وأتانى رجلان فتقول : منان وأتانى رجال فتقول : منون وإذا قلت : رأيت رجالا قلت : منين كما تقول : أيين وإن قال : رأيت امرأة قلت : منه كما تقول : أية فإن وصل قال : من يا فتى للواحد وللاثنين والجمع وإن قال : رأيت امرأتين قلت : منتين كما قلت : أيتين إلا أن النون مجزومة فإن قال : رأيت نساء قلت : منات كما قلت أيات » .

فإن قال لك : جاءنى رجال ــ قلت : مَنُونْ ؟ .

وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالا ــ قلت : مَنِينْ ؟ .

وإن قال : رأيت نساءً ، أو مررت بنساءٍ ، أو جاءتنى نساءٌ ــ قلت : مَنَاتْ ؟ .

فإن وصلت قلت فى جميع هذا : مَنْ يا فتى ؟ لأنَّها الأصل ، وإنَّما ألحقت تلك الدلائل فى الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق فى الوقف ممّا لا يثبت فى الوصل .

فأمَّا الوصل فليس فيه إلَّا ما ذكرت لك ؟ [لأنَّ (مَنْ) فى النصب والرفع ، والخفض ، والمؤنَّث ، والمذكَّر][1] والتثنية ، والجمع ــ على لفظٍ واحد . تقول : رأيت مَنْ فى الدار ، وجاءنى مَنْ فى الدار . وقد شرحنا العلَّة فى ذلك .

فإن اضطرَّ شاعر جاز أن يصل بالعلامة . وليس ذلك بحسن . قال الشاعر :

٢/٥٧٤ / أتَوْا نارِى فقلتُ : مَنُونَ أنتمْ ؟ فقالوا : الجنُّ . قلتُ : عِمُوا ظلاما[2]

---

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٠٢ على جمع منون فى الوصل للضرورة وإنما يجمع فى الوقف .

وفى الخصائص جـ ١ ص ١٢٩ ــ ١٣٠ « فأما قوله .

أتوا نـارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عمـوا ظـلاما

ويروى :

أتوا نارى فقلت منون قالوا .

من رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه فى الوقف إنما يكون منون الساكن النون وأنت فى البيت قد حركته فهذا إذن ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل .

فالجواب : أنه لما أجراه فى الوصل على حده فى الوقف فاثبت الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حركِ النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذن إنما هى حركة مستحدثة لم تكن فى الوقف وإنما اضطر إليها الوصل .

وأما من رواه : « منون أنتم » فأمره مشكل وذلك أنه شبه (من) بأى فقال : منون أنتم على قوله : أيون أنتم » .

* قال ابن السيرافى : وإنما قال لهم : عموا ظلاما لأنهم جن وانتشارهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام كما يقال لبنى آدم إذا أصبحوا : عموا صباحا . وقال ابن السيد : معنى عموا : أنعموا . يقال : عم صباحا بكسر العين وفتحها ويقال : وعم يعم من باب وعد يعد ، وورث يرث .

ولو قال قائل – إذا قيل له : جاءنى رجال– مَنُو ؟ وإن قيل له : رأيت رجالا قال : منا ؟ أو مررت برجال فقال : مَنِى ؟ يلحق العلامة ، ولا يُثنِّى ؟(مَنْ) ولا يجمعها – كان جائزًا . والأكثر ما بدأنا به . وقياس (مَنْ) فيها ما ذكرت لك ما تقدّم شرْحه من أنّها مفردة تقع للجميع وللإثنين وغير ذلك ، ولا تظهر فيها علامة .

= وذهب قوم إلى أن يعم محذوفه من ينعم فإذا قيل : (عِم) بفتح العين فهو محذوف من أنعم المفتوح العين وإذا قيل : عِم فهو محذوف من ينعم المكسور العين .

= الفاء من (فقلت) عطفت جملة : (قلت) على أتوا وهى للترتيب الذكرى، وهو عطف مفصل على مجمل ، ومنون أنتم : جملة محكية بالقول و (منون) مبتدأ أو خبر ، والفاء من (فقالوا) عطفت مدخولها على قلت :

والجن خبر مبتدأ محذوف أى نحن الجن والجملة محكية بقالوا ، و (ظلاما) تمييز .

والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد فى نوادره ص ١٢٤ ونسبها لشمير بن الحارث . وجاء فى قصيدة حائية منسوبة لجذع ابن سنان انظر الخزانة جـ ٣ ص ٢ – ٧ وشواهد الشافية ص ٢٩٥ .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة

إذا قال لك رجل : جاءنى عبد الله ــ فإنّ السؤال إذا كنت تعرف جماعة كلُّهم عبدُالله : مَنْ عبدُ الله ؟ .

وإذا قال : رأيت عبد الله ــ قلت : مَنْ عبدَ الله ؟

وإن قال : مررت بعبد الله ــ قلت : مَنْ عبدِ الله ؟

فهذا سبيل كلِّ اسم علَمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر .

٢/٥٧٥ ولو قلت : فى جميع / هذا : مَنْ عبدُالله ؟ . كان حسَنًا جيّدا . وإنّما حكَيْت ، ليعلم السامع أنّك تسأله عن هذا الذى ذكر بعينه ، ولم تبتدئ السؤال عن آخرَ له مِثْلُ اسمه . والدليل على ذلك أنّك او قلت : «ومَنْ» أو «فمنْ» لم يكن ما بعدهما إلّا رفعًا ؛ لأنّك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ؛ لأنّ العطف لا يكون مبتدءً[1] .

فإن قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك ــ كان الاستفهام : مَنْ أخوك ، أو : مَنْ أخى ؟ ولا تحكى ؛ لأنّ الحكاية إنّما تصلُح فى الأسماء الأعلام خاصّةً ، لما أذكره لك من أنّها على غير منهاج سائر الأسماء .

وكذلك إن قال : رأيت الرجل يا فتى فقلت : مَنِ الرجلُ ؟

وكان يونس يُجرى الحكاية فى جميع المعارف . ويرى بابها وبابَ الأعلام واحدا .

وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه . وإنّما هو على قول من قيل له : عندى تمرتان فقال : دعْنى مِنْ تمرتانْ . وقيل له : رأيت قرشيّا فقال : ليس بقرشيّا .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٢ : وأن أدخلت الواو والفاء فى (من) فقلت : فمن أو ومن لم يكن فيها بعده إلا الرفع ،

فهذا جائز وليس هو على الباب[1] . إنّما تُحْكَى الجُمَل ؛ نحو : قلت : زيدٌ منطلقٌ ؛ لأنّه كلام قد عمِل بعضُه فى بعض . وكذلك قرأت : الحمدُ لله ربِّ العالمين ، ورأيت على خاتمه : اللهُ أكبرُ .

ولا يصلُحُ أن / تقول إذا قلت : رأيت زيدًا ، ولقيت أخاك : ؟ لأنّ ذلك إنّما هو سؤال شائع فى النكرة .

٢/٥٧٦

والكنى التى هى أعلام بمنزلة الأسماء . فهذا جملة هذا الباب .

***

وتثنيةُ الأعلام وجمعها يَردّها إلى النكرة ، فتعرَّف بالألف واللام . فتصير بمنزلة رجل ، والرجل ؛ نحو : رأيت زيدَين ، ورأيت الزيدِين إلّا ما كان مضافًا إلى معرفة ، فإنّ تعريفه بالإضافة ؛ فتعريفه باق ؛ لأنّ الذى أُضيف إليه باقٍ ، وقد ذكرنا هذا فى باب المعرفة والنكرة[2]

***

ولو قال رجل فى جميع الجواب عن(مَنْ) ــ رفعا تكلّم به المتكلّم أو نصبا أو خفضا ــ فقال المجيب : مَنْ عبدُ الله ؟ على الابتداء والخبر ، كان جيّدا بالغًا ، وهو الذى يختاره سيبويه. كما كان ذلك فى (أىّ) وهو قول بنى تميم ، وهو أقْيس .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٣ « اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيدا وإذا قال : مررت بزيد قالوا : من زيد وإذا قال : هذا زيد قالوا : من زيد .

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان على الحكاية لقوله : ماعنده تمرتان . وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشياً فقال : ليس بقرشياً حكاية لقوله فجاز هذا فى الإسم الذى يكون علماً غالباً على ذا الوجه ولا يجوز فى غير الإسم الغالب كما جاز فيه وذلك لأنه الأكثر فى كلامهم وهو العلم الأول الذى به يتعارفون » .

(٢) سيأتى حديث ذلك فى الجزء الثالث ، باب تثنية الأسماء ص ٦٠٧ من الأصل .

وانظر قوله فى ص ١٦١ من هذا الجزء : وتقول : عندى ثلاثة محمدين وخمسة جعفرين .

هذا باب

(مَنْ) إذا أردت أن يُضاف لك الذى تسأل عنه[1]

اعلم أنَّ رجلا لو قال : رأيت زيدا ، فلم تدر أىُّ الزيود هو ؟ ـ لكان الجواب على كلامه أن تبتدئ فتقول : القرشىَّ /أم الثقفىَّ أم الطويلَ أم القصيرَ ؟ .

٢/٥٧٧

وكذلك يردّ عليك الجواب فيقول : القصيرُ يافتى ونحوذلك . لأنَّ الكلام يرجع إلى أوّله. ألا ترى لو أنَّ قائلا قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول : صالحًا ؛ لأنَّ (كيف) فى موضع الخبر[2] . كأنَّه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا ؟ فأجبته على مقدار ذلك .

ولو قلت : صالحٌ ونحوه لجاز ، تدَعُ كلامه ، وتبتدئ كأنك قلت : أنا صالح .وكذلك يجوز : القرشىُّ أم الثقفىُّ ؟ تركت كلامه ، وابتدأت فقلت : أهذا الذى ذكرت زيد القرشىُّ أم زيد الثقفىُّ .

وكذلك لو قال لك : القرشىُّ على (هو) لكان جائزا حسنا ، لأنَّه غير خارج من المعنى .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ « باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه .

وذلك قولك : رأيت زيدا فتقول : المنى فإذا قال : رأيت زيدا وعمرا قلت المنيين فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنين وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسئول إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً كأنك قلت القرشى أم الثقفى فإن قال : القرشى نصب وإن شاء رفع على هو كما قال : صالح فى كيف أنت » .

(٢) (كيف) اسم أو ظرف انظر الخلاف فى ذلك فى المغنى ج ١ ص ١٧٤ .

هذا باب

الصفة التى تُجْعَل وما قبلها بمنزلة شىء واحد فيحذف التنوين من الموصوف

وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، وهذا عمرُو بنُ زيد . والكنية كالاسم . تقول : هذا أبو عمرِو بنُ العلاء يا فتى ، وهذا زيدُ بنُ أبى زيد . فهذا الباب والوجْه[1] .

فأمّا أكثر النحويّين فيذهبون إلى أنّ التنوين / إنّما حُذِف لالتقاء الساكنين ، وكان فى هذا لازمًا ؛ لأنّهما بمنزلة شىء واحد . (٢/٥٧٨)

فإن كان فى غير هذا الموضع فالمختار والوجْهُ فى التنوين التحريكُ لالتقاء الساكنين ؛ لأنّ الحذف إنّما يكون فى حروف المدّ واللين خاصّةً . وإنّما جاز فى التنوين لمضارعته إيّاها. وأنّه يقع كثيرا بدَلا منها ، وتزاد فى الموضع الذى تزاد فيه . لا تنفكّ من ذلك . فلمّا أشبهها وجرى معها ـ أُجرِى مُجْراها معها فى اضطرار الشاعر وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة .

فأمّا ما جاء من هذا فى الشعر فقوله :

عَمْرُو الذى هشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ   ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[2]

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ « باب مايذهب التنوين فيه من الأسماء . . وذلك كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف إلى اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر فى كلامهم لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن .

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان وذلك قولك : اضرب ابن زيد وأنت تريد الخفيفة وقولهم : لد الصلاة فى لدن حيث كثر فى كلامهم » .

(٢) روى المبرّد هذا البيت فى هذا الفصل بروايتين : عمرو الذى هشم الثريد وعمرو العلا واقتصر فى الكامل ج ٣ ص ٨٦ على الرواية الأولى ، فنقده على بن حمزة فى كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة بقوله :

« والرواية : عمرو العلا ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدا . وعمرو العلا هاشم ، وما ينبغى لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ »

وقال الآخر :

حُمَيْـدُ الذى أَمَـجٌ دَارُهُ   أخُو الخَمْرِ ذو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعِ[1]

ويُنشد بيت أبى الأسود :

فأَلْفَيْتُـهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ   ولا ذاكِرَ اللهَ إلّا قليلا[2]

= وهذا تحامل من ابن حمزة فالمبرد لم يجهل الرواية الأخرى وقد ذكرها فى المقتضب .

وفى المنصف جـ ٢ ص ٢٣١ « ومن روى عمرو العلا فلاحجة فى إنشاده لأنه مضاف »

وفى الروض الأنف جـ ١ ص ٩٤ « ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على طعام الحاج بقريش فيرفدونه بأموالهم ، ويعينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أن يكلف قريشا أمر الرفادة ، فاحتمل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كعكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكعك هشيا ، ودقه دقا ، وصنع للحاج طعاما مثل الثريد وبذلك سمى هاشما لأن الكعك اليابس لايثرد وإنما يهشم هشيا ، فبذلك مدح حتى قال شاعرهم فيه وهو عبد الله بن الزبعرى :

كانت قريش بيضة فتفقأت   فالمحُّ خالصُه لعبد مناف

الخالطين فقيـرَهم بغنيِّهم   والظاعنين لرحلة الأضياف

ثم روى الشاهد هكذا :

عمرو العلا هشم الثريد لقومه   قوم بمكة مسنتين عجافِ

فعلى ماروا ه السهيلى تكون القوافى مجرورة .

أسنتو : أصابهم قحط وجدب .

وانظر نوادر أبى زيد ص ١٧٦ وفى الاشتقاق ص ١٣ نسبه لمطرود بن كعب الخزاعى ونسب فى اللسان لابنة هاشم فى (هشم) ولابن الزبعرى فى (سنت ، مج) .

(١) ذكره فى الكامل أيضاً جـ ٣ ص ٨٦ .

وفى معجم البلدان : « أمج : بالجيم وفتح أوله وثانيه بلد من أعراض المدينة منها حميد الأمجى ، دخل على عمرو بن عبد العزيز وهو القائل :

شَرِبتُ المُـدامَ فلم أُقْلِعِ   وعُوتِبْتُ فِيهَا فَلَمْ أَسْمعِ

حُمَيْدُ الذى أَمَـجٌ دَارُه   أخو الخمر ذو الشَّيْبَةِ الأَصلعِ

علاه المَشِيبُ على حُبِّهـا   وكان كريماً فلم ينزعِ »

وانظر آمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٨٢ والخزانة جـ ٤ ص ٥٥٥ واللسان (أمج) .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٨٥ على حذف التنوين من ذاكر ونصب لفظ الجلالة وقال الأعلم : فى حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان : =

على أنّه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ بعض القرّاء (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ)[1]. وأمّا الوجْهُ فإثبات التنوين / وإنّما هذا مجاز . ٢/٥٧٩

فمن ذهب إلى أنّ حذْفَ التنوين لالتقاء الساكنين قال : « هذه هندُ بنتُ عبدالله» فيمن صرف هندًا ؛ لأنّه لم يلتق ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أنّ الحذْف جائز ، لأنّهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتجّ بما ذكرته لك فى النداء[2] من قولهم : يازيدُ بنَ عبدِ الله ، وقال : هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ .تكون زيدُ بنُ عبدالله ، ومررت بزيدِ بنِ عبد الله ، ورأيت بنَ عبدالله . فيقول : « هذه هندُ بنتُ عبد الله » فيمن صرف هندا .

واعلم أنّ الشاعر إذا اضطُرّ ردّه إلى حكم النعت والمنعوت فقال : هذا زيدٌ بنُ عبدالله ؛ لأنّه وقف على زيدٍ ، ثمّ نعته . وهذا فى الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

* جارِيةٌ منْ قَيْسٍ ابنِ ثَعْلَبه[3] *

= أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل تريد : اضربن .
والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم .

قال أبو الحسن : سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول : سمعت عمارة يقرأ : « لا الليل سابق النهار » (بنصب النهار دون تنوين سابق) قال أبو الحسن : والأولى « سابق النهار (تنوين سابق) » .

ولا ذاكر الله ـ إنما الضرورة قوله : عمرو الذى هشم الثريد وهو فى فى النعت أسهل منه فى الخبر - وجعل ابن هشام فى المغنى حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلة .

ألفى : بمعنى وجد ينصب مفعولين ، استعتب : طلب العتاب . والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من العهود وعاتبته على تركها فوجدته غير طالب رضائى .

والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، وله قصة فى الخزانة جـ ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧ والسيوطى ص ٣١٦ ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩ تقدم فى جـ ١ ص ١٩

(١) الإخلاص : ١ - وقراءة حذف التنوين من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢ .

(٢) سيأتى ذلك فى الجزء الرابع ص ٥٥٩ من الأصل .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٤٨ على إثبات تنوين قيس الموصوف بابن للضرورة . قال ابن الحاجب فى الإيضاح : وزعم قوم إن (ابن ثعلبة) بدل ليخرج البيت عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا . =

فإن كان الثانى غير نعت لم يكن فى الأوّل إلّا التنوينُ . تقول : رأيت زيدا ابنَ عمرو ؛ لأنّك وقفت على زيد ، ثمّ أبدلت منه ما بعده .

ولو قلت : هذا زيدٌ ابنُ أخيك – لم يكن فى(زيد) إلّا التنوين ؛ لأنّ قولك : «ابن أخيك» ليس بعلَم ، ولأنّك / إنّما تحذف التنوين من العلَم إذا كان منسوبًا إلى علَم مِثْله . وكذلك : هذا رجلٌ ابنُ رجلٍ نعرفه ، وهذا زيدٌ ابنُ زيدك ؛ لأنّك جعلت (زيدًا) الثانى نكرة ، ثمّ عرّفته بالإضافة .

٢/٥٨٠

ولو قلت : هذا زيدٌ بُنَىٌّ عمرو – لم يكن إلّا التنوين ؛ لأنّه ليس ممّا كثُر ، فَحُذِف ، ولا الْتقى ساكنان .

ولو قلت : هذا زيدٌ ابن أبى عمرو ، و(أبو عمرو) غير كُنية ، ولكنّك أردت أنّ أباه أبو آخر يقال له عمرو – لم يكن فى(زيد) إلّا التنوين ، إلّا فى قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ) وقد مضى تفسيره[1]. ومن قال بالبدل قال : يا زيدُ ابنَ عبد الله ؛ لأنّه دعا زيدا ، ثمّ أبدل منه . فهذا كقوله : يا زيدُ أخا عبد الله . فعلى هذا يجرى هذا الباب .

* * *

فأمّا القراءة فعلى ضربين :

قرأ قوم (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ) ؛ لأنّه ابتداء وخبر ، فلا يكون فى(عُزَير) إلّا التنوين .

= وأبو الفتح جعل البيت ضرورة فى الخصائص جـ ٢ ص ٤٩١

وجعل فى سر الصناعة (ابن) بدلا . جارية : خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه جارية ، (من قيس) صفة لها .

والبيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلى وبعده :

كريمةُ أخوالُها والعَصَبة

انظر الخزانة جـ ١ ص ٣٣٢ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٨٢

(١) انظر الصفحة السابقة .

ومن قرأ (عُزَيْرُ ابنُ اللهِ) فإنّما أراد خبر ابتداء[1]/ كأنّهم قالوا : هو عزير بن الله ، ونحو هذا مما يُضْمر . ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر . فيصير كقولك : زيد الذى فى الدار . فهذا وجه ضعيف جدًّا ؛ لأنّ حقّ التنوين أن يُحَرَّك لالتقاء الساكنين إلّا أن يضطرّ شاعر على ما ذكرت لك فيكون كقوله :

٢/٥٨١

عمرو العُلَا هَشَمَ الثريدَ لقَوْمِهِ ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[2]

(١) التوبة : ٣٠ – القراءتان بتنوين عزير وبحذف تنوينه من السبعة . قال فى الأتحاف ص ٢٤١ « فعاصم والكسائى ويعقوب بالتنوين مكسوراً وصلا على الأصل وهو عربى من التعزيز وهو التعظيم فهو اسم أمكن مخبر عنه بابن وقيل عبرانى .

والباقون بغير تنوين إما لكونه غير منصرف للعجمة والتعريف أو لالتقاء الساكنين » .

وقال أبو حيان : « وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أن حذف التنوين من عزيز لالتقاء الساكنين كقراءة (قل هو الله أحد الله الصمد) ، أو لأن ابنا صفة لعزير وقع بين علمين فحذف تنوينه والخبر محذوف ، أى الهنا ومعبودنا – فقوله متمحل ؛ لأن الذى أنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى » .

وانظر الكشاف جـ ٢ ص ١٤٨ ودلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر ص ٢٦٩

(٢) نقلنا عن المنصف أن رواية : عمرو العلا . لاشاهد فيها إذ حذف التنوين للإضافة ويجوز أن يكون (العلا) صفة على حذف مضاف والأصل عمرو صاحب العلا وقد يكون المبرد لحظ هذا فاستشهد به على الروايتين لحذف التنوين .

هذا باب

ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما
ممّا يكون آخر الكلام فى الاستفهام

إذا أردت علامة الإنكار لأَنْ يكون الأَمْرُ على ما ذكر أو على خلاف ما ذكر .

وهى واو تلحق المرفوع والمضموم ، وياءٌ تلحق المخفوض والمكسور ، وألفٌ تلحق المفتوح والمنصوب ، وتلحقها بعد كلِّ حرف من هذه الحروف ؛ لأَنَّ حروف اللين خفيّة . فإنَّما تلحق الهاء لتوضِّح الحرف ، كما تلحق فى النُّدْبة ونحوها .

٢/٥٨٢ وُجِد هذا الباب هكذا وهو ترجمة باب / لم نذكر شرحه والباب معروف فى كتاب سيبويه وكذا وقع هذا .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٠٦ « باب ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام .

إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو أنكرت أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرف الذى هو قبلها الذى ليس بينه وبينها شىء فإن كان مضموماً فهى واو وإن كان مكسوراً فهى ياء وإن كان مفتوحاً فهى ألف وإن كان ساكناً تحرك لئلا يسكن حرفان فيتحرك كما يتحرك فى الألف » .

والباب طويل فى سيبويه ٤٠٦ — ٤٠٧

هذا باب

القَسَم[1]

إعلم أنّ للقَسَم أدواتٍ تُوصِّل الحَلِف إلى المُقسَم به ؛ لأنّ الحَلِف مضمر مطَّرحٌ لعلم السامع به ؛ كما كان قولك : يا عبد الله محذوفًا منه الفِعْلُ لما ذكرت لك .

وكذلك كلُّ مُستغنًى عنه فإن شئت أظهرت الفعل ؛ كما أنّك تقول : يا زيدُ عمرا ، أىْ عليك عمرا : وتقول : الطريقَ يا فتى ، أى ظَلَّ الطريق ، وترى الرامِىَ قد رمى ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاسَ واللهِ ، أى : أَصَبْتَ .

وإن شئت قلت : خَلِّ الطريق ، ويا زيدُ عليك عمرا ، وأَصَبْتَ القرطاسَ يافتى[2] .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ[3] إنّما هو : اتَّبِعوا ؛ وذلك لأنّه جواب قوله : (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

فهكذا القَسَم فى إضمار الفعل وإظهاره . وذلك قوله : أحلف بالله لأفعلنّ . وإن شئت قلت: بالله لأفعلنّ . والباءُ موصِّلة ؛ كما كانت موصِّلة فى قولك : مررت بزيد . فهى والواو تدخلان على كلّ مُقسَم به[4] ؛ لأنّ الواو / فى معنى الباء ؛ وإنّما جُعِلَت مكانَ الباء ، والباءُ هى الأصل ؛ ٢/٥٨٣

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٣ باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « باب مايضمر فيه الفعل . . وذلك إذا رأيت رجلا متوجهاً وجهة الحاج قاصداً فى هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث ذكرت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة والله : ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه . . ومن ذلك قوله عز وجل (بل ملة إبراهيم حنيفاً) أى بل اتبع ملة إبراهيم حنيفاً كأنه قيل لهم : اتبعوا حين قيل لهم (كونوا هوداً أو نصارى) .

أو رأيت رجلا يسدد سهماً قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله أى يصيب القرطاس وإذا سمعت وقع سهم فى القرطاس قلت : القرطاس والله أى أصاب القرطاس . . » .

(٣) البقرة : ١٣٥

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٣ « وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر أكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به ثم التاء ولا تدخل إلا فى واحد وذلك قولك : والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن (وتا لله لأكيدن أصنامكم) . . » .

كما كان فى مررت بزيد ، وضربت بالسيف يافتى ؛ لأنَّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجُهما جميعا من الشفة ، فلذلك أُبدِلت منها ؛ كما أُبْدلت من (رُبَّ) فى قوله :

* وبَلَدٍ ليسَ بِهِ أَنِيسُ[1] *

لأنَّها لمّا أُبْدِلتْ من الباء دخلت على رُبَّ لما أشرحه لك فى بابها[2] ؛ كماتدخل الإضافةُ بعضُها على بعض . فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ)[3] أى : بأمر الله . وقال : (ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ)[4] أى : على. وقال : (أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ)[5] أى : يستمعون عليه . وقال الشاعر :

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِىَّ فى جِذْعِ نَخْلَةٍ ... فلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلَّا بِأَجْدَعا[6]

وقال الآخر :

إذا رَضِيَتْ عَلَىَّ بنــو قُشــيرٍ ... لعمْرُ اللهِ أعْجبنى رِضاها[7]

---

(١) سيأتى الحديث عنه فى الاستثناء .

(٢) تكلم عن معنى (رب) وهو التقليل فى الجزء الرابع ص ٤٥٥ من الأصل وذكر أنها حرف وليست باسم فى الجزء الثالث ص ٥٠ ، ٥١ من الأصل وقال عنها أنها مختصة بالاسم ولا تدخل على الفعل إلا إذا اتصلت بها (ما) فى ص ٤٨ ، ٥٥ من هذا الجزء .

(٣) الرعــد : ١١

(٤) طــه : ٧١

(٥) الطور : ٣٨

(٦) العبدى نسبة إلى عبد القيس . الأجدع : الأنف المقطوع ، والتقدير : فلا عطست شيبان إلا بأنف أجدع فحذف الموصوف ودعا عليهم بجدع الأنوف لصلبهم العبدى .

عطس : جاء من بابى ضرب ونصر .

ذكر البيت فى الكامل جـ ٦ ص ٢٤٤ غير منسوب ، ونسبة أبو الفتح فى الخصائص جـ ٢ ص ٣١٣ إلى امرأة من العرب ، ونسبه الشجرى فى أماليه جـ ٢ ص ٢٦٧ إلى سويد بن أبى كاهل وكذلك السيوطى ص ١٦٤ وذكر قصيدته .

والشاهد فيه استعمال (فى) مكان (على) وانظر الاقتضاب ص ٤٣١ والجواليقى ص ٣٥٢ والمخصص جـ ١٤ ص ٦٤

(٧) ذكره فى الكامل جـ ٦ ص ٢٤٥ وقال أبو الفتح فى الخصائص جـ ٢ ص ٣١١ : « ومما جاء من الحروف فى موضع غيره . . قوله : إذا رضيت على بنو قشير . . أراد عنى ووجهه : أنه إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن » وانظر أيضاً ص ٣٨٩

أىْ عنى . وقال الآخر :

غدَتْ مِنْ عليهِ تنفُضُ الطل بعْـ..ـدَ ما   رَأَتْ حاجِبَ الشمسِ استوَى فترَفَّعَا[1]

وسنفرد بابًا لما يصلحُ فيه الإبدال وما يمتنع منه إن شاء الله .

- تقول / واللهِ لأفعلنّ ، وتاللهِ لأفعلنّ وتُبْدل التاء من الواو ، ولا تدخل من المقسم به إلّا فى (الله) وَحْدَه . وذلك قوله (وَتَاللهِ لَأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ[2]) ؛ وإنما امتنعت من الدخول فى جميع ما دخلت فيه الباءُ ، والواو ؛ لأنها لم تدخل على الباء التى هى الأَصْل ، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ؛ فلذلك لم تتصرّف .

٢/٥٨٤

فأمّا إبدالها من الواو فنحن نذكره مفسرا فى التصريف[3]. ألا ترى أنك تقول : هذا أتْقى من هذا ، والأَصل أوْقى ، لأنه من وقيت . وكذلك تُراث . إنما هو وُراث ، لأنه من ورثت . وتُجَاهُ فُعال من الوجه . وكذلك تُخمة من الوخامة . وهذا أكثر من أن يُحْصى أو يؤتى بجميعه ، ونحن نستقصى شرحه فى باب التصريف إن شاء الله .

= وقال ابن هشام : « يحتمل أن يكون ضمن رضى معنى عطف وقد عد ابن عصفور هذا من الضرائر الشعرية فقال : ومنه إنابة حرف مكان حرف آخر ولم أره لغيره كيف وقد ورد فى القرآن والحديث » .

وقد أفرد له أبو الفتح بابًا فى الخصائص جـ ٢ ص ٣٠٦

البيت للقحيف العقيلى من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب .

جواب إذا قوله : أعجبنى وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب إذا . انظر الخزانة جـ ٤ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والسيوطى ص ١٤٢ والمغنى جـ ١ ص ١٢٦ ، جـ ٢ ص ١٨٩

(١) ذكره فى الكامل جـ ٦ ص ٢٤٤ ونسبه لابن الطثرية (وهو يزيد) والشاهد فيه استعمال على إسما بمعنى فوق .

حاجب الشمس : قرنها ، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ فى الطلوع وانظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٢٩ وأسرار العربية ص ٢٥٦

(٢) الأنبياء : ٥٧ - وهذه الآيات والشواهد مذكورة فى الكامل جـ ٦ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) ذكر فى الجزء الأول ص ٦٣ ، ص ٩١ ثم كرر هنا لثالث مرة .

٢
٥٨٥

واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته[1] ؛ لأن الفعل يصل / فيعمل ، فتقول : اللهَ لأفعلنّ ؛ لأنك أردت أحلف اللهَ لأفعلنّ . وكذلك كلُّ خافض فى موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ؛ كما قال الله عز وجل : (واخْتارَ مُوسَى قوْمه سَبْعِين رَجلًا[2]) أى من قومه . وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحْصِيَــهُ   رَبَّ العِبَادِ إليهِ الوجْهُ والعَمَلُ[3]

أى من ذنب . وقال الشاعر :

أَمَرْتك الْخَيْرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ   فقدْ تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[4]

فتقول : اللهِ لأفعلن . وكذلك كلُّ مُقْسِم به .

واعلم أن للقسم تعويضاتٍ من أدوته[5] تحلُّ محلها ، فيكون فيها ما يكون فى أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هى عِوَضٌ منه . فإن جاز الجمْع بين شيئين فليس

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٤ : « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب حقاً إذا قلت : إنك ذاهب حقاً فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق ويجر بحروف الإضافة ، كما يجر حق إذا قلت : إنك ذاهب بحق وذلك قولك : الله لأفعلن . . .

فأما تا الله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب ولله مثلها إذا تعجبت ليس إلا ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى » .

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٧ على أن الأصل من ذنب فحذف (من) واستغفر يتعدى إلى المفعول الثانى بمن . أراد بالذنب جميع ذنوبه بدليل « ليست محصية » والنكرة قد تعم فى الإثبات . الوجه : القصد .

والبيت من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لا يعرف قائلها وانظر الخزانة جـ ١ ص ٤٨٦ .

(٤) تقدم فى ص ٣٦ ، ٨٦

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٥ « باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو وذلك قولك : أى ها الله ذا تثبت ألف (ها) لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى هلله ذا فيحذف الألف التى بعد الهاء ولا يكون فى المقسم ههنا إلا الجر لأن قولهم : (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا ، كما تظهر فى قولك : والله — فتركهم الواو ههنا ألبته يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها (ها) ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأفعلن إذن لأدخلت الواو » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أحدهما عِوضًا ن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول : عليك زيدًا ، وإنَّما المعنى : خذ زيدا ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت : «عليك» لم تجمع بينها وبين فِعْل آخر / لأنَّها بدل من ذلك الفعل . ٢/٥٨٦

* * *

فمن هذه الحروف (الهاء) التى تكون للتنبيه . تقول : لاها اللهِ ذا ، وإن شئت قلت : لاهلَّلهِ ذا . فتكون فى موضع الواو إذا قلت : لا واللهِ .

فأمَّا قولك : (ذا) فهو الشئُ الذى تُقسم به ، فالتقدير : لا واللهِ هذا ما أقسم به .فحذفت الخبر لعلم السامع به[1] .

فأمَّا مَدّها وإجراءُ المدغم بعدها فى قولك: لا هاللهِ ذا ـ فإنَّك أتيت بـ« ها » التى للتنبيه ، وثبتت الألف ؛ لأنَّ حروف المدّ يقع وبعدها الساكن المدغَم. وتكون المدة عِوَضا من الحركة ؛ لأنَّك ترفع لسانك عن المدغم رفعةً واحدة . وقد مضى تفسير هذا[2]. فيكون كقولك : دابّة ، وشابّة ، ورادّ وما أشبهه .

وأمّا قولك : لاهلَّلهِذاـ فإنّك حذفت الألف من هاء التنبيه لمّا وصلتها ، وجعلتها عِوَضًا من الواو ؛ كما فعلت ذلك بها فى هلمّ . و (ها) هذه ......[3].

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٥ « وأما قولهم : ذا – فزعم الخليل أنه المحلوف عليه كأنه قال : أى والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) فى قولهم : ها هو ذا وها أنذا وهذا قول الخليل » .

وفى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣١٢ « وقال الخليل (ذا) من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف أى الأمر ذا أو فاعل أى ليكونن ذا أو لا يكون ذا والجواب الذى يأتى بعده نفياً أو إثباتاً . بدل من الأول ولا يقاس عليه فلا يقال : ها الله أخوك أى لأنا أخوك ونحوه .

وقال الأخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله أى الله الحاضر الناظر أو مبتدأ محذوف الخبر أى ذا قسمى فبعد هذا إما أن يجئ الجواب أو يحذف مع القرينة » .

ومن هنا نرى أن المبرد اختار مذهب الأخفش وانظر الروض الأنف جـ ٢ ص ٧٠ – ٧١ وسيرة ابن هشام جـ ١ ص ٢١٢ جـ ٢ ص ٨١ ، ١٢٦ من الروض الأنف وشرح الشافية جـ ٢ ص ٢١٣ .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ١٨٣ – ٢٠٣

(٣) نقلنا ص ٥٥٠ مكان ص ٥٩٠ كما فعلنا العكس واستقام الكلام فى الموضعين

٢/٥٨٧ / هى التى تلحق فى قولك : هذا . قلنا المعنى : لا واللهِ هذا ما أقسم به لأنّها للتنبيه ، فالتنبيه يقع قَبْلَ كلّ ما نبّهت عليه ، كما قال الشاعر :

تَعَلَّمَنْ هـا لعمر اللهِ ذا قَسَـمًا فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ(١)

أراد : تعلّمن لعمرُ اللهِ هذا قسما ، فقدّم (ها) . وقال الآخر :

ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ نصفين بَيْننا فقلتُ لهم هـذا لها ها وذا لِيا(٢)

يريد : وهذا ليا .

* * *

ومن هذه الحروف ألفُ الاستفهام إذا وقعت على الله وحدَها ؛ لأنّه الاسم الواقع على الذات . وسائرُ أسماء الله — عزّ وجلّ — إنّما تجرى فى العربيّة مَجْرَى النعوت . وذلك قولك : آللهِ لتفعلنّ .

وكذلك ألف أيم إذا ألحقتها ألفُ الاستفهام لم تحذف ، وثبتت ؛ كما تثبت مع الألف واللام اللتين للتعريف فى قولك : آلرجلُ(٣) قال ذاك ؟

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم واستشهد به فى ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة .

ذرع الإنسان : طاقته — وأقصد بذرعك : مثل أورده الميدانى وقال عنه : يضرب لمن يتوعد أى كلف نفسك ما تطيق . والذرع عبارة عن الاستطاعة كأنه قال : أقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك أى توعد بما تسعه قدرتك (مجمع الأمثال جـ ٢ ص ٩٢) .

والبيت روى بروايتين : أقدر من بابى ضرب وقتل بمعنى قدر ، واقصد بذراعك — والباء بمعنى فى .

قسما ، مصدر مؤكد لما قبله لأن معناه : أقسم — تعلمن : بمعنى أعلم ملازم للأمر .

والشاهد لزهير من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء . الديوان ص ١٦٤ — ١٨٣ . الخزانة جـ ٤ ص ٢٠٨ — ٢٠٩ ، جـ ٢ ص ٤٧٥ — ٤٧٦ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٣٧٩ على الفصل بالواو بين (ها) وذا والأصل وهذا لى .

وفى الخزانة — إنما جاز تقديم ها على الواو لأن (ها) تنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك : ألا ان زيدا خارج وألا ان عمرا مقيم .

ونسب الأعلم البيت إلى لبيد ، وكذلك نسبه إليه الأندلسى فى شرح المفصل . قال البغدادى : وأنا لم أره فى ديوانه وكذلك قال قبلى ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل — الخزانة جـ ٢ ص ٤٧٩ — ٤٨٠ وانظر ديوان لبيد ص ٣٦٠ فقد نقل محققه كلام الخزانة .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣

وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاءُ جعلت / عِوضا ، فثبتت ، ولم تُحذف ؛ كما ثبتت مع ألف الاستفهام . وذلك قولك : أَفَأَللهِ لتفعلنّ[1].

٢/٥٨٨

ومن حروف القسم – إلّا أنّها تقع على معنى التعجّب – اللامُ . وذلك قولك : للهِ ما رأيت كاليوم قطُّ ، كما قال :

للهِ يَبْقَى على الأَيّامِ ذُو حَيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ[2]

وقد تقع التاءُ فى معنى التعجب ، ولم نذكرها ها هنا لأنّ ذِكْرها قد تقدّم[3]. فهذا جُمْلَة لهذه الحروف .

وسنبيّن لِمَ دخل بعضُها على بعض ؟ ؛ كما شرحنا دخول الواو على التاء إن شاء الله .

---

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٠٩ – ٣١٠ : « اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا فى (الله) قسما عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين ، لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص . فمنها : اجتماع (يا) واللام فى يا ألله ، ومنها قطع الهمزة فى (يا ألله) ، وأفأ لله ، وها ألله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ على دخول اللام على اسم الله تعالى فى القسم بمعنى التعجب .

وفى الخزانة : روى المبرد : « الحيد » بفتح الحاء المهملة والمثناة التحتية وجعله مصدرا وهو اعوجاج يكون فى قرن الوعل .

ورواه ثعلب بكسر المهملة وكذا السكرى وفسره بجمع حيدة وهى العقدة فى قرن الوعل وقال بعضهم هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون فحركه للضرورة ومعناه الروغان .

وروى : « ذو جيد » بالجيم ، وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل : يريد به الظبى .

الوعل : التيس الجبلى . المشمخر : الجبل الشامخ العالى والباء بمعنى فى ، والظيان : ياسمين البر . الآس : الريحان وإنما ذكرهما إشارة إلى أن الوعل فى خصب فلا يحتاج إلى الإسهال فيصاد ، وقيل : الآس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .

(لا) النافية حذفت من يبقى وهو حذف قياسى لأن المضارع وقع جوابا للقسم .

وهذا البيت من قصيدة نسبها السكرى إلى أبى ذؤيب الهذلى وعزاها الحلوانى إلى مالك ابن خالد الخناعى وأنشده الزمخشرى فى المفصل لعبد مناف الهزلى (فى ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناة الهذلى وكذلك فى المفصل ج ٢ ص ٢٣٨) ونسبه سيبويه إلى أمية ابن أبى عائذ وقال ابن السيد هو لأبى زبيد الطائى .

وهو فى ديوان الهذليين ج ٣ ص ٢ لمالك بن خالد الخناعى .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٦١ – ٣٦٢ ، ج ٤ ص ٢٣١ – ٢٣٣ ، والمخصص ج ١٣ ص ١١١ ، واللسان (حيد – ظيان) .

(٣) انظر ص ٣٢٠

هذا باب

الأسماءُ التى يعمَل بعضُها فى بعض
وفيها معنى القسَم

اعلم أنَّ هذه الأَسماء التى نذكرها لك، إنَّما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها ؛ كما أنَّك تقول: علِم الله لأفعلنّ . فـ «عَلِمَ» فعل ماضٍ ، والله ـ عزَّ وجلَّ ـ فاعله ، فإعرابه كإعراب / رزق الله إلَّا أنَّك إذا قلت: علم اللهُ ـ فقد استشهدت. فلذلك صار فيه معنى القسم[1]. ألا ترى أنَّك تقول : غفر الله لزيد ، فلفظه لفظ ماقد وقع ، ومعناه : أسأَل الله أن يغفرله . فلمَّا علم السامع أنَّك غير مخبِر عن الله بأَنَّه فَعَل ـ جاز أن يقع على ما ذكرناه ، ولم يُفْهَم عن قائله إلَّا على ذلك . فإن أخبر عن خبَر صادق كان مجازه مجازَ سائر الأَخبارُ فقال : (لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ المؤْمِنِينَ)[2] ، وغفر الله لأصحاب محمَّد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فهذا مجازه . وكذلك : شهِد الله لأفعلنّ ؛ لأَنَّه بمنزلة : علِم الله .

فمن تلك الأَسماء قولُك : لعمرُك لأَفعلنّ ، وعلىّ عهدُ الله لأفعلنّ ، وعلىّ يمينُ الله لأفعلنّ[3] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص٤١٩ «كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع . يذهب زيد، وعلم الله ينتصب . كما ينتصب ذهب زيد، وفيهما معنى اليمين » .

وقال فى جـ ٢ ص ١٤٧ «ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فاعرابه كاعراب يذهب زيد وذهب زيد ، والمعنى : والله لأفعلن وذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء ، وبمنزلة : اتقى الله امرؤ عمل خيرا وإعرابه إعراب (فعل) ومعناه معنى (ليفعل) ، و (ليعمل) » .

(٢) الفتح : ١٨

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٦ « باب ما عمل بعضه فى بعض وفيه معنى القسم .

وذلك قولك : لعمر الله لأفعلن وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول : أيمن الكعبة لأفعلن كأنه قال : لعمر الله المقسم به وكذلك أيم الله وأيمن الله إلا أن ذا أكثر فى كلامهم فحذفوه . . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ومعناها كمعنى الإسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : على عهد الله لأفعلن فعهد مرتفعة وعلى مستقر لها وفيها معنى اليمين » .

وعهد الله : غير صريح فى القسم فيجوز التصريح معه بالخبر أما يمين الله فهو نص فى القسم فلا يذكر معه الخبر وقد ذكره المبرد .

فهذا مثل قولك : عَلَى زيدٍ درهمان ، ولَزيد أفضلُ من عمرو ؛ لأنّه إنّما وقع قسمًا لقوله . لعمرُ الله ما أقسم به . وإذا قلت : علىّ عهدُ الله ـ فقد أعطيته عهدك بما ضمِنته له . وبعض العرب ينشد هذا البيت ، فيرفع القسم ، فيقول :

فقلتُ يَمــينُ اللهِ أبْرَحُ قاعـدا ولوْ ضربُوا رأسِى لديكِ وأوصالى[1]

$\frac{٢}{٥٩٠}$

/ يريد : يمينُ الله علىّ .

* * *

واعلم أنّ المصادر وما يجرى مَجْراها إنّما تقع فى القسم منصوبةً بأفعالها[2] ؛ لأنّ فيها المعانى التى وصفنا . وذلك قولك : عَمْرَك الله لا تقم ، وقِعْدَك اللهَ لا تقم . وإن شئت قلت : قَعِيدَك الله ، وكذلك : يمينَ الله وعهدَه .

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٤٧ على رفع يمين الله بالإبتداء وحذف الخبر .

وفى الخزانة : روى يمين الله مرفوعا ومنصوبا ، أما الرفع فعلى الإبتداء والخبر محذوف ، وأما النصب فعلى أن أصله : أحلف بيمين الله . فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقى منصوبا .

وأجاز إبنا خروف وعصفور أن ينصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه تقديره : ألزم نفسى يمين الله ، ورد بأن (ألزم) ليس بفعل قسم ، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس .

وأبرح : فعل ناقص وحذفت لا النافية على القياس كما قدمنا .

الأوصال : المفاصل وقيل مجتمع العظام . المفرد وصل بكسر الواو وضمها : كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره — الخزانة جـ ٤ ص ٢٠٩ .

والبيت من قصيدة لامرىء القيس فى الديوان ص ١٠٥ — ١١٣ — وشرحه ص ٤٥ — ٦٥ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف فى الكلام . . وتصرفها أنها تقع فى موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام وذاك قولك : سبحان الله .. وعمرك الله ألا فعلت وقعدك الله ألا فعلت . .

وكأنه حيث قال : عمرك الله وقعدك الله قال : عمرتك الله ، بمنزلة نشدتك الله ، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك الله كأنك قلت : عمرتك عمرا ونشدتك نشدا ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به . . »

وقال فى ص ١٦٣ « فقعدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل وكأن قوله : عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بنشدك الله ، ولكن زعم الخليل أنه تمثيل يمثل به » .

وإن شئت كان على قولك : بيمين الله وما أشبهه ، فلمّا حذفت حرف الإضافة وصل الفعل، فعمِل[1] على ما وصفناه فى أوّل الباب وكذلك ويمينَ الله .

---

(١) فى أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٤٩ « وذكر أبو العباس محمد بن يزيد فى قولهم : عمرك الله أن إنتصابه على المصدر بتقدير عمرتك الله تعميرا على ما قرره سيبويه وأجاز فيه أبو العباس أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قولهم : يمين الله وعهد الله فى قول من نصبهما وإنما النصب فيهما بتقدير أقسم بيمين الله وبعهد الله فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل وعلى هذا يكون قولهم : عمرك الله تقديره : أقسم بعمرك الله فيكون عمرك الله قسما محذوف الجواب والمراد بالعمر التعمير فالمعنى أقسم بتعميرك الله أى باقرارك له بالدوام والبقاء .

وذكر أبو العباس بعد عمرك الله : قعدك الله لا تقم — فنزل عمرك الله منزلة قعدك الله . قال : وإن شئت قلت : قعيدك الله .

وهذا دليل قاطع على نصبه عنده بتقدير أقسم بعمرك الله » .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٠٧ — ١٠٨ « والأصل عند سيبويه : عمرتك الله تعميرا ، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول . . ومعنى عمرتك : أعطيتك عمرا بأن سألت الله أن يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثانى أعنى الله .

وكذا . . قعدتك الله ، وإن لم يستعمل ، أى : جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى . . .

ويجوز ألا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير اسأل الله عمرك ، أى : أسأل الله تعميرك وأسأل الله قعدك أى تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد . وأسأل متعد إلى مفعولين أو يكون المعنى . أسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه وأبديته وبتقعيدك الله أى نسبتك إياه إلى القعود أى الدوام والتمكن ، فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى قعدك الله بكسر القاف : بحق قعدك أى قعيدك أى ملازمك العالم بأحوالك وهو الله فالله عطف ببيان لقعدك » .

* * *

وفى أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٥٢ — ٣٥٣ : « وأما قولهم : قعدك ألا تفعل كذا وقعيدك ألا تقوم وقعدك الله وقعيدك الله ففيهما قولان :

أحدهما : أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعيل كالحس والحسيس ، ومعناهما المراقبة فانتصابهما بتقدير أقسم فكأنك قلت : أقسم بمراقبتك الله ، ولما أضمرت (أقسم) عديته بنفسه .

والقول الآخر : أن معنى القعد والقعيد الرقيب الحفيظ من قوله تعالى (عن اليمين وعن الشمال قعيد) أى رقيب حفيظ فقعد وقعيد فى هذا القول كخل وخليل وند ونديد وشبه وشبيه ، وإذا كانا كذلك فهما من صفات القديم سبحانه وتعالى فهو الرقيب الحفيظ فإذا قلت : قعدك الله وقعيدك الله على هذا المعنى نصبت إسم الله على البدل . .

وفى الخزانة ج ٤ ص ٢١٣ ضعف هذا بقوله : لم يسمع أنهما من أسماء الله تعالى وفى الشجرية أيضاً — ج ١ ص ٣٥٢ « وذهب أبو العلاء المعرى فى قولهم : عمرك الله إلى خلاف ما أجمع عليه أئمة النحو : فزعم أن العمر مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام : إذا زرته قال ومنه اشتقاق الاعتمار والعمرة .

وإن شئت كان على قولك : عمّرتك الله تعميرا ، ونشدتك الله نشدا ، ثمّ وضعت عمرك في موضع التعمير . وكذلك أخواته . قال الشاعر :

= ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله ، قال : كأنك قلت : اذكرك خدمتك الله ، قال : ويحتمل أن يكون قولهم عمرك الله مأخوذاً من عمر الديار من العمارة أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وبعبادته . . فخالف فحول النحويين المتقدمين والمتأخرين فراراً من غموض معنى أقوالهم فيه لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتمحل اشتقاقاً محالا » .

(خلاصة النصوص السابقة)

(أ) عمرك الله :

انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير : عمرتك الله تعميراً أى أعطيتك عمرا بأن سألت الله أن يعمرك فالله مفعول ثان على تضمين (عمر) معنى سال .

وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض . التقدير : أقسم بعمرك الله ، والمراد بالعمر التعمير والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أى باقرارك له بالدوام والبقاء .

(ب) يكون التقدير : أسأل الله عمرك ، أى اسأله تعميرك .

(جـ) يكون التقدير : اسأل بحق تعميرك الله ، أى اعتقادك بقاءه وأبديته فعمرك منصوب على نزع الخافض وهو مضاف للفاعل و (الله) مفعول به .

(د) أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرك البيت الحرام : إذا زرته ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله أى زيارتك .

(هـ) أو من العمارة أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وبعبادته .

* * *

قعدك الله ، وقعيدك الله :

١ — منصوبان على المصدرية وأن لم يستعمل فعلهما ، والمعنى : جعلتك قاعداً متمكناً بالسؤال من الله تعالى .

٢ — منصوبان على المفعول به والتقدير : اسأل الله تقعيدك وتمكينك .

٣ — منصوبان بنزع الخافض والتقدير : اسأل بتقعيدك الله أى نسبتك إياه إلى القعود ، أى الدوام والتمكن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان إلى الفاعل ، ولفظ الجلالة مفعول به .

٤ — مصدران جاءا على الفعل والفعيل معناهما المراقبة فانتصابهما بنزع الخافض والتقدير : أقسم بمراقبتك الله .

٥ — اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ فهما من صفات الله ولفظ الجلالة بعدهما بدل منهما وضعف ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء الله تعالى .

* * *

اسم الجلالة منصوب لأنه مفعول للمصدر : عمرك ، قعدك ، قعيدك . وأجاز الأخفش فيه الرفع وحكى المازنى أنه سمع فيه الرفع .

فيكون المعنى : عمرك الله تعميرا ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعاً .

عَمَّرْتُكِ اللهُ إلّا ما ذكرتِ لنـــا   هلْ كُنتِ جارتنا أيّامَ ذى سَلَم (1)

يريد : ذكرتك الله . وقال الآخر :

عَمَّرتُــكِ اللهُ العَـلِيَّ فإنَّـنى   أُلْوِى عليك لوَانَّ لُبَّكِ يَهْتَدِى(2)

ولذلك جعل المصدر فى موضعه فقال :

أيُّهـا المنكِحُ الثُّريَّا سُهَيْــلًا   عَمْرَكَ اللهَ كيف يلتقيان ؟(3)

= أنظر أمالى ابن الشجرى جـ ١ ص ٣٤٧ - ٣٥٣ - ابن يعيش جـ ١ ص ١٢٠ جـ ٩ ص ٩١ شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخزانة جـ ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، جـ ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ المخصص جـ ١٧ ص ١٦٤ - ١٦٥ و الكامل جـ ٨ ص ٢٢٩ - والهمع جـ ٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

(1) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٦٣ على وضع « عمرتك الله » موضع « عمرك الله » .

وذكره المبرد فى الكامل جـ ٨ ص ٢٢٩ .

ضبط أبو على (الا) بفتح الهمزة فيكون أصله هلا ونقل ذلك عن الكسائى وعلى رواية كسر الهمزة فهى إلا الاستثنائية والاستثناء مفرغ والفعل - وإن كان مثبتاً فى اللفظ - فهو منفى فى المعنى والمعنى ما أسألك إلا كذا ، ومثله : نشدتك الله ألا فعلت ولما فعلت ، والفعل مؤول بمصدر بدون سابك .

و(ما) فى البيت زائدة ، وجملة : (هل كنت جارتنا) فى موضع المفعول لذكرت معلق بالاستفهام .

وذوسلم : موضع بالحجاز معجم البلدان جـ ٣ ص ٢٤٠ .

والشعر للأحوص - الخزانة جـ ١ ص ٢٣١ .

(2) استشهد به سيبويه أيضاً كالبيت السابق جـ ١ ص ١٦٣ .

ألوى : أعطف - أسند الهداية إلى اللب لأنه سبب الاهتداء ، أو أراد قلبك وعبر عنه باللب لأنه محله .

وهو لعمر بن أحمر الباهلى - الخزانة جـ ١ ص ٢٣٢ ، أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٤٩ .

(3) أكثر استعمال عمرك الله وقعدك الله فى قسم السؤال وقد يستعملان فى غير القسم كما فى قوله : « عمرك الله كيف يلتقيان» فالمعنى : سألت الله أن يطيل عمرك ولم يرد القسم ذكر ذلك الجوهرى وابن يعيش جـ ٩ ص ٩٢ .

وقال البغدادى : هو هنا قسم سؤال ، وجوابه : كيف يلتقيان .

الثريا : بنت عبد الله بن الحارث .

والشعر لعمر بن أبى ربيعة انظر الديوان ص ٤٩٥ والخزانة جـ ١ ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

٢/٥٩١

/ وقال الآخر :

قَعِيدَكَ أنْ لا تُسْمِعِينى مَلامَةً ولا تَنْكَئِى قَرْحَ الفؤادِ فَيَيْجَعَا[1]

فكلُّ ما كان من ابتداء أو خبر أو فعل وفاعل فيه معنى القسم فهذا مجازه .

* * *

واعلم أنَّ من هذه الحروف ايمُ ، [وايمن][2] وألفها ألف وصل ، وتمام الاسم النون تقول ايمُ اللهِ لأفعلنّ . ايمنُ اللهِ لأفعلنّ .

وليس بجمع يمين . ولكنّه اسم موضوع القسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع . فوصلُهم إيّاها يدلّك على أنّها زائدة ، وأنّها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر :

فقال فريقُ القومِ لَمّا نَشَدْتُهمْ : نَعَمْ ، وفريقٌ : لَيْمنُ اللهِ ما نَدْرِى[3]

فمن قال : ايمُ اللهِ قال : لَيْمُ اللهِ لأفعلنّ . فإن وقع عليها ألف الاستفهام مددت ، ولم تحذف ألف الوصل فيلتبسَ الاستفهامُ بالخبر ؛ كما كنت فاعلا بالألف التى مع اللام فى قولك : آلرجل قال ذاك ؟ . فيقول : آيمُ اللهِ لقد كان ذاك[4] .

وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول : ايمُ اللهِ فى موضع / ايمُ اللهِ فهى عند هؤلاء بمنزلة ابن واسم . تقول فى الاستفهام : أيمُ الله لقد كان ذاك ؟ لأنّها تسقط للوصل ، وتحدث ألف

٢/٥٩٢

---

(١) أكثر استعمال قعيدك فى قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهى وعليا مضر تستعملها فى قسم غير السؤال تقول : قعيدك لتفعلن كذا و (أن) فى البيت زائدة و (لا) ناهية والمفعول الثانى محذوف ، أى قعيدك الله . نكأت القرحة قشرتها . فييجعا : مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة فى جواب النهى .

وأصل الفعل يوجع قلبت الواو ياء على لغة بنى تميم ويصح فتح ياء المضارعة وكسرها .

والبيت لمتمم بن نويرة من قصيدة ذكرت فى الكامل جـ ٨ ص ٢٢٣ – ٢٢٤ والمفضليات ص ٢٦٥ – ٢٧٠ وشرح الأنبارى ص ٥٢٦ – ٥٤٣ . والخزانة جـ ١ ص ٢٣٤ – ٢٣٨ ، جـ ٤ ص ٢١٤ .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٢٨ ، الجزء الثانى ص ٩٠ وكذلك حديث همزة الوصل .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، والجزء الثانى ص ٩١ .

الاستفهام ومنهم من يحذف ألف الاسم حتّى يصير على حرف عِلْما بأنّه لا ينفصل بنفسه فيقول : م اللهِ لأفعلنّ .

ويقال : مِن اللهِ لأفعلنّ ، ومِنْ ربِّى لأفعلنّ . أبدل (مِنْ) من الباء التى فى قولك : باللهِ لأفعلنّ ، وبربِّى لأفعلنّ ؛ كما تقول : فلان فى الموضع وبالموضع فيدخل الباءَ على «فى» ، وكذلك دخلت (مِنْ) على الباء ، والاحتجاج يأتيك فى موضعه[1] إن شاء الله .

* * *

واعلم أنّك إذا دللت على القسم بما تضعه فى موضعه ، فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد القسم . تقول : أقسمت لأقومنّ ، واستحلفته ليخرجنّ ، أى قال له : واللهِ لتخرجنّ ، فدلَّ هذا على القسم.

ولا يلحق هذه اللام ما النون فى آخره خفيفةً أو ثقيلةً إلّا والمعنى معنى القسم . لا تقول : زيد يقومَنّ ، ولا زيد ليقومَنّ إلّا أن تريد القسم فى هذه الأخيرة / خاصّةً ، فكأنّك قلت : زيد واللهِ ليقومنّ . وتفسير هذا فى إثْر هذا الباب إن شاء الله .

٢/٥٩٣

* * *

وتقول : إِىْ واللهِ لأفعلنّ . وإن شئت قلت : إِى اللهُ لأفعلنّ ، إنّما تريد : (إِىْ) التى فى معنى (نَعَمْ)[2] ؛ كما قال : (قُلْ إِى وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)[3] . فتصل المقسم به ؛ لأنّ (إِىْ) جواب ، والقسم بعدها مستأنَف . ولو كانت بدلًا من حروف القسم لم تجتمع هى وهو ؛ ألا ترى أنّك تقول : إِىْ واللهِ لأفعلنّ[4].

* * *

---

(١) عرض لنيابة بعض الحروف عن بعض فيما سبق ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ «وتقول : نعم الله لأفعلن وأى الله لأفعلن لأنهما ليسا ببدل ألا ترى أنك تقول : أى الله ونعم والله» .

(٣) يونس : ٥٣ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٦ «و(أى) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم أنها تجىء لتصديق الخبر أيضاً وذكره ابن مالك . . . ولايستعمل بعد (أى) فعل القسم ، فلا يقال : أى أقسمت بربى ، ولايكون المقسم به بعدها إلا الرب ، والله ، ولعمرى . . .

وفى ياء (أى) من (أى الله) ثلاثة أوجه : حذفها للساكنين وفتحها تبييناً لحرف الإيجاب وإبقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ١٢٤ - ١٢٥ والمغنى ج ١ ص ٧١ .

وإنّما الفصْل بين (بَلَى) و (نَعَمْ) أنَّ (نَعَمْ) تكون جوابا لكلٍّ كلام لا نَفْىَ فيه، و (بلى) لا تكون جوابا إلّا لكلام فيه نفى[1] .

لو قال لك قائل : أنت زيد ؟ لكان الجواب (نَعَمْ) . وكذلك هل جاءك زيد ؟ وكذلك مَنْ يأتك تأته فتقول : نَعمْ ، ولا يصحّ هاهنا (بَلَى) .

فإن نفى فقال : أمَا لقيت زيدا ؟ كان الجواب : بَلَى . وكذلك : ألست قد ذهبت إلى زيد ؟ وما أخذت منه درهما ؟ وأنت لا تعطى شيئا . فجواب هذا كلّه (بلى) .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٢ « وأما (بل) فتوجب به بعد النفى ، وأما (نعم) فعدة وتصديق .تقول : قد كان كذا وكذا فيقول : نعم ، وليسا اسمين » .

وانظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٥٥ والخزانة جـ ٤ ص ٤٨٤ — ٤٨٥ والمغنى جـ ١ ص ١٠٤ ، جـ ٢ ص ٢٥ — ٢٦ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا باب

ما يُقسَم عليه من الأفعال[1]

وما بالُ النون فى كلّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلاّ فى هذا الموضع الذى أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟

٢/٥٩٤

اعلم أنّك إذا أقسمت على فِعْل لم يقع لزمتْه اللام ولزم اللامَ النونُ ، ولم يجز إلّا ذلك . وذلك قولك : واللهِ لأقومَنّ ، وباللهِ لأضربَنّ ، وواللهِ لَتنطلقَنّ .

فإن قال قائل : فما بال هذا لا يكون كقولك فى الأمر والنهى إذا قال : اضربَنّ زيدا ، ولا تشتمنّ عمرا . وإن شئت قلت : اضربْ زيدا ، ولا تشتم عمرا . وكذلك : هل تنطلقَنّ ؟ وإن شئت قلت : هل تنطلقُ ؟

فإنّما ذلك لأنّ القسم لا يقع إلّا على ما لم يقع من الأفعال ، فكرهوا أن يلتبس بما يقع فى الحال .

فأمّا الأمر والنهى فيفصل بينه وبينهما باللام ؛ لأنّ اللام لا تكون فى الأمر والنهى . وكذلك لا تكون فى الاستفهام .

٢/٥٩٥

وإنّما تفصل بالنون بين القسم وبين / هذه الأخبار التى قد تقع فى الحال ؛ نحو قولك : إنّ زيدًا لمنطلق ، لأنّ حدّ هذا أن يكون فى حال انطلاق . وكذلك إنّ زيدًا ليأكل . فإذا قلت : واللهِ ليأكلنّ ، عُلِمَ أنّ الفعل لم يقع .

فإن قلت : قد جاء: (إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)[2] أى لحاكم .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٥٤ باب الأفعال فى القسم .

(٢) النحل : ١٢٤ .

قيل : قد يكون هذا ، ولكن ليس فيه دليلٌ على ما يقع فى الحال أو يقع بَعْدُ ، على أنَّ أكثر الاستعمال أن يكون للحال . فإذا دخلت النون عُلِمَ أنَّ الفعل لا يكون فى الحال البتَّة . فلذلك لزمت اللام[1] ؛ لأنَّك قد تذكر الأفعال ، ولا تذكر المقسم به فتقول : لأنطلقَنَّ ، فيعلم أنَّ هذا على تقدير اليمين وأنَّه ليس للحال . فلهذا أجرى ما ذكرت لك .

فأمَّا اللام فهى وُصْلة للقسم ؛ لأنَّ للقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به ، ولا يتَّصل إلَّا ببعضها. فمن ذلك : اللام ، تقول :واللهِ لأقومَنَّ ، واللهِ لَزيد أفضل من عمرو . ولولا اللام لم تتَّصل .

وكذلك (إنَّ) . تقول : واللهِ إنَّ زيدًا لمنطلق . وإن شئت قلت : والله إنَّ زيدًا منطلق ./ 2/596

وكذلك (لا) فى النفى ، و (ما) . تقول : والله لا أضربُك ، والله ما أكرمُك[2] ، ولاتحتاج إلى النون لأنَّ (ما) يدلّ على الحال ؛ كما تدلُّ (إنَّ) إذا قلت : والله إنِّى لأُكرمك .

---

(1) فى سيبويه جـ 1 ص 455 « فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكى لايشبه قوله : إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام ان كان ليقول مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك لأن (ان) تكون بمنزلة (ما) » .

وقال فى ص 456 « فمن ثم ألزموا النون فى اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) .

وسيبويه صرح أيضاً بوجوب توكيد المضارع المثبت الواقع فى جواب القسم فى غير هذين الموضعين فقال فى جـ 2 ص 149 « ومن مواضعها الفعل الذى لم يجب الذى دخلته لام القسم فذلك لاتفارقه الخفيفة والثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام للقسم » .

وقال فى جـ 1 ص 454 « فإذا حلفت على فعل غير منفى لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة ؛

والعجيب بعد هذا أن ينقل ابن يعيش عن أبى على أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأى سيبويه ، قال فى جـ 9 ص 39 :

« ذهب أبو على إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاه عن سيبويه » وقال فى ص 43 « وذهب أبو على أنه يجوز ألا تلحق هذه النون الفعل قال : وإلحاقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك » .

(2) فى سيبويه جـ 1 ص 455 « ومثل هذه اللام . . أن إذا قلت والله أن لو فعلت فعلت » .

وقال فى ص 456 « قال عزوجل (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلتك) وقال سبحانه (ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد من بعده) » .

وقال فى ص 473 « والله انه لذاهب » .

أمرٌ قد وقع ، ولا يقال هذا إلّا على شيء متقدّم ، فالأمر فيهما واحد ، إلّا أنّ هذا على الحذف والتعجّب ، والذي بـ (قد) على استقصاء الكلام[1]. فعلى هذا فأجْرِهما .

* * *

واعلم أنّ من العرب من يقول : اللهِ لأفعلنّ[2] ، يريد الواو ، فيحذفها . وليس هذا بجيّد في القياس ، ولا معروفٍ في اللغة ، ولا جائزٍ عند كثير من النحويّين . وإنّما ذكرناه لأنّه شيءٌ قد قيل ، وليس بجائز عندي ؛ لأنّ حرف الجرّ / لا يحذف ويعملُ إلّا بعِوَض لما تقدّم من الشرْح .

٢ / ٥٩٨

* * *

واعلم أنّ القسم لا يقع إلّا على مقْسم به ، ومُقْسَم عليه ، وأنّ قوله عزّ وجلّ : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى[3]) . أنّ الواو الأُولى واو قَسم ، وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسَم . ولو كانت للقسَم لكان بعض هذا الكلام منقطعًا من بعض ،

---

(١) في المغنى جـ ١ ص ١٤٩ « ذكره ابن عصفور : وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام و(قد) جميعاً ، نحو : (تا لله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقوله :

حَلَفْتُ لهَا باللهِ حلفَــةَ فاجِرٍ لَنَامُوا فَما إنْ مِنْ حَديثٍ ولَا صَالِي

وقال في جـ ٢ ص ١٧٠ – ١٧١ « وقال الجميع : حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقترن باللام وقد . . . » .

(٢) في سيبويه جـ ٢ ص ١٤٤ « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف رب . . وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك . . » .

(٣) الليل : ١ – ٣ . وفي سيبويه جـ ٢ ص ١٤٥ – ١٤٦ « وقال الخليل في قوله عزوجل (والليل إذا يغشى والنهار إذاتجلى وما خلق الذكر والأنثى) الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررت بزيد وعمرو والأولى بمنزلة الباء والتاء ألا ترى إنك تقول والله لأفعلن ووالله لأفعلن فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاما آخر فيكون كقولك: بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم ولا يقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن والواو الآخرة واو القسم لايجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه » .

* * *

وفي اعراب ثلاثين سورة لابن خالوية – ص ١٠٨ جواب القسم : إن سعيكم لشتّى وانظر التبيان لابن القيم ص ٥٥ .

وتدلُّ (لا) على ما لم يقع[1] ؛ كما تدلّ النون عليه إذا قلت : والله لأفعلنّ ، ثمّ نفيت ، فقلت : والله لا أفعلُ . فهذا مبيّن بأنفُسِ الحروف مُسْتَغْنٍ فيه عن غيرها ؛ لأنّ النون إنّما دخلت لتفصلَ بين معنيين ، فإذا كان الفصْلُ بغيرها لم تحتج إليها .

واعلم أنّ قولك : أقسمتُ لأفعلَنّ ، وأقسمت لا تفعل ـ بمنزلة قولك : قلت : والله لاتفعل ، وقلت : والله لتفعلنّ .

واعلم أنّك إذا أقسمت على فعل ماضٍ ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ؛ لأنّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح غيرُ متغيّرة لامه ، وإنّما تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت . فلمّا كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبْعَدَ . وذلك قولك : والله لرأيت زيدًا يضرب عمرا ، فأنكرت ذلك .

$\frac{2}{597}$ وإن وصلت اللام بـ (قَدْ) فجيّد بالغ . تقول: والله / لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك.. وسنفسر الفصل بين الفعل بـ (قد) وبين الفعل إذا لم تدخله .

* * *

أمّا (قَدْ) فأصلها أن تكون مخاطَبة لقوم يتوقّعون الخبر[2] . فإذا قلت : قد جاء زيد ـ لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمْرٍ كان بينك وبينه ، أو أمْرٍ تعلم أنّه لا يتوقّعه . فإن أدخلت اللام على (قد) فإنّما تُدخلها على هذا الوجه .

فأمّا قولك : والله لكذَب زيد كذِبًا ما أحسِبُ اللهُ يغفره له ـ فإنّما تقديره : لقد ؛ لأنّه

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٦ « وتكون (لا) نفياً لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فتقول لايفعل » .

وفي الخزانة جـ ١ ص ٢٦٢ : « فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنفي بها يقع حالا ؛ نحو : (ما لكم لاترجون لله وقارا) » .

(٢) في سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل . وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » .

الأوّل إلى آخر القسم على غير محلوف عليه ، فكان التقدير : (والليل إذا يَغْشَى) ، ثمّ ترك هذا ، وابتدأ (والنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى) . ولكنّه بمنزلة قولك : والله ثمّ الله لأفعلنّ ، وإنّما مثّلت لك بثُمّ[1] ؛ لأنّها ليست من حروف القسم.

* * *

واعلمْ أنَّ القسَم قد يُؤكّد بما يصدّق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثمّ يذكر ما يقع عليه القسم . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ . وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ[2]) ثمّ ذكر قصّة أصحاب الأُخدود توكيدا .

وإنّما وقع القسم / على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وقد قال قوم : إنّما وقع على (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ) ، وحُذفت اللام لطول الكلام . وليس القول عندنا إلّا الأوّلَ ؛ لأنّ هذه الاعتراضات توكيد .

٢ / ٥٩٩

فأمّا قوله : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)[3] فإنّما وقع القسم على قوله : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وحذفت اللام لطول القصّة ، لأنّ الكلام إذا طال كان الحذف أجْمَلَ .

---

(١) تمثيل سيبويه كما ذكرناه كان بالواو .

(٢) البروج : ١ - ١٢ . فى الكشاف جـ ٤ ص ١٩٩ « جواب القسم محذوف يدل عليه قوله (قتل أصحاب الأخدود) كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون يعنى كفار قريش ، كما لعن أصحاب الأخدود . وذلك أن السورة وردت فى تثبيت المؤمنين وتصبيرهم على أذى أهل مكة وتذكيرهم بما جرى على من تقدمهم من التعذيب على الإيمان وإلحاق أنواع الأذى » .

وفى البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٥٠ « وجواب القسم قيل محذوف فقيل : لتبعثن ونحوه وقيل الجواب مذكور فقيل : (إن الذين فتنوا) وقال المبرد : (إن بطش ربك لشديد) وقيل: (قتل) وهذا نختاره وحذفت اللام أى لقتل وحسن حذفها ، كما حسن فى قوله (والشمس وضحاها) ثم قال (قد أفلح من زكاها) أى لقد أفلح ويكون الجواب دليلا على لعنة الله على من فعل ذلك وطرده من رحمة الله وتنبيهاً لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليفتنوهم عن دينهم على أنهم ملعونون . وانظر التبيان لابن القيم ص ٩١

وإذا كان (قتل) جواباً للقسم فهى جملة خبرية ، وقيل دعاء ، فيكون الجواب غيرها » .

(٣) الشمس : ١ - ٩ . فى إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٠ « (قد أفلح) ها هنا لام مضمرة هى جواب القسم والأصل لقد أفلح » وانظر التبيان لابن القيم ص ١٨ .

وفى الكشاف جـ ٤ ص ١١٦ « جواب القسم محذوف تقديره ليدمدمن الله عليهم كما دمدم على ثمود ، وأما (قد أفلح من زكاها) فكلام تابع لقوله (فألهمها فجورها وتقواها) على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم فى شىء » .

ألا ترى أنّ النحويين لا يقولون : قام هند ، وذهب جاريتُك ، ويُجيزون : حضر القاضِي اليومَ امرأةٌ يا فتى ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام ، لأنّهم يرَوْن ما زاد عِوَضًا مما حُذِف .

وتقول : وحق الله ثم حقك لأفعلن ثم حقك تحمله على الموضع ، كان جائزا كما قال :

* فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا(1) *

وعلى هذا قرئ (فَأَصَّدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)(2) ؛ لأنّه حمله على موضع الفاء .

= وفى البحر ج ٨ ص ٤٨١ (قد أفلح) قال الزجاج وغيره: هذا جواب القسم ، وحذفت اللام لطول الكلام ، والتقدير لقد أفلح ، وقيل : الجواب محذوف تقديره : لتبعثن .

(١) صدره :

معاويَ إننا بَشَر فَأَسْجِحْ

استشهد به سيبويه على العطف على الموضع فى أربعة مواضع من كتابه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ واستشهد به المبرد على العطف على الموضع أيضاً فى ثلاثة مواضع من المقتضب : هذا الموضع ، وفى موضعين من الجزء الرابع .

ولم يتعرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت فى مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغدادى ينسب إلى المبرد أنه رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . قال فى الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ .

« وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكرى صاحب التصحيف ، قال : ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا ما روى عن سيبويه عندما احتج به فى نسق الاسم المنصوب على المخفوض . وقد غلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهى مخفوضة كلها ، وهذا البيت أولها ، وبعده :

فهبْهَا أمة ذهبت ضَياعاً يزيد أمرها وأبو يزيد

وأجاب الزمخشرى تبعا لما قاله الانبارى فى الانصاف بأن هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فمن رواه بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أَدِيرُوها بَنِي حَرْبٍ عليكم وَلاَ ترمُوابِهَا الغَرَضَ الْبَعِيدا »

وانظر الانصاف ص ٢٠٧ وشرح المتنبى ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

أسجح بمعنى أرفق . والشعر لعقيبة بن هبيرة الأسدى جاهلى اسلامى وفد على معاوية فدفع إليه رقعة بهذه الأبيات – الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ – ٣٤٥ .

(٢) المنافقون : ١٠ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدق وأكن من الصالحين) فقال هذا كقول زهير :

وتقول : واللهِ لأضربنّك ، ثم واللهِ لأحبسنّك ؛ لأنّك عطفت قسَما على قسَم .

ولو قلت : واللهِ لأضربنّك ثمّ لأحبسنّك / الله ، لم يكن فى الثانى إلّا النصب ؛ لأنّك عطفت فعلًا على فعل ، ثمّ جئت بالقسم بعدُ غيرَ معطوف . كأنّك قلت : الله لأفعلنّ : فأوصلت إليه الفعل .

٢/٦٠٠

فهذه جُمْلَة هذا الباب .

بَدالِي أنى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلَاسَابِقٍ شيئًا إذا كان جَائيًا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا » .

هذا باب

الفرق بين (إنَّ) و (أنَّ)

اعلم أنَّ (إنَّ) مكسورةً مشبّهةٌ بالفعل بلفظها ، فعملُها عملُ الفِعْل المتعدّى إلى مفعول وقد مضى تفسيرها فى بابها[1] .

فإذا قلت : (أنَّ) مفتوحةً فهى وصِلَتُها فى موضع المصدر . ولا تكون إلَّا فى موضع الأسماء دُونَ الأفعال ؛ لأنَّها مصدر ، والمصدر إنَّما هو اسم . وذلك قولك : بلغنى انطلاقُك ، وتقول : علمت أنَّك منطلق ، أى : علمت انطلاقَك . وكذلك أشهد أنَّك منطلق ، وأشهد بأنَّك قائم ، أى : أشهد على انطلاقك وبقيامك . فهذا جُمْلة هذا .

واعلم أنَّك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال ـ أنَّه لا يجوز الاقتصار على / المفعول الأوَّل[2] لأن الشَّكَّ والعلْم إنَّما وقَعَا فى الثانى ، ولم يكن بد من ذكر الأول ليُعلمَ من الذى عُلِمَ هذا منه أو شُك فيه من أمره ؟ . ٢/٦٠١

فإذا قلت : ظننت زيدًا فأنت لم تشُك فى ذاته ، فإذا قلت : (منطلقًا) ففيه وقع الشكُّ ، فذكرت (زيدًا) ، لتُعلِم أنك إنما شككت فى انطلاقه لا فى انطلاق غيره .

فإذا قلت: ظننت أن زيدا منطلق . لم تَحتج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنَّك قد أتيت بذكر زيد فى الصلة ؛ لأنَّ المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنَيْتَ[3].

---

(١) باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال سيأتى فى الجزء الرابع ص ٤٢٧ من الأصل .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٨ « باب الفاعل . . وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ؟ فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا . . » .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦١ – ٤٦٢ « تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك . وكذلك : وددت أنه ذاهب ؛ لأن هذا فى موضع ذاك إذا قلت : وددت ذاك » .

* * *

= كلام المبرد هنا صريح فى أنه لايستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثانى فى باب ظن وأخواتها وإذا قلت: ظننت أن زيدا منطلق لم تحتج إلى المفعول الثانى واستغنيت عنه ويعلل الاستغناء بقوله : لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق ، فالمبرد لم يخالف سيبويه فى أن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين .

وقد نسب إليه السيوطى فى الهمع وكذلك الصبان القول بأن (أن) ومعموليها لا تغنى عن المفعول الثانى فى باب ظننت فهو يقدره خلافا لسيبويه .

فى الهمع ج ١ ص ١٥١ – ١٥٢ « تسد عن المفعولين فى هذا الباب أن المشددة ومعمولاها نحو : ظننت أن زيدا قائم . اعلم أن الله على كل شىء قدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه. بالذكر فى الصلة ثم لاحذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير : أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقرا . . » وانظر حاشية الصبان ج ١ ص ٣٦٧ .

هذا باب
من أبواب (أنَّ) المفتوحة

نقول : قصّة زيد: أنه منطلق، وخبرُ زيد : أنّه يُحبّ عبدَ الله ؛ لأنَّ هذا موضع ابتداء وخبر ، فالتقدير : خبرُ زيد محبّتُه عبدَ الله ، وبلغنى أمرك أنّك تُحبّ الخيرَ ، فالمعنى معنى البدَل كأنّك قلت : بلغنى أمرك ، ثمَّ قلت : محبّتُك الخير ؛ لأنَّ المحبّة هى الأمر /ـ ، كما تقول : جاءنى أخوك زيد ؛ لأنَّ الأخ هو زيد[1] .

٢/٦٠٢

وتقول : أشهد أنَّ محمّدًا رسول الله . فكأنَّ التقدير : أشهد على أنَّ محمّدا رسول الله ؛ أى : أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنَّ محمّدا رسول الله ، أى : أشهد بذلك .

فإذا حذفت حروف الجرّ وصل الفِعْل فعمِل[2] ، وكان حذفها حسَنا لطول الصلة ؛ كما قال عزَّ وجلَّ: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)[3] أى: من قومه، فهو مع الصلة والموصول حسَنٌ جدًا . وإن شئت جئت به ؛ كما تقول : الذى ضربتُ زيدٌ ، فتحذف الهاء من الصلة . ويحسن إثباتها؛ لأنّها الأصل .

* * *

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٦ « باب ما تكون فيه أن بدلا من شىء هو الأول .

وذلك قولك : بلغتنى قصتك أنك فاعل وقد بلغنى الحديث أنهم منطلقون وكذلك القصة وما أشبهها » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئتك أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذفت اللام ههنا . فإن حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من (لايلاف قريش) كان نصبا ، هذا قول الخليل » وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٥٩ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ . وفى سيبويه جـ ١ ص ١٦ « ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله ومثل ذلك قوله عز وجل (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) » وانظر الكامل جـ ١ ص ١٣٦ ، جـ ٨ ص ١٩٢ . تقدمت الآية ص ٣٢١ .

واعلم أنّه لا يحسُن أنْ يلى (إنَّ) (أنَّ) ؛ لأنَّ المعنى واحد[1] ؛ كما لا تقول لئنّ زيدًا منطلق ؛ لأنَّ اللام فى معنى (إنَّ) ، فإن فصلت بينهما بشىء حسُن واستقام ، فقلت : إنَّ فى الدار لزيدا .

ولا تقول : إنَّ لزيدا فى الدار [بل تقول][2] كما قال عزَّ وجلَّ : (إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً)[3]. وعلى هذا لا تقول : إنَّ أنَّ زيدا منطلق بلغنى . ولكن لو قلت : إنَّ فى الدار أنَّك منطلق ، وإنَّ فى الدار أنَّ لك ثوبًا — حسُن ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَأَنَّكَ /— لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى)[4] ويجوز (وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا) على القطع ، والابتداء .

٢ / ٦٠٣

فالأُولى على قولك : ضربت زيدا وعمرًا قائما . والقطع على قولك : ضربت زيدًا وعمرو قائم .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٣ « واعلم أنه ليس يحسن لـ (إن) أن تلى (أن) ولا (أن) ؛ كما قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء .

واعلم أنه ليس يحسن أن تلى إن أن ولا أن إن ألا ترى أنك لا تقول : إن أنك ذاهب فى الكتاب ولا تقول : قد عرفت أن إنك منطلق فى الكتاب وإنما قبح هذا ههنا كما قبح فى الابتداء ألا ترى أنه قبيح أن تقول : أنك منطلق بلغنى أو عرفت . . . » .

(٢) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) البقرة : ٢٤٨ وفى غيرها أيضاً .

(٤) طـه : ١١٨ — ١١٩ — فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٣ « وتقول : أن لك هذا على وأنك لا تؤذى كأنك قلت : وإن لك ألا تؤذى ، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قرىء هذا الحرف على وجهين قال بعضهم (وإنك لا تظمأ فيها) وقال بعضهم (وأنك ») .

القراءتان بفتح همزة أنك وكسرها سبعيتان .

الفتح بالعطف على ألا تجوع والكسر بالعطف على جملة أن الأولى أو على الاستئناف — غيث النفع ص ١٦٩ شرح الشاطبية ص ٢٤٩ النشر جـ ٢ ص ٣٢٢ الأتحاف ص ٣٠٨ الكشاف جـ ٢ ص ٤٤٩ العكبرى جـ ٢ ص ٦٧ البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٨٤

هذا باب

(إنَّ) إذا دخلت اللام فى خبرها

اعلم أنَّ هذه اللامَ تقطع ما دخلت عليه [ممّا قبلها][1]. وكان حدُّها أن تكون أوّلَ الكلام ؛ كما تكون فى غير هذا الموضع . وذلك قولك : قد علمت زيدا منطلقا . فإذا أدخلت اللام قلت: علمتُ لزيدٌ منطلقٌ ، فتقطع بها ما بعدها ممّا قبلها ، فيصير ابتداء مستأنفا . فكان حدُّها فى قولك : إنَّ زيدا لمنطلق ــ أن تكون قبل (إنَّ) ؛ كما تكون فى قولك : لزيدٌ خيرٌ منك . فلمّا كان معناها فى التوكيد ووصل القسم معنى (إنَّ) لم يجز الجمع بينهما ؛ فجُعلت اللامِ فى الخبر[2] ، وحدُّها : أن تكون مُقَدَّمة ؛ لأنَّ الخبر هو الأوّل فى الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأوّل / ، فيصير هو وما فيه الأوّل . فلذلك قلت : إنَّ زيدا لمنطلق ؛ لأنَّ المنطلق هو زيد .

٢ / ٦٠٤

وكذلك لو قلت: إنَّ زيدا لفى داره عمرو ، أو : لعمرو يضربه ؛ لأنَّ الذى عمروٌ يضربه هو زيدٌ . فهذا عِبْرة هذا .

---

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٣ « باب آخر من أبواب إن .

تقول : أشهد أنه لمنطلق فأشهد بمنزلة قوله : والله انه لذاهب و (أن) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا فى الابتداء ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله خير من زيد فصارت (أن) مبتدأة حين ذكرت اللام ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة كما أن عبد الله ، لا يكون ههنا إلا مبتدأ » .

* * *

المبرد موافق لسيبويه فى أن لام الابتداء توجب كسر همزة إن إذا دخلت فى خبرها وكرر هذا فى الباب الآتى فقال : والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام فى الخبر .

وابن هشام والعينى والسيوطى والأشمونى ينسبون إلى المبرد أنه يقول بجواز دخول اللام فى خبر أن المفتوحة قياساً .

فى المغنى جـ ١ ص ١٩٢ « وليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وفى الهمع جـ ١ ص ١٤٠ « ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد » . وفى العينى جـ ٢ ص ٢٤٨ « واعلم أنه ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وانظر الأشمونى جـ ١ ص ٣٣٤ .

ألا ترى أنّك إذا فصلت بين (إنّ) وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار لزيدا ، وإنّ من القوم لأخاك . فهذا يبيّن لك ما ذكرت .

وذلك قولك : أشهدأنّ زيدا منطلق ، وأعلم أنّ زيدا خيرٌمنك . فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إنّ زيدا لخيرٌ منك ، وأعلم إنّ زيدا لمنطلق . قال الله عزّ وجلّ : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)[1]. فلولا اللامُ لم يكن إلّا (أنّ)؛ كما تقول: أعلم زيدا خيرا منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم لزيدٌ خيرٌ منك . وقال : (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ)[2] . فهذا مجاز اللام .

٢
٦٠٥

ولو قال قائل : أشهد بأنّك منطلق – لم يكن –/ إلّا الفتح ؛ لأنّها اسم مخفوض ، وعبرتها أبدًا بـ(ذاك) فيكون (ذاك) في أنّها اسم تامّ في موضع (أنّ) وصلتها . فإذ قلت : علمت أنّ زيدا منطلق – فهو كقولك : علمت ذاك . وإذا قلت : بلغني أنّ زيدا منطلق – فهو في موضع : بلغني ذاك . وإذا قلت : أشهد بأنّك منطلق – فمعناه : أشهد بذاك .

فإن قال قائل : فكيف أقول : أشهد بأنّك لمنطلق؟

قيل له : هذا محال كسرت أو فتحت ؛ لأنّ حدّ الكلام التقديمُ ، فلوأدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها . لو قلت هذا لقلت أشهد بذاك[3] .

وكذلك بلغني أنّك منطلق ، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول : بلغني أنّك لمنطلق : لأنّ

---

(١) المنافقون : ١

(٢) العاديات : ٩ – ١١

(٣) في سيبويه جـ ١ ص ٤٧٣ « ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذاهب لقلت : أشهد بذلك فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قوله عز وجل (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) وقال عز وجل (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) لأن هذه توكيد كأنه قال : يحلف بالله انه لمن الصادقين .

وقال الخليل : أشهد بأنك لذاهب غير جائز من قبل أن حروف الجر لا تعلق وقال : أقول . أشهد أنه لذاهب . . . » .

(إنَّ) وصلتها الفاعل ، واللامُ تقطع ما بعدها . فلو جاز هذا لقلت : بلغنى لَذَاك . فهذا واضح بيّن جدًّا .

فأمّا قوله عزّ وجلّ : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)[1] فمعناه : إلّا وهذا شأنُهم . وهو – والله أعلم – جواب لقولهم : (ما لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ ويَمْشِي فى الأَسْوَاقِ) .

/ وأمّا قوله عزّ وجلّ : (وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا)[2] . فـ(أنّهم) وصلتها فى موضع الفاعل . والتقدير – والله أعلم – : وما منعهم إلّا كفرُهم .

٢/٦٠٦

ونظير التفسير الأوّل قولُ الشاعر :

ما أَعْطَيَانى ولا سألْتُهما إلّا وإنِّى لحاجِزِى كَرَمى[3]

يقول : إلّا وهذه حالى . فعلى هذا وضعه سيبويه . وغيره ينشده :

* ألَا وإنِّى لَحاجزى كرمى *

فهذه الرواية خارجة من ذلك التفسير ، ومعناه : أنَّ (ألَا) تنبيه ، وأراد : أنا حاجزى كرمى من أن أسأل ، أو أقبل .

---

(١) الفرقان : ٢٠ – وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٢ « ودخول اللام ههنا يدلك على أنه موضع ابتداء قال سبحانه (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام) » .

(٢) التوبة : ٥٤ – وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٣ « وأما قوله عز وجل (وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله) فإنما حمله على (منعهم) .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٧٢ على كسر همزة إن وقال الأعلم : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام فى خبرها ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة مناب الحال ولو حذفت اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك وكان المبرد يزعم أن الرواية : ألا وإنى وقوله يوجب أن كثيراً لم يسألهما ولا أعطياه لأن كرمه حجزه عن السؤال والصحيح قول سيبويه لأنه ذكر عبد الملك وعبد العزيز ابنى مروان بن الحكم ومشهور سؤاله إياهما وإعطاؤهما إياه وإنما يريد : إذا سألهما وأعطياه حجزه كرمه عن الإلحاف بالسؤال وعن كفر النعمة » .

والمبرد لم يرد رواية سيبويه وإنما ذكر الرواية الأخرى وقال عنها إنها خارجة من ذلك التفسير .

والبيت لكثير وقبله :

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ فَاتَ مطلبُها وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِى الحَكَم

انظر مهذب الأغانى جـ ٣ ص ١٥٤ والعينى جـ ٢ ص ٣٠٨

اعلم أنَّ مكانَها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنَّه موضع لا يخلُص للاسم دون الفِعْل .

وإنَّما تكون المفتوحة في الموضع الذى لا يجوز أن يقع فيه إلَّا الاسم[1] . وذلك قولك : إنَّ زيدا منطلق/ ، وإنَّ عمرا قائم ، لا يكون فى هذا الموضع إلَّا الكسر . فأمَّا قوله : (وأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)[2] فإنَّما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنَّ هذه أمَّتكم أمَّةً واحدة ، وأنا ربُّكم فاعْبُدُونِ .

٢ / ٦٠٧

وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ المَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا)[3] أى : ولأنَّ .

وأمَّا المفسّرون فقالوا : هو على (أُوحىَ) . وهذا وجهٌ حسن جميل وزعم قوم من النحويين موضع (أنَّ) خفض فى هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأن اللام مضمره وليس هذا بشيء . واحتجوا بإضمار رُبَّ فى قوله :

* وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيس[4] *

---

(١) قال أبو على : كل موضع يصلح للإسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح . وقال الرضى فى شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٢٧ « الفتح فى مواضع المفردات والكسر فى مظان الجمل أولى من تعريف أبى على لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والإسم كقوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) ولا يتعين الكسر فيه . وأيضاً ما بعد (إذا) المفاجأة يتعين للإسم ولم يتعين فيه الفتح » .

(٢) المؤمنون : ٥٢ — وفى البحر المحيط جـ ٦ ص ٤٠٨ — ٤٠٩ : « قرأ الكوفيون بكسر الهمزة والتشديد على الاستئناف والحرميان وأبو عمرو بالفتح والتشديد ، أى ولأن . وابن عامر بالفتح والتخفيف » .

وانظر النشر جـ ٢ ص ٣٢٨ والأتحاف ص ٣١٩ وفى أصل المقتضب : أن هذه أمتكم من غير واو وهى آية الأنبياء وليست فيها قراءة الفتح باتفاق القراء .

(٣) الجن : ١٨ — وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٤ « وقال أيضاً (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً) بمنزلة (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتقون ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفسرون فقالوا : على أوحى ولو قرئت (وإن المساجد لله) كان جيداً » .

(٤) سيأتى فى الاستثناء .

وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدَل من (رُبَّ) كما ذكرت لك ، والواو فى قوله تبارك وتعالى : (وأنَّ الْمَساجِدَ لِلّهِ) واو عطف . ومحالٌ أن يُحذفَ حرفُ الخفض ولا يأتى منه بدَلٌ .

واحتجّ هؤلاء بأنَّك لا تقول : أنَّك منطلق بلغنى أو علمت .

فقيل لهم : هى لا تتقدّم إلّا مكسورةً ، وإنَّما كانت ها هنا بعد الواو منصوبة لأنَّ المعنى معنى اللام ؛ كما تقول/ : جئتك ابتغاء الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال الشاعر :

٢ / ٦٠٨

وأَغْفِرُ عَوْراء الكَرِيمِ ادِّخارَهُ   وأُعْرِضُ عنْ شتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما[١]

فإذا قلت : جئتك أنَّك تُحبّ المعروفَ[٢] ـ فالمعنى معنى اللام ، فعلى هذا قدّمت ،وهذا قد مرّ[٣] . فهذا قول الخليل .

والموضع الآخر المكسورة : أن تدخل اللام فى الخبر . وقد مضى قولنا فى هذا ، لأنَّ اللام تقطعها مِمَّا قبلها ، فتكون مبتدأة . فهذا مِمَّا ذكرت لك أنَّها ترجع إلى الابتداء .

والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكايةً[٤] فتكون مبتدأة . كما تقول : «قال زيد : عمرٌو منطلقٌ » ، و«قلت : اللهُ أكبرُ» . وقد مضى هذا فى باب الحكاية[٥] .

---

(١) استشهد به سيبويه فى جـ ١ ص ١٨٤ ، ٤٦٤ على نصب (ادخاره) و (تكرما) على المفعول لأجله والأصل لادخاره ولتكرم فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل .

العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة .

البيت من قصيدة لحاتم ، الديوان ص ١١٥ — ١٢١ والخزانة جـ ١ ص ٤٩٢ — ٤٩٣ . وشروح سقط الزند ص ٦١٩

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئت أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذفت اللام ههنا » .

(٣) انظر ص ٣٤١

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧١ « باب من أبواب إن . » .

تقول : قال عمرو : إن زيداً خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكى قوله ولا يجوز أن تعمل (قال) فى (إن) ، كما لا يجوز لك أن تعملها فى زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد : عمرو خير الناس فإن لا تعمل فيها (قال) : كما لا تعمل (قال) فيما تعمل فيه (أن) لأن (أن) تجعل الكلام شأناً وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقاً كما تقول زعم الشأن متفاقاً فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية مثل قوله عز وجل : (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم) وقال أيضاً (قال الله إنى منزلها عليكم) وكذا جميع ما جاء فى القرآن من ذا » .

(٥) باب الحكاية فى الجزء الرابع ص ٣٥٠ من الأصل .

فعلى هذا تقول : « قال زيد : إنَّ عمرا منطلق» ،و«قال عبد الله : إنَّك خير منه » . من ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (قَالَ اللهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ)[1] . وقال : (وَإِذْ قَالَتِ المَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ / إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ)[2] وقال : (قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ)[3].

٢ / ٦٠٩

* * *

فأمَّا (أتقول) التى فى معنى الظنّ فإنَّها تعمل فى (إنَّ) عملها فى الاسم ، كما قال :

أجهَّالا تَقُولُ بَنِى لـــؤىٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[4]

وكما قال :

أَمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بَعْدِ غَـــدٍ فمتى تَقُولُ الدارَ تَجْمَعُنا[5]

لِأَنَّه يريد الظنّ . فعلى هذا تقول : متى تقول أنَّ زيدا منطلق[6]، وأتقول أنَّ عمرا خارج .

فإن لم ترد بها معنى (تظنّ) وأردت بها الحكاية كسرت ؛ كما أنَّك تقول : زيد منطلق، تريد اللفظ ، ولا تريد الظنّ .

---

(١) المائدة : ١١٥

(٢) آل عمران : ٤٢

(٣) نوح : ٢

(٤) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٦٣ على إعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمعناها فلم يرد قول اللسان وإنما أراد اعتقاد القلب .

بنى لؤى . المفعول الأول ، و (أجهالا) المفعول الثانى .

وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكميت ولم أره فى ديوانه والذى فيه :

أَنُوَّامًا تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَنَاوِمِينَا

... مبتدأ حذف خبره وجوبا أى قسمى وجواب القسم محذوف أيضاً .

والبيت للكميت من قصيدة تبلغ ثلاثمائة بيت . الخزانة جـ ١ ص ٨٦ — جـ ٤ ص ٢٤

(٥) استشهد به سيبويه أيضاً كالبيت السابق جـ ١ ص ٦٣

المفعولان : (الدار) وجملة (تجمعنا) .

والبيت لعمر بن أبى ربيعة من قصيدة فى الديوان ص ٤٩٣ — ٤٩٤

وانظر العينى جـ ٢ ص ٤٣٥

(٦) فى سيبويه جـ ١ ص٤٧١ « وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق فقال : إذا لم ترد الحكاية وجعلت (تقول) مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول : إنك ذاهب ، كما أنه يجوز لك أن تحكى فتقول : متى تقول : زيد منطلق وتقول : قال عمرو : إنه منطلق » .

هذا باب

من أبواب (إنَّ) المكسورة

تقول : قد قاله القوم حتَّى إنَّ زيدًا يقوله ، وقد شربوا حتَّى إنَّ أحدَهم يَجُرّ بطْنه ، لأنَّه موضع ابتداء . ألا ترى أنَّك/ تقول : قد قاله القوم حتَّى زيدٌ يقوله : ٢/٦١٠

ولو قلت فى هذا الموضع : (أنَّ) كان محالا ؛ لأَنَّ (أنَّ) مصدر يُنْبِئُ عن قصّة ، فلو كان : قد قاله القوم حتَّى قول زيد — كان محالا[1] .

ولكن لو قلت : بلغنى حديثُك حتَّى أنَّك تظلم الناس — كان من مواضع (أنَّ) المفتوحة ؛ لأنَّ المعنى : بلغنى أمرُك حتَّى ظلْمُك الناسَ[2] وإنما يصلُح هذا ويفسُدُ بالمعنى .

وتقول : ظننت زيدا إنَّه منطلق[3] لا تكون إلَّا المكسورة ؛ لأنَّ المعنى : ظننت زيدا هو منطلق ؛ كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق . ولو قلت : ظننت زيدا أنَّه منطلق ، ففتحت — لكان المعنى : ظننت زيدا الانطلاق ، وهذا محال .

ولكن لو قلت : ظننت أمرك أنَّك تظلم الناس — كان جيّدا ، لأَنَّ المعنى : ظننت أمرَك ظلمَك الناسَ .

وكذلك ظننت زيدًا عاقلا فإذا إنَّه أحْمَقُ[4] ، إنَّما تريد : فإذا هو أحمق ، كما قال :

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧١ « باب آخر من أبواب (إن) — وذلك قولك : قد قاله القوم حتّى أن زيداً يقوله ، وانطلق القوم حتّى أن زيداً لمنطلق (فحتّى) هنا معلقة لا تعمل شيئاً فى (إن) كما لا تعمل إذا قلت : حتّى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء و (حتّى) بمنزلة (إذا) ولو أردت أن تقول : حتّى أن فى هذا الموضع كنت محيلا لأن (أن) وصلتها بمنزلة الانطلاق ولو قلت : انطلق القوم حتّى الانطلاق أو حتّى الخبر كان محالا لأن (أن) تصير الكلام خبراً ، فلم يجز ذا وجاز على الابتداء » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٢ : « وتقول : عرفت أمورك حتّى أنك أحمق كأنك قلت : عرفت أمورك حتّى حمقك ، ثم وضعت (أن) فى هذا الموضع . هذا قول الخليل » .

(٣) يجب كسر همزة إن إذا وقعت خبراً عن إسم ذات فى الحال أو فى الأصل .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧١ — ٤٧٢ « وكذلك إذا قلت : مررت فإذا أنه يقول : إن زيداخير منك . . . فحال (إذا) ها هنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم وإنما جاءت أن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، كما أردت فى حتّى معنى : حتى هومنطلق .

وكنتُ أُرَى زَيْدا ـ كماقِيلَ سَيِّدا إذا أنَّه عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ[1]

٢/٦١١ وتقول/ : عَهْدِى به شابًّا وإنَّه يومئذ يفخَر[2] ، أى : وهذه حاله . ولو قلت : أنَّه جاز على بُعْد . كأنَّك قلت : عهدى به شابًّا وبفخره . وكذلك لو قلت : رأيت زيدا عاقلا فإذا إنَّه أحْمَقُ ، وكنت أراه حرًّا فإذا إنَّه عبد ، ولو قلت : أنَّه جاز . كأنَّك قلت : ظننته حرًّا فإذا العبوديّة أمْرُهُ .

فأمّا قوله :(لَا جَرَم أنَّ لَهُمُ النَّارَ)[3] . فـ(أنَّ) مرتفعة بجرَم ،ومعناها: ـوالله أعلم ـ

= ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد تريد : مررت به فإذا العبودية واللؤم كأنك قلت مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ثم وضعت (أن) فى هذا الموضع جاز » .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٧٢ على وقوع (إن) بعد إذا الفجائية فقال : سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به (يريد كسر الهمزة) .

أرى : بضم الهمزة بمعنى أظن متعد لثلاثة مفاعيل أولها نائب الفاعل وثانيها زيداً وثالثها سيداً وهو ملازم للبناء للمجهول وقيل ينصب مفعولين . واللهازم : جمع لهزمة بكسر الأول والثالث وهما عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الأذنين وجمعهما الشاعر بما حولهما .

من جعل إذا الفجائية ظرفاً كانت هى خبر المبتدأ ومن جعلها حرفاً كان الخبر محذوفاً والتقدير : فإذا العبودية حاصلة ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ أى فإذا أمره العبودية .

والمعنى : كنت أظن زيداً سيداً شريفاً كما قيل فيه فظهر أنه لئيم .

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل .

وانظر الخصائص جـ ٢ ص ٣٩٩ وابن يعيش جـ ٨ ص ٦١ فقد فرق فى المعنى بين كسر همزة أن وفتحها فى البيت . والصبان جـ ١ ص ٢٣٠

(٢) على كسر همزة أن تكون الجملة حالية معطوفة على (شابا) الواقع حالا أغنى عن خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والتقدير إذ كان شابا . وعلى فتح همزة (إن) يكون المصدر المؤول من أن ومعموليها معطوفاً على الضمير المجرور بالباء (به) ووجه البعد حينئذ عدم إعادة الجار مع المعطوف والذى خفف هذا الشذوذ أن حذف الجار مع أن مطرد .

والمبرد فى هذا المثال إنما حاكى مثالا لسيبويه قال فى جـ ١ ص ٤٦٢ « وتقول : رأيته شابا وإنه يفخر يومئذ كأنك قلت : رأيته شاباً وهذه حالة تقول هذا ابتداء ولم تحمل (إن) على رأيت ، وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت » .

(٣) النحل : ٦٢ ـ فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٩ « وأما قوله عز وجل (لا جرم أن لهم النار) فـ (أن) جرم عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها : لقد حق عليهم أن لهم النار ولقد استحق أن لهم النار .

وقول المفسرين : معناها : حقاً أن لهم النار يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت فجرم قد عملت فى أن . . » .

* * *

سيبويه والمبرد على أن فتح همزة أن واجب بعد (لا جرم) وهو ما جاء فى القرآن الكريم فى الآيات الخمس فى القراءات السبعية ، وغيرهما يجيز كسر الهمزة بعد (لا جرم) وقد قرىء فى الشواذ بالكسر فى قوله تعالى (لا جرم أن لهم النار) (لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون) شواذ ابن خالويه ص ٧٢ البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٨٣ ، ٥٠٦ =

حَقٌّ أنَّ لهم النار ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ)[1] أى : لا يُحِقَّنَّكم

قال الشاعر :

ولقَدْ طَعَنْتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَـةً جَرَمَتْ فَزارَةَ بَعْدها أنْ يَغْضَبُوا[2]

* * *

وتقول : ألَا إنَّه منطلق . فـ(ألَا) تنبيه ، و (إنَّه) مبتدأُه . وتقول : أمَا إنَّه منطلق على ذلك المذهب .

ولو قلت : أمَا أنَّه منطلق ، جاز على معنى : حقًّا أنَّه منطلق . إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك : (حقًّا) ؛ لأنَّهم يضعونها / فى موضعها ، فهذا قياس مطَّرد فيما ذكرت لك[3] .

٢/٦١٢

= وخلاصة توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد لا جرم كما يأتى :

(أ) (لا) رد لكلام سابق أو زائدة وجرم فعل ماض بمعنى وجب وحق عند سيبويه والمبرد والمصدر المؤول فاعل الفعل .

وقيل جرم بمعنى كسب والفاعل مستتر والمصدر المؤول مفعول به أى كسب فعلهم أو قولهم أن لهم النار .

(ب) جرم مصدر بمعنى القطع فـ (لا جرم) نظير (لا بد) والمعنى أنهم يستحقون النار لا انقطاع لاستحقاقهم والمصدر المؤول خبر للا النافية للجنس على تقدير (من) الجارة المحذوفة .

(جـ) ركبت (لا) مع (جرم) فكانت بمعنى حقاً والمصدر المؤول فاعل وهو رأى الفراء .

أما توجيه كسر الهمزة فعلى أن لا جرم بمنزلة القسم فـ (إن) مكسورة الهمزة لأنها وقعت فى جواب القسم .

وفى الفاضل للمبرد ص ٩٣ قال يزيد بى معاوية : لا جرم لأقاسمنه الجائزة ، فهى قسم هنا .

انظر شرح الرضى للكافية جـ ٢ ص ٣٢٦ – ٣٢٧ وأمالى القالى جـ ٣ ص ٢١٠ . والكشاف جـ ٣ ص ٢٧٣ والبحر المحيط جـ ٥ ص ٤٨٣ . والمخصص جـ ١٣ ص ١١٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ١٦٣ – ١٦٤ والخزانة جـ ٤ ص ٣١٠ – ٣١٢

(١) المـائدة : ٢ ، ٨

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٦٩ على أن (جرم) فعل يرفع الفاعل وجرم فى البيت فعل متعد وهى فى الآية فعل لازم . والفاعل لجرم فى البيت ضمير مستتر يعود على طعنة .

البيت لأبى أسماء بن الضريبة ، وقيل بل هو لعطية بن عفيف فى رثاء كرز العقيلى وكان طعن أبا عيينة وهو حصن بن حذيفة ابن بدر الفزارى يوم الحاجر .

الخزانة جـ ٤ ص ٣١٠ – ٣١٢ والجواليقى ص ١٦٣ – ١٦٤ – الاقتضاب ص ٣١٣ – شواهد الكشاف ص ٣٢ . واللسان (جرم) .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٢ « وتقول : أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما إنه منطلق فإنه يجعله كقولك : حقاً أنه منطلق وإذا قال : إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله : إلا كأنك قلت : إلا إنه ذاهب وتقول : أما والله إنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله أنه ذاهب وإذا قلت : أما والله أنه ذاهب فكأنك قلت : إلا والله إنك لأحمق »

هذا باب

الظروف و (أمّا)

إذا اتّصلت بشىءٍ منهنّ (أنّ)

تقول : يومَ الجمعة أنّك خارج ، واليومَ أنّك راحل ، ولك علىّ أنّك لا تُؤذَى ؛ لأنّه أراد : يومَ الجمعة خروجُك ، وفى يوم الجمعة رِحْلَتك ، ولك علىّ تَرْكُ الأذى ؛ ألا ترى أنّك لو وضعت (ذاك) فى هذا الموضع لصلَح فكنت تقول : فى يوم الجمعة ذاك ، ولك علىّ ذاكَ .

فإن قال قائل : هل يجوز : اليومَ إنّك منطلق ، ولك علىّ إنّك لا تُؤذَى ؟

فإنّ ذلك غير جائز ؛ لأنّك تريد التقديم والتأخير ، فيكون على قولك : إنّك منطلق اليوم وإنّك لا تُؤذى لك عَلَىّ[1] . وإنّ رحلتك يومَ الجمعة . وإنّما فسد لأنّ (إنّ) لايصلحُ فيها / التقديم والتأخير ، كما لم يصلُح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير ، أعنى تقديم الخبر وتأخيره ، لأنّها موضوعة موضع المصدر .

٢
٦١٣

* * *

وتقول : أمّا يومَ الجمعة فإنك مرتحل ؛ لأنّ معنى (أمّا) : مهما يكن من شىءٍ[2] فإنّك مرتحل يومَ الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ، ألا ترى أنّك تقول : أمّا زيدا فضربت ، فإنّما

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٨ « وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا : أحقاً إنك منطلق على القلب كأنك قلت : إنك ذاهب حقاً وإنك ذاهب الحق وأنك منطلق حقاً فقال : ليس هذا من مواضع (إن) لأن (إن) لا يبتدأ بها فى كل موضع ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنك ذاهب تريد : إنك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضاً لا محالة إنك ذاهب تريد : إنك لا محالة ذاهب » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ : « وأما (إما (ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطلق ؛ ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

هو على التقديم والتأخير . لا يكون إلّا ذلك ، لأنّ المعنى : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت ، أو فضربت زيدا .

ولو قال قائل: أمّا يومَ الجمعة فإنّك مرتحل لجاز[1]، فيكون التقدير : مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رِحْلتك . فهذا تقدير ما يقع في (أمّا) .

والدليل على أنّها في معنى الجزاء لزومَ الفاء لجوابها ، نحو : أمّا زيد فمنطلق ، (فأمّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)[2] ، (وَأَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)[3] و (أَمّا مَنِ اسْتَغْنَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)[4] فالمعنى/: ٢/١١٤ مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه . فإنّما تقديرها في الكلام كلّه التقديمُ والتأخير ، لا يكون إلّا على ذلك .

---

(١) في سيبويه ١ : ٤٧٠ : « ويقول الرجل : ما اليوم ؟ فتقول : اليوم أنك مرتحل ، كأنه قال : في اليوم رحيلك على هذا الحد تقول : أما اليوم فأنك مرتحل . »

(٢) الضحى : ٩

(٣) فصلت : ١٧ — في سيبويه جـ ١ ص ٤١ : « ومثل ذلك قوله عز وجل : (وأما ثمود فهديناهم) وإنما حسن أن بني الفعل على الإسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء » .

وقال في ص ٤٢ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) » .

وانظر ص ٧٤ . وقراءة (وأما ثمود) بالفتح من الشواذ .

الأتحاف ص ٣٨١ ، ابن خالويه ص ١٣٣

(٤) عبس : ٥ ، ٦

هذا باب

من أبواب (أنّ) مكرَّرةً

وذلك قولك : قد علمت أنّ زيدا ـ إذا أتاك ـ أنّه سيُكرمك ، وذلك أنّك قد أردت : قد علمت أنّ زيدا ـ إذا أتاك ـ سيكرمك ، فكررت الثانية توكيدًا ، ولست تريد بها إلّا ما أردت بالأُولى . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ)[1] فهذا أحسن الأقاويل عندى فى هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا . ونحن ذاكروه فى آخر الباب إن شاء الله .

ونظير تكرير (أنّ) ها هنا قولُه تبارك وتعالى : (وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ)[2] وقوله عزّ وجلّ : (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا)[3] . وكذلك قوله عزّ وجلّ : (وأَمَّا الذِينَ سُعِدُوا فَفِى الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)[4] .

٢ / ٦١٥ ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبى عُمَر الجرمىّ / (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)[5]. فالتقدير : ـوالله أعلمـ فله نار جهنّم ، ورُدَّتْ (أنّ) توكيدا . وإن كسرها كاسر جَعلها مبتدأة بعد الفاء ؛ لأنّ ما بعد فاء المجازاة ابتداء ، كقوله عزّ وجلّ : (قُلْ

---

(١) المؤمنون : ٣٥

فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٧ : « ومما جاء مبدلا من هذا الباب (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) ، فكأنه على : أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت (أن) الأولى ليعلم بعد أى شىء الإخراج . ومثل ذلك قولهم ، زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضى » .

(٢) هــــود : ١٦

(٣) الحشر : ١٧

(٤) هــــود : ١٠٨

(٥) التوبة : ٦٣ — فى سيبويه جـ ١ ص ٤٦٧ : « وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) ولو قال : فإن — كانت عربية جيدة » .

والقراءة بكسر الهمزة من (فإن) من الشواذ . البحر جـ ٥ ص ٦٥

إنَّ المَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)[1] فـ(إنَّ) فى هذا الموضع يجوز أن تكون الأُولى التى وقعت بعد الحكاية كُرِّرت ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء ، كقولك :من يأتنى فإنى سأُكرمه .

وأما أبو الحسن الأخفش فقال فى قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) قال : المعنى : فوجوب النار له ، ثمّ وضع (أنَّ) فى موضع المصدر.

فهذا قول ليس بالقوىّ ، لأنّه يفتحها مبتدأةً ، ويضمر الخبر .

وكذلك قال فى قوله : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[2] ، أى فوجوب الرحمة له .

والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك .

فأمّا ما قيل فى الآية / التى ذكرنا قَبْلُ سِوى القول الذى اخترناه وهى (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) فأن يكون (أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) مرتفعا بالظرف . كأنّه فى التقدير : أيعدكم أنّكم إذا مِتّم إخراجُكم . فهذا قولٌ حسَن جميل[3] .

٢ / ٦١٦

---

(١) الجمعة : ٨

(٢) الأنعام : ٥٤ . وانظر سيبويه جـ ١ ص ٤٦٧ – ٤٦٨ وقراءة الفتح والكسر فى أنه وفى فأنه من السبعة . غيث النفع ص ٩٠ – شرح الشاطبية ص ١٩٤ النشر جـ ٢ ص ٢٥٨ وانظر العكبرى جـ ١ ص ١٣٧ والبحر المحيط جـ ٤ ص ١٤١ .

* * *

(٣) خلاف المبرد مع سيبويه فى إعراب الآية (أيعدكم أنكم إذا متم . .) كان مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه فقال :

قال محمد : وأما الآية – والله أعلم – فإن تكرار (أن) فيها على وجهين :

أحدهما : أيعدكم أنكم إذا متم اخراجكم فإنكم مخرجون هو الإخراج وعمل الظرف وهو (إذا) فن ثم لم يجز الكسر كما لايجوز يوم الجمعة إنك ذاهب لأن معناه : ذهابك وهذا خلاف قوله فى الظروف وهو يقول أيضاً لايجوز أيضاً يوم الجمعة إنك ذاهب وحجته قوله : لأن (ان) لاتبتدأ فى كل موضع . هذا كلام لاوجه له متى لم تحدد تلك المواضع بالعلل والمعنى فيها ما قلنا من الظروف عاملة .

والوجه الآخر : أن يكون إنما هو أيعدكم أنكم إذا متم ، كنتم تراباً وعظاما مخرجون فلما تباعد (مخرجون) عن (أن) ردها توكيدا ومثل هذا فى القرآن كثير من ذلك (قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم رد (أن) ثانية والمعنى والله أعلم قل إن الموت الذى تفرون منه ملاقيكم .

=

وأمّا سيبويه فكان يقول : المعنى : أنَّ (يَعِد) وقعتِ على (أنَّ) الثانية وذكر (أنَّ) الأُولى لِيُعْلَم بَعْدَ أيِّ شيءٍ يكون الإخراجُ ؟ .

= ومثله (أفإن مت فهم الخالدون) رد الفاء والمعنى – والله أعلم – أفهم الخالدون إن مت . وهذا أكثر من أن يحصى وحكى عن الخليل أن مثل ذلك قوله (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) ولم يقل صوابا لأن مابعد الفاء لايكون إلا مبتدأ ولكنه إنما فتح على معنى فوجوب النار . هذا قول الأخفش والصواب عندى أن (أن) الأولى زيدت كما ذكرت لك من قبل وكذلك قول الجرمى .

• • •

ورد على المبرد ابن ولاد فى الانتصار فقال :

قال أحمد : أما قوله : أن (إذا) عملت فى (أن) فقد مضى رده فى القول فى أن الظروف لاترفع وأتينا فى ذلك بما أغنى عن الإعادة إذ كانت فيه كفاية ولكنا نخص هذه المواضع من الرد بما يشاكله .

لو كان الأمر على ما ذهب إليه لجاز أن يكون الكلام مكتفياً باذا والاسم الذى فى تأويل المصدر فتقول : إذا متّ الإخراج ، وإذا متّ أنكم مخرجون وهذا لايجوز لأن الإخراج من صلة الكلام الأول الذى قبل (إذا) وهو جواب (اذا) لأنها فى تأويل الجزاء ومن العرب من يجزم بها ومنهم من لا يجزم وهى بمعنى الجزاء فى الوجهين وأنما استغنينا عن الفاء والفعل ههنا لأن الفعل الذى يليها ماض فحسن تقديم الجواب وهذا كقولك : أنا إن شاء الله أزورك .

وأما تمثيله هذا بيوم الجمعة فليس كذلك لأن يوم الجمعة ليس فيه جزاء وإنما فتحت (أن) ولم تكسر إذا قلت : يوم الجمعة أنك ذاهب لأن يوم الجمعة من صلة الخبر فلا يجوز أن تقدم ههنا صلة الخبر على أن. كما لا يجوز أن تقدم الخبر عليها فلما لم يجز ذلك جعلت مصدرا وجعلت اليوم خبراً مقدما .

وأما قوله : أنه جعل حجته فى ذلك قوله : ان (أن) لاتبتدأ فى كل موضع فالذى أنكره أنه لم يصحب هذه الدعوى تحرير المواضع وذكر العلل التى توجب فتحها أو كسرها وقد ذكر ذلك وخطب به فى أبواب كثيرة ومواضع بين فيها ما يوجب الفتح أو الكسر وليس تصلح إعادتها عند كل دعوى فيطول بذلك الكتاب ولا هى علة واحدة فيأتى بها فى لفظة أو لفظات يسيرة ولا كل قول يمكن فيه ذلك فإن كان هذا ممكناً فقد كان بذكره أولى وبشرحه أحق من الطعن عليه لأن هذا يدخل فى باب الشرح لما قصر فى كشفه والدلالة عليه لا فى باب الرد فيما غلط فيه إذ كانت دعواه صحيحة .

وأما الوجه الآخر الذى ذكره فى التكرار فهو الوجه الذى ذكره سيبويه فى البدل ، وهل البدل إلا تكرار الإسم الأول مؤكدا بتكرره ؟ ألا ترى إلى قول سيبويه فى باب البدل : أن الاسم الثانى يثنى توكيداً فقد جعله مثنى وإنما سماه هذا مكرراً لأنه يأتى على نوعين : منه ما يرد بلفظ الأول وهو واحد وهو أقل الوجهين ، ومنه ما يأتى بغير لفظ الأول كقولك : قام أخوك زيد وهو أكثر الوجهين ، فسمى ما كان مثنى بلفظ الأول مكررا وهو بدل بأى اسم سماه .

الأمر أنه لابد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب ولا بد له من رده من أن يقول : انه يعرب الثانية بإعراب الأولى وإلا جعل هذا الاسم فى الكلام لاموضع له من الإعراب ولو قلت قام زيد زيد لكان إعرابه كإعراب قام أخوك زيد كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم ، وكررته توكيداً .

وأما الآيات التى استشهد فيها بالتكرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزا فى الكلام وقد أصاب فى تأويل بعضها ، وأخطأ فى بعض .

وهذا قول ليس بالقوى[1] .

ــ فأما ما أخطأ فيه فتأويل قوله (أفان مت فهم الخالدون) فجعل الفاء ههنا مكررة ، وليس كما ذكر لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم ، والثانية جواب المجازاة ، ألاترى أن الثانية لايصلح الكلام إلا بها ولا يتم دونها والأولى ليست كذلك لأن المجىء بها فى الكلام لايلزم ، ألا ترى لو أن قائلا قال لك : ما قام زيد فأردت أن تعطف على كلامه لقلت : أفقام عمرو وان شئت لم تأت بالفاء ومن العجب أنه فى هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثانى لأن الأول لا يجوز حذفه والثانى جائز حذفه من الكلام .

وأما تأويله فى قوله تعالى (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) وقوله : ان ما بعد الفاء لايكون إلا مبتدأ ، فهذا رد على القراء فى قراءتهم بالفتح ثم ناقض بعد ذلك بأن قال : وإنما فتح على معنى فوجوب النار لهم وهى إذا كانت مبتدأة فلا يجوز أن تكون مفتوحة وحكى هذا القول عن الأخفش ثم رغب عنه وعدل إلى غيره ولو لزم أن يفتح على معنى ماقال الأخفش فوجوب النار له كأنه يجعلها مصدرا فى موضع الابتداء فيفتحها ويضمر الخبر لوجب أن يفتحها مبتدأة وينوى ذلك فيقول : أن لزيد مالا بالفتح وهذا لايجيزه أحد ولا سمع فى كلام عربى (ينظر كلام المبرد فى المقتضب عن الآية) .

وأما الذى رآه صواباً وعدل عن قول الأخفش إليه وهو التكرار الذى ذكره فى المسألة الأولى فهو قول سيبويه فى البدل وإنما غير الكلام بقوله : التكرار وإلا فلا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب وذلك يلزمه أن يعربها بإعراب الأولى لاغير وإنما التبس عليه ذلك من أجل أن الهاء الأولى كناية عن جملة وهى الجملة التى بعدها (يريد ضمير شأن) فإذا أراد أن يضع أن الثانية موضع الأولى صار البدل على المعنى وتغير اللفظ لأنك تقول إذا وضعت الثانية موضع الأولى : (ألم يعلموا أن لمن يحاد الله ورسوله نار جهنم) فبطل الجزاء من اللفظ ومعناه موجود فى (من) فى هذه التى صارت بمعنى الذى ولم يتغير من المعنى شىء ولما كانت اللام التى فى (له) عاملة فى الهاء العائدة على (من) التى للمجازاة جعلناها عاملة بعد أن فى (من) التى قامت مقام حرف الجزاء لأن الهاء هى هى فى المعنى (الانتصار ص ٢١٥ — ٢٢١) .

* * *

وإعراب هذه الآية جعله أبو نزار الملقب بملك النحاة فى (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) وقد ذكرهذه المسائل السخاوى فى كتابه سفر السعادة وكان إعراب هذه الآية أول هذه المسائل انظر مخطوطة دار الكتب ص ١٥٠ وقد نقلها أيضاً السيوطى فى الأشباه والنظائر جـ ٣ ص ١٥٨ — ١٨٣ .

وإعراب الآية استغرق ص ١٥٨ — ١٦٢ .

وانظر فى اعرابها الكشاف جـ ٣ ص ٤٧ والعكبرى جـ ٢ ص ٧٨ والبحر المحيط جـ ٦ ص ٤٠٤ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٣٣ .

(١) أجاز المبرد فى نحو : فى الدار عبد الله أن يكون عبد الله مرتفعاً بالظرف وهو مذهب الأخفش ورد عليه ابن ولاد فى الانتصار ص ١٢٤ — ١٣٢ .

هذا باب

(أنْ) و (إنْ) الخفيفتَين

اِعلم أنَّ «أنْ» تكون فى الكلام على أربعة أوجه[1] :

فوجه : أن تكون هى والفِعْلُ الذى تنصبه مصدرًا ؛ نحو قولك : أُريد أن تقوم يافتى ؛ أى : أُريد قيامك ، وأرجو أن تذهبَ يافتى ، أى : أرجو ذهابَك . فمن ذلك قول الله / :(وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[2] أى والصيام خير لكم .ومثله : (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ)[3] .

٢ / ٦١٧

ووجه آخر : أن تكونَ مخفَّفة من الثقيلة . وذلك قوله عزَّ وجلَّ : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[4]. لو نصبت بها وهى مخفَّفة لجاز . فإذا رفعتَ ما بعدها فعلى حذف التثقيل والمضمر فى النيَّة ، فكأنَّه قال : انَّه الحمد لله ربُّ العالمين . وقد مضى تفسير هذا فى موضع عملها خفيفةً[5] .

والوجه الثالث أن تكون فى معنى (أىْ) التى تقع للعِبارة والتفسير ، وذلك قوله عزَّ وجلَّ :

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٥ « فى (أن) مفتوحة تكون على وجوه :
فأحدها أن تكون (أن) وما عملت فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها .
والآخر : أن تكون فيه بمنزلة (أى) .
ووجه آخر : هى مخففة محذوفة .
ووجه آخر تكون فيه لغوا ، وذلك نحو قولك : لما أن جاء ذهبت ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك » وانظر جـ ٢ ص٣٠٦

(٢) البقرة : ١٨٤ .

(٣) النور : ٦٠ .

(٤) يونس : ١٠ . وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٠ « وأما قوله عزوجل (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وآخر قولهم : أن لا إله إلا الله فعلى قوله : أنه لا إله إلا الله وعلى أنه الحمد لله » .

(٥) باب (أن) فى هذا الجزء ص ٣٠ وانظر الأول ص ٤٨ .

﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾(1) . ومثله : بيّنت له الحديث أنْ قد كان كذا وكذا . تريد : أى امشوا ، وأى قد كان كذا وكذا .

ووجه رابع : أنْ تكونَ زائدة مؤكِّدة ، وذلك قولك : لمّا أنْ جاء زيد قمت ، ووالله أنْ لو فعلت لأكرمتك(2) .

* * *

وأما (إنْ) المكسورة فإنَّ لها أربعة أوجه مخالفةً لهذه الوجوه(3) .

فمن ذلك / (إنْ) الجزاء ، وذلك قولك : إنْ تأتنى آتك ، وهى أصل الجزاء ، كما أنّ الألف أصْل الاستفهام(4) . ‎ ٢/٦١٨

وتكون فى معنى (ما)(5) . تقول : إنْ زيد منطلق ، أى : ما زيد منطلق .

وكان سيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر ؛ لأنّها حرف نفى دخل على ابتداء وخبره ؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيِّره . وذلك كمذهب بنى تميم فى (ما) .

وغيرهُ يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس ؛ كما فعل ذلك فى (ما) . وهذا هو القول، لأنّه لا فصْلَ بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾(6) وقال : ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾(7) . فهذان موضعان .

---

(1) سورة ص : ٦ . فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٩ « باب ما تكون أن فيه بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل (وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة أى لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لاتريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » . وانظر المقتضب الجزء الأول ص ٤٩ .

(2) انظر الجزء الأول ص ٤٩

(3) انظر الجزء الأول ص ٤٩ — ٥٠ .

(4) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٥ « وأما (ان) فتكون للمجازاة .

(5) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٥ « وتكون فى معنى (ما) ، قال الله عزوجل (إن الكافرون إلا فى غرور) أى ما الكافرون إلا فى غرور » .

(6) الملك : ٢٠

(7) الكهف : ٥

والموضع الثالث : أن تكون (إنْ) المكسورة المخفَّفة من الثقيلة[١] ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تُدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ؛ لأنّ لفظها كلفظ التى فى معنى (ما)، وإذا دخلت اللام عُلِم أنّها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إنْ زيد لمنطلق . وعلى هذا قوله عزّ وجلّ :/ (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظ)[٢] (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ)[٣] .

٢-٣ / ٦١٩

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلّا أن تُدخلها توكيدا ؛ كما تقول : إنْ زيدًا لمنطلق .

* * *

والموضع الرابع : أن تدخل زائدةً مع (ما) ، فتردّها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إنَّ) الثقيلة ، فتمنعها عملَها ، وتردّها إلى الابتداء فى قولك : إنَّما زيد أخوك[٤] ، و(إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)[٥] وذلك قولك: ما إنْ يقومُ زيد ، وما إنْ زيدٌ منطلقٌ . لا يكون الخبر إلّا مرفوعًا لماذكرت لك . قال زُهير :

ما إنْ يَكادُ يُخَلِّيهمْ لِوِجهَتِهِمْ تَخالُجُ الأَمْرِ إنَّ الأَمْرَ مُشْتَرَكُ

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذاهب ، وإن عمرو لخير منك . لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وألزمها اللام لئلاتلتبس بأن التى هى بمنزلة (ما) التى ينفى بها . ومثل ذلك (إن كل نفس لماعليها حافظ) إنما هى لعليها حافظ . وقال تعالى (إن كل لما جميع لدينا محضرون) إنما هى : لجميع ، و(ما) لغو . وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (وإن نظنك لمن الكاذبين) ، وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق ؛ وأهل المدينة يقرأون (وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون » . وانظر ج ١ ص ٤٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٥٠ .

(٢) قرىء فى السبعة بتخفيف الميم فى لما وبتشديدها ، وعلى التخفيف فما زائدة وأن مخففة . وعلى التشديد فلما بمعنى (إلا) و (ان) نافية .

الأتحاف ص ٤٣٦ غيث النفع ص ٢٧٥ وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤ .

(٣) الصافات : ١٦٧ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء فى قولك: إنما . وذلك قولك : ما إن زيد ذاهب ، وقال الشاعر :

ومـــا إنْ طبُّنَا جُبْـــنٌ ولكنْ مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَـــرِينا

وانظر المقتضب ج ١ ص ٥١ فى الحديث عن (إن) الزائدة .

(٥) فاطر : ٢٨

(٦) لوجهتهم : لطريقتهم تخالج الأمر : اختلافهم فى الرأى ، يقول بعضهم نصنع كذا وبعضهم نصنع كذا . الأمر مشترك . معناه : لايجتمعون على رأى واحد .

والبيت من قصيدة لزهير : الديوان ص ١٦٤ – ١٨٣ . وانظر الخصائص ج ١ ص ١١٠ ج ٢ ص ٢٨٣ – ج ٣ ص١٠٨

وقال الآخر :

ومـــا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكــنْ　　　مناياانا ودولةُ آخَرينا[1]

فإن قال قائل : فما بالها لمّا خُفِّفت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفعُ ، ولم يصلُح ذلك فى المخفَّفة من المفتوحة إلّا أن ترفع على أن يضمر فيها ؟

قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدرٌ ، فلا معنًى لها فى الابتداء ، والمكسورة ، إنَّما دخلت على الابتداء وخبره ، فلمّا نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله .

ومَنْ رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفِعْل ، فإذا خُفِّفتا كانتا بمنزلة فِعْل محذوف منه ،فالفعل يعمل محذوفًا عمَلَه تامًّا[2] . فذلك قولك : لم يكُ زيد منطلقا، فعمل عمَلَه والنونُ فيه . والأَقيس الرفع فيما بعدها ، لأنَّ (إنّ) إنَّما أشبهت الفِعْل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبَه . ولذلك الوجهِ الآخرِ وجهٌ من القياس كما ذكرت لك .

وكان الخليل / يقرأ (إنْ هذانِ لساحران)[3] ، فيؤدّى خطَّ المصحف ومعنى (إنَّ) الثقيلة فى قراءة ابن مسعود (إنَّ ذانِ لَساحِرانِ) .　$\frac{٢}{٦٢٠}$

---

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٥١

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٨٣ « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبل) حين حذف .

وأما أكثرهم فأدخلوها فى حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها فى حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

(٣) فى الإتحاف ص ٣٠٤ « فنافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائى وأبو جعفر ويعقوب وخلف بتشديد (إن) . و (هذان) بالألف وتخفيف النون .

« وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (أن) و (هذان) بالألف مع تشديد النون .

وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان .

وهاتان القراءتان أوضح القراءات فى هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً ، وذلك أن (إن) المخففة أهملت ، و (هذان) مبتدأ ، و (ساحران) الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة .

وقرأ أبو عمرو (إن) بتشديد النون ، و (هذين) بالياء مع تخفيف النون ، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب . . لكن استشكلت من حيث خط المصحف ، وذلك أن هذين رسم بغير ألف ولا ياء ، ولا يرد بهذا على أبى عمرو ، وكم جاء فى الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها » .

وانظر البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٥٥ .



فهرس أبواب
الجزء الثانى من المقتضب

صفحة

صفحة

رقم الايداع ٤٦٩٦ / ١٩٧٩

الترقيم الدولى ٩٧٧-٢٤١-٠٩٩-٠ ISBN

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر





